

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم الكتاب والسنة

الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل.....

فهم القرآن بأسباب النزول دراسة في الرؤية المعاصرة

مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم الإسلامية

تخصص: التفسير وعلوم القرآن

إشراف الأستاذ الدكتور:

الجمعي شبايكي

إعداد الطالب:

عبد الرؤوف كركار

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
-د/ رمضان يخلف	أستاذ محاضرا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-	رئيسا
أ/د: الجمعي شبايكي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-	مشرفا ومقررا
-د/ عادل مقراني	أستاذ محاضرا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-	عضوا
أ.د/ مرزوق العمري	أستاذ	جامعة الحاج لخضر - باتنة 01	عضوا
أ.د عمار جيدل	أستاذ	جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر 01	عضوا

السنة الجامعية 1439-1440هـ / 2018-2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأمير
العلوم الإسلامية

إهداء

أهدي عملي لكلّ من يحبّ أن يراني متوجّحًا بتاج العلم،
أهديه لوالديّ إلى روح أبي وأمّي ... كان رجاؤهما
أن يدركا هذا السّاعة...

جامعة الأمير
الإسلامية
للعلوم

شكر وعرّفان

لعلّي أظلم من مدّ لي ذراع العون بكلمات لا تفي ما في الصّدر
ولا تشفي ما في القلب، ولا تنزله قدره... أشكر بعد الله والديّ
وزوجتي التي لو انفقت ما في الأرض جميعاً ما وفّيتها حقّها
عليّ، أشكر الأستاذ الدكتور شبايكي الجمعي، إذ لولا ما تفضّل
عليّ بقوت وقته وما أجاد عليّ بعلمه وتوجيهه، لما وصل أمر هذا
العمل إلى ما هو عليه.

مقدمة

الحمد لله الذي علّمنا من فهم كتابه العظيم ما كلّفنا، الحمد لله الذي أنزل الكتاب عبرة لأولي الأبصار، وتبصرة لأولي التدبّر والاستدكار، الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبيّ المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اجتبى، ومن اتّبع الحقّ وترك الباطل واقتفى.

وبعد، فإنّ من أهمّ التكاليف العلميّة هي مراجعة المسيرة الفكرية المعاصرة لفهم كتاب الله تعالى، والمحنة المنهجية والمعرفية التي شاركت في تعقيد أصول التفسير تستحقّ الدراسة والتّقييم، وإنّ كتابنا القرآن لهو الداعي بنفسه لفتح العقول المؤصدة ووضع الأغلال المثقلة، وهو بين قوم ينتسبون إليه ويتمسكون بظاهره، وقفوا عند الاجترار للأعمال القديمة، وبين قوم لم يتركوا سبيلاً إلاّ اتّبَعوه، ولا منهجاً إلاّ سلكوه يستخرجون درره المكنونة ولطائفه المخزونة، وهناك قسم ثالث طلب تطويع الواقع لفلسفته وفلسفته لفهم القرآن ومقاصده فظلموا حدوده وحروفه بذريعة تأهيله لفهم مستجدّ وتطوير لمنهج طارئ، وجاء هذا العمل محاولاً تقليص الفراغ بين فرقاء المعرفة والمنهج ومخلّصاً من الاسترقاق الفكريّ للاستشراق، أو الاسترقاق الفكريّ لنزعة الجمود والتقليد، ولما كانت أسباب النزول ذات صفة أثرية نقليّة، وصفة ديناميّة حيّة واقعية، صارت أكثر ما يشغل المدرستين - الكلاسيكية والمعاصرة - وألقت بأكثر من إشكالية منهجية ومعرفية من حيث اعتبارها نقلاً محضاً وكذلك اعتبارها كينونة حيّة ملازمة للنصّ القرآنيّ، وإنّ القارئ لهذا البحث سيكشف مدى هذين الاعتبارين.

بدأ تحقيقيّ في أسباب النزول في محاولة مني لتجاهل كلّ الأفكار المسبقة بشأن ما كنت أظنه سبيلاً مأموناً لفهم القرآن في منهج المعاصرين، لأدع الطّريق البحثيّ يكشف غطاء اللباس الفكريّ لديهم، وأفتح مغاليق أبواب المنهج المعاصر بفتح قد نقش عليه عنوان:

"فهم القرآن بأسباب النزول دراسة في الرّؤية المعاصرة"

1- عنوان البحث

فأما مصطلح "فهم القرآن": فقد أردت به بيان القيمة الفلسفية في تأصيل (نظرية فهم النص القرآني)، وهي النظرية التي تسعى لإثبات أحقيتها، ولأن كلمة التفسير تشير تارة إلى الأعمال الاجتهادية القديمة، وتارة إلى الاكتفاء المطلق بالوسائل التقليدية في فهم القرآن الكريم، حتى صارت بذلك لا تستوعب مضمون ما نحن فيه، ولفظ التفسير في نظر الباحثين المعاصرين يتجه إلى اللفظة والجملية (الجزء)، بينما لفظ (الفهم) يتجه إلى عموم (الكل)؛ بمعنى الانسجام مع التصورات العامة عن النصوص الدينية، أما بالنسبة للقرآن فليس بسبب غموض معناه، ولكن بوصف الظواهر المحيطة به وداخله، مثل كيفية النزول وظواهر الثابت والمتغير، وما هو التاريخي وغير التاريخي، والبعد الغيبي والبعد الظاهر، وظاهرة السياق الثقافي والتاريخي، وهكذا...، فلفظ (الفهم) إذا أقوى دلالة وأعمق مقصود من غيره، ومبدأ العنوان بهذه اللفظة يوحي بشمولية العمل، وأثر سبب النزول فيه من حيث عملية طلب المعنى، كأنها هي المقصودة أولاً والمطلوبة لكل طالب، وفي نهاية الأمر ليس لأسباب النزول إلا وظيفة الإفهام، ومن هذا الأصل يتفرع البحث أحياناً إذ تنجذب إليه طوعاً أو كرهاً.

مصطلح (أسباب النزول): علم من علوم القرآن، يظهر العلاقة الترابطية بين الظواهر التي أشرت إليها، ويكشف الجدل بين الوحي والواقع، ذو وظيفة إفهامية معرفية، ولا شك أن القرآن لا يسته وقائع وأحداث في فترة نزوله تطلب إيراد أجوبة من سؤالها أو بيان حكمها أيام حصولها.

مصطلح (دراسة): مصطلح يسوغ لمحاورة الأفكار وفق القواعد والأنساق الفلسفية النقدية، ويشغل هذا المصطلح النصيب الأكبر من مجموع الألفاظ المعبر بها عن حق الكشف والتقد في الدراسات المعاصرة، وفي نظري تعطي هذه الكلمة الحق في ممارسة التقد المكفول عند المعاصرين، أو بمعنى آخر أنقد نقدهم وليس يعني إظهار العيوب فقط، لذلك حين تناولت أعمالهم بالدراسة فإنني أحاول جعل فلسفتهم مشخصة بالأمثلة وآراءهم ماثلة أمام الشمس واضحة بعيداً عن تعقيداتها، شرحاً لتفكيكاتهم النقدية، مقررًا منهجهم للطلّاب ودراساتهم للباحثين.

ولذلك استخدمت مصطلح (الرؤية المعاصرة): ولم أسمّ فعلهم (قراءة) لأنني أرى أن لفظ (الرؤية) أوسع من المدلول الأول وأكثر دليلاً إلى مناهجهم وطروحاتهم الفكرية وأدقّ وصفًا لأسسهم الفلسفية

ومرتكزاتهم التحليلية، وهذا ما يحيل إليه مصطلح (الرؤية) من إبراز مرادهم وغايتهم من منهج فهم القرآن، وإلى أين تصل مسيرتهم وتطلعاتهم والآفاق التي يرمون إليها، وإنما تحاشيت لفظة (الحدائثيون) مخافة أن يصيب الوجهة من اللفظ مجموع النظرة الثائرة على التفسير بالمأثور والدعوة للانسلاخ من اجتهادات الأوائل، فأردتها معاصرة لما تولد من النظريات الجديدة في قراءة النصّ القرآني، على أنّها ليست بدرجة واحدة من التفكّات الفكريّ والتشطّي المنهجي، ولو جاء هذا اللفظ (الحدائثيون) فإنّما مراده ما يقابله في لفظ (القديم)، وقرأت كتبًا كأثمة آلة جارفة تركم الفكر على الفكر دون تمييز، حتّى أنكروا وهم لا يشعرون حقائق عن النصّ القرآني لا يجوز أن تنكر مثل مرونته وتكيفه مع الواقع، وحقائق عن آليات فهمه مثل حصول الخلل في منهج قبول الرواية التفسيرية مثل الاختلاف في (أسباب النزول، التأسخ والمنسوخ، تفسير الصحابي، الإسرائيليات...).

وعلى ذلك عنونت بحثي "الرؤية المعاصرة" ولم أسخدم لفظ (الحدائثيون):

أولاً: لأنّ الدراسات المتعلّقة بمصطلح (الحدائثيون) ينظر إليها فقط من جانب إيديولوجي ودرس تحليلي لا يعترف بجهود الأقدمين، ولأنّ (لفظ الحدائثيون) في الغالب يوحى بمضمون إيديولوجي يحاول قلب القيم القديمة، فالعدول عنه أسلم ولفظ المعاصرة بهذا المعنى يمثّل حركة تقييمية تحديديّة يدخل فيها جميع الأطر المعرفية والمنهجية (المقبولة والمردودة) ويدخل بالطّبع المجددون من المدرسة الكلاسيكية، وحتّى المتمسكون بالآثر تمسكاً مطلقاً إذا كان مع هذا لهم اجتهادات إضافية، وليس أبعد عنه مثلاً ملاحظة الاجتهادات عند خالد المزنيّ في كتاب (المحرّر في أسباب النزول) كإدخاله معايير ثانوية لنقد أسانيد الروايات في الأسباب ومنها اعتبار (السياق) في عملية قبول الرواية وأن تحظى بالقبول عند أكثر العلماء وغير ذلك.

الثاني: أثمرت الأبحاث والدراسات المعاصرة أفكاراً ومفاتيح جديدة للنظر في مفهوم (أسباب النزول)، من قبل مجموعة من الدارسين ليس لهم قوالب جاهزة وأحكام مسبقة، ولكنها درست كلام الله عزّوجلّ دراسة علمية مجرّدة بناءً على أنّ القرآن حيّ متولّد المعاني وقابل لتوظيف المناهج المستحدثة المقبولة، مثل (النظريات التداولية...).

2- الكلمات المفتاحية: الفهم / أسباب النزول / الواقع / الدلالة / السياق /.

3- إشكالية البحث

تنطلق الرؤية المعاصرة من مقاصدها الفكرية ليس لإحياء موات التراث الحي المنقول بالأثر، وإنما أيضا للبحث في الغالب عن أنطولوجيات تبحث في أصول التكوين والتأسيس للإيديولوجية وتحليل الخطاب، لذلك يمكن أن تعتبر (أسباب النزول) قد استهلكت وظيفتها التاريخية والمرحلية، أم كان وجودها بالأساس هي تلك الحقائق الملحة لمرونة النصّ المشحون بالدلالات عليها؟.

كما أن الرؤية المعاصرة تمضي نحو التطوير اللازم في المنهج والفكر، بحيث تطرح السؤال عن إمكانية وجود مرحلة ما تتلبس وتنساب مع الآنية في الزمن المخصوص بكل ما يحمله من فكر ومعرفة تكشف عن مطامح آمال انطلاقية نحو المراجعة العامة للتراث التفسيري لفهم القرآن، وهي من خلال ذلك (مراجعة التراث وتطوير المنهج) تُصادم نظرية الدفاع الآلي التي مفادها: أنّ الناس لا تتغيّر قناعتها الراسخة بسهولة، حيث لا الكلاسيكيون يتخلّصون من سياجهم المفاهيمي ولا المعاصرون يرجعون عن كسرهم لهذا السياج. وفي رحاب البحث عن الفهم الصحيح للنصّ القرآني، وحيث إنّ أسباب النزول ذات وظيفة دلالية وسياقية هامة في فهم بنية القرآن فالسؤال الرئيس الذي ينبثق عن هذه الظاهرة القرآنية: ما هي النظرية المعرفية لدى العلماء المعاصرين المتعلقة بفهم القرآن الكريم بأسباب النزول من خلال تجاوزها أو اعتمادها وكذا الاحتجاج بمروياتها مما يساهم في بيان معالم فلسفة النصّ القرآني وتوضيح مراد كلام الله اعتمادًا على هذا الأصل؟.

فبينما يجزم بعض المعاصرين أنّ ثمانية أعشار آيات المصحف لم يأت لها سبب، فإنّ قسم منهم يكاد يجزم بأنّ كلّ القرآن مسبب بوقائع وأحداث، والجزم الأوّل لا شكّ يطعن في رأي بعض المعاصرين من عدم اقتران آيات القرآن الكريم كلّها بأسباب نزول وبالتالي نفي الكلام عن التاريخية، والجزم الثاني وظّفه نفر من الناس للقول بالتاريخية للقرآن نفسه، والتي يعمدون إليها كمدخل لقراءة تاريخية النصّ العظيم، ومن خلال التفاوت في الأخذ بهذا الأصل أو كيفية إعماله وربطه بمفهوم النصّ القرآني العظيم، يلاحظ تنازعًا شديدًا يبدأ بالتحفّظ على الأصول الأثرية في التفسير وينتهي باستحلاب مناهج تفسيرية جديدة لايزال أكثرها موضع جدل وحوار في بيئة الدراسات القرآنية.

وعلى أساس ما تقدّم تنبثق أسئلة فرعية أخرى أهمها:

- انطلاقاً من أهميّة رواية سبب النّزول في الدّراسات القرآنيّة، هل يكفي أن يكون ذلك سبباً كافياً لفهم القرآن بشكل مرضيّ؟.
- ما علاقة أسباب النّزول بمسمى التاريخيّة القرآن الكريم؟.
- ما هو المعيار الفاصل بين حيوية النصّ وتاريخيّة السّبب؟.
- ما هي استمدادات أسباب النّزول (الدّاخليّة، الخارجيّة)؟.
- ما هي الدّلالات الفكرية والماليّة التي تظهر من أسباب النّزول في المدرسة الحديثة؟.

4- أهميّة البحث

تكمن أهميّة البحث بما يقدّم من نظريّة علميّة متكاملة، أوّلاً في منهج تفسير القرآن بالنّقل، وثانياً بكشف رؤية المعاصرين لأسباب النّزول باعتبارها آليّة نقلية تخضع للنّقد شأنها شأن الأثر عمومًا، وفي نفس الوقت توظيفها فكريّاً لمسلك إعادة فهم ظهور النصّ القرآنيّ، وإشكاليّة بنيته عند آخرين.

5- أسباب اختيار الموضوع

تلك الكثرة الهائلة من الأقوال والآراء المستندة لأسباب النّزول تبهر وتغري الدّارسين إذ تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن منال المعاصرين ومقاصد كلامهم، غير أنّ المدقّق والفاحص والباحث يجدّ يستخرج أفعال من النّصوص الواردة في الأسباب وصلت عندي فيما جمعته لأكثر من ألفي نصّ منقول عنهم وموثوق لهم، حتّى أصابني أحياناً الوهن في ترتيبها وتوجيهها إلى مطالبتها في هذا العمل، وما يقرّ بالحقيقة أنّني في نفسي تعجّبت من هذا الكمّ الهائل الذي يستحقّ الدّراسة والعناية، فلا أبالغ إن قلت: إنّه يمكن إجراء بحث جديد من زوايا مختلفة لكشف المزيد من الرّؤى المتّصلة بمادة أسباب النّزول.

وعندما راجعت الأقوال وقلّبت الاتجاهات وجدتها ترتكز بالمجمل على ضرورة إحياء فهم جديدة مطابقة لدواعي استجابة الخطاب القرآنيّ لمستلزمات تعدّد المدارس الفكرية والعلمية (أسباب النّزول) بهذا المفهوم آليّة متغيّرة بدلالات أفقيّة، فليس من فرار من مواجهة الآراء والرّؤى بنقد علميّ نضع فيه المسائل والقضايا في ميزان العدل الذي أمر به القرآن العظيم وقام به الكون الرّهيب، فعندما نجد أحدهم يتحامل على أسباب النّزول بوصف (الوضع) فإنّنا لا ننكر بالأساس حصول هذا الأمر ولكن نتقد الإطلاقيّة والمعايير المتّبعة، ونقيّد بذلك صفة الوضع وحصولها، لا إنكارها بالكلّيّة وهي موجودة.

ثمّ وجدت قلة العناية بمسائل علوم القرآن فيمن تعرّض للقراءات المعاصرة، وأقلّ منها العناية بمادة أسباب النزول، وحصل في ظنيّ خلوّ الدّراسات الإسلامية التي عنيت بما كتبه وتصوّره المعاصرون لأسباب النزول هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ وجدت الدّارسين لمنهجهم في الأغلب ينظر إلى جملة أقوالهم ومركزاتهم الكلية عبر فهم القرآن، دون الاهتمام بالمسائل الفرعية والجزئية العلمية والقضايا التفصيلية (أسباب النزول، القراءات، تاريخ جمع القرآن، تنزيلات القرآن...)، على شاكلة (القراءة المعاصرة للقرآن) أو (الحداثيون والقرآن) أو (التيار العلمانيّ وموقفه من التفسير)...، وتتبع المسائل الجزئية في نظريّ يكون أدقّ وأكثر جدّة وفعلاً، وإثني على ثقة أنّ الدّارسين لو التفتوا إلى تناول القضايا الأفقية المتخصصة والتفصيلية بدلاً من التناول الكلّيّ لمنهج المعاصرين بشكل عام يكون أحسن وأنفع للعمل الأكاديميّ المؤصّل، وأدعى لفهم فهم السلوك الفكريّ المعاصر، وشئنا أم أبينا فهؤلاء لهم نصيب من العناية لفكرهم في الأوساط العلمية والأكاديمية، وحضورهم في الوسائط الإعلامية لا ينكر، ويكفي ما سبق أن يكون مبرزاً علمياً وسائغاً أمله ضرورات الجدل الفكريّ، ثمّ لا بدّ من التنويه للقيمة الفلسفية والمعرفية المستقاة من (أسباب النزول) والتي تمخّضت منها بعض دراسات المعاصرين، وهناك سبب ذاتيّ حيث كنت أسأل نفسي: لم تستغلّق أفكار المعاصرين على الدّارسين، هل لعبارتهم المعقّدة أم لاصطلاحاتهم المستعصية على كثير من الخلق؟، وفوق هذا مجيئهم هم بكتاباتهم إلى ساحة العلوم والدّراسات القرآنية، ومحاولتهم اقتحام من يعتقدون أنّها تخصّصات لهم دون غيرهم لا سيّما إذا كانوا هؤلاء.

ويمكن تلخيص الأسباب في الآتي:

- كثرة اجتهادات المعاصرين في الدّراسات القرآنية عامّة وأسباب النزول خاصّة، وقيمتها العلمية المبتوثة في مؤلّفاتهم ليس لها حصر ويكفي أنّ أبا زيد تكلم عنها في كتاب (مفهوم النصّ) وأوفر فيها القول، ومع هذا لم تدرس جوانب الدّراسات كلّها!، ولم يسبق إلى دراسة مادة أسباب النزول دراسةً نقديةً تحليليةً مستقلةً، فأردت أن أحمل على عاتقي دراسة هذه المادة في رؤيتهم.
- وفرة المراجع في هذا الموضوع والتي تساعد على الخوض في غماره.
- مادّة أسباب النزول متفرّقة في كتبهم، فلا بدّ من جمعها وإظهار طريقة أصحابها في الاستدلال بها وتوظيفها في مختلف أغراضهم الفكرية.

6- فرضية البحث

على أساس إلحاحات الأسباب السابقة، لا يزال احتمال اكتشاف موضوعات جديدة في هذا العلم (أسباب النزول) قائماً، من خلال النظر والتدقيق في أسس العلاقة بين المناهج المعاصرة (المنهج الألسني/ البنيوي/ التفكيكي/ الأركيولوجي...)، هل هي علاقة إيجابية تساهم في بلورة علم أسباب النزول، وتضيف إضافات جديدة إلى فهم النص القرآني خاصة ما يتعلّق بمبدأ واقعية النصّ القرآني؟، أم هي مجرد عناية سطحية اكتسبت جمعاً كبيرة فقط دون قيمة وظيفية؟.

7- أهداف البحث

المهدف من هذا العمل هو إظهار الرؤى المعاصرة في ثوبها الفكريّ المؤطر للاتجاه الحديثي، خاصة للدارسين لمنهجهم والباحثين عن قراءتهم، ومن أجل ذلك وقفت عند التأسيس القاعديّ الذي انبثقت عنه التصورات والتراكيب المؤلفة من أبعاد توظيف علم أسباب النزول، وتحليل التقدّم الموجه إلى هذا العلم ثمّ أحياناً نقد النقد فكثير من المعاصرين المسلمين متأثر بوجه ما بالنزعة الغربية النقدية ولأنه "صار لمفهوم الفلسفة بعد كانط ممارسة التقدّم، وأصبحت الفلسفة النقدية تنطوي داخلها جميع الاتجاهات الفلسفية المعاصرة، فلا توجد فلسفة غربية اليوم إلا وهي نقدية، وبالتالي فالفلسفة النقدية تعني: الاتجاه المركسي والوجودي، والظاهري، والبنيوي، والتفكيكي، وكذلك مناهج البحث التاريخيّ واللسانيّ والتحليل النفسيّ والأنثروبولوجي¹"، ويتأسس هدف البحث أيضاً في إظهار الاجتهادات الصحيحة وكشف ثلاثة جوانب مهمّة؛ الجانب الفلسفيّ في أسباب النزول، والجانب الوظيفي، والمآل المعرفي.

8- الدراسات السابقة

قبل الشروع في عرض هذا العنصر أتبه إلى أنّ ما يأتي ذكره من كتب ليس للحصر وإتّما القصد منه إلى التمثيل، والبحث مشفوع بملحق يحصي ما يظن الباحث أنّه وصل إليه العلم به، فأقول: دراسات المعاصرين في (أسباب النزول) تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: قسم اعتنى بـ (أسباب النزول) من حيث الرواية، وحاول إحياء القضايا الروائية، وأنا أحيل هنا إلى الأعمال الغنيّة والجديدة تولى كثير من الدارسين العناية بها مثل كتاب (الاستيعاب في بيان

¹ - فقه الفلسفة، طه عبد الرحمن، ج1، ص178.

الأسباب) سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل نصر ورسالة، حاول صاحباها تخرّيج روايات الأسباب وبيان درجتها الحديثية وطريقتهم عرض الآية وذكر ما لها من أسباب ثم البدء بالصّحيح المرويّ فيها فالحسن فالضعيف فالموضوع، (أسباب النزول آثارها وأسانيدها): سهل جمعة جمع بين الرواية والدراية، و(المحرّر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة): خالد المزنيّ، (صحيح أسباب النزول): إبراهيم محمّد العليّ (الصّحيح من أسباب النزول): عصام بن عبد المحسن الحميدان، (الجامع في أسباب النزول): حسن عبد المنعم شليبيّ، وغيرها.

والقسم الثاني: الدّراسة في الدّراية وحاول أصحابها الاعتناء بالأسس الوظيفية لأسباب النزول، (أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه): عماد الدّين محمّد الرّشيد، أصله أطروحة دكتوراه، (أسباب النزول وأثرها في استنباطية الأحكام الشرعية): دراسة أصولية) خالد طلال عبّاس، رسالة ماجستير، (أسباب نزول القرآن دراسة وتحليل) عبد الرّحيم فارس أبو عبلة، رسالة ماجستير (بحث حول أسباب نزول الآيات من زاوية علم الاجتماع الدينيّ) حسن جليك قايا، رسالة ماجستير، والمقالات: أسباب النزول المقدّس التاريخ والواقع، محمّد أحمد الخضراوي، مجلّة التّسامح، (أسباب النزول وأثرها في تفسير القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية)، عدنان بن محمد أبو عمر، مجلّة الاحياء، جامعة باتنة، (صيغ أسباب النزول بين التّصريح والاحتمال)، حسن عبد العزيز العاني مجلّة مداد الآداب، كلية الآداب الجامعة العراقية.

القسم الثالث: وأما ما يتعلق بدراسة منهج المعاصرين في رؤية أسباب النزول بصفة مستقلة فهو على أغلب ظني وفي حدود علمي قليل جدًّا فأذكر (أسباب النزول علم من علوم القرآن) بسام الجمل، كتاب أصله أطروحة دكتوراه، أثار الكثير من الجدل العلميّ والمعرفيّ في قضايا علم أسباب النزول، وهو قريب في الشّكل ومن حيث المضمون من عملي، ويختلف عنه في القصد والمنهج، وذكر فيه كثيرًا من آراء المعاصرين وانتقادهم المنهجيّ لعلم أسباب النزول، بينما أنا أنقد نقدهم، وكتاب (التّوظيف العلمانيّ لأسباب النزول)، أحمد قوشتي عبد الرّحيم، عكس الأوّل هاجم فيه كما وصف التّيّار العلمانيّ والمنحرف...

القسم الرابع: ومن هذا القسم أنّ كثيراً من الكتب تناولت ذات القضية بحدودها داخل ثنايا القضايا العامة التي عالجتها مؤلفاتهم كقضية مهمّة من مجموع ما إليه سعوا، فأذكر (معالم المنهج الإسلامي)، محمد عمارة، (القرآن الكريم والقراءة الحداثيّة دراسة تحليليّة نقدية لإشكالية النصّ عند محمد أركون)، الحسن العباقي، (إشكالية تاريخيّة النصّ الديني) العمري مرزوق، أسلوب تحليلي نقدي، ومثله (النصّ القرآني من تحافت القراءة إلى أفق التدبر)، قطب الرّيسوي، وكثير من المؤلّفات التي جاء الاستدلال بها في بحثي والتي تناولت أسباب النزول بالتعقيب وتارة بالدراسة المطوّلة كما حصل في كتاب (مفهوم النصّ)، وغير ذلك ممّا يصادف القارئ في هذا العمل، وعلى ما سبق ذكره من مؤلّفات الناس، وممّا يؤهل هذا العمل ليكون سابقاً لما بعده من الدراسات، قد أضفتني عملي إلى هذه التصانيف اجتهادات ذات مضامين جديدة مثل: النصّ القرآني دراسة في علاقة الوظيفة السياقية والوظيفة السببية، وجدل الوظيفة الدلالية لأسباب النزول، ومراتب تنزلات القرآن وصلتها بأبعاد السببية، وتفصيل القول في إطلاقيّة النصّ القرآني وتاريخيّة السبب وما هو التاريخي: هل الحدث نفسه أو دلالاته وهذه الدلالة هل هي خاضعة لقانون الثابت والمتغيّر...؟، غير أنّ ما جاء فيها يهتمّ تارة بجوانب ثقافية ونفسية ثمّ يخضع الرواية السببية لتأثيرها، مثلما اختار بسام الجمل، وعملي يأتي تعقيماً وضبطاً للتفلّت العلميّ لديه ومنه مثلاً الاعتراف منه بالمتخيل كظاهرة تقابلها عندنا ظاهرة نقد الرواية بالجرح والتعديل...، وتارة تأتي الردود العلمية غير تامة كردود الحسن العباقي، فأحاول تعزيزها أو نقدها إذا لزم الأمر، وأول ما يلاقه القارئ ذلك التعريف الذي أوردته لعلم أسباب النزول، وتلك التعبيرات التي استخدمها المعاصرون، وكيفية توظيفها منهم لأجعل منها مرآة تعكس رؤيتهم الكليّة لعلوم القرآن، والرؤية الكلية لبنية النصّ القرآني، ولا ريب جاءت تلك التعريفات والمفاهيم متصدّرة للعمل، لأبني على تصوّراتهم، تصوّراتي أنّها فكرهم، وهذا بالجملة ما أضفته على من سبقني إليه.

9- طريقي في البحث

بناء على ما تقدّم في العنصر السابق فإنّ زيادتي الفكرية عليها تبدأ من اختصاص منهجي بما يحيل إليّ أنّه اتزان فكري واعتدال منهجي حتّى مع المخالف، فلم أجر للمدرّوس لهم صفات التجريح، ولا ألقاب التمييز الفكريّ (العلمانيّ، الحداثيّ...)، بل أحياناً أنتصر لفكرهم إذا وقع في النفس إصابتها للحقّ، ومع

أنهم أنفسهم يصفون مخالفيهم بالرجعية والدغمائية، والمجددين للأثر، والمتمسكين بالتواجد على النقل...، فإنني أحياناً أنقل أقوالهم مجردة من التعليق عليها عندما أوافق على رأيهم أو لا أجد ضرورة للتعقيب كأن يكون كلامهم تاماً بألفاظه، كاملاً بمعناه، موافقاً للحق فيما اخترناه، أو لعلّي عقيبت على مثله قبل ذلك الموضوع، وأزيد عليه إضافة لها تعلق بالفرع الذي هو فيه، وأكثر عملي مقارنة الأقوال بالأقوال، وعندما أجد أفكاراً تؤيد قراءتي فأذكرها وأستشهد بها، ثم لست مكلفاً بالكشف عن ضمائر الناس ومحاسبتهم، بل أحكم على الأفكار، وفي ميدان العلم قيمة الخلق فيما أنتجوه من فكر، لا في ذواتهم، وبما أن البحث في أفكار المعاصرين أجدي مرغماً كل مرة للإحالة إلى أقوالهم في القضايا المختلفة - ذات الصلة - حتى ولو سبق إليها الأولون، لأن المراد بيان مواقفهم والاعتناء بكتابتهم، مثل مسألة (العموم والخصوص) أو مسألة (السياق)....

هذا ولقد اعتمدت خطة تهميش تبدأ بذكر عنوان الكتاب واسم المؤلف والجزء والصّفحة، ولا يأت ذكر المعلومات الكاملة للكتاب إلا في أول مورد له، وبالنسبة للآيات القرآنية أذكر رقم الآية وسورتها في متن البحث، وأما الأحاديث والآثار فإنني أسندها إلى أصحابها في الصحاح وغيرها، فأما الصحّاحين والسّنن، فأوعز لها بذكر الجزء والكتاب والباب ورقم الحديث، وأما ما خلا ذلك فأذكر تخريجه لصاحبه.

10- المنهج المتبع في الدراسة

لتحقيق أهداف هذا البحث، اخترت المنهج الذي سأسلّكه في هذه الدراسة، وهو منهج الاستقرار مع التحليل، إذ يكون الكفيل بإظهار مناهج ورؤية المعاصرين وأصول تفكيرهم في فهم كلام الخلاق العليم وتحليل الرأى الفكرى وبيان الأساس المبني عليه عبر نظرهم إلى أسباب النزول كونها آليّة من آليات التفسير، قد يلازم ذلك اضطراراً، أتباع بعض الطرائق التي جرى عليها عمل بعض المعاصرين من المخالفين والمؤيدين بالتحليل والنقد، ثم مقارنة تلك النتائج المتحصّل عليها بمنهجي الذي سلّكته أو منهجهم، لكي تظهر للباحثين معالم طرائق المتأخرين في التقد، وتظهر بذلك رؤاهم واجتهاداتهم في أسباب النزول.

11- مصادر ومراجع البحث

لكل عمل جاد وبحث علمي مقومات يستند إليها توفر المادة العلمية اللازمة لإنجاح الخطة وبنائها على أسس متينة فاعتمدت لذلك مصادر ومراجع ذات الصلة بالمواد الموزعة على خطة البحث وما يظهر من

عنوان البحث يُظهر ما نحن فيه فمصادر البحث ومراجعها تنتهي إلى أعمال المدرسة المعاصرة، وكلّ من ألف كتاباً مستقلاً في أسباب النزول أو ذكرها عرضاً، أو ضمّها مقالاً له سيكون ذلك هدفاً لي ومادة دسمة تغذي روح هذا العمل ممّا وصلت إليه يدي، غير أنّ المتتبع لهذا البحث يرى تفاوتاً في الأخذ من المراجع، فأجدي مثلاً أكثر من ذكر أقوال أركون أو نصر حامد أبي زيد أو الطيّب تيزيني، وكثيراً ما استعین بكتابتهم، بسبب أهمّ أكثروا الجدل في الأوساط الفكرية والعلمية وكلاهم له رؤية خاصة استلهمت الكتاب والدارسين، إذ لهم تأثير في حقل الدراسات القرآنية، وهو بارز في مؤلفاتهم، فاعتمدت كثيراً على (مفهوم النصّ) ل: نصر حامد أبي زيد لأنه: أولاً كتاب حصّه لعلوم القرآن، وثانياً: لأنه خصّص فيه دراسة وافية لعلم أسباب النزول، وأركون ألف في الدراسات القرآنية، مثل (القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب)، ومثل كتاب (الفكر الإسلامي قراءة علمية)، (نافذة على الإسلام)، والطيّب تيزيني في كتاب (النصّ القرآنيّ أمام إشكاليّة البنية والقراءة)، وتناثرت فيها الأقوال في أسباب النزول والحكم عليها، أقول: كلهم مارس النقد على فهم النصّ القرآنيّ ومارس النقد على المنهج الأثريّ، فجاء أركون بطباع المدرسة الألمانية وحده نقدها للكتاب المقدّس، وأبو زيد جاء بالمنهج اللسانيّ والنقد الهرمنيوطيقيّ، وتارة يترك هذا وهذا ويكتفي بالتحليل والمقاربة كما في (مفهوم النصّ)، والطيّب تيزيني جمع بينهما، وأمّا ما خلا هذا، فكلّه عين المرمى وهدف القول، وأساس بنيت عليه سعي، ممّا كتب المعاصرون، سواء كتاباً مثل - (في شرعية الاختلاف، عليّ أمليل) طريقته فلسفية، أو أعمال جامعية (الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق - قصص أولي العزم من الرسل عليهم السلام (أنموذجاً) -)، إسماعيل زاوي، مذكرة ماجستير، (أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه)، عماد الدين محمد الرشيد، رسالة دكتوراه، أو مقالات مثل: (النصّ القرآنيّ ومشكل التأويل)، مصطفى تاج الدين، إسلامية المعرفة، (أسباب النزول بين التسهيل والطعن)، مجلة معارف...، كما أنّه من اللازم الاعتماد على مراجع الرواية في أسباب النزول، ككتاب الواحدي و(لباب النقول) للسيوطي، وفي التفسير على الطبري، وهذه بصفة عامة وقد يكون المصدر أهمّ من غيره إذا كان حاضرًا في قضية خاصة مثل: (اللغة العربيّ مبناها ومعناها)، تمام حسان، وهدفه بيان القيمة المقامية لأسباب النزول وإظهار معنى الكلمة في هذا المقام، وبالجملة فقد يكون كلّ عمل مرجعاً أساسياً خصوصاً

عند المعاصرين إذا كان لا بدّ منه في موضعه ممّا ذكرته وأعدّته للمراجع والمصادر، ويلاحظ عليها الكثرة الهائلة وإن كنت أعتبرها عيباً ينقص من قيمة اجتهاد الباحث، فمعدرتي أنّ عملي في فكرهم يغوص وفي نقدهم ينتقد، ولا بدّ من إظهار مواقع كلامهم لأسباب منها:

— نقل كلامهم كما هو كي لا يطرأ على الاقتباس التأويل والتغيير.

— كي يسهل على الناس مراجعة أقوالهم، والاستفادة من الاستدلال بها.

— كي تبرز مواقفهم الفكرية، وكم من حكم حوكموا به، وعند المراجعة الدقيقة، ظهر الأمر بخلافه.

12- العقبات العلميّة والميدانية

لا أخفي ما لاقيته من صعوبات بسبب آراء المعاصرين والتي تجاذبها استخدامهم لمناهج متعدّدة في قضية واحدة وقد يلام صاحبُ البحث لأنّه وسّع أحياناً في ربط القضايا وتشعب الأفكار والواقع أنّي لما درست أسباب النزول وحدثها داخل منظومة منهجية لفهم القرآن لدى المعاصرين فصارت بالنسبة لي جزءاً من هذا الكيان المتألف، ومما شق عليّ عمله درء التنافر الذي قد ينجم عن تباعد أجزاء البحث، وبسبب تفرق مواضيعه وتشعب متطلّباته المعرفية ناقشت كلّ جزئية بنوع من الكفاية وترك التّطويل، لأنني أردتها ضمن الأجزاء الكلية متكاملة فكلّ واحدة منها حلقة من حيث البناء والتّركيب في صرح متآلف الأجزاء، وقد يقرأ القارئ من عملي فرعاً لا يكتفي منه معرفياً حتى يصله بما قبله أو بما بعده، وإنّي لم أستغرق في مفاهيم المصطلحات والتّفريعات، هروباً من الإطالة في تفصيل التعريفات، ومثل ذلك ما يلاحظه القارئ من اهتمام بالمضمون الموضوعي أكثر من الاهتمام بجوانبه، وقد أتيت الأمر من أطره المعرفية ولم أتوقف كثيراً على أبوابها التمهيدية مثل: (كثرة التعريفات) المعلومة في الغالب لدى المختصين، التي توسّع المقال وتفتح الجدال، ثمّ إنّ هذا العمل ليس لعوام الناس، وأخذ منّي هذا الأسلوب جهداً كبيراً، وكنت أرتب المعلومات وأصقها لمقاماتها كي لا تضيع الفائدة، فأعدّل وأقدّم وأأخر حتّى يستقيم ما يبدو لي أنّه استقام مثل تأخيري لبعض تعريفات علم أسباب النزول ومفهومها لموضعها المناسبة، مع أنّه من المطلوب جمعها في مقام واحد غير أنّي رأيت من الفائدة ضمّها إلى ما يوافقها من الكلام، ممّا رأيت أنه أنفع للعمل، ومما صعب عليّ المهمة أنّك تجد أقوال المعاصرين مخبوءة داخل مؤلفاتهم، وكنت أحياناً أقرأ كتاباً

كاملاً ولا أجد فيه شيئاً، وأحياناً أجد قولاً واحداً يحتاج مني لقراءة سياقه كله لأستخرج مغزاه قبل أن أقول صاحبه ما لم يقل، أو يأتي حكمي على غير وفاقاً له.

وأردت لهذا العمل أن يكون متكاملًا تكاملاً لا يحصل معه تفريق أجزاءه أبداً كأنه شبيء واحد، وهذا مما يشق على النفس تحصيله وعلى الفكر إنتاجه، وبالجملة فإن أشق ما وجدته تحصيل مادة العمل وتصنيف الأقوال وترتيب الآراء فلقد استخرجتها كما يقولون بالمناقش، ولا بأس به وكفى به جهاداً في محراب العلم، وما ذكرته ليس جبراً لنقائص البحث، أو تقويماً لاعوجاجه، وإنما لبيان أنه لم يخرج من تلقاء نفسه، بل بجهد ومثابرة.

13- خطة البحث

المقدمة وهي ما نحن فيه، فتلاها التمهيد ذكرت فيه التفكيك العلمي لمصطلحات العنوان، وشرحت فيه العلاقة المؤطرة لإشكالية البحث.

واستدعى تحصيل الرؤية المعاصرة وإظهار حقائقها التي راعتها لفهم القرآن بأسباب النزول خطة وضعت فيها خارطة طريق أصبو بها إلى مقاصدي وغاياتي، وأسهل بها للطالبين أسلوباً وطريقتي، بمقدمة أوضحت فيها مطالبها وأهداف وأسباب عملي والعناصر الأساسية التي تشرح الأمر وتمهد له، وثلاثة فصول لكل فصل ثلاثة مباحث ولكل مبحث ثلاثة مطالب ولكل مطلب ثلاثة فروع، وشرعت في الفصل الأول:

وجاء فيه الكليات الأساسية من مقدمات وتعريف ومفاهيم أسباب النزول، والحديث عن حيثيات ومسوغات الدلالة المرتبطة بالمفهوم ثم إظهار إشكاليات الروايات في أسباب النزول وموانع الاستدلال بها، فعلاقة أسباب النزول مع الظواهر الزمنية كترتيب النزول والنسخ، والفصل الثاني:

تناولت فيها ثلاثة قضايا: مصاحبات التلقي في الأفق الخطابي وهو عبارة عن السمات التفاعلية لأسباب النزول مع النص والمتلقي وأظهرت فيه أهم الجدليات في العناصر المرافقة للنص القرآني، وأخذت الدراسة الجانب الفقهي وما له صلة بتأثير السبب، ثم انتهى الفصل بعرض أهم القضايا الأصولية التي تأثرت بمعيار العموم والخصوص والعلة وأوجه البيان الموجودة في أسباب النزول.

والفصل الثالث استودعت فيه قضية السياق والقوانين المتحركة في توظيف أسباب النزول مع الوظيفة السياقية، ولكي تتم الفائدة ويتحقق الهدف ختمت العمل بخاتمة كانت جامعة لما تقدم وفاقحة لما تأخر، وأودعت فيها نتائج ما وصل إليه عملي واقترح ما أظهرته دراستي كي يتم الهدف ويتحقق المسعى لخدمة علوم القرآن الكريم، وأخيراً فهرست لما تقدم لمراجع البحث ومصطلحاته وفهرس الآيات والأحاديث، وفهرس الموضوعات وأهّيت عملي بملخص بثلاث لغات.

وقد سلكت في البحث أسلوب الطريقة التي تعتمد التحليل والنقد، فوفقت على كل قول بعد ما جرّدت نفسي وقد اجتنبت سابق الحكم، وعدلت عن زلة القلم، وتركت العجلة وطيش الفكر، ولم أسارع إلى التخوين والتهمة لأهل العصر، بل حققت وترّيت، واستقصيت وجمعت، حتى بان لي من آرائهم أقوالاً عادلة ومن رؤاهم أفكاراً سائغة، ومع أنني لم تنهياً نفسي أحياناً لقبول بعض ما طرحوه أو تمرير بعض ما عاجلوه، فرددت بلوم خفيف وحجة ساطعة (فيما بدا لي)، ولم أكن ممن نصّب نفسه على تفكيرهم حاكماً، ولا دون بصيرة على أفعالهم قاضياً، وكنت أخشى أن يقال لي ما قالوا هم في خصوصهم:

يقولون أقوالاً ولا يعرفونها وإن قيل هاتوا حَقَّقوا لم يحَقَّقوا

ورجعت في أكثر الأحوال في روايات أسباب النزول إلى لباب النقول للسيوطي، ولا أعلق على الرواية إلا إذا دعا إليه الأمر، وأستخرج الأقوال وأقوم في الغالب بتوضيح مقاصد أصحابها، أو أدخلها في الكلام إدخالاً حتى لا تكاد تميز، وإنما قصدي ترك العجلة وتحرير مسالك النهر، حتى تبدو بنفسها دون كاشف، ولكي يكون حكم بعض أقوال المعاصرين على بعض أقوى من حكم الباحث، إلى درجة يختفي فيها الباحث مع أنه لم يترك الحكم كما هو إلا إذا لم يكن بحاجة لتعليق، وبالجملة فقد حاولت ترتيب المواقف والأقوال مصفوفة في فروعها على قدر قلة علم صاحب البحث، وأنبه إلى أنني اختتم كل مبحث بخلاصة له تجمع ما تقدم فيه إلا المبحث الأخير من كل فصل، فإني ادّخر خلاصته مع خلاصة الفصل الذي هو منه كي أتجنب التكرار.

ولما كانت القراءة المعاصرة تلزم الإحاطة بأدوات الفكر لدى المعاصرين فقد استعنت بمجموعة من المصطلحات الفكرية والمعجمية لتذليل طرائق الكلام وتسهيل بلوغ مراتب الاصطلاح عند المعاصرين فهم

مقدّمة

غالبًا ما يوصفون بالفلاسفة والمفكرين والمحلّلين، إذ ليس من الحقّ الحكم عليهم وتقويم بضاعتهم ببضاعة غيرهم، ولذلك جاءت طريقة كتابة الباحث مجارية لأسلوبهم (فيما أظنّ) في الكتابة حتّى تحسن القراءة ويحسن معها التقد.

الجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد

لم يهتم المنهج النقدي المعاصر بالأسس التحليلية الحديثة فحسب، بل يمكن أن يعتبر منهجا موسوعيا من عدة جوانب،¹ فهو شامل ليس فقط باعتبار الأسس التحليلية الحديثة، ولكن أيضا بتوسعه في نقد الجوانب الروائية وأشكلت القضايا والمصطلحات فلسفيا، وبما أدى إليه هذا التوسع من معالجة موضوعية خاصة بعلوم القرآن وأسباب النزول على الخصوص، وهو موسوعي بما يعرضه من مفاهيم مستجدة لها صلة بهذا العلم الذي يُعدُّ من الآليات التفسيرية التي يمثلها ما يحيط بالنص القرآني من أشياء وثيقة الصلة به، تتصل بالزمان والمكان والمخاطب والسامع حين نزوله، تفضي عليه جلاء في المعنى وفهما سليما، والتحديد الآني يقيم المنهج التفسيري مبتكرا طرائق حديثة للتنظير، وفي هذا الفصل نتعرض بالوصف والتحليل للتصور الذي حضى به علم أسباب النزول في الرؤية المعاصرة ابتداءً من إعادة النظر في التعريفات والمفاهيم الأساسية لهذا العلم ومراجعتها إلى غاية الأسس النظرية والواقعية له وتقييم الرؤية ونقدها.

¹ - لأنه يعتمد أسسا تحليلية مبتكر

المبحث الأول: أسباب النزول من خلال التواصل النصي

تلك الكثرة في العلوم التي خدمت أسباب النزول، والتي قدّم أهل العلم فيهما من الجهود ما يمتنع عن الحصر، ورغم العناية في التدقيق والدقة في التحقيق التقني، بقيت منها أمور إشكالية تحتاج إلى بحوث جادة ونظرات أدق، لاسيما وأنّ منهجية البحوث وآفاق المعرفة الشرعية والعلوم تتطوّر بصورة مذهلة ممّا يلزم الباحثين المعاصرين إعادة النظر في التقدّم الموجه الذي صدر من المدرسة التحليلية المعاصرة، والإفادة من الإمكانيات والتقنيات التحليلية المتاحة لتطوير البحث في أسباب النزول وإغنائها، واقتناص المزيد من الفوائد الفلسفية وتأويل القضايا التي يمكن أن تنطوي تحت هذا العلم، وليس أدلّ على بروز الرّؤى المختلفة من الاختلاف الشّديد في مفهوم أسباب النزول، واستغلال الفاعلية المضمونة فيها لفهم المسار النزوليّ والنبويّ للنصّ القرآنيّ.

المطلب الأول: مفهوم سبب النزول

1- الدلالة اللغوية للفظ (السبب) و(النزول)

1-1 تعريف السبب لغة

جاء في القاموس المحيط¹ ثلاثة معانٍ رئيسة للسبب هي الحبل، وما يتوصل به إلى غيره، واعتلاق قرابة، وجمعه أسباب قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ إِنِّي مَنُنُ بْنُ نُفْرٍ أَتَىٰ أَلْفَ الْمَلَائِكَةِ يُضَيِّقُونَ بِهِ مَا كَانَ لِآئَاتِهِمْ نِقَابٌ﴾ [غافر: 36] وذكر صاحب البحر المحيط عن معنى الأسباب ما نقله عن السّدي قوله (الأسباب): الطّرق وعن قتادة هي: الأبواب، ثم قال: وقيل عنى - أي فرعون - لعلّه يجد مع قربه من السّماء سبباً يتعلّق به وما أذاك إلى شيء فهو سبب²، فتبيّن بهذا أنّه طلب ما يوصله إلى مراده فعبر عنه بالأسباب، وقد يعبر عن الطّريق بلفظ (السبب) وقوله تعالى: وآتيناه من كل شيء سبباً في حق ذي القرنين، قال: (سبباً)، أي: (طريقاً موصلاً إليه)، والسبب يطلق لفظه ويراد به العلم والقدرة والآلة قال الإمام الرّازي: "قالوا: السبب في أصل اللّغة عبارة عن الحبل ثمّ استعير لكلّ ما يتوصّل به إلى المقصود وهو يتناول العلم والقدرة والآلة"³ فظهر لمعنى السبب أكثر

¹ - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسي بيروت لبنان، الطّبعة الثامنة سنة 1426هـ/2002م، ص96.

² - البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1413هـ/1993م ج7، ص446.

³ - التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدّين محمّد الرّازي، دار الفكر، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1401هـ/1981م. ص166.

من مجرّد أصله وهو الحبل فصار له معنى الطّريق، والعلم، والقدرة، والآلة، لكن هذه المعاني التي تحملها أوجه اللّغة تتّصل بالمعنى الاصطلاحيّ بوجه من الأوجه الافتراضية¹، فنفترض أنّ الحادثة التي جاء من أجلها النّصّ القرآنيّ العظيم تمثّل الطّريق الممهّد للنّزول، والحبل الذي يصل الحكم الأرضيّ بالحكم العلويّ، والآلة (الوسيلة) التي أظهرت النّصّ وجعلته يناسب المقام، والعلم الذي به إلى فهم المسبب وهذه المعاني استقرّت في الدّكرة المعاصرة وفتحت آفاق توظيف أسباب النّزول من زوايا فلسفيّة مختلفة وعند القدماء ثقل عندهم التّعبير بطرق النّزول، أو أبواب النّزول، أو آلة النّزول مثلاً إذ هو أثقل على الدّلالة التركيبيّة أبعد فيما يتّصل بالمعنى في نظرهم، وأخذت واكتفت المفهوم الأصليّ بالأبعاد الغائيّة الصّرفة فقد ناسب الحال إذاً معنى لغويّاً مناسباً لهذا السّياق وهو معنى العلة فيقال: بسبب ذلك: أي لأجله يأخذ بذلك وجه العلة والباعث على الشّيء "لأنّ العلة أسباب شرعية"²، وفي الرّؤى المعاصرة لم تكن لهم مفاهيم خاصّة لهذا اللفظ مقرونًا بالمصطلح المركّب إلّا من جانبين الأوّل: ارتباطه بمصطلح العلة، والثّاني: السّبب وعلاقته بالتّقدير الشّرعي والكويّ، ودفعًا للتكرار واجتناباً للحشو سيأتي الكلام عنهما في موضعه.

1-2- مفهوم النزول لغة

أصل النّزول: الانحطاط من أعلى إلى أدنى، يقال نزل عن دابّته، ونزل في مكان كذا، والنّزول: مصدر نزل ينزل نزولاً وهو الحلول والانحطاط من أعلى، قال الرّاعب الأصفهاني فيمفرداته: "نزل: النّزول في الأصل هو الانحطاط من علو، يقال: نزل عن دابّته ونزل في مكان كذا حطّ رحله فيه، وأنزله غيره، قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [المؤمنون: 29]، ونزل بكذا وأنزله بمعنى، وإنزال الله نعمه ونقمه على الخلق إعطاءهم إيّاها، وذلك إمّا بإنزال الشّيء نفسه كإنزال القرآن، وإمّا بإنزال أسبابه والهداية إليه كإنزال الحديد واللباس ونحو ذلك"³، والجدل قائم ودائر ليس بمراد الهيئة التي يكون عليها انتقال شيع من أعلى إلى أسفل منه، بل مع ورود اللفظين (النّزول والإنزال)، متفرّقين ومصاحبين لدلالاتين مختلفتين، وهو ما يفسّر وجود اللفظ الأوّل في موضع إبراز صفة التّنجيم والمكث، والثّاني: التّجليّ والظهور مرّة واحدة الإنزال) فيصير المفهوم اللّغويّ مرتبطاً

¹ هي مسلّمات ولكن طبيعة البحث تلزم أولاً الانطلاق من فرضيّة ثمّ السّعي العلميّ لإثباتها في الأخير.

² أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، محمّد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، مكّة المكرمة السّعوديّة، الطّبعة الأولى سنة 1362هـ/2005م، ج6، ص275.

³ مفردات ألفاظ القرآن، الرّاعب الأصفهاني، تحقيق: عدنان داوودي، دار القلم، دمشق سوريا، الطّبعة الرّابعة سنة 1420هـ/2009م، ص799.

بشيئين الأول: إظهار علوية المصدر للوحي عمومًا القرآن خصوصًا دلّ عليه الأساس اللغوي (من أعلى إلى أسفل)، ولكن بوجه عام عند "إطلاق النزول بالنسبة للقرآن فإنما يقصد بذلك وجوده في السماء الدنيا ووجوده في الأرض بنزوله على النبي صلى الله عليه وسلم وأما وجوده في اللوح المحفوظ فلم يرد لفظ النزول به مقتربًا¹، ومنه دخل الوجه الثاني وهو: دلالة الحلول التي تعطي أبعادًا غيبية ولكن بمدلول غير الانتقال من أعلى إلى أسفل بل بدلالة التجلي والظهور، وهذا الذي سنناقشه في رأي شحور وغيره.

2- مفهوم النزول وظيفيًا

وفي الأثر نزل القرآن الكريم إلى السماء الدنيا جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك بواسطة جبريل - عليه السلام - نجمًا بعد نجم وحيناً بعد حين وهذا القول الذي قال به أهل التحقيق وهو أشهر الأقوال في كيفية نزول القرآن، وقد جاءت بذلك الآثار عن ابن عباس وغيره، وهي آثار صحيحة الأسانيد كما نقل السيوطي². وأما المتبع لسلك المدرسة المعاصرة وهي تُقدّم المفاهيم الفكرية التحليلية للمصطلحات الدينية، يرى أنّ مفهوم (النزول) تحوّل معطيات التجربة الغيبية والإنسانية إلى إشكال لكي تسائله وتعمّق فيه، فهي لا تنظر للفظ النزول في مباشرته وبداهته، ولذا استخدم اللفظ كما حلّه أركون³ نحو (لاهوت مقارن) يدخل في محكّ النقد التاريخي المقارن، ولا يمكن فهمه قبل فهم مصطلح أعمّ منه وهو (الوحي) الخاضع للظاهرة فيما دعاه المفهوم (الأرثوذكسي - ORTHODOX)⁴ يتفق فيه اليهود والمسلمون على تلقي الأنبياء الرسالة ويفترق

1- المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد محمد أبوشهبة، دار اللواء، الرياض السعودية، الطبعة الثالثة سنة 1407هـ/1987م، ص48.

2- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق وتخريج: شعيب الأرنؤوط، العناية والتعليق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ/2008م، ص94.

3- (محمد أركون)، مفكّر جزائريّ ولد في 1982 بقرية تاوريت ميمون في منطقة القبائل الكبرى بالجزائر، بعد تخرجه سنة 1952 من جامعة الجزائر بشهادة ليسانس في اللغة والآداب العربية، بعدها التحق بالجامعة الفرنسية وانتسب إليها ونصح (ريجس بلاشير) بتسجيل مشروع بحث حول (الأنسنة في الفكر العربيّ)، وهو البحث الذي نال به في نهاية الستينات شهادة الدكتوراه، له عدّة مؤلفات: (الفكر الإسلاميّ قراءة علمية)، (الاسلام الأخلاق السياسة)، (القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب)... يتسم فكره بالنقد الفكريّ والتاريخيّ والفلسفيّ... توتّي يوم 14 سبتمبر 2010، انظر: الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون، كيجل مصطفى، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة الجزائر، الطبعة الأولى سنة 1432هـ/2011م، ص27/26، وانظر: www.aljazeera.net تاريخ النشر: 2010/09/14.

4- أي: التحديد الأصولي لمعناه في الرأي التراثي لأي دين سماويّ، وكثيرًا ما يستخدم أركون هذا المصطلح بنحو (التفسير الأرثوذكسي)، أي تفسير الظاهرة عند الأصوليين (المتسكون بالأصول).

عنهم المسيحيون، إذ في نظرهم تجلّي التنزيل والوحي تجسّد في شخص عيسى عليه السلام¹، وعندما أشكّله² أركون التفت إلى قضية الألسنة فصعوبة ترجمة لفظة (التنزيل) تكون إذاً "...تجرّدت من قداستها، وقطعت من منظومة الدلالات الإضافية.."³ الموجودة في اللغات السامية فكلمة (الروح) التي تعني (نفخة الروح) تنتقل بملاسة لفظة النزول إلى "الملاك الحامل لذلك التنزيل"⁴، الأمر الذي يلتبس على الذين لا يملكون تلك الدلالات الإضافية⁵ وعلى هذا النحو يحصل الالتباس في الألفاظ المماثلة التي تتكوّن من سيميائية الدلالات الرمزية المعبر عنها بالمجاز وغيره، لذلك فإنّه من "البديهي أنّ آية إعادة حديثه لتأويل مفهوم التنزيل، منوطة بالحلول المعدّة للمشكلات الأولية، المتعلقة بألسنة التسمية في اللغات الطبيعية"⁶ وليس اللغات السامية، ولا يسع الباحث في هذه الحالة إلاّ ملاحظة الفرق ليس في نقل التعبيرات إلى اللغات الطبيعية، بل في النظر إلى تنويع المصطلحات المتعالية التي أفرزتها المدوّنة الرسمية المغلقة والتي احتكرت التوجيه الدلالي للفظ (التنزيل) تلك الخاصة باليهود والمسلمين من جهة وعند المسيحيين من ناحية أخرى إذ الأولى بقيت على أصل البلاغ الأوّلي في التلقّي (العبرية والعربية) والثانية من الآرامية إلى اليونانية واللاتينية بدءاً من القرن السادس عشر⁷، وهكذا يسير أركون محلّلاً الظاهرة مُستنداً إلى البعد الألسنيّ الناشئ من المقاربة اللاهوتية ليملاً التطلّعات الوجودية الإنسانيّة حيث "يمكن القول أنّ التنزيل يكون موجوداً كلّما جاءت لغة جديدة*، لتعدّل جذريّاً نظرة الإنسان إلى "وضعه"، إلى "كينونته في العالم"، إلى "علاقته بالتاريخ"، إلى "نشاطه في إنتاج المعنى" التنزيل هو ورود هذا يكون معنى غير معهود"⁸، يريد أنّه: مُتجدّد ولئن كانت الفكرة تحلّل العلاقة التي نجدها في عدد من المصطلحات ممّا يوفر للُّغات الكتابيّة إمكانيات واسعة لانسيابية الألفاظ، فإنّ ذلك لا يسمح بالانسياب في كل الحالات الخاصّة، وهذا التّحفُّظ على كلام أركون يؤيِّده الحسن العباقي: "إنّ الفكرة الأساس في هذا عنده أركون _

1- نافذة على الإسلام، محمد أركون، ترجمة: صيّاح الجهيم، دار عطية للنشر، لبنان بيروت، الطّبعة الأولى سنة 1417هـ/ 1996م، ص55.

2- أي أخضعه للإشكالية الفلسفية.

3- نافذة على الإسلام، محمد أركون، ص55.

4- المرجع نفسه، ص55.

5- أي القبليّة التّقديسيّة عند المتلقّي.

6- نافذة على الإسلام، محمد أركون، ص56.

7- نافذة على الإسلام، محمد أركون، ص58.

*يعني قراءة جديدة بوعاء لغويّ جديد.

8- نافذة على الإسلام، المرجع السابق، ص59، وتلك اختصرت رؤية أركون.

هي خضوع اللغة للتطور، ويريد من إثبات نزول القرآن باللغة المعاصرة لنزوله إثبات إمكان خضوعه للتطور، أو على الأقل استحالة فهمه باللغة العربية في آخر تجلياتها..¹، وهذا التبرير يحتاج إلى مثله، فهل تطور اللغة العربية يعني الإخلال بنظامها الذي يتجلى في القرآن؟، إلا إذا أدركنا ثلاثة مستويات لزمان الخطاب ولغته: مستوى العلم الغيبي، ومستوى الكتابة القرآنية ومستوى التأليف وهو التأويل حيث يسترجع اللغة ويكيفها على نمط الترتيب الأول "وعلى هذا يكون النص القرآني (تنزيلاً) بالمعنى الذي يفهم من ترتيب هذه المستويات فظهور النص عبر تنزيل الكلمات الغيبية...² يعني إظهار صورها للوجود الأرضي، وهذه الصورة الوجودية عند نصر أبي زيد³، ساعة تحقّقها في الموقف الإتصالي للوحي (التنزيل) بالنص يُعبّر عنها أيضاً بالإلقاء وتتمّ بشفرة هي (القول)⁴، وفي منظور حسن حنفي فإنّ مفهوم النزول يتجاوز (القول)، ويتجاوز مجرد الدلالة الحسية في انتقال الحركة من أعلى إلى أسفل، وإتّما هي شاهد على صورة غير بديهية ولكنها مشروطة بفعل السبب الأدنى لتحقق المسبّب الأعلى "وإذا كان لفظ النزول يعني الهبوط من أعلى إلى أسفل، فلفظ السبب يعني الصعود من أسفل إلى أعلى ولما كانت الآية لا تنزل إلا بعد وقوع السبب كان الأدنى شرطاً للأعلى...⁵، ولا مجال للشكّ في أنّ تبرير هذه المقابلة له نتائجها منها الادّعاء بأنّ لكل آية سبب نزلت فيه ولم يحظ هذا القول برأي الأغلبية.

1 - القرآن الكريم والقراءة الحدائثية دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النصّ عند محمد أركون، الحسن العباقي، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1430هـ/2009م، ص242.

2- اللغة والتأويل مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي، عمارة الناصر، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة الجزائر، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007م، ص213.

3- نصر حامد أبو زيد، أديب ومفكر مصري، ولد عام 1943 في إحدى قرى طنطا، في عام 1960 حصل على التّأويل الصناعيّة قسم اللّاسلكي، ثمّ حصل على اللّيسانس قسم اللّغة العربيّة جامعة القاهرة 1972، ثمّ الماجستير في الدّراسات الإسلاميّة 1976، ثمّ الدّكتوراه في نفس التّخصّص كليّة الآداب جامعة القاهرة 1981، اشتهر بالمنهج التّأويلي، والفكر الذي يحلّل الخطاب بالأسلوب البنيويّ والسميائيّ والسّاسي... أشهر مؤلّفاته (نقد الخطاب الدّينيّ)، (التّكفير في زمن التّكفر) (هكذا تكلم ابن عربيّ) (الخطاب والتّأويل)... توفيّ في 5 جويلية 2010 انظر موقع: www.arabphilosophers.com، وانظر: كتاب رسالة دكتوراه (نصر حامد أبو زيد ومنهجه في التّعامل مع التّراث)، إبراهيم محمد أبو الهادي، كليّة الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أمّ القرى، سنة 1432هـ/2011م، ص30/25/24.

4- مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى سنة 1415هـ/2014م، ص40.

5- الوحي والواقع: دراسة في أسباب النزول، حسن حنفي ضمن ندوة مواقف: الإسلام والحداثة، دار السّاقى لندن، الطبعة الأولى سنة 1411هـ/1990م، ص136/135.

وفي إخضاع النص للسببية بتأثير التفاعلية في الزمان والمكان وتوريخ النص والحدث المصاحب له، رؤية لدى الطيب تيزيني في بيان أهمية تقسيم النزول إلى نوعين: الأول سماوي (دفعة واحدة)، والثاني أرضي (مفرقاً) وربط نتائج الوصف بخصوصيات الحالتين، فبينما تعكس الحالة الأولى بعداً غير أرضي وزمناً مغايراً يُبادر إلى إظهار شيئاً من الحرص لتواصل جانب الأمر مع جانب الخلق وفي ذلك كفاية لتبرير نزوله جملةً واحدةً، دخل الثاني حيّز (التموضع البشري)¹، يعني سعي النص إلى إدماج الإنسان بالاستدراج وفقاً لمقتضيات الطبع الإنساني ومرونة الشرع، ومن جهة أخرى له غاية ثانية حيث: "استطاع الرسول محمد أن ينجز مهمة التبليغ) رسالته، فلو استخدم صيغة (الدفعة الواحدة) من التبليغ، لسقط السياق البشري ولا انتهى فعل التكوين التربوي القائم على مخاطبة البشر بحسب طاقاتهم وإمكانات نموهم الواقعية"².

ثم إن بنية التداخل الثنائي الزمكاني والتموضع البشري هي نفسها حالة تاريخية لماذا؟، لأنها بين اعتبارين: "... بين ما اعتبر المصدر الإلهي المطلق إطلاقاً للنص من طرف وبين الحيّز الإنساني النسبي إطلاقاً الذي يتجلى فيه هذا النص تطبيقاً من طرف آخر"³، وعندما يطرح الطيب تيزيني الإشكالية يجعل من التحلي البشري (التاريخي) سبيلاً إلى (البعد التاريخي للنص)، وبشهادته فإن هذا البعد "قد جرى التنكر له من قبل جموع متعاضمة من الفقهاء والمحدثين السلفويين وكذلك الجمهور العام"⁴، ولكن رأي هؤلاء الإقرار بأن للقرآن حالة زمنية خاصة وهو دائر مع زمن المتلقين في كل حين، ثم أليس مجرد الظهور والتجلي هي غاية للنص فإذا كان لا بد من ظهوره (النص) فلم يجري توريخه بدل البحث عن أسرار التموضع الذي اختاره دون غيره في تجلي الزمان والمكان؟.

وعند محمد شحرور يحصل ب(التجلي) التغيير في الصبورة وهي الانتقال عبر الصورة القابلة للإدراك والمبشورة للحس بعد ما كانت غير مدركة غير حسيّة، ولذلك استُعير في رأيه للفظ (الإنزال) لفظ (الجعل) و(الجعل) تصبير شيء إلى شيء، قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:3] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:2]، وهنا يوظف شحرور المعاني المتبادلة بين اللفظتين

¹ - انظر: النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، الطيب تيزيني، دار البنايع، دمشق سوريا، درط، سنة 1418هـ/1997م، ص360.

² - المرجع نفسه، ص360.

³ - المرجع نفسه، ص357.

⁴ - المرجع نفسه، ص361.

(جعل، أنزل) المشاركتين في مقام واحد، (إنّا أنزلناه...إنّا جعلناه..). باعتبارها متكاملين في الدلالة، وهذه الظواهر موجودة في لسان العرب، بيد أنّ شحورر يخرج بتصوّر فريد يكون فيه القرآن: "الموجود بين أيدينا ليس عين القرآن الموجود في لوح محفوظ وإمام مبین" ¹، كأنّ الصّورة الأولى للقرآن يعجز الناس عن إدراك حقيقتها حتى تمّ وتُجعل بالإنزال إلى الصورة الثانية حيث يمكن فهم صيغتها، والرّجل يضعنا أمام إشكالية فلسفية تُعيد قراءة طبيعة حالة التّجليّ للنصّ القرآني، فالتّمسك بدلالة اللفظ (جعل) التي توحى بالتّغيير والتصيير هل تعني بالضرورة احتمال هذه النتيجة؟، والحقّ أنّ اللفظ وإن احتمل مضمون هذه الحقيقة ولو من ناحية لغويّة صرفة، فيمكن أن يُعارض بحقيقة شرعيّة موازية ومنها وصف القرآن بأنّه (كلام الله)، فهل تقبل المدرسة الكلاسيكيّة أن يُقال: كلام الله الموجود بين أيدينا ليس عين الكلام الموجود في لوح محفوظ وإمام مبین؟، وربما برأيها يكون هذا التّوجيه للدلالة اللغويّة متهافتاً، ثمّ يبدو التّهافت جليّاً عندما يعزّز تصوّره بأنّ القرآن "أصبح قابلاً للإدراك من قبل الناس...وأشهر.."، فألف شحورر من لفظة (شهر) الموجودة في سورة (القدر) معنى خاصّاً بالوضعيّة السياقية فكان المراد من (شهر) الشّهرة والإشهار لا الشّهر الزمّني ولفظ (الألف) من التّأليف ² لا العدد المعروف فصارت الجملة أنّ القرآن (مشهور مؤلّف على خير مثال) هي حقيقة قوله تعالى "خير من ألف شهر"، هذا هو معنى الإنزال عنده، وعندما يصير مُشهرها مألوفاً ينتقل إلى الصّورة الماديّة بواسطة جبريل خارج الوعي الإنساني وهذا هو التّنزيل ³.

والسؤال لم لا يكون الجعل الأوّل ذو صبغة ماديّة وقد تشكّل من كينونة معنويّة، ثمّ هل إذا تمّ الإنزال داخل الوعي الإنساني لا بدّ يفترق عن التّنزيل؟، فمن حيث إنّ القرآن أزلّيّ يتعالى عن مجال الكيان الإنسانيّ فإنّ هذين الوصفين لم تميّز بهما التّنزيل عن الإنزال، فإذا لم يثبت التّميّز لم يثبت إذاً التّفريق بين الأزليّة والواقعيّة "فأزليّة القرآن لا تنافي ولا تناقض مع كونه نزل منجماً يصحّح الأخطاء ويقوم الاعوجاج ويواكب الحوادث ليصلحها وهذا التّنزل المنجّم لا يتعارض مع ترتيبه سوراً وآيات، فالقرآن أزلّيّ، علم الله نزوله في زمان ما ومكان ماوقدّر أن تكون هناك أسباب لنزول بعض آياته المحكّمة" ⁴.

¹- الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، محمّد شحورر، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، ط1، سنة1411هـ/1990م، ص153.

²- المرجع نفسه، ص153.

³- المرجع نفسه، ص153.

⁴- إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عبّاس، دار الفرقان، عمّان الأردن، الطّبعة الأولى سنة 1428هـ/1997م، ص362.

3- المفهوم الاصطلاحي والمعرفي والوظيفي لأسباب النزول

إن محاولة الوقوف على تعريفات العلماء أو فهمهم (لأسباب النزول) تكون بطريق التتاج العلمي الذي قاموا به في أعمالهم التي درستهم، سواء كانت دراسة مستقلة أو مندرجة في كتب علوم القرآن، والحق أن كل عالم من العلماء الذين تكلموا في هذا العلم في الرؤية الكلاسيكية بعد زمن الاصطلاح، لا يمكن أن يفرز جهده إلا مفهومًا مسلمًا به وجاهزًا للتداول، ويأذن لنا المقام بتمثيل الحركة التامة لمفهوم أسباب النزول بعد اصطلاح الصحابة بما أدركنا من أعمال في هذا الفن، وبالتطور الطبيعي لاصطلاحات الفنون فنقول:

من الزاوية التاريخية اهتم العلماء بأسباب النزول مبكرًا، فأول كتاب يُفردُ كان في نهاية القرن الأول، أو في بداية الثاني، إذ ألف ميمون بن مهران كتاب (تفصيل أسباب النزول) وهو قد توفي سنة 117هـ، وجاء بعده الإمام علي بن المديني الذي توفي: 234هـ، فألف كتاب: (أسباب النزول).

وعلى إثرهما قدّم ابن فطيس كتابًا بعنوان (القصص والأسباب التي من أجلها نزل القرآن)¹، وهنا نسجل ملاحظتين:

- استخدام لفظ (القصص).

- التصريح بكون الأسباب شيئًا مما نزل فيه القرآن، فيكون مفهوم الأسباب بهذا التعبير حوادث نزل في شأنها القرآن.

وعلى عقبه جاء الإمام الواحدي وقدم كتاب (أسباب النزول) المتوفى 468هـ، ولا ريب أنه أشهر وأول كتاب تصل إليه أيدينا، وفي اجتهاد خاصٍّ عدّ مما ليس من عصر النبوة من الأحداث أسبابًا للنزول، والأمر ليس كذلك، فقد انتقده السيوطي في ما ذهب إليه²، ولأهمية هذا الكتاب اختصره الجعبري.

وبقي الأمر على حاله حتى جاء السيوطي وقيدتها بأنها: "ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مجيبة عن سؤال وقت نزول القرآن"³.

¹ - وهذا يعدُّ أول تعريف غير مباشر.

² - لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1423هـ/2003م، ص 9.

³ - المرجع نفسه، ص 9.

ويظهر أنّ الجعبري هو أول من عرّف أسباب النزول ولو لم يصرّح بالعبارة فيما نقل عنه السيوطي: "نزول القرآن على قسمين: قسم نزل ابتداءً، وقسم نزل عقب واقعة، أو سؤال"¹ وفي قوله "عقب واقعة، أو سؤال" يدلّ على معنى حدّ السبب وإن لم يجمع التعريف، فحوى كلّ تلك الكتب وبيّن التعريف الأقرب لمدلوله وقد جاء قبله ابن حجر، ولكنّه لم يعرّف سبب النزول تعريفًا لفظيًا، إذ عرّفه في عمله التطبيقي من خلال كتابه (العجاب)، ولا يختلف فهم السيوطي لسبب النزول عن فهم ابن حجر أو العلماء الأوائل غير ما زاد الواحد، ويظهر من خلال ذلك الاهتمام المبكر بهذا العلم وبداهة مفهومه.

ثمّ درج الناس بعد ذلك لا يخرجون عن عبارة السيوطي إلا ما زاد بعضهم وأعاد صياغة تعريفه مثل داوود العطار من المعاصرين في تعريفه بأنّه: "العلم الذي يتكفّل بالكشف عن الأحداث التاريخية والوقائع التي كانت من دواعي النصّ القرآني"²، ونظرًا لأنّ التّصوّر المعرفي متباين من خلال الكشف المعاصر بسبب الاختلاف في مفاهيم التجديد وفردية كلّ محاولة فقد تباينت رؤية المعاصرين لمفهوم أسباب النزول الذي لا ينفكّ عن تحديد مفهوم مصطلحات علوم القرآن عمومًا وهم يلحّون على جعلها في حقلها المعرفي المتقاطع مع الأسس الفكرية لفهم القرآن، والمبنية على التّقد المنهجيّ والفلسفيّ.

ولكن قبل عرض آراء المعاصرين يجب التّمييز بين مرحلتين فارتقتين في انتقال المفهوم وتدرّجه؛ مرحلة الصّحابة ومرحلة من بعدهم "وهذا راجع إلى أنّ الصّحابة يتكفّلون على المعنى اللّغويّ عند إطلاق السبب وهو كلّ وسيلة توصل إلى الشّيء، وعلى ذلك فكلّ قصد يؤدّي إلى معنى في الآية فهو تعبير من الصّحابيّ سواء كان السبب لنزو أو كان إيضاحًا لمعنى الآية، أو كان استحضارًا لقصة وقعت، ويشهد له ما ذكره الحاكم التيسابوريّ من تعدّد التعبيرات والأغراض المطلوبة في السبب لدى الصّحابيّ³، وما نقله الزركشي⁴ في اختلاف آراء العلماء في قصد الصّحابيّ من ذكر السبب، قبل أن يستقرّ المفهوم النهائيّ بصياغة السيوطي ومن بعده بوجه الحصر في الداعي لنزول الآية بسبب مباشر أو حصر المصطلح في جزء منه، قال محمّد

¹ - الإتيان في علوم القرآن، جلال الدّين السيوطي، تحقيق وتخرّيج: شعيب الأرنؤوط، العناية والتعليق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسّسة الرّسالة ناشرون بيروت لبنان، الطّبعة الأولى 1429هـ/2008م، ص71.

² - موجز علوم القرآن، داوود العطار، منشورات مؤسّسة العلميّ للمطبوعات، بيروت لبنان، الطّبعة الثالثة 1416هـ/1995م، ص 21.

³ - معرفة علوم الحديث، الحاكم التيسابوريّ، دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1424هـ/2003، ص148.

⁴ - البرهان في علوم القرآن، بدرالدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة مصر، الطّبعة الثالثة سنة 1404هـ/1984م، ج 1، ص 3.

سالم "الأسباب جمع سبب، وسبب النزول هو: أن تحدث حادثة وقت حياة النبي صلى الله عليه وسلم فتزل آية أو آيات تبين حكم الله فيها"¹ فهي قد تبين حكماً وقد تأتي ببيان عام مثل كشف صفات المنافقين، وهذا الحصر لا يخدم القيمة الفلسفية الكبرى والصلة الوجودية للنص وبيئته، وأعلى وصف محمد أبو القاسم حاج حمد: "معادلة القرآن للوجود الكوني وحركته"²، بكيفية التنجيم ومواكبة الوقائع، وهي "الكيفية التي صاغ الله بها هذا الكتاب الكوني بحيث يعطي أشكالاً مختلفة من الوعي والمعرفة تبعاً للفوارق النوعية في تطور العقل البشري وأنساقه المعرفية فلا يصبح مستتباً بشكل مطلق لمرحلة دون أخرى..."³ وعند حسن حنفي يخرج التمثيل عن الوجه الظاهر لصورة السبب ويكشف العلاقة البيئية بين الواقع والفكر وتوحي بجدلية الوحي والواقع وعليه فإن: "ما عبّر عنه القدماء باسم أسباب النزول هو في الحقيقة أسبقية الواقع على الفكر ومناداته له"⁴، وهذا يتمحور حول التقاء استجابات الوحي المتعالي بأسباب دواعي نزوله في الواقع والتنبيه إلى الارتباط التام بين الوحي التازل من السماء وواقع الناس، ولكن لا يمكن أن تكون هذه الأسبقية في الوجود بل في الترتيب الذي تتطلبه تلك الصلة الوجودية، إذ تسمية هذا العلم بأسباب النزول فيه إغراء للاعتقاد بوجود تداخل بين الطرفين "من هنا لم يعتبر أصحاب (أسباب النزول) أنّها أسباب حقيقية، وأنّها أسئلة بشرية، لأنّ ما هو بشري لا يكون علّة لما هو وحي..."⁵، ومع أنّ كلامه ينزع إلى نفي التاريخية عن النصّ، ونفي سلطان البشرية على الإرادة الإلهية بوجود الأسباب، فإنّه يمكن القول بكل اطمئنان: وجود الإنسان نفسه وطلب هدايته للحقّ من أعظم موجبات استدعاء الوحي، وإذا افترضنا عدم وجود الداعي فهل نفرض عدم وجود المستدعى؟ ولو أخذنا مثلاً حادثة الظّهار فهل نقول إنّ ما نزل فيها من آيات كان بوجود سببها وحصوله؟، وإذا لم يقع الداعي لها فهل يمكن افتراض نزولها ابتداءً؟ والجواب لاشكّ نعم، وقد تقرّر نزول كثير من القرآن بلا سبب آتي، وحالة الاستجابة لواقع الناس صفة تلبّس بها القرآن فهي من خصائص تفصيل العلم فيه والحكمة.

1- فتح الزحمان في أسباب النزول القرآن، محمد محمد محمد سالم محيسن، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1419هـ/1999م، ص8.

2- منهجية القرآن المعرفية، محمد أبو القاسم حاج حمد، دار الهدى، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1424هـ/2003م، ص93.

3- المرجع نفسه، ص93.

4- التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، حسن حنفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة سنة 1412هـ/1992م ص15.

5- في شرعية الاختلاف، علي أمليل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية سنة 1426هـ/2005م، ص78.

وقد ذهب سامر إسلامبولي إلى أن ما يسمّى أسباب النزول ليس في الحقيقة إلا (تاريخية نزول التشريع) إذ تعطي دلالة بالزمن والحدث المرافق للنزول وليس الدافع الحقيقي للنزول "وذلك لأن التشريع الإلهي سوف ينزل لا محالة سأل عن ذلك بعض الناس في وقت نزول الوحي أم لم يسألوا، فالتشريع كمضمون قائم كامل في علم الله الفعلي وليس اكتسابياً أو يخضع لعملية الدراسة والاستقراء"¹، ومن ثمة رفض إطلاق لفظ (السبب)، فهي إذاً ظرف مناسب لنزول الوحي وتزامن مع حدث حتى يمكن فهمه وإيجاده في الواقع، "لذا فمفهوم أسباب النزول يجب أن يلغى ويوضع مكانه مفهوم تاريخية النزول..."² وهذا بنفسه يفضي إلى إشكالية: إذ هل يمكن فصل استجابات الوحي لضرورة الظرف، أم تؤشكل طبيعة أصله؟.

ولعلّ تلك الاستجابات ما هي سوى مظهر من مظاهر العلاقة بالنص القرآني للتجربة الفردية من قبل النبي صلى الله عليه وسلم مع واقعه المحيط به، ومن هنا فأسباب النزول على رأي نصر حامد أبي زيد "ليست سوى السياق الاجتماعي للنصوص"³، حيث كانت بيئة التنزيل حلقة الوصل للسياق المعرفي لفهم القرآن بالنسبة للأجيال اللاحقة فوجب الوقوف على المعطيات الإمبريقية⁴ والفكرية واللغوية زمن التنزيل وتعدّد أسباب النزول بهذا المعنى جزء مهمّ من تلك المعطيات التي حرص أبو زيد على توظيفها لفهم القرآن العظيم وكيفية التعامل مع أسباب النزول الذي هو: "الحادثة أو الواقعة التي ينزل النصّ استجابة لها رفضاً أو تأييداً أو تعديلاً"⁵. وفي نظر محمد العشماوي فإنّ الشريعة تعلق نزولها بقيام مجتمع ديني موجود ومتفاعل "ولتحديد الأصول العامة للشريعة يتعيّن متابعة أول مصادر الأحكام الشرعية وهو القرآن الكريم متابعة تاريخية تدرج على آياته، آية آية، بحسب وقت نزولها، وسبب التنزيل وغاياته وحكمته"⁶، فتصير أسباب التنزيل عبارة عن خصوصيات هذه الأصول عموماً وخصوصيات ذلك المجتمع المدنيّ بوجه خاص غير أنّها "أخذت من قواعد المجتمع وأعرافه وعوايده ما أصبح أحكاماً فيها"⁷، وبمقابل هذا المبدأ فإنّ آيات القرآن عند محمد صادق الصدر تعدّ قاعدة عامة ومنهج حياة قابل للتطبيق فلا تمثّل أسباب النزول قاعدة ثمينة لفهم الآيات على جميع المستويات لضعفها

1- ظاهرة النصّ القرآني، سامر إسلامبولي، دار الأوائل، دمشق سورية، الطبعة الأولى، سنة 1423هـ/2002م، ص124.

2- المرجع نفسه، ص25.

3- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص118.

4- الإمبريقية يقصد الواقعي.

5- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص182.

6- أصول الشريعة، محمد سعيد العشماوي، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة مصر، الطبعة الرابعة سنة 1416هـ/1996م، ص21/20.

7- المرجع نفسه، ص21.

وعدم التأكد المطلق من مطابقتها للنص¹، ونلاحظ بالضرورة من هذه الفهوم الميل بأسباب النزول إلى أوجه استدلالية لمنهج معرفي أكثر من الاتجاه إلى الرواية نفسها وتحليل ارتباطها بالنص القرآني، ومن ثمة وقف محمد أركون موقفًا متشدّدًا، إذ لا تحيط الأسباب في رأيه بجميع أحوال الخطاب، هذا إذا سلّم بكونيتها وعدم وضعها²، ومن هنا أعطى لأسباب النزول المحيطة بالنص القرآني دوافع إيدولوجية نبسط القول فيها في موضعها، وهاهنا إشكالية علمية فهل يمكن الانطلاق من أسباب النزول واعتبارها دليلاً عامًا نستقي منه الفهم في كل أوضاع الذهنيات المتأخّرة عن الحالة المتقدمة لنزول الوحي؟ وتفصيله في التالي.

المطلب الثاني: الدلالات الوظيفية في أسباب النزول

1- الحدث وأسباب النزول

إنّ سياق الحديث عن وظائف أسباب النزول يرمي إلى تحديد المعيار الفاصل بين الحدث الوضعي والوحي الالهي، وقراءة الحدث كنسق دلاليّ استدعى استجابة الوحي، ليرتبط به ويختاره ليعلق عليه في سياقه المحيط ويسمح بإبداء جانب الاهتمام لقضية الحدث من أجل الاعتبار بها، لذلك قد تبدو بعض الأحداث التي كانت سببًا للتنزيل انطلاقات لفهم روح القرآن ومقاصده والتي تبقى موضوعًا يستحقّ العناية به إذ يختصّ بكشف الحكم من ورود النازل على الحدث بصفة مثل التأخير أو التقديم.

ونصوص أسباب التنزيل لا تنفكّ تتفاعل مع الوقائع التي صارت بنفسها (نصًا شاهدًا) موازيًا قائمًا بذاته وحقائقها لا بست النصّ الإلهي الذي يتعالى عليها بالعظمة والرّهبة، وتفاجئنا بمضامين دلالية جديدة تخرج بنا من مراد يدلّ على معنى واحد إلى آفاق رحبة تصوّر مقاصد تابعة، فنلاحظ أسرارًا لقيام السبب والمسبّب، وبقراءة المغزى أفقيًا وعموديًا لا ندرك مدى ارتحان النصّ القرآني بالحدث نفسه فحسب بل لتجلية حكم مخفية وراء سبب نزوله، ويصحّ في هذا المقام التمثيل بحديث الإفك الذي تسبّب في نزول طائفة من القرآن بشأنه، وقصة الإفك من الأباطيل التي لققها أعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم طعنًا في عرضه الشريف ويقرأ الناس بعدها ما يدرأ عن عرض زوجه وقد لبث رسول الله شهرًا كاملاً يملأ الحزن قلبه، وكشفت الحقيقة كان مطلوبًا لكن الوحي تأخّر شهرًا حتى نزلت الآيات عقب الأسباب، والسؤال لم تأخّر الوحي شهرًا؟،

¹ - انظر: منّة المّان في الدّفاع عن القرآن، السيّد محمّد الصّدّر، دار الأضواء بيروت لبنان، الطّبعة الأولى 1422هـ/2002م، ص21.

² - القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمّد أركون، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1422هـ/2001م ص114/

والجواب هو: إظهار الأعراض البشرية في شخص الرسول فلم يكن في المقدور أن يتعجل أو يتقوّل على الله تعالى بما يذود عن عرضه الشريف، فكشف تأخر النزول ربّانية المصدر وأنّه ليس من تلقاء النبي الكريم والحكمة وراء ذلك إظهار صدقه في التبليغ عن الله دون تحكيمه لهوى نفسه "وهذا بحد ذاته شهادة له بالنبوة"¹، وصراع المواجهة مع القوم قائم، وما يقال عن هذا يقال عن سؤالات الروح وذوي القرنين وغيرهما، فالسبب المباشر لنزول الآية هو ما كان الحدث فيه نابغاً من بيئة التلقّي.

ولهذا فإنّ تغييب السبب باعتبار سبق القرآن عن التنزيل استناداً على أنّه علم بالحقيقة الموضوعية كما ذهب محمد شحرور، وأنّه لا توجد أسباب (آية) للنزول فضلاً عن كونها نصّاً موازياً يبرز في الحدث متجسداً في نصّ الوحي، بما أنّ القرآن في نظره نزل دفعة واحدة² فلا يحتاج إلى فاعلية الحدث الذي يتشكّل منه النصّ القرآنيّ وعنده أسباب النزول هي للأحكام ولتفصيل الكتاب وليس للقرآن أسباب نزول (السبب الآنيّ) لأنّ القرآن موجود في اللوح المحفوظ وفي الإمام المبين (السبب الأزليّ)³، ولعلّ تعقيدات التسمية ألزمتها بدفع مسألة إنزال القرآن بأسباب معيّنة ذات حدث في حين تقدّرت حكمة الله تعالى إنزاله في الأزل، وإذا كان القرآن بهذا الأصل سابق للوجود في منظوره من هذه الزاوية فهل يعني بالضرورة استنتاج انتفاء تفاعله مع أحوال المخاطبين؟، وهو يعلم أنّه سبق قضاء الله أفعال العباد وكلامه الأحداث فهل ينعقد التفاعل بين كلامه وقضائه ولو سبق أحدهما الآخر؟، ويكفي أنّ نزول القرآن بصورة التّجسيم - بنصّ القرآن - وبدواعي ما تتطلبه الوقائع والأحداث والتّوازن بالسؤال والتّعقيب وبما يتوافق مع مقتضيات مسايرة تربية العقول والأنفس وما يتساير مع الخطوات التي اقتضاها إصلاح الدّعوة ثمّ إنّ تناسقه وإحكامه على مقتضى الأحداث المتطابقة في اللوح المحفوظ: أليست من تفرّدت الكتاب العزيز وميزة من مزاياه التي تفرّد بها عن غيره من الكتب المنزلة دفعة واحدة؟، والقرآن نصّ تجاويّ يختزن الهدايات والمنهج، والحدث يفتقر إلى هداية القرآن ومقاصده ونستطيع أن نفهم العلاقة بين الآيات التي كان ينزل بها الوحي وبين واقع أسباب النزول وإذا كان هذا حال الشريعة وثوابتها ومقاصدها فإنّ الفروع من هذا الفكر سواء على عهد البعثة أو فيما تلا ذلك من سنوات قد عرفت علاقات بالواقع أكثر من الإجابات على الاستفهامات لقد جاءت ثمرة تفاعل الأصول التي هي وضع إلهيّ

¹ القرآن الكريم في دراسات المستشرقين دراسة في تاريخ القرآن: نزوله وتدوينه وجمعه، مشتاق بشير الغزالي، دار النَّفّاس، دمشق سوريا، الطّبعة الأولى سنة 1429هـ / 2008م، ص65.

² وهو كذلك في التّحليّ الأول.

³ انظر: الكتاب والقرآن، محمد شحرور، ص93.

مع الواقع المعيش في بوتقة العقل المسلم..¹، وهنا نسجل التباين الشديد في كلام شحور فتارة ينفي أنّ للقرآن أسباب نزول من أجل أزلية قدر الله في اللوح المحفوظ فلا تفاعل حدثي، وتارة يُثبت ويحصرها في تاريخية الفهم وتفصيل الأحكام فتارة ينفي وتارة يُثبت،² وعلى ذلك فما جاء في كتاب (أسباب النزول) لبسام الجمل من كون شحور لا يثبت مكانة أسباب النزول مطلقاً فليس فيه قطع بالصحة³.

وعلى سبيل شحور سار الطيب تزييني حين طرح قضية نزول القرآن جملة واحدة وربط ذات القضية باللوح المحفوظ ومطابقة القرآن للواقع: "إذا كان القرآن قد أنزل على النبي آية آيةً مُحَقَّقًا -بذلك- عملية التطابق الضرورية بينه وبين الواقع البشريّ الموجّه، فكيف يمكن تحقيق المواءمة بين ذلك وبين كون القرآن أنزل جملةً واحدةً إلى السماء الدنيا، أي على نحو مغاير لـ(النزول المنجم) لعلّ هذا التساؤل يحيلنا -ثانية- إلى مسألة العلاقة بين القرآن واللوح المحفوظ"⁴، ثمّ يذهب للخروج من المأزق بافتراض وجود علاقة بين القرآن واللوح المحفوظ يكون القرآن فيها تابعاً للوح المحفوظ بمسلك الضرورة ونفي أزلية القرآن والقول بخلقه -فيما يحشاه- وهي إحدى أطروحات المعتزلة، ويكفي القول أنّ افتراض تبعية القرآن للوح المحفوظ أو غيره مناقض لأساسيات العقيدة إزاء القرآن فإن كان موجوداً في اللوح المحفوظ فهل يعني بالضرورة أنّه مخلوق يأخذ منه هذه الصفة بالتبعية؟، كما أنّ تجلّي قدرة الله تعالى في الخلق هل يلزم منها كونهما شيئاً واحداً؟.

وإذا تخلّصنا من قيود القضية السابقة، تكشّفت ملامح التعامل مع نصّ الوحي بضرورة مراعاة الظروف والأحداث المتمثلة في أسباب النزول المرافقة له، فكما لا مناص من إدراكها في الفهم فلا مناص أيضاً من فهمها في ذاتها، لأنّها صارت منذ نزول النصّ جزءاً منه وإن اختلفت في فترات وقوعها، حتّى إنّ بعضهم اشترط لأسباب النزول "أن تُزامن نزول الآية مع وقوع الحدث أو السّؤال"⁵، ومهما حصل الإنكار بمجيء أسباب النزول فليس في الوسع إنكار ورود أحداث في القرآن علّق عليها سايرت زمن الدّعوة، والكلام لا

1- معالم المنهج الإسلامي، محمد عمارة، دارالترشاد، القاهرة مصر، الطّبعة الثالثة سنة 1409هـ/1988م، ص84/85.

2- انظر: الكتاب والقرآن، محمد شحور، ص93.

3- انظر: أسباب النزول علماً من علوم القرآن، بسام الجمل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المملكة المغربية، الطّبعة الأولى، سنة 1426هـ/2005م، ص80، ولشحور رأي آخر ناقشه في مبحث أسباب النزول والقضايا الفقهيّة.

4- النصّ القرآنيّ أمام إشكاليّة البنية والقراءة، الطّيب تزييني، ص371.

5- دراسات تطبيقية في ضوء أطر لا بدّ منها في تحقيق أسباب النزول، أحمد فريد صالح أبو هزيم وعبد الرّحيم فارس أحمد، مجلّة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنيّة، المجلّد 38، العدد 1، سنة 1432هـ/2011م، ص72.

يقع على الإنكار الثاني بقدر ما يقع على توظيف الحدث في الفهم، وإذا كان الحدث جزءاً من النصّ بشكل ما، صار في حدّ ذاته موضوع الفهم والبحث الذي يبني بفضل هذه النتيجة على أساسين:

أساس النصّ، وأساس الحدث الملازم له، وتقدير هذين الأساسين هو الأصل للوصول إلى إدراك العلاقة الترابطية والتكاملية بينهما، في حين يعتقد أركون أنّ الظرف الزمني بكلّ وقائعه بمنهج (Anthology - أنطولوجي¹) ليس دليلاً على الفهم بل دليل على تاريخ القرآن (تاريخ تأليف القرآن)، من هذه الرؤية يبدو كلام أركون ملغزاً في تصوّره لأسباب النزول وعلاقتها بالنصّ القرآنيّ، فإن كان السبب عنده "ما هو إلاّ ذريعة أو حجة من أجل إطلاق الحكم أو تثبيت معنى معين..."²، فإنّه رغم ذلك يرفض اعتباره حدثاً تفاعلياً ويجعل النصّ مشروطاً بلحظته وأسباب النزول من جهة، ومن الناحية (التكوينية والتاريخية) من جهة أخرى، ممّا سنوفر القول فيه في موضعه.

2- التّطابق في أسباب النزول

وتحت تقرير أصل تفاعلية النصّ مع الحدث في طبيعته السببية تلوح للناظر إشكالية تعنى بتلك القوانين التي تشرف على تحصيل المعنى من النصّ الموحى به، الأمر الذي أحدث جدلاً في الأوساط المعاصرة من حيث السّؤال عن ماهية أسباب النزول وحضورها في عملية التفسير وفكّ العلاقة بينهما من جهة وجود أطراف الدال والمدلول لقراءة أيّ نصّ، وهذا الجدل ينصرف في الغالب إلى تحرير درجة التّطابق وتارة إلى منع حصوله باعتبار عدة منها ظرفية الفهم واستقلالية النصّ بنفسه عن غيره، لقد برزت عدّة اتجاهات نقدية ترمي إلى تجاوز ما انتهت إليه المدارس الأثرية والتي بدت في نظرهم غير قادرة على مواكبة الظواهر التحليلية المستجدة. وتلك هي الضّرورة التي تؤسّس موضوعية أسباب النزول أي: الحقيقة في كون السبب قراءة سياقية ووضعية لا تهمّ إلاّ برصد الوقائع الحاقّة بالنصّ، ويذهب أركون إلى أنّ علماء القرآن بحثوا عن سبب لكلّ آية وهي لا تعكس أحوال الخطاب المختلفة "كان المسلمون قد أنشأوا علماً يبحث عن تحديد أسباب النزول بكلّ آية، ولكنّ هذه الأسباب لا تشمل جميع الأحوال المتعلّقة بالوضع العام للخطاب، بل هي بعيدة جدّاً عن

¹ - العلم الذي يبحث عن أصل وجود الشيء.

² - الفكر الإسلاميّ قراءة علمية، محمّد أركون، ترجمة: هاشم صالح، المركز العربيّ الثّقافيّ، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية سنة 1417هـ/1996م، ص91.

ذلك¹، وفي اتجاه آخر يعدّها برهاناً تاريخياً- شواهد- على السياقات التي نزل فيها القرآن "إنّ ما يدعى أسباب النزول المستخدمة عمومًا برهانًا تاريخيًا على السياقات التي أُوحيت فيها الآيات تبدو لنا مضلّلة ومخادعة كليًا لماذا؟ لأنّها تنتمي إلى السياقات الجديدة المبلورة من أجل تلبية حاجات الذاكرة الجماعية المدعوة (التراث الحي) لكلّ فرقة إسلامية"²، ويعتقد أركون أنّ مطابقة النصّ القرآنيّ للسبب لا يحصل داخل السياق الخطابي بل في سياق الميول الذاتية للمفسّر.

لقد وضعنا أكون أمام إشكالية صحّة الأحكام الصادرة في القرآن على الموضوعات ذات السبب والتي تصدّى لها حين نزوله وتلك الموضوعات هي الصورة الحقيقية للحياة العربية التي نجدها في القرآن على رأي عبد الله دراز³، فينظر إليها باعتبارها متطفّلة على حقيقة الخطاب الإلهي الممدود بما دتّها، ويغدو المفسّر غير قادر على توثيقها فضلاً عن اعتمادها في علاج قضايا مماثلة لها وربما لا تخرج رؤيته عن أمرين:

- إما عدم اعتبار وجود لأسباب النزول لا يست نزول القرآن، وهذا ينفيه وجود دلالات واضحة من تعبيرات النصّ القرآنيّ.

- وإما اعتبارها وسيلة ذاتية لغرض المفسّر، وهذا لاشكّ في وقوعه.

وهذان الأمران يمنعان التّطابق بكلّ حال، إلّا إذا تقرّر عنده أنّ كلّ مفسّر على وعي بالاعتبار الأول وخلو من الثّاني، فإن سلّمنا لأركون بالثّاني فلا يجرؤ على إنكار الأوّل وبالتالي بطل مسعاه.

ولتحقيق صلاحية السبب في المطابقة، التفّ أبو زيد حول قضية التداوليّة التي تعنى بنقل الدلالة، وبلغه أبي زيد فإنّ السبب الذي يمثّل الاتّصال المباشر والفعليّ للأفراد بمضامين الوحي وإسقاط الوقائع والحالات (بالتقياس) ليس إلا قوة معيارية لهذا السبب الإمبريقي، وبصير الحال أنّ المعنى عبارة عن حالة جزئية يتكوّن منها مدلولها الكليّ "لكن علينا أن ندرك أنّ هذا التقل من السبب إلى صورة السبب أو من الواقعة الخاصة إلى ما يشبهها لا بد أن يستند إلى (دوال) في بنية النصّ ذاته تساعد على نقل الدلالة من الخاص إلى العام والجزئيّ إلى الكليّ"⁴، ولأجل هذا انصرف الاجتهاد إلى تعميم المعنى على السبب فكان نظره أقرب إلى

¹ القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمّد أركون، ص 115/114.

² المرجع نفسه، ص 37.

³ مدخل لدراسة القرآن عرض تاريخي وتحليل مقارن، عبد الله دراز، ترجمة: محمّد عبد العظيم عليّ، مراجعة: السيّد محمّد بدويّ، دار القلم الكويت الكويت، الطّبعة 1404هـ / 1984م، ص 130.

⁴ مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبوزيد، ص 103.

المتقدمين من نظر أركون الذي يدخل عددًا غير محدود من الظواهر الفيمونولوجية والمفاهيم التحليلية العامة والخاصة للكيفية التي نشأ بها النصّ فدلالة أسباب النزول من هذا المنظور ليست إلاّ للفهم الموجه، ومن جهة ثانية أداة لفهم البنية التكوينية للنصّ القرآنيّ، فدلالات الآيات لا تكتسب من أسباب النزول ولكن وسيلة لفهم الحالة التاريخية ومعرفه تاريخ القرآن، فيتأسس الفهم على البعد الاجتماعيّ التاريخيّ ونقده دون أن تكون الأسباب ملزمة ولازمة لفهم القرآن وتكون ذاتية الدلالة من هذا الوجه فقط.

وقد كان عابد الجابريّ قريبًا من هذا المعنى، ومع أنّه يعترف أنّ أسباب النزول تعطي المنطقية والتعليل للحكم الفقهي¹، ولكن من رؤية أخرى فإنّ بناء الفهم في نظره يتكوّن من لوازم تشكّل النصّ نفسه ومن مسيرته النزولية، فألف كتاب (التفسير الواضح) حسب ترتيب النزول واستعان بأسباب النزول لتضبط عملية ترتيب النزول²، والغريب لم يوظفها أساسًا في تحصيل المعنى، وعمله بتلك الطريقة يوضح للقارئ أنّ الجابريّ يعتبر أسباب النزول كمؤثر خارجي لا يعدّ ممّا لا يُستغنى عنه في فهم القرآن، بل لا يستغنى عنه في إدراك ترتيب النزول الذي في نظره أقرب منهج لفهم القرآن، فهي بذلك (الأسباب) ليست دليلاً ذاتيًا إذا قوبلت بتاريخ النزول³، وهذه الملابسات تعطي الدليل على "اقتناعنا بأنّ القرآن خاطب أهل كل زمان ومكان يفرض علينا اكتساب فهم متجدّد للقرآن بتجدّد الأحوال في كل عصر..."⁴، وترسخ بهذا مبدأ جواز تجدد الفهم اعتبارًا بتجدّد الأحوال للمخاطبين، في حين أنّ طه جابر العلوانيّ يعدّ أسباب النزول الصّورة الأصلية التي رسمها الوحي وتكون مقياسًا وظيفيًا يحفظ قيم القرآن "ذلك أنّ الظروف والسيّاقات الخاصة التي وردت فيها الآيات القرآنية إنّما هي التّحقق الأوّل والأمثل للمقاصد أو القيم التي تحملها هذه الآيات، يتيح من هذا أنّه كلّما تجددت الظروف والسيّاقات أمكن تحقق هذه القيم ويتجدّد الإيمان بها، فتكون الآيات القرآنية

¹ - انظر: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1413هـ/1992م، ص61.

² - انظر مثلاً: فهم القرآن التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، محمد عابد الجابري، دار النشر المغربية، الطبعة الأولى سنة 1430هـ/2009م، ج2، ص76.

³ - انظر: مدخل إلى القرآن، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى السنة 1427هـ/2006م، مع بعض الإشكالات في عمله نتحدّث عنها لاحقًا.

⁴ - فهم القرآن التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، محمد عابد الجابري، ص6.

محفوطة بحفظ قيمها في مختلف الأحوال الأطوار"¹، فأسباب النزول بتصور العلواني كميّار سياقيّ تنشأ منه نظريّات إبداعية ضمن القيم، فلا ضرر بالفهم المستجدّ الذي توجس الجابريّ من عجز النَّاس الوصول إليه.

3- أسباب النزول بين مصطلحيّ التّأويل والتّفسير

لقد كانت هذه القضية ولا تزال حاضرةً في جهود كثير من الدّارسين المشتغلين بقضايا القرآن، ويبدأ استكشاف أسباب النزول من جدليّة التّأويل المتولّد من تداخلات النصّ القرآنيّ وسياقاته الحافّة به، ومن خلال تولد الفهم منه ومن جهة طريقة التّطبيق الخارجيّ له، والحقّ أنّ كثيراً من التّقدُّم وجه لأصحاب المدرسة النّقليّة من حيث التّقليل من الاستقلال الدّلاليّ للنصّ الحكيم والتي لم تستطع -بمعطيات المناهج المستحدثة- مجابهة الانتقادات حول (عيوب) التّفسير بالمأثور ابتداءً من تضيق مدلول التّأويل في الاجتهادات التّفسيرية إلى التّقليل من شأن الاستنباط الوجيه، لذا وجب التّنبه إلى أنّ مصطلح التّأويل تقلّب مدلوله بين الجدل المنهجيّ والدّلاليّ الذي أسند إليه قضية المعنى، أو الدّخول في جدال كلاميّ كقضية الجواز، وليس يحتمل المقام التّوسع في مدلول المصطلحين الذين كفانا بعضهم الحديث عنهما بالتّفصيل²، بقدر بل ما يهّمنا ربطهما بذات قضيتنا في الرّؤية المعاصرة، ومعه لا يجب تفويت التّذكير بأنّ البحث الموضوعيّ في المسألة كشف عن وجود مفهوم خاصّ تطوريّ لمصطلح التّأويل المقترن بأسباب النزول خاصة وسائر الأدوات التّفسيرية عامّة، وتناول نصر حامد أبو زيد المسألة من حيث وجود فروق أساسية بين المصطلحين يكون فيها مفهوم التّأويل أوسع من مفهوم التّفسير استناداً إلى الرّجوع إلى أصل استخدام القرآن الكريم لهما، فلفظ التّأويل أقوى دلالة وأعمق بعداً، إذ يعني (الرّجوع إلى الأصل) ويعني كذلك (الوصول إلى الغاية)³، بينما جاء لفظ التّفسير بمعنى البيان والكشف وهو في نظره لا يعطي المعنى الأعمق المراد في حين "يكشف الآية وقصصها والسبب الذي أنزلت فيه..."⁴، فتشكّل أسباب النزول عوامل خارجيّة لا تقدّم تأويلاً بل تقدّم تفسيراً وهي ظواهر محيطيّة بالنصّ فالتّأويل إذاً "حركة ذهنيّة لإدراك الظواهر"⁵، ليس لها صلة بدور العقل وإنتاج الرّأي، ويقابل ذلك

¹ روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلاميّة، طه جابر العلواني، المركز الثقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الأولى سنة 1427هـ/2006م، ص203.

² مثل: كتاب: (التّفسير والتّأويل في القرآن)، صلاح عبد القادر الخالدي.

³ انظر: مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص239.

⁴ المرجع نفسه، ص235.

⁵ المرجع نفسه، ص240.

الجوانب الخارجيّة عن النصّ مثل: أسباب النزول وهي من العلوم التّقليديّة¹، إذًا تلك العوامل حاملة للخبرة والتأويل خلق جديد لها، وتحصيل فهم لم تكن تظهر مع تلك العوامل المجرّدة، وفي مقابل ذلك يعتقد حمزة فاضل أنّه من ناحية التّأويل فإنّ النصّ القرآنيّ يمكن والحال كذلك أن يستغني عن (ما قبل النصّ) ليؤسّس لمفهوم (ما بعد النصّ)، وما بعد النصّ هو النصّ نفسه الذي يدور التّأويل داخله فالروايات التّاريخية التي تؤلّف نسبة كبيرة منها (مناسبة النصّ وأسباب النزول) والحوادث المرافقة للروايات مع النصّ لا توجّه النصّ القرآنيّ ولو قُدّر أنّها حصلت وتزامنت (أسباب النزول) فلأنّ النصّ كان له الأثر الفاعل في توجيه التّاريخ أو المناسبة في نزوله ويحلّ المشاكل ويفصل شرعيًا في المسائل الخلاقية فهو يوجّه التّاريخ ويضعه بفعل التّحريم والإباحة والتّوجيه، ولا يمكن للحوادث أو مناسبة التّزول أن تحلّ مشكل تأويل الآيات والسور ولو كان الأمر كذلك لكانت سلطة التّاريخ أعلى من سلطة النصّ²، ولا شكّ أنّ هذه الرّؤية تمتدّ جذورها إلى تاريخ التّفسير نفسه تجسّدت على يد أنصار (أصحاب التّأويل) ما داموا يستندون إلى استقلاليّة النصّ في تقرير الأحكام الكلاميّة والفلسفيّة والإبداع في تصور التّظريّات الصّوفيّة، وكلّ هؤلاء قلّلوا من شأن التّفسير بالمأثور في اتجاه كان محلّ جدل وشكّ من قبل أقرانهم الذين كانوا يصرون على نقد أسسهم المعرفيّة التي تستند عليها تأويلاتهم ابتداء من جعل التّفسير هو التّأويل لسدّ الجنوح بالتّأويل إلى مجازفات في المعنى وقال الطّبري: "وأما معنى التّأويل في كلام العرب فإنّه التّفسير والمرجع والمصير"³، والملاحظ أنّ المعاجم اللّغوية لم تجمع اللّفظين في معنى واحد وإذا لم يكن التّفسير والتّأويل بإمكانهما التّماهي في سلطة التّاريخ على حساب سلطة النصّ، فإنّ حمزة فاضل يضعنا أمام إشكاليّة مزدوجة:

- إذا كان النصّ القرآنيّ يوجّه التّاريخ، فلم اختار تلك المناسبات وعلق عليها وجعلها وحيًا، وتركها تجري بطبيعتها وإذا تقرّر أنّها صارت وحيًا فكيف يوجّهها وقد سبقت نزوله؟

إلاّ إذا ذهب إلى أنّ التّوجيه ينصرف إلى المناسبات اللاحقة حيث تُقاس على مثيلاتها التي واكبت النزول والاجتهاد في التّفسير والتّأويل، ويتّجه إلى الإبانة عمّا ترك الأوائل إبانته وهو قولهم: (العبرة بعموم اللفظ لا

¹ - انظر: المرجع السابق، ص 242.

² - تأويل القرآن سلطة القارئ أم سلطة النصّ، حمزة يوسف فاضل، مجلة القادسيّة في الآداب والعلوم التّربويّة، كليّة التّربيّة، جامعة القادسيّة، العددان (1-2)، المجلّد: 7، 1429هـ/ 2008م، ص 22.

³ - جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطّبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1420هـ/ 2000م، ج 3، ص 184.

بخصوص السبب)، وعلى ذلك فإن توجيه التأويل اللاحق يسير بسياق عمليّات التطور التي اعتمدت بنية التأويل الأصلي فلا خشية حينئذ من سلطة التاريخ على سلطة النصّ.

ولو سلّمنا بنائية المعاني بين التفسير والتأويل كون الأول يمثل معطيات ممهدة لعملية التأويل والثاني منهج إلزامي-على رأي أبي زيد- ينطلق من قاعدة من البيانات المصاحبة للنصّ القرآنيّ موصولة بنائية القرآن العظيم وتعصم من تأويلات شاذة بعيدة عن هذه الثنائية، فإننا يمكننا ساعتها تعيين أقطب التأويلات المعصومة من الدوبان، فالنصّ يسمح بالتأويلات-قراءات- وينتج ما لنهاية من المعاني ولكن لا يسمح بأيّ تأويل وهذه الثنائية يصلح أن يُقال لها تأويل لاّتساع مفهومه على مفهوم التفسير.

وعلى أساس ذلك فإنّ سبب النزول كمؤثر خارجيّ يظلّ معناه يكرّر نفسه (التفسير) ما لم يذهب إلى التأويل وتصبح حينها أسباب النزول ذات وظيفة استكشافية من جهة ارتباطها بالنصّ القرآنيّ وفهم سرّ وجودها فيه، ومن جهة اعتبارها ضابطا للتأويل ويحلُّ مشكلة السياج الدوغمائي (dogmatic fence)¹ عند أركون، فتصبح قواعد ثابتة لتأويلات متغيرة ومسموحة.

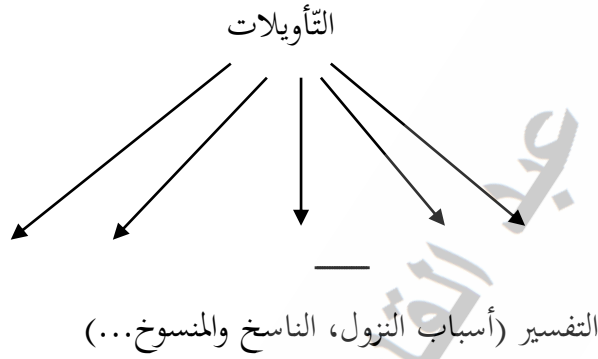
وأسباب النزول بنظر أبي زيد عامل مساعد على التفسير أي: على الكشف والبيان لكنّها تحتاج إلى تجديد وتأهيل لتصير تأويلا أي: توظيفها توظيفاً تأويلياً عبر إحدى الإشكاليّات التي طرحها حول التفسير النقلي، وحاول مراراً التخلّص من الركود في الفهم عند المفسّرين القدامى وعجزهم عن التحرر من أحادية الفهم إلى تعددية التأويل، فهو إذاً لا ينكر أحادية التفسير ولكن ينكر أحادية التأويل، وعندما يجعل أسباب النزول من شروط التفسير فهذا يعني أنّها مستتبطة من طبيعة النصّ القرآنيّ، ومن ثمّة خادمة لعملية التأويل الذي يتناغم مع هذه الطبيعة نفسها، إذاً لا بدّ من تحصيلها بادي الأمر بالنسبة للمفسّر ليفهم طبيعة النصّ وبعدها الإحسان في تطبيق هذا التناغم، هذا الشرط عند صلاح الخالدي ضروريّ للمفسّر ليصحّ تأويله² فلا بد للمؤول أن يكون مفسّراً أولاً ليصحّ تأويله، ولكنّ المفسّر قد لا يتمكّن من الارتقاء إلى مستوى التأويل²، والشاهد على ذلك أنّ كثيراً ممّن تعرّضوا للتفسير يذكرون الروايات ويقارنوها ببعضها ويقبّلون الرأى لفهمها وربما رجّحوا بها لأنّ الترجيح في النهاية عملية تأويلية إضافية إذ "انتقال الناظر في القرآن من مرحلة المفسّر

1 - الدغمائية التعصّب للمذهب الفكريّ أو الدينيّ، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدغمائيات عند أركون تزعم أنّها المألّكة الوحيدة للحقيقة المطلقة، انظر: الاسلام المسيحيّة الغرب، محمّد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، لندن، الطبعة الثالثة، سنة 1416هـ/1996، ص73.

2- التفسير والتأويل في القرآن، صلاح عبد القادر الخالدي، دار الفنايس، عمّان الأردن، الطبعة الأولى سنة 1416هـ/1996م، ص183.

إلى مرحلة المؤول ضروري، وإن استخراج الدلالات واللطائف والحقائق من القرآن مطلوب وإن بناء التأويل على التفسير واجب¹، لا سيما المرتكز على المعطى التجريبي التطبيقي "والتفسير والتأويل قد يكونان في صورة نماذج تطبيقية"².

في نفس السياق ليس مراد أبي زيد من هذا التفريق استخدام الفرق والمذاهب للتأويل كأداة لنصرة الفكرة وإنما كعملية واجبة تقتضيها صلاحية القرآن وتعدد المعاني.³



إن الرسم يبين أنه لا يمكن للتأويل أن يقصي جميع الظواهر التي تلتصق بالنص القرآني وهي إحدى أبعاد التأويل عند أبي زيد وما أسباب النزول إلا صورة اللحظة الأولى التي تنعكس بعد ذلك ويجري التوحيد بينها وبين الصور اللاحقة، وليس بالضرورة أن يكون الفهم قديماً يُعاد اكتشافه كما ذهب إلى ذلك **حمد قاسم** وتبعه في قوله **أحميدة التيفر**: "فإنه يرفض القول (حامد قاسم) بوجود فهم جديد للقرآن كان غائباً فيما مضى يطرح اليوم ليفهم على ضوء مستجدات معرفية واجتماعية مغايرة لما كان سائداً في الفترة النبوية، ما يراه الحاج حمد صحيحاً هو أنّ المنهج الإلهي موجود بحقيقته وتفصيله في النص القرآني، إنّما هناك أشكال تبدو للناس جديدة في ظاهر فهمهم في حين أنّها إعادة اكتشاف القديم المتجدد"⁴.

¹ - المرجع السابق، ص 183.

² - السنة النبوية الشريفة ونقد المتون، طه جابر العلواني، مجلة إسلامية المعرفة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 39 السنة العاشرة 1426هـ/ 2005م، ص 7.

³ - انظر: الخطاب والتأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثالثة سنة 1429هـ/ 2008م ص 174.

⁴ - الانسان والقرآن وجهًا لوجه التفاسير القرآنية المعاصرة قراءة في المنهج، احميدة التيفر، دار الفكر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1421هـ/ 2000م، ص 109.

وتبعاً لهذا فقد نقل عن حمد سؤاله "لماذا لم نرث من السلف منهج فهمهم للقرآن وهم الذين فهموه بكتيبته؟"¹، وهذا السؤال بريء ولكنه معقد؛ فإن عددنا تفسير السلف تفسيراً نموذجياً واجتهادياً كان ذلك صحيحاً وإن أردنا فهمهم له بمطلق التأويل فمعناه مصادرة التدبر المأمور به نصاً والحجر على عقول المجتهدين ولم يقل بذلك أحد من العقلاء، وتبقى فكرة التأسيس للتأويل على التفسير من أحسن مسالك المنهج لفكّ خلاف الاحتكام إلى الشّروط ذات الصّلة بالتفسير والتأويل بمعنى الاستناد إلى شروط التفسير ومنها أسباب النزول لتحقيق شروط التأويل "والفهم الذي لا يتعلّق بالخبرة المعاشة ولا ينسب إليها ليس فهماً ملائماً للدراسات الإنسانية... أي تأويل يغفل تاريخية الخبرة المعاشة ويطبّق مقولات لا زمانية على موضوعات تاريخية ذلك أنّ مثل هذا التأويل قد قام بتحريف الظاهر منذ البداية..²

المطلب الثالث: جدل السبب مع البنية (الأسلوبية اللغوية) النصية

1- علاقة البناء اللغوي مع السبب

إذا كان التوجيه اللغوي من أهمّ المجالات البحثية الدلالية في الوحدة النصية، فإنّ وظيفة الاحتجاج من خلاله تتطلّب وعياً بالآليات التفسيرية الخارجية وبالخصوص (أسباب النزول)، وإذا كانت عملية التأويل والمعنى هي قصد المفسّر، فإنّه في أول الأمر ينبغي أن يطلب المعنى اللغوي المجرد، ثمّ بعد ذلك يعزّزه بالمعنى المحدّد عبر التناسق الموجود داخل المؤثرات التوجيهية من دلالة السبب وغيره، ولذلك قال مساعد الطيار: "والمقصود أنّ المفسّر إذا جهل سبب النزول، فإنّه قد يحتمل الآية على محتمل لغوي، ويكون المعنى اللغوي الذي فسّر به غير المقصود، ودليل عدم قصده سبب النزول، أو قصّة الآية"³، وقد تعدّدت أنواع العلاقات النصية القرآنية بأسباب النزول بما سيظهر مفصلاً في لاحق القول، والعلاقة السببية اللغوية لا تتضمّن لدى كثيرين استناداً توجيهياً أو استناداً دلالياً⁴، مع أنّ اللغة والألفاظ نفسها يخضعان لمقاصد المتكلّم، بمعنى لا يكفي الاعتماد على البناء الظاهر وحده لتقرير المعاني.

¹ - المرجع السابق، ص 109.

² - فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى غادامير، عادل مصطفى، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1428هـ/ 2007م، ص 56.

³ - التفسير اللغوي، مساعد الطيار بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة 1442هـ، 2001م، ص 639.

⁴ - على الأقل عند بعض رواد المدرسة المعاصرة.

من أجل هذا يربط الشاطبي بين علم البيان وبين علم أسباب النزول وجعلهما عنصرين لوظيفة مشتركة فكما أنّ مقتضى الحال يوفّي مراد المتكلم، فإنّ السبب يقوم مقام مقتضى الحال في بيان مقاصد المتكلم¹ إذاً يكون المعنى ثمرة منتجة من التقاء عناصر إنتاج المعنى (اللغة) و(السبب)، وتأسيساً على هذا الوصف أقول:

لَمَّا اتَّخَذْتَ الْمَعْنَى مِنَ السَّبَبِ أَدَاةً تَعْبِيرِيَّةً لَهَا فَإِنْ وَظِيفَةَ السَّبَبِ اتَّخَذَ الْمَعْنَى صُورَةً ظَاهِرَةً لَهُ.

وفي الأمر الثاني، لا بدّ من تأكيد عدم استواء المخاطبين بالنصّ القرآنيّ، وليسوا على مقام واحد في الفهم وفي الاتصال بزمن التنزيل، وعلى أساس ذلك تأتي عبارات تدلّ على اقتران الكلام بأسباب النزول تصريحاً مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعَجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمُ فِئَمَاتٌ مِنْكُمْ شَيْخًا وَصَاحَةً عَلَيْكُمْ الْأَرْضِ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: 25]، وتظهر كذلك بصيغ نحو: (قالوا، سيقول يقولون، يسئلونك...)، أو إشارات داخل الآية غير ظاهرة ولكن لها أسباب في الحقيقة كقوله تعالى:

﴿يَبْنَىءِ آدَمَ حُدُودًا زَيْتَنًا عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: 31]، وهي

كيفيات تقرّب المدلول المراد وإطلاقه من المصطلح اللغويّ المعجمي، لأنّه "إذا كان لمعرفة الألفاظ اللغوية الأثر البالغ في الكشف عن دلالة الألفاظ، فإنّ معرفة اللغة لوحدها لا يُمكنُ المفسّر من بلوغ حقيقة الكشف والتبيّن لكونه يتعامل مع نصّ مقدّس، لذا بات لزاماً على كلّ مفسّر من الرجوع إلى سبب النزول باعتباره يجسّد دلالة النصّ"²، لذا يتعيّن فهم هذه الدلالة بمقتضى طبيعة النصّ وتنصرف إلى فهم علاقيتين:

- علاقة لغوية مطلقة، يكون فيها النصّ غير محتمل للحقيقة اللغوية إلاّ التي أبانها سبب النزول، قال الغماري: "كقول المؤمنين" ﴿٣٣﴾، وهذا يعين أنّ معنى (أئني): كيف، لا: أين ويكون تفسيرها ب (أين) من بدع التفسير"³، فهذا وأمثاله لا يتطرّق إليه.

- التحدّد فهو ثابت لأنّ الفعل الإنسانيّ فيه ثابت لا يتعدّد بصفات غير التي جاء بها النصّ والسبب معاً (حالة الجماع).

- علاقة لغوية نسبية، يكون فيها النصّ محتمل للحقيقة اللغوية التي أبانها سبب النزول، ويحتملها الفهم

¹ انظر: الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللحمي الغرناطي المشهور بالشاطبي، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان الطبعة الأولى سنة 1417هـ/ 1997م، ج 4، ص 146.

² دلالة الألفاظ بين المعجم والتفسير في ضوء المنهج السياقي، قاسم قادة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران 1433هـ/ 2012م، ص 175.

³ بدع التفسير، عبد الله محمد الصّدّيق الغماري، دار الرّشاد الحديثية، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية سنة 1406هـ/ 1986م ص 12.

المتجدد والقابل لاحتمال الوعاء الدلالي في النصّ، وهذا الذي بتعطيله "يؤدّي إلى ربط دلالة النصّ بالأفق العقلي والإطار الثقافي لعصر الجيل الأول من المسلمين"¹ كما قال أبو زيد، ومثاله آية التعدّد في النكاح المقرونة بسبب نزول لها، وسيأتي الكلام عنها، واشتراط القسط في التعدّد، وهنا لا ينبغي حصر التعدّد في مسألة اليتيمة وخشية فوات القسط لها، وبالتالي يكون مدلول القسط أشمل ويكون سببه مجرد ترميز إذ "ظهر أنّ فعل إيجاد المعاني داخل النصّ القرآني يتجدّد بترميز المعطى التاريخي (أسباب النزول) وحمل اللغة ببيائها في خانة الرّمز..."².

ويطلق الترميز مجموعة من الشّحنات الدلالية يجوز غيرها مخالفة المدلول المستقى من السبب الأول خصوصاً إذا لم يكن تصريح بالسببية "أمّا إذا كانت عبارة المفسر لا تدلّ على صراحة السببية، وكانت عبارته ممّا يدلّ على أنه أراد التمثيل لمن يشملهم الخطاب، فإنّ التفسير بغيره لا يُعدّ مخالفة ما دامت تحمله الآية"³ وهذا برأي مّي حصر لا فائدة ترتجى منه، فاستنباط الأوجه المحتملة والتي يؤدّيها حال المتلقّي تكون أقرب من أعراض النصّ، فلا تسمّى حينها مخالفة ولو كان في صريح السبب، وتلك (الاعتقادات بالمخالفة) إحدى عيوب التفسير اللغويّ بالخصوص والأثري بالعموم حين يخلو من الدينامية التداولية وحجره فيالقلب السببي، لاسيما في العلاقة الثانية، ويحصل الخلط هنا بين الثنائيتين في جدل العلاقتين:

فالأولى يشترط لها السبب اشتراطاً مطلقاً (مؤسّساً) تتبلور فيه اللغة، وبنيتها معه منطقيّة⁴.

بينما يشترط في العلاقة الثانية اشتراطاً نسبياً (مكمّلاً)، وتتبلور فيه ولكن لا تجر المتلقّي على تبرير وجهة اللغة من السبب الأول وبنيتها معه من جسر (الموقف المصاحب) فقط، لكي تبحث عن الوجهة في السبب الثاني المشابه للأول في المقصد أو في تقارب الدلالة، وبناءه مع النصّ (بناء دلالي).

2- الدلالة اللغوية والدلالة السببية

إنّ البناء اللغويّ يعدّ من أهمّ الرّكائز في البناء النصّي، وأسباب النزول حين اتّصلها مع النصّ تعطي كمال الفهم من خطاب المتكلّم من حيث فحواه ومن حيث أغراضه، وقد تبدو محاولة التوفيق بين الدلالة اللغوية

¹ مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص222.

² اللغة والتأويل مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربيّ الإسلامي، عمارة الناصر، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة الجزائر، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007م، ص108.

³ التفسير اللغويّ، مساعد الطيار بن سليمان بن ناصر الطيار، ص638.

⁴ وفي الأصل: إن كانت اللغة بنيتها منطقيّة فلا بدّ مع هذا أن تؤخذ من أهلها، بالوضع والقياس.

والدلالة السببية بعيدة عن مناط البناء النصي، وإني أرى أنه لا بد من تحليل النص القرآني وفهمه اعتماداً على أسباب النزول إذ هو على مرتبتين:

- تحليل السبب تحليلاً مقاصدياً وزمكائياً.

- تحليل النص القرآني تحليلاً إفرادياً وتركيبياً وسياقياً.

وجرياً وراء هذا الاعتبار الذي ثبت صحّة تبريره في فصول العمل، نلاحظ وجود تفاعل بين عناصر لغوية وسببية، فتقرّر أنّه من غير اليسير بل من غير الممكن فصل لغة النصّ عن مقاصده وأسبابه وبالتالي عن بناءه ثمّ بالتالي لا بدّ أن تتحكّم في السبب دلالة الألفاظ القرآنية خلافاً لمن قال: "والحقيقة التي أقرّها العلماء أنّ سبب النزول لا تتحكّم فيه دلالة الألفاظ الكامنة في الآية بل الموضوع العام الذي نزلت لأجله"¹، ولأنّه يجزّ هذا الحكم إلى سلسلة من الاستدلالات الخاطئة، فضلاً عن بعده من المشاركة في البناء، ولئن وافق السبب الخاصّ الجوّ العامّ للتّنزيل، فإنّه ليس بالاستلزام يوافق مقاصد الآيات وتراكيبها اللغوية، ولأنّه يجب أن يكون الحكم الفيصل للقرآن عند الاختلاف مع السبب بعلة تواتره، إذ لا شكّ ثبوته أقوى من ثبوت غيره، هذا إن سلّمنا بصحّة السبب، وإلاّ فإنّ من العبث الخشية من المصادمة بين مختلفين في القوّة.

صحيح أنّ الجوّ العامّ للتّنزيل هو المولّد للسبب، ولكن لا يلزم حصر السبب في أسئلة الناس ساعة النزول ومن ثمّ الحكم بأنّ "القرآن لم يتشكّل بناء على أسئلة الواقع الاجتماعي، فالصحابة الذين يؤلّفون المجتمع الرسوليّ لم يطرحوا على النبيّ المعلّم سوى ثلاثة عشر سؤالاً ضمن آيات القرآن الكريم (6636آية)"²⁻³ فمجرد إلقاء إطلالة حقيقية على حقائق التّنزيل يتجلّى للمقتصد الكثرة الهائلة من جنس أسباب النزول التي تفوق أعداد ما يدّعي الناس حصره في بضع عشر سؤال، والسبب يقع بالسؤال لا ريب، ويقع بموجبات:

¹ - دلالة الألفاظ بين المعجم والتفسير في ضوء المنهج السياقي، قاسم قادة، ص 179.

² - أسباب النزول المقدّس التاريخ والواقع، محمّد أحمد الخضراوي، - مجلّة التسامح، فصلية فكرية إسلامية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط سلطنة عمان، العدد 11، السنة الثالثة، 2005، ص 117.

³ - هذا العدد غير صحيح حتّى ولو أدخل في عدّه البسمالات، قال ابن كثير: "فأما عدد آيات القرآن فسته آلاف آية، ثم اختلف فيما زاد على ذلك على أقوال، فمنهم من لم يزد على ذلك، ومنهم من قال: ومائتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة آية، وقيل: ومائتان وتسع عشرة، وقيل: ومائتان وخمس وعشرون آية، وست وعشرون آية، وقيل: ومائتا آية، وست وثلاثون آية حكى ذلك أبو عمرو الداني في كتاب البيان"، انظر: تفسير القرآن العظيم،

+ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999 م

التعقيب / والتسديد، / واللوم، / والتوجيه، / والبيان...، لذلك يتكوّن النصّ القرآنيّ من ازدواجيّة الحالة العلويّة والحالة الأرضيّة، ودرجة الانسجام اللغويّ والدلاليّ بين هذين البعدين هي بتأثير السبب وتحصل الازدواجيّة بتوفّر شروط دلاليّة وموضوعيّة، ولغويّة، وكلّما التصق السبب بمعطيات لغة النصّ (مفردات، أسماء، أفعال... / أوامر نواهي...)، وأساليب لغويّة (خبر / إنشاء)، كلّما تعمّقت تلك الازدواجيّة وتلاحمت مع بنية النصّ، وهذا الكلام يقصي حصر الأسباب في عدد من الأسئلة، ويعني (كما هو مقرّر) ورود مئات من روايات الأسباب لها تعلق بالنصّ، ومن تلك الوجهة يتأكّد حصول المئات من التآثر اللغويّ بها والمشروطة بتوافق السبب للنصّ.

واللغة النصّية تجاري اللغة السببيّة في الصيغة والأسلوب، وأيضاً فإنّ لغة النصّ توافق طبيعة النصّ أو طبيعة الداعي لنزوله، فإن كان سؤالاً مباشراً، جاء الجواب من النصّ مباشراً، وإن كان الداعي هو قضية ما جاء النصّ سائلاً نفس القضية مظهرًا التعليق والتعقيب عليها، وهكذا...

ولما كان القرآن نصّاً لغويّاً، فإنّ السبب من أقوى المنبّهات لمعرفة مقاصد الخطاب والذي تشكّل في السياق والسبب وغيرهما من لوازم الشروط القياسيّة والاصطلاحية كجواز الحذف لاستقامة المعنى عليه وسيأتي التمثيل لمناسبة الحذف مع السبب، وبناء على أنّ معهود العرب في لغتها، فهي تراعي مواقف الحال ومناسبة المقام، فإنّها كذلك أجزت المعاني وبنّت المقاصد بواسطة تلك المواقف وذلك المقام.

ومن أهمّ اللوازم؛ هي التي تُعنى بالكشف عن بنية الصيغ الصرفيّة، فإنّ المبني للمجهول لا يوافق حالة الحكاية عن قصّة السبب الواقعة في ساعتها المشهودة، ولذلك استدعت حادثة السبب صيغة المبني للمعلوم، فهو (السبب) معلوم للسائلين عنه - من حيث السؤال عنه لا من حيث معرفة المسؤول فيه - زمن التنزيل وبعدهم، فتأتي العبارة كالتالي (يسئلونك عن، وليس تُسئلُ عن...)، أو بالنظر إلى صيغة الفعل من حيث الأمر والنهي كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: 1] وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، وذلك حين سألو الرسول صلى الله عليه وسلم وقالوا انسب لنا ربك¹.

وجدل القضية في معرفة مكانة الوظيفة اللفظيّة والتركيبية ومدى توجيهها للمعنى الموافق للسبب، ولم لا تأكيد ضعف الرواية أو صحّتها، والعرب تلغي الدلالة الإفراديّة داخل التركيب، ومعه لا يجوز تجاهل حال

¹ - انظر: جامع البيان في تأويل، ابن جرير الطبري، ج 24، ص 687.

المقام في توجيه المعاني، وهذه هي صفات أسباب النزول التي قالوا إنها على درجة عالية من القدر في بيان كلام الله تعالى.

ولو افترضنا مجيئ السبب بموافقة اللغة فإنه يؤثر في نفس الوقت فيها وفي دلالاتها، ثم يدلّ بأثر رجعي على الواقع ويذكرنا به كوسيط بين الدلالة والنص، ولعن أزمنا باعتبار السبب وسيطاً أيضاً بين الدلالة واللغة، فإننا نلزم باعتبار متطلبات الواقع (اللغوي)، لنعود إلى تقدير هذا البعد، ولنعود إلى حكاية الازدواجية في الوحي الذي "لابس الواقع في لغته وأحداثه، متخذاً منه سبباً لنزوله ومسلكاً لبلوغ أهدافه، في نوع من الازدواجية أفضت إلى أن يكون النصّ حاملاً بصورة الواقع الذي جاره بالجدل والاحتكاك"¹.
وتتويجاً لهذه الحقائق يمكن أن نقر القاعدة التالية فأقول:

إنّ المعبر في دلالة اللفظ على مقتضاه في المعنى هو دلالته عليه في ساعة الاتصال اللغوي لا على ما نشأ منه من دلالة واصطلاح من بعده.

ولا يمسّ هذا الحكم الإجراء التداوليّ وما تأسس عليه من مسائل فرعية، لأنّ الجدل في دلالة المعنى الأصليّ وما يمكن أن يتفرّع عنه من معاني مصاحبة وموافقة له، فالأمر أكبر من تصوّر صحيح للفظ، بل يشمل كذلك تصوّر لمدلول التراكيب "أما أسباب النزول، فلا شكّ أنّها على تنوعها تعين على فهم الآيات وتوجيه بنية التراكيب، فكانت ضروريّ للوقوف على أسرار بنى التراكيب القرآنية بشكل عام والمتشابهات بشكل خاص"².

3- اللغة بين العموم والخصوص

وصف الظواهر اللغوية النصّية في القرآن ينتشر على مساحات من القواعد النصّية الداخليّة الخارجيّة ومنها اعتبار الخصوصية الدلالية، ويتكلم أبو زيد عن دلالة اللغة وكيف تُصنع من تفاعل فيجاني اللغة والواقع قال: "وليس معنى أنّ (أسباب النزول) هامةٌ وأساسيةٌ لاكتشاف المعنى والدلالة أن تظلّ حدود الدلالة واقفة

¹ - جدلية الخطاب والواقع، يحي محمد، دار الانتشار العربي، لبنان بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2002م، ص15.

² - التناسب السياقي ومستوياته في تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، فضيلة عظيمي، كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد المين دباغين، سطيف02، سنة 2018م، ص122.

عند المستوى الإشاري الخالص للواقعة الجزئية الخاصة¹، لماذا؟ لأن هذا الحصر "فيه من إهدار لكون اللغة والنصوص من ثم لها آليتها الخاصة في التعبير عن الواقع والثقافة"².

وهذا الكلام لا يفهم إلا في سياق تحديد طبيعة النصّ في شكله الكلّي والجزئيّ، وهاهنا جدلية أخرى فكيف نفهم النصّ بسياقه الواقعيّ تحت تأثير سبب النزول واعتباره في نفس الوقت قادراً عن التحرّر من الحادثة الجزئية والتعبير بذاته عن الدلالة المطلوبة، والجواب أن أبا زيد يريد كشف حقيقة أنّ السبب الخاص أو الجزئيّ يصاحب النصّ في المعنى وهذه المصاحبة لا ينبغي أن تسقط القدرة البلاغية والإبلاغية الخاصة، ثمّ إذا كان التذكير بقدرة النصّ الإبلاغية من معايير لغته مطلوبة يبقى الضرويّ هو إظهار آليّة الدلالة التي تجتمع فيها عناصر البنية النصّية والبنية الواقعية السببية والتركيز عليها، خشية فوات المعنى الخاص بتغليب صيغة عموم اللفظ، ولذلك قال على إثرها: "وإذا كنّا حاولنا أن نوّكد على بعد (الخصوصية) الذي تكشف عنه في دلالة النصوص (أسباب النزول) فذلك لأنّ الاتجاه الغالب في الفكر الدينيّ إهدار هذا البعد لحساب (عموم اللفظ)... إنّ دلالة النصوص ليست إلاّ محصلة لعملية التفاعل في عملية تشكيل النصوص وصنعها من جانبيّ اللغة والواقع"³.

ويعبر بعضهم عنه هذا التفاعل ب: "الإحالة الخارجية: وهي التي تحيل إلى شئ في العالم الخارجي، وقد يحيل الضمير أو اسم الإشارة إلى شئ خارج اللغة، فيفسره المشار إليه، وتفسر لغة النصّ، فالكلمات والضمائر والإشارات تدلّ على أشياء في العالم الخارجي، والخطاب المنطوق أكثر تفاعلاً من النصّ المكتوب مع العالم الخارجي، وهو أكثر إحالة إليه وأكثر تفاعلاً مع الموقف الخارجي، فالإحالة علاقة بين اللغة والأشياء، Objects والأحداث Events والمواقف Situations"⁴.

وهذا النوع يربط اللغة بالعالم الخارجي (خصوصية الموقف)، فتكون أكثر فاعلية وتأثيراً في المتلقي، فهي لا تُفسر في ضوء النصّ وحده بل في ضوء علاقتها بالعالم الخارجي (السياق الخاص)، وهذا يستوجب العودة إلى ظروف نزول الآيات للوقوف على قصدها وملابساتها التي تصاحبها وتعطي لها المعنى الخاص بتلك

¹ - مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 108.

² - المرجع نفسه، ص 108.

³ - المرجع نفسه، ص 108.

⁴ - الرّبط في اللفظ والمعنى تأصيل وتطبيق في ضوء علم اللغة النصّي، محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، سنة 1431هـ / 2010م، ص 221.

الوضعية، واجتزاء الآياتن ظروف ظهورها ونزولها لا يعطي تفسيراً كافياً كاملاً لمرادها، وهذا التفسير لا يتجاوز عموم المعاني المودعة في الآيات، فتستند غالباً إلى المعنى المعجمي للألفاظ، وليس إلى خصوص المعنى السياقي المجسد في موقف أسباب النزول.

إذا خصوصية المدلول اللغوي لا تدل على حصر من نزل فيه إلا من حيث شخصه، لا من حيث أوصافه، وهذه هي (الصورة السببية الخاصة)، التي ليست سوى تمثيلات يشترك فيها المخصوصون بها في عملية التواصل النصي مع غيرهم، وعليه فإن الألفاظ التي قالوا إنها نزلت في قوم بعينهم لا تنفي تعميم مدلولاتها ومستحققاتها على غيرهم كقوله تعالى: ﴿وَسَيَجْنِبُهَا الْأَنْفَىٰ ۗ﴾ ^(٧) **الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ** ^(٨) [الليل: 17-18] فإنها على قول السيوطي "نزلت في أبي بكر الصديق بالإجماع"¹، وحجة الإجماع تأسست على حجة لغوية صرفة يقول: "وهم من ظن أن الآية عامة في كل من عمل عمله إجراءً له على القاعدة²، وهذا غلط فإن هذه الآية ليس فيها صيغة عموم إذ الألف واللام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة في جمع زاد قوماً أو مفرد بشرط أن لا يكون هناك عهد واللام في الأتقى ليس موصولة لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً، والأتقى ليس جمعاً بل هو مفرد والعهد موجود خصوصاً مع ما يفيد صيغة أفعل من التمييز وقطع المشاركة فبطل القول بالعموم وتعين القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه رضي الله عنه"³، والإشكال لا يقع في إثبات نزولها في شخص أبي بكر عليه الرضوان، فقد حصروا نزول كثير من الآيات في قوم بعينهم، ولكن الإشكال في توهم بهذا الحكم حصر مدلولات ومقاصد النصّ وسياقه، أو بمعنى آخر: هل حصر نزول الآية في أبي بكر يجزّ بالضرورة إلى منع تعميمه ثم تخصيصه بالحكم الوارد فيها؟ وهذا قد توحى إليه عبارته السابقة "والعهد موجود خصوصاً مع ما يفيد صيغة أفعل من التمييز وقطع المشاركة"، الأمر في حقيقة الأمر أطلق طائفة من التعقيدات لسببين:

- أكثر القرآن المكّي موسوم بالعموم.

- سياق الآيات التي ذكر فيها هذا الحصر مخفوفة بالعموم ومشحونة بعبارات الإطلاق (وما خلق الذكر

¹ - الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 74.

² - التي هي (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) وسأتي الكلام عنها مفصلاً في موضعه في الفصل الثاني.

³ - الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 74.

والأنتى) (إن سعيكم لشتى) (فأما من أتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى...) (الذكر والأنتى)/ (من) ألفاظ عموم.

وأفضى ذلك إلى حصول الخلط في فهم مستويين من هذا النصّ الشرعي؛ المستوى الأول:

- إرادة الحصر بمقتضيات أنّ صيغة التفضيل لا يدخل عليها (ال) إلّا لطلب الحصر، وهذا بنفسه أفضى إلى حصر الأفضلية في الصديق، ونقله السيوطي عن الرازي، قال: "وقد استدللّ بها فخر الرازي مع قوله (إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم) على أنّه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلّم"¹.

- والمستوى الثاني: فإن ثبت حصول الأفضلية بالحصر فيه، فلا يجوز حصر مستلزمات ما جاء في مقدّمة الخطاب (فأما من أتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى...)، لأنّ عاقبة (سيجئها الأتقى) هي لزومًا جزاءً لمن أتقى وصدق بخبر الوحي.

وهنا ألقى الحصر الجدّل بين مقصود النصّ ولغته من جهة، ومن جهة ثانية بين مضمون السبب، إلّا أن يقال: أفاد الحصر الأفضلية وليس النهاية المنطقية لمقدّمات السورة، وعليه فإنّ كلّ وصف عام من مقتضى النصّ يكتسب النهاية المنطقية، لا خاصية الأفضلية، على الأقلّ في هذا المثال.

وبالمحصلة فالعموم والخصوص لا يخرجان عن مضمون النتيجة الأخيرة، وبعبارة أخرى فإنّ العلاقة بين اللغة والسبب ليست علاقة منازعة، وإتّما علاقة حصر وإطلاق، ووعاء اللغة قد يوافق الوعاء السببيّ في الحصر ولكن لا يوافقه في التخصيص الذي ينافي مقصود النصّ من تعميم الحكم الوارد فيه وتعميم صورته والتي هي وجه للتداول كما سيأتي في قضايا الدرائعية والتداول.

واللغة التصيية والسبب بينهما قدر مشترك في الألفاظ والمعاني، واللفظ الإفرادي لا ينفع بذات نفسه، إذا ما قوبل بمطلوب السبب والمعنى الخارجي المصاحب له، وإذا كان بينهما اشتراك في الألفاظ فلا بدّ أن يتوافقا على مدلولات العموم والخصوص، وله شاهد في قوله تعالى:

﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

﴿١٨٨﴾ [آل عمران:188]، فقد روى الواحدي عن ابن عباس أنّها نزلت في أهل الكتاب اليهود، فعن ابن جريح أخبره ابن أبي مليكة: أنّ علقمة بن وقاص أخبره أنّ مروان قال لرافع بؤابه: اذهب إلى ابن عباس، وقل

¹- المرجع السابق، ص74.

له: لكن كان كلّ كلّ امرئ منّا فرح بما أتى، وأحبّ أن يحمد بما لم يفعل عدّب لنعدّب أجمعين، فقال ابنعبّاس: مالكم ولهذا، إنّما دعا النبيّ صلى الله عليه وسلّم، اليهود فسألهم عن شيء، فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه فيما سألهم¹، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم إياه"، وروي عنه أنّها نزلت في اليهود²، ونلاحظ توافق ألفاظ الآية في أوصاف المذكورين (اليهود/ المنافقين)، إذ كلّ منهم كان يستحمد النبيّ وليس فيه خير ويكتم الحقّ عنه وهذا يشفع له المذكور في آيات القرآن، وظاهر ما أفاده السببُ حصر نزول الآية فيمن حصرهم ابنُ عبّاس فيصرف بذلك التعميم وهذا حصر لا يفيد التخصيص في الحكم وإنّما حصر أوصاف أصحابه، لكي ينطبق بعد على العموم اللازم لزومًا من مقاصد النصّ.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

¹ - أي: وجدوا منّة في إجابتهم له، ورغبوا في حمده لهم.

² - أسباب النزول، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحديّ، تحقيق ودراسة: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطبعّة الأولى سنة 1411هـ/1991م، ص132.

خلاصة المبحث

لا تكتفي المدرسة الكلاسيكية والمعاصرة بتوظيف المعنى الاصطلاحي لأسباب النزول للتدليل على حقيقته ووظائفه، فقد أنشأ مفهوم أسباب النزول، خصوصاً مصطلح (النزول) القاعدة الكلية لتصوّر الدلالة الغيبية، والدلالة الحديثة والمتحرّرة من الزمكان، وليس اضطراراً الاقتناع بتكامل الدالتين كما وجدنا عند شحور، أو التشكيك كما عند الطيّب تيزيني، وهذه الجدلية ألفت بظلالها على المفهوم الثانوي للدلالة الجزئية لاعتبار الحدث و(دلالة دلالة الحدث) وهي (التأويل)، الذي شكّل أثر غيبية الحدث داخل النصّ، وفهم الخصوص اللغويّ، داخل مدلول اللفظ وداخل الحدث المصاحب للنصّ (أسباب النزول) وثبوت تأثير مطابقة السبب في الوعاء اللغويّ، وعكسه.

المبحث الثاني: إشكالية الوضعية الدخلية والخارجية

من مقاصد تحرير هذا المبحث هو السير بمنطقية والتحلي بالروح العلمية، فلا تمنعنا أهمية أسباب النزول أن نكشف ما يمكن أن يطرأ عليها من خلل، فهو لا ينقص منها إلا بقدر ما يحاول البحث إصلاحها، ولاحظنا بعض الباحثين عندما يشرع في موضوعه يلبسه لباس الإجلال والعصمة ويغرق في مدحه، ويكفي أن يكون هذا الفعل منافياً لروح البحث والبحث عن الحق، وعلاقة أسباب النزول بالذرائعية والتداولية والسياقية وغيرها مما سيحضي بالكلام في المطالب المتلاحقة تعنى بحيوية النصّ مع أسباب النزول، وأما الرواية فهي علم مستقلّ وتعدّ من أعظم مشارب وأصول التفسير ولا أبالغ إن ادّعت عجز فهم القرآن دون التّحكّم في روايات الأثر، وعليه لا ينبغي الخلط بين المستوى الروائيّ والمستوى الحيويّ الذي احتوى النصّ وشكل وعاءه الدلاليّ والنبويّ، وإتّما جعلت المبحث داخل الإشكاليّات الاستدلالية والوظيفية لأسباب النزول، لأنّ الأحكام الفقهيّة والأصوليّة، والتّحليلات التدويّة... والمعايير السياقية وغيرها التي كانت المقصد الأكبر من تحرير العمل، لا يحقّ فصلها عن المباحث الروائية فوق بينها التّكامل من وجه العلاقة الاستلزاميّة.

المطلب الأول: عوائق الوضعية الخارجيّة

1- آليّة ثبوت الرواية السببيّة

1-1 نقد خارجي للرواية

لا يمكن القول إنّ الاستدلال والترجيح بأسباب النزول متوقّف فقط على قيمة الرواية صحّة وضعفها، إذ ليست الآليات الأخرى فاقدة للوجود في أعمال المفسّرين - الأثريين - بل إنّ درجة توظيفها يصير معها هذا الوجود محلّ دراسة مستقلة في أحيان كثيرة، وبالتالي لا نستطيع حصر ثبوت الروايات السببيّة في تنقيح الإرث الأثريّ الضخم الذي التفّ بالروايات التفسيرية مثل الدخيل والمردود وغيرها...، لأنّنا ينبغي أن نعمّق آليّة النّقد لتصل إلى السّند والمتن والأصول الأخرى، فأقول أولاً:

ضعف الرواية من أهمّ ما سلكه بعض المعاصرين في المشروع التّقديّ لأسباب النزول، لأنّ جمع الروايات السببيّة دون تمحيص وتدقيق من البواعث التي يعبر عنها في جملة الانتقادات، "حيث لا يصحّ اعتماد جميع ما ذكره المفسّرون على أنّه من أسباب النزول، واعتباره أساساً لتحديد معاني النّصوص، إلّا أن يثبت بسند

صحيح¹، وهذا الحكم كان أمرًا حافزًا يبعث على محاولة بعض المعاصرين التقليل من شأن أغلب الأسباب وأسطرتها وأرختها²، وربما الاستغناء عنها ووضعها جانبًا، قال مغنية "تجاهلت ما جاء في الروايات في أسباب التنزيل إلا قليلًا منها، لأن العلماء لم يحصوا أسانيدنا ويميزوا بين صحيحها وضعيفها"³، ومن هذا الأصل اعتبر أركون أسباب النزول مضللة ومبنيّة على خلفيّة الرواة، ويبرّر وجيه قانصو منازعة السبب للآية كون الراوي يطلب قصة تشبه مضمون الآية ويلصقها بالنصّ مؤكّدًا رأي الطّبطبائي "فما يؤكّده الطّبطبائي، هو أنّ ما يُذكر ويُروى من أسباب النزول هو استنساب أو اجتهاد من الراوي لحصول شبه أو اشتباه عنده بين القصة المروية ومضمون الآية، فيرى أنّ الآية أو عدّة آيات نزلت في تلك المناسبة..."⁴ بالإضافة إلى هذا فإنّ مراجعة عدد من الكتب حديثة التّأليف تتسم غالبًا بتجريد الروايات الواهنة فصاحب كتاب المحرّر في أسباب النزول يقول: "وفشو المرويّات الضعيفة في كتب التفسير والسنة وشيوعها في الأمة فكان لا بدّ من عمل علميّ يستنبط الحقيقة المضيئة من عتامة المرويّات المظلمة..."⁵، وكتاب (الاستيعاب في بيان الأسباب) من ثلاثة أجزاء، صرّح مؤلّفاه بأنواع الصّحيح والحسن والموضوع والضعيف في كلّ آية أوردا لها سببًا، وقبلهم ابن حجر في (العجاب)، والسيوطي في (اللباب)⁶، كلّ ذلك فضلًا عن أين يكون مؤلّفوها محسوبين على الاتجاه الأثري، ليدلّ على أنّ بيان حقيقة (الوضع والوهن في الرواية) قد صيغت في الأصل على يد المدرسة الأثرية، وما حاول المعاصرون إظهاره يتأثر ببعض هذه الصياغة فيؤول الأمر إلى أن يصير وصف (الوضع) خارجًا عن البعد السنديّ متّجهًا نحو التّوجيه الاجتماعيّ والتّفنسيّ كالحديث عن المخيال والأسطورة.

وجليّ للقارئ اعتماد خالد بن سليمان المزنيّ في كتابه (المحرّر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة) على ثبوت الرواية أو ردّها بمقاييس النّقد السنديّ، ولا يكتفي به بل كذلك يذكر التّحديدات المختلفة

¹ - قواعد التّدبرّ الأمثل لكتاب الله عزّوجلّ، عبد الرّحمن حسن حبنكة الميدانيّ، دار القلم، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1400هـ/1980م، ص98.

² - وسيأتي الكلام عن الأسطورة والمخيال.

³ - التّفنسي الكاشف، محمّد جواد مغنّية، دار الأنوار، بيروت لبنان، الطّبعة الرابعة سنة 1430هـ/2009م، ج1، ص14.

⁴ - النّصّ الدينيّ في الإسلام من التّفنسي إلى التلقّي، وجيه قانصو، دار الفرائي بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1432هـ/2011م، ص376.

⁵ - المحرّر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزنيّ، دار ابن الجوزي، الدّمّام المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى سنة 1427هـ/2006م، ج1، ص7.

⁶ - مع بعض التّحفظ، وكتابه لم يخل من الطّعن مثل ذكره لبعض روايات المتروكين والمجروحين، أو تركه ذكر أسباب صحّت عند العلماء مثل رواية "فيريد وليّها ان ينكحها... في قوله تعالى "وإن خفتم ألاّ تقسطوا في اليتامى..."، انظر: لباب التّقول، السيوطي، ص65.

كالتساق ومطابقة السبب للآية... والتي تكون له سندًا ثانويًا لا أصليًا ومع هذا فهي خطوة إلى الأمام، وإن كان في الغالب لا يصيب إلا السبب الذي قوي عند العلماء كرواية البخاري أو كونه صحيحًا ولو عند غيره ولكن حضي بالتقوية، ودائمًا ينتهي بنتيجة الحكم على السبب المقبول بقوله: "الصحة سنده وموافقته لسياق الآيات، وتصريحه بالنزول"¹، وهذه العناصر المجتمعة هي إحدى المحددات لإثبات الرواية فثبوتها لا يلزم منه النظر إزاء السند وإهمال الجانب المعنوي في المتن - بما يأتي بيانه لاحقًا -، لأن الاعتماد على سند الرواية وحده دون مقارنتها من النص القرآني من أعظم المشكلات المنهجية في التعامل مع مجمل المأثور، ولذلك نعاود طرح الجدلية، هل الاتجاه الداخلي هو الأصل أم الاتجاه الخارجي؟.

من منظور الدراسة الحديثة من حيث التصحيح والتضعيف، لجأ عصام بن عبد المحسن الحميدان في محاولة معاصرة لدراسة جديدة تسعى إلى إخراج الصحيح من أسباب النزول "فإن مهمة بيان الصحيح من الضعيف من أسباب النزول، لا شك أنها مهمة شاقة، وقد اجتهدت كثيرًا في تحري الدقة والصواب بالنظر إلى أقوال النقاد والمحدثين، في مختلف الروايات، وما لم أجد فيه قولاً² لأحدهم راجعت رجال السند إن وجدت لها سندًا، وإلا أسندتها إلى من خرّجها من كتب التفسير أو الحديث أو غيرها"³، هكذا دون إظهار قيمة النص نفسه في الحكم على الرواية، وبقيت هذه المحاولة من حيث الشكل والمنهج سجيناً بين جدران الاتجاه النقدي السندي، ولا توسع دائرة النظر إلى الحثيات العميقة لتبني عليها مسلماً نقدياً، غير ما نجد عند الدكتور محمد أبو زيد في مقال (الترجيح بين دلالة السبب ودلالة السياق)، عندما خلص إلى ترجيح دلالة السبب إذا تعارضت مع دلالة السياق، وحنة الحكم أن السياق مسألة ذوقية اجتهادية، والسبب منقول بالسند وليس مسألة اجتهادية وإنما وقفية⁴، والاشكال ليس في كونها وقفية وإنما في إثبات صفة الوقف، وتعرضها لاحتمال وجه الاستدلال أو عدم تعرضها، ودليل هذا الكلام هو اختلاف الناس في تعبير الصحابي من صيغة السبب بين (التصريح بالسببية أم الاحتمال)، فإن الأول له حكم الرفع والثاني موقوف

¹ - المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد المزيني، ج 1، ص 308.

² - أي: حكماً على الرواية.

³ - الصحيح من أسباب النزول، عصام بن عبد المحسن الحميدان، مؤسسة الريان، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1420هـ/1999م، ص 5.

⁴ - انظر: الترجيح بين دلالة السياق وأسباب النزول، محمد أبوزيد، مجلة جامعة دمشق سوريا، المجلد 28 العدد 4/3، سنة 1433هـ/2012م، ص 41.

على الصحابي، فتجوز المخالفة في الثاني أكثر من الأول، وإنما اشترط العلماء بادي الرأي أن يكون السبب صحيحاً أو ما في معناه، ليطم إحقاقه محدداً دلاليًا ثم اختلفوا في درجة توظيف المحدد تبعاً لقوة المؤثرات حوله (السياق/ الدلالة النصية/ تاريخ النزول...)¹.

وهكذا نلاحظ ممارسة نقد الرواية بثلاثة اتجاهات بوجه عام:

- اتجاه داخلي (يعتمد النص، -النص القرآني أو نص الرواية نفسها ومدى تقاربهما-)، (المدرسة المعاصرة).
- اتجاه خارجي (يعتمد تحليل ودراسة السند)، (المدرسة الأثرية).
- اتجاه توليفي (يعتمد الاتجاهين السابقين)²، (جامع لمنهج المدرستين) (خالد المزني وتوظيف السياق)

وعلى أساسه هل يمكن أن يكون الجواب: الاتجاه الداخلي والاتجاه الخارجي كلاهما أصل وأصيل؟، بخلاف من ادعى أن أهل الحديث ليس من طرائقهم عرض الحديث على النص القرآني قبل قبوله، أو أن الاكتفاء بالنص القرآني يُغني عن الرواية الحديثية، وأعدل المعاصرين لا ينفك يدعو إلى سلوك الاتجاه الثالث، فهذه سمة تعطي التوازن المنطقي بين المحددات المتفرقة في المنهج والمجتمع في الغرض (التحقيق في حوامل النص ومضامينه)، وتشير كلمة محددات إلى طريقة منهجية تقدم مفاهيم ترابطية، فيكون إثبات أقرب الأسباب إلى النص بأدنى دليل، بينما إثبات السبب البعيد لا يكفي فيه أدنى دليل، وهذا الذي يقع بوجوده إشكال توظيفه، وعليه فلا منازعة بين السبب وبين دلالة النص، كما لا منازعة للسبب الذي يظهره.

ومع هذا فلا بد من النظر في حال الأسانيد، ففي رواية محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مقالاً شديداً، وتعجبت من نقل السيوطي لها وقد جاء في الإتيان: "وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فان انضم إلى ذلك محمد بن مروان، السدي الصغير فهي سلسلة الكذب"³، ثم يذكرني لباب النقول⁴ رواية أبي يعلى التي في مسنده من طريق الكلبي عن أبي صالح، وهي الرواية التي أوردها الواحدي قبله بتمامها وبنفس الطريق، فنقلها السيوطي عنه دون أن يكلف نفسه تنحيها، ولكن علق عليها وردّها وكان تعهد في مقدمة لباب النقول "بتمييز الصحيح من غيره والمقبول من المردود"⁵ ولست أدري لم لم

¹ - كما بيّنته في فروع هذا العمل.

² - وظاهرة تحليل الاتجاهات تحضى بعناية خاصة ودراسة جادة في الرؤية المعاصرة، وتمثل أعمق الأبحاث في تفصيل عملية فهم القرآن.

³ - الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، ص786، وقد أحصيتها فوجدته يذكرها اثني وعشرين مرة!

¹ - لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص52.

⁵ - انظر: المرجع السابق، ص9.

تُستبعد هذا الطريق من الاستشهاد أساساً؟، وعندما كنت أراجع كتاب أسباب النزول للواحدوي وجدتُ حَقِّقه كمال بسيوني زغلول فيقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278] بنفس الطريق يعلِّق عليها المحقق بالضَّعف يقول: "الكلبي ضعيف وعزاه السيوطي في لباب النقول لعبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم"¹، وحين رجعت إلى كتب (الرجال) تبين أنّ الكلبي أخطر من أن يكون ضعيفاً، وقد نقل الذهبي في نقد الكلبي من الكلام ما لو مُزج بالبحر لفسد ريحه وطعمه ولونه، وفي ميزان الاعتدال: "قال ابن حبان: كان الكلبي سبائياً، من أولئك الذين يقولون إن علياً لم يمّت، وإنه راجع إلى الدنيا وبملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، وإن رأوا صحابةً قالوا أمير المؤمنين فيها،... قال البخاري: قال عليّ: حدّثنا يحيى عن سفيان، قال لي الكلبي: كلّ ما حدّثتكَ عن أبي صالح فهو كذب،... وقال الجوزجاني وغيره: كذاب، وقال الدارقطني وجماعة متروك، وقال ابن حبان لا يحلُّ ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به... وقال سفيان: قال الكلبي: قال لي أبو صالح: انظر كلّ شيء رويت عن ابن عباس فلا تُرَوِّه... وقال ابن حبان: مذهبه في الدّين أظهر من يحتاج إلى الإغراق في وصفه.... ثم قال الذهبي: - يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولم يسمع الكلبي من أبي صالح إلّا الحرف بعد الحرف"²، وفي الجامع للخطيب: "سئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال أحمد: من أوله إلى آخره كذب، فقيل: فيحلّ النظر فيه؟ قال: لا"³.

أقول: والضعيف يتقوى مثلاً سهوه بمن هو أحفظ منه، لكن كيف يعتضد الكذاب؟، ومثل هذه الشواهد هي التي دفعت القرضاوي للمبالغة في وصف روايات الأسباب بكثرة الوهن والوضع "ما صحّ من أسباب النزول قليل، بل قليل جداً، فليحذر من الأسباب المروية بطرق واهية أو موضوعة، إذ لا قيمة لها في الميزان العلمي"⁴، وهذا الحكم لا يسلم له أهل الفنّ، وكثرة الوضع في روايات الأسباب لا يعني خلوها من كثير

¹- أسباب النزول، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحدوي، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، ص96.

⁴- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدّين محمّد بن أحمد الذهبي، تحقيق وتعليق: عليّ محمّد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1416هـ/1995م، ج6، ص61/59.

⁵- الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، الخطيب البغداديّ، تحقيق: محمود الطّحان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربيّة السّعودية، الطبعة الأولى سنة 1404هـ/1983م، ج2، ص162.

⁴- كُفِّتْ نَعْمَالٌ مَعَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، يَوْسُفُ الْقُرْضَاوِيِّ، دَارُ الشُّرُوقِ الْقَاهِرَةِ مِصْرَ، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ سَنَةِ 1421هـ/2000م، ص255.

الصحيح، كما أنّ كثرة الوضع في الحديث لا تقتضي عدم وجود الصحيح، وقد جمع البخاريّ وحده أكثر من سبعة آلاف حديث بالمكرّر، بينما جمع في صدره وحوى في قلبه من الحديث ألف ألف.

1-2 تاريخ نزول النصّ القرآنيّ

وليس بالضرورة معرفة غرض هذا الحكم في التعبير عنه وأدلجة تفكير أصحابه (القول بتاريخية أسباب النزول)، لأنّه سياقي الكلام عنه مفصلاً، ومع هذا لا بدّ من التّظر بجديّة اتجاه واقع الأعمال التّفسيّريّة، ومعاينة روايات الأسباب بدقّة، فنقول: إنّ أكثر الناس إعمالاً للأثر يفرّق بين أنواعها ودرجاتها في الأهميّة¹ والمقصود بأسباب النزول في هذا المقام ذات النوع الاستدلالي في التّفسير، وكذلك ذات البعد البيانيّ العام لجوّ التّنزيل، ونلاحظ أيضاً النوع الاستدلاليّ في منهج التّفسير عند أصحابه، ومن هؤلاء **حبّكة الميدانيّ** إذ محاولة التّدليل في تصوّره بغير المقبول منها يشير إلى ذلك التّخبّط الصّريح في منهج التّفسير، ولو كان هذا المنهج هو طلب تاريخ النزول الذي اختلفوا فيه ويلزم به قبول رواياتها، "لذلك لا يصحّ اعتماد جميع ما ذكره المفسّرون من أسباب النزول، واعتباره أساساً لتحديد معاني، إلاّ أن يثبت بسند صحيح، ولا يتنافى مع تاريخ نزول النصّ أو يكون منسجماً مع دلالات النصّ الواضحة..."²، وماذا لو تنافت مع تاريخ النزول³ هل يحكم عليها بالضعف وإن كانت صحيحة أم نعود إلى تحقيق تاريخ الآية؟، والحقّ لا يمكن الجزم بالتاريخ إلاّ في مواطن معدودة موثوقة بالنصّ نفسه كقوله تعالى ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿١٥﴾﴾ [التوبة: 25]، أو باتّفاق الأمة كاجماعهم على أنّ "إذا جاء نصر الله والفتح" من آخر ما نزل من القرآن، أو ما يظهر للناس العلم به دون تكلف مثل معرفة عام الحزن وما نزل في خصوصه من قرآن وما نزل في شأن غزوة بدر وقد وقعت في السنة الثّانية أو غيره، والعائق في هذه المسألة يكمن في التّرجيح بأيّهما (الرّواية السّببّيّة/ تاريخ التّنزل)، أو الحكم الكلّي بمكيّة أو مدنيّة (السّورة/ الآيات)، وفي نهاية الأمر ينبغي المصير إلى المرّجحات المعترّة، كالقويّ في الدّرجة والأقوى منه/ والمقرون بالقرائن الحافّة مقارنة بغيره مثل حضور القصّة، أو تطابق النصّ القرآنيّ مع مضمون السّبب (مراعاة فوارق المضامين بين المكيّ والمدنيّ) وهكذا، ومّا ينبغي التّسليم به

1- كما فرّق الطّاهر ابن عاشور.

2- قواعد التّدبر الأمثل لكتاب الله عزّ وجلّ، عبد الرّحمن حبّكة الميدانيّ، ص 98.

3- وتاريخ التّنزل أوسع من ترتيب التّنزل.

في هذا المقام تقديمًا للرواية والعمل بها أن أكثر أسباب النزول التي نزلت مثلاً في القرآن المكيّ على الأسلوب القصصي العام، رافقتها أسباب ذات أغراض مناسبة لتحديات الفترة (التسليّة/ التثييت/ الاعتبار بأمثال السابقين...)، وفي مقابله يكون القرآن المدنيّ على أسلوب التفصيل والتشريع، ترافقه أسباب ذات أغراض مناسبة لطبيعة علاقة الرسول والمؤمنون ببيئتهم المعقّدة (المنافقون/ اليهود/ المشركون...)، ومثل ذلك آيات التشريع وظهور قضايا جديدة تستدعي تفصيل الأحكام (أحكام صلاة الجمعة/ تصحيح الأنكحة/ تبيين أعمال التّسك/...)، والشاهد على ذلك أن سبب نزول أحكام الصيام لا ينبغي أن تتزامن وقائعها وشخصياتها مع الفترة المكيّة أو أواخر الفترة المدنيّة كقصة سبب نزول قوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْبَلِّ﴾ [البقرة: 187] وكونها في عديّ بن حاتم الطائيّ، وقد نزلت فرضيّة الصّوم في السنة الثاني للهجرة بينما أسلم عديّ في فتح مكّة، وبصير معيار قبول الرواية خارجًا عن سندها ومنتها إلى المقاربة التاريخيّة، ومنه عدم وجود المنافقين في مكّة والقياس عليه، أي: أنّ الآيات التي تتحدّث عن المنافقين كلّها مدنيّة وما يلحق بها في وجود الموجود وانعدام المعدوم.

ومثاله: ما أخرج البخاريّ عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: قال أبو جهل: اللهم إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: 33]، وأخرج البخاريّ "عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: سورة الأنفال، قال: نزلت في بدر"¹ وقال ابن عاشور: (وقد اتفق رجال الأثر كلّهم على أنّها نزلت في غزوة بدر، قال ابن إسحاق: أنزلت في أمر بدر سورة الأنفال بأسرها"² وقال خالد المزنيّ: "ووجه المخالفة: أنّ سورة الأنفال بالاتفاق نزلت بعد الهجرة، وأنّ دعاء أبي جهل كان بمكّة لقوله تعالى: (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) وإتما كان فيهم قبل الهجرة"³.

¹ - الجامع الصّحيح، محمّد بن إسماعيل البخاريّ، دار ابن كثير، دمشق سوريا، الطّبعة الأولى سنة 1423هـ/2002م. كتاب التفسير، باب: "الجلء الإخراج من أرض إلى أرض"، رقم: 4600، ص 1243.

² - التّحرير والتّوير، محمّد الطّاهر ابن عاشور، الدّار التّونسيّة للنشر تونس، الطّبعة الأولى سنة 1405هـ/1984م، ج 9، ص 245.

³ - المحرّر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزنيّ، ص 74.

2- تراكم الدلالة بين الواقع ودلالة السبب

الحامل النصي بدواعي الواقعن جهة البنية الواقعية ومرونة طبيعة النص القرآني، يتجه نحو طلب جدلية الاستدلال المتنازع بين السبب والواقع، فأقول:

بما أننا ملزمون باعتبار معرفة تاريخ النزول بطريقة تخضع لقوانين منهجية الرواية مع مضامين النص، فإننا ملزمون حينها بمطابقتها للواقع مع ما له من تلازمية مع تاريخ النص، ويتعين من جهة أخرى التنبيه إلى أنه ألقى إلى ذهن كثيرين تحويل الجدل من النص إلى غلبة الواقع عليه، مما ينبئ بمقاييس منهجية أخرى لتوجيه الاستدلال بالسبب، وبمنظور الحسن العباقي يكون الواقع المشخص في السبب غير حاكم على النص بل لا بد أن يكون تابعاً لسلطانه "ولابد من التنبيه على أن اشتراط العلم بأسباب النزول لمعرفة تفسير الآية فيه قلب لوظيفة النص الذي جاء حاكماً على الواقع، ليصبح محكوماً به، فالأصل أن يحتكم إلى كتاب الله في كل التوازل لا أن نبحت فيها عما ينير فهمنا له، إذ هي مفتقرة إليه وليس العكس"¹، ومنهم من عكس الوجهة لتصبح أسباب النزول من أهم كواشف الواقع الاجتماعي والفكري لذلك فإن "أسباب النزول تبين الحالة النفسية والفكرية والاجتماعية التي كان عليها الذين أنزلت عليهم الآيات، وهذا يفيد المفسر في فهم المعنى، أو في استنباط الفوائد من الآيات"²، وفي رأي أبي زيد يحتوي النص حوامل دلالية ومؤشرات تعين على اكتشاف الواقع والسبب منه، وهذه المؤشرات تؤيد انتقال المتلقي بسهولة من تصور صورة النص، إلى تصور واقع النص، "ومن ثم يمكن اكتشاف أسباب النزول من داخل النص، كما يمكن اكتشاف دلالة النص بمعرف سياقه الخارجي"³.

وقد أبتت في أكثر من موضع من هذا العمل أن النص ليس فقط مصاحب للواقع، بل هو ذو بنية واقعية تجسدت في ظاهرة التنجيم والاستجابات الظرفية والممتدة على كيان الزمان والمكان، فيكون هذا التحليل من العباقي بعيداً عن المعقول والمفهوم من طبيعة النص، إلا أن يكون غرضه درء فكرة واقعية الوحي التي تنتهي إلى تاريخيته، فلا يناسب الحال درء التاريخية بنفي أثر الواقعية في فهمه وهي موجودة، ومن ثم فإن استدعاء

¹ القرآن الكريم والقراءة الحدائثية دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون، الحسن العباقي، ص 238.

² المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراسة، خالد بن سليمان المزيني، ص 21/20.

³ مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 111.

أسباب النزول للواقع، هو في حتمية القول طلب من النص نفسه الذي اختار التفاعل مع الواقع فيصير فهم الواقع هو فهم للجانب التفاعلي من جانب، ومن جانب آخر فهم لأجزاء دلالاته البنيوية:

فما دامت (الأسباب) يحتويها النص فإن فهمها يعد جزءاً مهماً من فهم المدلولات فيه.

وهكذا لا يناعى الواقع النص كما لا يناعى السبب الذي يظهره، واستدل وجيه قانصو بمثل العبارة الأخيرة لأبي زيد ليحتج بحكم سلطان النص على روايات الأسباب، يقول: "فيكون النص القرآني بالتالي مرجعاً لروايات مناسبة النزول وعنصر ترجيح بينها وليس العكس، وقد رأى نصر حامد أبو زيد أنه يمكن الوصول إلى أسباب النزول من داخل النص، سواء أكان ذلك في بنيتة الخاصة أم في علاقته بالأجزاء الأخرى من النص العام..."¹.

وهذا الاستدلال فيه من التهاوت الشيعي الكثير، لأنّ أبا زيد لا يتحدث بعبارته تلك عن مسألة ترجيح المعنى بالسبب أو باللجوء إلى النص ذاته لتحقيقه، أو عن أيهما له حق التقديم ليكون الكاشف عن المراد من النص، وإتّما يدور كلامه حول أحقية أسباب النزول وتداخلها مع النص تداخلاً كلياً يستحيل معه فصلها عنه لأنّها موجودة فيه.

ثمّ إنّنا إذا أحرنا السبب وحوامله الواقعية، فإنّنا نخالف أبسط قواعد البناء الدلالي التي تستفيد من سياقات النصّ الخارجيّة، وبالتالي نخالف بديهية الفهم والاستدلال، ويتحوّل النصّ عبر تلك الأحكام إلى مجرد أجزاء متنافرة من الكلمات والجمل داخل خطاب غير متماسك البنية، قال محمّد الخطابي: "ومن الضروري أن تعرف على الأقلّ من هو المتكلّم ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب"².

ثمّ إنّ المعيار الذي اشترطه العباقي لا يقلب الوظيفة، لأنّ الأسباب جزء من كينونة النصّ فلا يمكن أن ينقلب النصّ على نفسه، فلا ريب يشترط عابد الجابري لقبول السبب موافقته للأحداث الخارجيّة عن النصّ وواقع السيرة النبويّة من أهمّ الكواشف عن التوافق مع ترتيب النزول ومسار السيرة النبوية.³

¹ - النصّ الديني في الإسلام من التفسير إلى التلقّي، وجيه قانصو، ص 376.

² - لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، محمّد خطاطي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى سنة 1412هـ/1991م، ص 297.

³ - انظر: الكلام في أسباب النزول، عابد الجابري، www.aljabriabed.net، (دت ن)

وإذا كان "سبب النزول عبارة عن قصّة تستمدّ من الواقع عرضها وحلّها وعقدتها وحبكتها وأشخاصها وأحداثها، تقرأ بشغف..."¹، فإن الاستعانة بالواقع على النصّ لا تعفي صاحبها من المآخذ التي تعيق النّظر فيه وتمحيصه قبل تحكيمه، ومنها أن يكون أداة منقّحة لتحليل روايات أسباب النزول، لهذا الغرض ينبغي اعتماد قواعد صارمة مزدوجة الأساس (الواقع/ النصّ).

وإنّ الورد والأسباب التي تجسّد المبتدى لتفاعل القرآن مع الواقع، هي حيثيات دلالية في كيفية تحقيق النصّ على أرضية حيّة والتكليف المرن والطبيعيّ للنصّ الديني وفهم مضامين المقاصد مع الواقع الإنسانيّ وهذا لا يفسح المجال الواسع لحلحلة النصّ وتفكيك صموده، ويتبيّن من خلال ما سبق أن أبا زيد يفرّق بين ما هو مقصود للعبارة والتداول وما هو مقصود كحدث واقعيّ ولكن تاريخيّ على تحديد عليّ حرب "والحال فإنّ أصحاب المنهج الواقعيّ يتعاملون مع النصّ بوصفه (نتائجاً للواقع) أو أداة لإنتاجه أو تشكّله، والنصّ الذي يكون كذلك ينتهي بانتهاء الوقائع التي تنتجها أو ينتجها، ولهذا فإنّ المنهج الواقعيّ كما يمارسه أبو زيد يفضي في مآله الإيديولوجيّ إلى ما يسمّيه هو (إهدار لكيونة النصّ)"²، أجل إذا كانت أسباب النزول معطى إمبريقيّ (واقعيّ)، فإنّ النصّ في نظر أبي زيد يكسب مستويين: مستوى تنزيّليّ/ ومستوى دلاليّ وإهدار الكيونة لا يتمّ إلا بتجاهل هذين المستويين.

3- العنصر المتعلق بتعدد روايات أسباب النزول

تتميّز أسباب النزول بتعدد الروايات التي توطّر التوجيهات التفسيرية وتنشأ من تلقاء ارتباط مضمونها بمضمون النصّ، لذا كان هذا الاختلاف فيها موضوع نزاع، والمفسّر بواسطة منظوره للآية وتفسيره لها يستطيع بأسباب النزول أن يتلقّى النصّ ويؤوّله ويتّجه به إلى قبلتيه الفكرية ومطالبه الدلالية والمعنوية، وليس أظهر لهذا الحكم من وجود الفوارق العظيمة في إثبات الأسباب أو السبب للآية الواحدة في الطائفة الواحدة وبين الفرق، كفرقة الشيعية³ وفرقة السنّة وما ادّعى الخوارج نزوله في أناس مخصوصين وحملوا آياته على غير من نزل

¹ أسباب النزول وأثرها في تفسير القرآن الكريم دراسة نظريّة تطبيقية، عدنان بن محمّد أبو عمر، مجلّة الإحياء، كتيّة العلوم الإسلاميّة جامعة باتنة، العدد 20، جوان سنة 2017، ص55.

² الاستلاب والارتداد، عليّ حرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى سنة 1418هـ/ 1997م، ص101.

³ مثل كتاب: أسباب النزول للشيخ قطب الدّين سعيد بن هبة الله الزاوندّي (المتوفّى عام 573هـ)، وهو من مصادر بحار الأنوار، وكتاب: الأسباب على مذهب آل الرسول، الشيخ رشيد الدّين محمّد بن عليّ شهر آشوب السّرويّ، (المتوفّى عام 588هـ)، انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهرانيّ، دار الأضواء بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1404هـ/ 1983م، ج2، ص12.

فيهم كالدعوة لقتال المنافقين والمشركين وتصريفها إلى خصومهم المؤمنين، فلا شك يحدث اضطراباً في تلقي الرواية وربما ترك هذا الأصل بالجملة، "فبدلاً من أن توفّر أسباب النزول البواعث والسياقات والمثيرات الخارجيّة التي استدعت صدور الآية أو الآيات القرآنيّة بوصفها مدخلاً للتعرف إلى حقائقها ومغزياتها ووجوه دلالتها، أصبحت الآية مسخّرة لأسباب النزول المرويّة، ومحلّ ارتباك كبير في فهم أكثرها، بفعل تناقض روايات الأسباب من جهة، وبسبب التّحاذب القائم بين توجّهات وميول وأهواء المفسّرين من جهة أخرى..."¹.

وما يزيد من نضاعة هذا القول على رأي وجيه قانصو هو "التناقض الكثير في هذه الأحاديث ونعني به أنّ الآية الواحدة يذكر فيها عدّة أحاديث في أسباب النزول يناقض بعضها بعضاً ولا يمكن جمعها بشكل من الأشكال حتّى في بعض الآيات تُذكر عن شخص واحد - كابن عبّاس - أسباباً للنزول لا يمكن الجمع بينها"²، وثمة مرويات في أسباب النزول دخلت في كتب التفسير وظهر من اختلافها تعارض متونها أحيانا إلى درجة ما يلزم الالتجاء إلى إمعان النظر لدرء التعارض، وكان يكفي فيها الاستغناء بالصّحيح السببيّ عن الصّحيح غير السببيّ أو السببيّ غير الصّحيح، أو تحمل كل رواية قضية غير التي في الأخرى ومثاله: ما أخرجه البخاريّ عن جندب بن سفيان رضي الله عنه قال: اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقم ليلة أو ليلتين، فجاءت امرأة فقالت: يا محمد إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أره قربك منذ ليلتين أو ثلاثاً، فأنزل الله عزّوجلّ: ﴿وَالضُّحَىٰ (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ (٢)﴾ [الضحى: 1-2]³، فهذه الرواية الصّحيحة تذكر سبب النزول وهو تشكي النبيّ وجواب المرأة، وفي رواية أن سبب نزولها جرو ميت تحت سرير النبيّ عليه الصّلاة والسّلام فأخرج السيوطي عن حفص بن سعيد القرشيّ، قال: حدّثني أمي، عن أمّها خولة وكانت خادمة رسول صلى الله عليه وسلم: أن جزواً دخل البيت، فدخل تحت السرير فمكث النبيّ صلى الله عليه وسلم أياماً لا ينزل عليه الوحي فقال: "يا خولة ما حدث بيّتي؟ جبريل - عليه السّلام - لا يأتيّني، قالت خولة: فقلت في نفسي: لو هيأت البيتوكنسته، فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فأخرجت الجرو، فجاء نبيّ الله صلى الله عليه وسلم يردد بجمّته، وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته الرّعدة، فأنزل الله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ إلى قوله

1- النّصّ الديني في الإسلام من التفسير إلى التّلقّي، وجيه قانصو، ص 374.

2- القرآن في الإسلام، محمّد حسين الطّباطبائيّ، تعريب: السيّد أحمد الحسينيّ، دار الزّهراء، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1393هـ/ 1973م، ص 124.

3- الجامع الصّحيح، محمّد بن إسماعيل البخاريّ، كتاب التفسير، باب ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ رقم: 4950، ص 1261.

﴿فَرَضَ﴾¹، وقال ابن عبد البر: "روى حديثها هذا، عن أمه، عنها في تفسير قول الله عزوجل (والضحى والليل إذا سجى ما ودّعك ربك وما قلى) وليس إسناد حديثها في ذلك مما يحتج به"² وأوردها السيوطي في لباب التّقول وقال: "بسنده فيه من لا يعرف"³، وذكرها في الدر المنثور، إذ لا تصلح هذه الرواية سبباً للنزول، فلم أوردوها على أنّها كذلك؟، فقال ابن حجر: قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو تحت سريره مشهورة، لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب، بل شاذ، مردود بما في الصحيح والله أعلم"⁴، أقول: الرواية ضعيفة ولكن حصل خلط بينها وبين رواية مسلم الصحيحة: "عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنّها قالت: واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السّلام في ساعة يأتيه فيها فجاءت تلك الساعة ولم يأتها، وفي يده عصاً فألقاها من يده، وقال: (ما يخلف الله وعده)، ولا رسله، ثم التفت فإذا جرو كلب تحت سريره فقال يا عائشة متى دخل هذا الكلب هاهنا، فقالت: والله ما دريت فأمر به فأخرج فجاء جبريل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واعدتني فجلست لك فلم تأت فقال: معني الكلب الذي كان في بيتك إنّنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة"⁵، وليس في القصة وجه للسبب يستوجب نزول النصّ، والضحي مكية باتفاق وهذه القصة مدنيّة في بيت عائشة رضي الله عنها وإن كان جبريل امتنع عن الدّخول بسبب (الجرو) كما في الصحيح فلم يثبت به إظهاره صورةً لسبب نزول السّورة بل يظهر تأخر جبريل وامتناعه عن الدّخول، والصريح في هذا المقام ضعيف ولكن التبس برواية الصحيح (رواية مسلم) التي لم تظهر سبباً لنزول الآية بل لتأخر جبريل فقط، أمّا رواية البخاريّ ولو في غير السبب فهي صريحة وحصل بها الاختلاف مع رواية مسلم التي أنشأت سبباً آخر، بمعنى أنه وقع الخلط بين الضعيف السببي (رواية الواحدي) وبين الصحيح غير السببي (رواية مسلم).

¹ لباب التّقول، جلال الدّين السيوطي، ص 259.

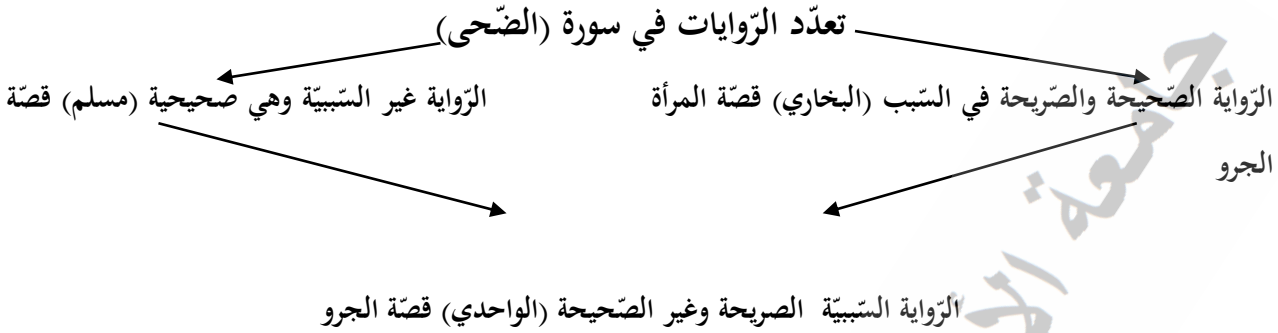
¹ الاستعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1413هـ/1992م، رقم الترجمة: 3328، ج 4، ص 1834.

² لباب النقول في أسباب التّزول، جلال الدّين السيوطي، ص 259.

³ فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، ابن حجر العسقلانيّ، دار المنار، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى سنة 1419هـ/1999، رقم: 4950،

باب: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ج 8، ص 808.

⁴ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيريّ، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة، رقم 2104، وزارة الشّؤون الإسلاميّة والدّعوة والإرشاد السّعوديّة، الطّبعة الثّانية 1421هـ/2000م، ص 1011.



النتيجة: سبب نزول سورة الصّحى هو اعتراض المرأة على رسول الله الأكرم ومعايرتها له (إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك)، وليس قصّة الجرو في صحيح مسلم.

وهذا فيما لو حصل تعارض بين أصل السّببين، وأما إذا تباعدت الروايتين واتفقتا على أصل السّبب وإن اختلفتا في التّعيين فلا حرج، لأنّه لا يكون هناك شكّ إلاّ من جهة صدوره، ومثل ذلك آية القذف وغيرها، فيكون تفاعل الآية وتجاوبها لا يضرّ إذا نزلت في أكثر من شخص، خصوصاً إذا صدر منهم نفس الدّاعي لنزولها.

وفضلاً عن حصول الضّعف في رواية إزاء رواية، فإن الاختلاف في الروايات غير مرجّو الاتفاق لا يخدم النّصّ القرآنيّ في الفهم بل يشتت الخطّ المنهجيّ الاستدلاليّ، يقول ابن عاشور "إنّ من أسباب النزول ما ليس للمفسّر بغنى عن علمه، لأنّ فيها... مجمل أو إيضاح خفيّ وموجز، ومنها ما يكون وحده تفسيراً، ومنها ما يدلّ المفسّر على طلب الأدلّة التي بها تأويل الآية أو نحو ذلك"¹.

وهذا الاختلاف لا يرضي كثيراً من النّاس لأنّ ظهوره يستلزم وقوع الاحتمال الذي بنفسه ينزل من قيمة الروايات في مقابلة المنزّل والاستدلال بما عليه، قال الطّباطبائيّ: "مع ورود هذه الاحتمالات تسقط أحاديث أسباب النزول عن الاعتبار، ولهذا لا يمكن الاطمئنان حتّى على الأحاديث التي أسانيدُها صحيحة، لأنّ صحّة السّنند يرفع الكذب رجال السّنند أو عدم تضعيفهم، ولكن احتمال الدّسّ أو إعمال النّظر الخاصّ يبقى بحاله"²، ومع إقرارنا بوقوع الدّسّ عموماً، إلاّ أنّ هذا الحكم من الطّباطبائيّ خطير ليس له متكؤ من الحقّ إذ

¹- التحرير والتنوير، محمّد الطّاهر بن عاشور، ج1ص17.

²- القرآن في الإسلام، محمّد حسين الطّباطبائيّ، ص124.

كيف نحكم بصحة السند ثم نحتمل بعد صحته صفة الدسّ في رجاله، فلا يمكن أن يجتمع نقيضان، إلا أن يكون هذا هو رأي الرجل أو منهج فرقته التي ينتسب إليها- وهو مستبعد-، وأخطر منه أن نحكم على الأسانيد وجملة النصوص الشرعية بالدسّ، فهي أيضاً منقولة بالسند والتواتر، فلا يبقى إلا أن تخضع الروايات السببية للنقد العلمي والاستدلالي اللازم، بوجه من وجوه مثل:

- تنقيح المقبول من المعلول.

- النظر إلى أمارات النصّ وأوجه مطابقته للسبب المعترض في الروايات.

وهذا الحكم مبيّ لقناعتي باستحالة فصل النصّ عن الأمارات بل والتصريحات بتضمّنه دواعي الاستجابة للحوادث، ويكفي أن يقرأ المتلقّي على سبيل التمثيل سورة التوبة، حتى يكاد فكره يقفز على ظاهر الآيات ليدخل في روع نفسه فضول الاطلاع على قصص الآيات وشواهد الأرضية، وبما أنّ النصّ القرآني مشحون بتلك الأمارات، فإنّ أبا زيد يلتصق بهذا الأصل وينتقد به الاكتفاء الشديد بـ(النقد السندي الخارجي)، أي: خارج النصّ، "وعلى ذلك لا نجد علماء القرآن يرفضون رأياً من الآراء في قضايا المكّي والمدنيّ أو قضايا أسباب النزول، فلكلّ رأي وجاهته، ولكلّ رواية مبرّرها ومشروعيتها ما دامت رواية صحيحة بمنهج النقد الخارجي، نقد السند والتحقّق من صدق الرواة، فإذا استوت الروايتان في الصّحة فالمرجح بينهما أن يكون الراوي حاضرًا القصة أو نحو ذلك من وجود التّرجيحات"¹.

والدليل على هذا التفاعل على رأي أبي زيد يكمن في إمكانيّة تحديد السبب من النصّ من خلال المعطيات السياقية اللغوية "إنّ تحديد سبب النزول -أحد مستويات السياق الخارجي- يمكن أن يتمّ من خلال السياق اللغويّ الداخليّ، وذلك في حال اختلاف المرويّات حمل سبب نزول نصّ بعينه أو تعارضها..."²، "وعلى ذلك لا بدّ أن يتممّ الباحث المعاصر بحقّ الاجتهاد والتّرجيح بين الروايات المختلفة بطرائق أكثر أهميّة، وذلك استنادًا إلى مجمل العناصر والدّوال الخارجيّة والدّاخليّة المكوّنة للنصّ"³.

¹ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص82.

² - النصّ، السّلطة والحقيقة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المملكة المغربية، الطّبعة الأولى، سنة 1416هـ/1995م، ص130.

³ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص111.

ومع كلِّ هذا، فرض عليّ لزاماً الاعتراف بوجود خرق عظيم داخل منظومة روايات أسباب النزول تمنع على أقلِّ تقدير الاستدلال بها مطلقاً دون تمحيص لمستوياتها ودرجاتها، ويلزم ذلك الاستدلال التّحقيق في مسألة تعدّد الروايات.

ويمكن تلخيص هذه العناصر المنازعة في ما يلي:

- التّكلف في ربط الآيات بأسباب خاصّة بنزولها، أمر حاصل ولا يجوز تعميمه على جميع الآيات.
- أن تكون موافقة لترتيب النزول، وهذا بنفسه فيه مغالطة إذ الأسباب كما تكون من وسائل تحديد ترتيب النزول، كذلك يكون ترتيب النزول.
- السّبب مظهر واقعيّ ولا سلطان للواقع على النّصّ بل النّصّ حاكم عليه، وتلك مغالطة أخرى، فلا تنافي بين تعالي النّصّ وتفاعله الأرضي.

المطلب الثاني: عناصر النّقد الدّخليّ

1- الأصل في الصّيغة وإسناد الرواية

لقد أقامت المدرسة الكلاسيكية منهجاً نظرياً بقواعد مؤصّلة في دراسة صيغة السّبب بأسلوب أثري خالص وتعدّد من أقوى أصول هذا الباب، كما تُعدّ بحق أدقّ ما فيه بعد تنقيح الرواية من شوائب الضّعف واعتبار الرفع مبني على تحديد المراد من كلام الصّحابي فوجبت العناية بها، والمسند (أي: له حكم الحديث إلى الرّسول صلّى الله عليه وسلّم معتبرٌ فيما لو كانت الصّيغة صريحة في الأسباب وإن لم يُفصّل فيها العلماء المتقدمون بالاشتراط كالزركشي والحاكم وابن الصلاح وابن تيمية غير إطلاق السيوطي ممّن تكلموا في هذا الشّأن، ولكن يفهم اقتضاء أنّ مجرد عدم التصريح بإثبات الصّحابي الشكّ من نفسه كقوله (أحسب أن هذه ..) فليس يمكن أن نثبت ما نفى الصّحابي كونه ثابتاً من نفسه، وليس يمكن أن ننفي ما أثبت الصّحابي كونه منفياً عن نفسه، وبذلك فإنّ هذه الصّيغة تحتل السببية وتحتل غيرها، ثمّ جرى الناس بعدهم في التّفريق بين المسند وبين غيره اعتباراً بصيغة السّبب، ومن ثمّة فإنّ كل عبارة حلت من الشكّ تُعدّ صريحة بشرط أن تكون مقبولة، ولها قرائن تدل على الحصر في السببية، والسلامة من معارضة نصّ أقوى منها.

قال الحاكم: "فأما من يقول: إنّ تفسير الصّحابيّ مسند، فإنّما يقول في غير هذا النوع -يعني الموقوف- فإنّه كما: أخبرنا أبو عبد محمد ابن عبد الله الصّفّار قال حدّثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال حدّثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدّثني مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: كانت اليهود تقول:

من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأُنزل الله ﴿وَسَاءَ لَكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَعْتُمْ وَقَدِمُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَكُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 223]، هذا الحديث وأشباكه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة، فإنّ الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنّها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مسند¹، وقال السيوطي في تدريب الراوي: "وأما قول من قال إن تفسير الصحابي مرفوع فذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية أو نحوه وغيره موقوف ذلك،....."²

و أكد ذلك السخاوي، ففي شرح قول العراقي:

وعدّ ما فسره الصحابيُّ * رفعًا فمحمولٌ على الأسباب³

وقوله: (فإنما يقول في غير هذا النوع)، يقصد رحمه الله نوع الموقوف على الصحابي تفسيراً واجتهاداً منه في بيان التنزيل، وخصّ رحمه الله المسند الذي له حكم الرفع ما يكون إخباراً عن الأسباب ومثّل له، وأما ما يكون من جهة الرأْي والاجتهاد كتفسير الغريب وغيره فلا يعدّ من المرفوع، مع أنه رحمه الله نقل عن الشيخين قولهما برفع تفسير الصحابي دون تخصيص السبب، قال: "إنّ تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل حديث مسند"⁴.

واختلاف العلماء إنما وقع في قولهم (نزلت في كذا) دون ذكر قبلها السبب (قصة السبب) فتصير محتملة للسببية وغير السببية وأما إذا ذكر السبب فهي صيغة صريحة، قال ابن تيمية "بخلاف ما إذا ذكر سببا نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند"⁵، والمسند بهذا المعنى حكاية السبب وليس تفسيراً منه، وله باستحالة قول الصحابي عن الكذب في السبب حكم الحديث المرفوع، فيكون مثله في الحجية والاعتبار على ما ذهبوا، مع مراعاة القرائن الدالة على ذلك، كحضور القصة، أو نزلت فيه على التّعيين، ومنه اتّفاق العلماء على التّعيين في المنزل فيه، مثل: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ

¹ - معرفة علوم الحديث، الحاكم التيسابوري، ص148.

² - تدريب الراوي، في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: نظر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة1424هـ/ 2003م، ج1، ص216/215.

³ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمّد بن عبد الرحمن السخاوي، وتحقيق عبد الكريم الحضير، محمّد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة 1426هـ/ 2005م، ص216.

⁴ - معرفة علوم الحديث، الحاكم التيسابوري، ص149.

⁵ - مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة1415هـ/ 1994م، ص25.

وَأَلْمَهَجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيَعْتَفُوا وَلِيَصْفَحُوا أَلَا يُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٢﴾ [النور: 22] أُنْهَى فِي أَبِي بَكْرٍ وَكَفَّهَ الْإِنْفَاقَ عَلَى مِسْطَحٍ بَعْدَمَا تَخَوَّضَ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ¹، وَ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الْتِي تَجَادَلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: 1] ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الْتِي تَجَادَلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾ [المجادلة: 1] نَزَلَتْ فِي أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ وَزَوْجَتِهِ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ².. أَوْ التَّصْرِيحِ الْمَطْلُوقِ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَقَوْلِهِ لِعُوبِمِرٍّ: "أَنَّهُ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ.."³، وَالْحَقُّ إِنَّ اخْتِلَافَ السَّلَفِ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَنْقُولِ لَا يُسَلِّمُ بِهِ الْحَقُّقُ دَلِيلًا عَلَى الْأَسْبَابِ وَلَا يَسْتَطِيعُ الْجُزْمُ بِهَا إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ لَهُ قِرَائِنٌ تَصْرِفُ هَذَا عَنِ هَذَا أَوْ هَذَا لِهَذَا، وَالصَّيْغَةُ وَحْدَهَا لَا تَكْفِي لِتَعْيِينِ السَّبَبِ وَلَوْ كَانَتْ صَرِيحَةً وَلَا تَنْفَعُ عِنْدَمَا يَقْصِدُ الصَّحَابِيُّ التَّفْسِيرَ أَوْ الِاسْتِعَانَةَ بِالآيَةِ عَلَى أَمْرٍ مَا، وَاسْتِدْلَالَهُ جَائِزٌ مِنْهُ، مِثَالُهُ: أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَوْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ أَكْبَرُ؟ قَالَ "أَنْ يُجْعَلَ اللَّهُ نَدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ"، قَالَتْ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ، قُلْتَ: ثُمَّ أَيُّ؟، فَقَالَ: "أَنْ تَزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ، قَالَ: وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَصَدِيقًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ⁴ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿١٨﴾﴾ [الفرقان: 68]، وَيُظْهِرُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَمَعْنَى الْآيَةِ وَلَيْسَ بِالضَّرُورَةِ تَحْصِيسُ نَزْوِلِهَا بِنَصِّ الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَصْرَحْ بِالسَّبَبِ، وَلِهَذَا جَعَلَ الْقَاسِمِيُّ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْ تَعْيِينِ السَّبَبِ وَذَكَرَ صَوْرًا مِنْهَا: "مِثْلُ اسْتِشْهَادِ فِي مَنَازِلِهِمْ بِآيَةٍ، أَوْ تَلَاوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آيَةَ لِلِاسْتِشْهَادِ فِي كَلَامِهِ الشَّرِيفِ، أَوْ رَوَايَةِ حَدِيثٍ وَافِقِ الْآيَةِ فِي أَصْلِ الْغُرُضِ"⁴.

2- إشكالية الصيغة السببية

إِنَّ النَّظَرَ فِي التَّقْسِيمِ الْأَخِيرِ عِنْدَ الْكَلَّاسِيكِيِّينَ، سَيَجِدُ اقْتِصَارَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ (الرَّفْعُ/ الْإِسْنَادُ/ الْوَقْفُ) وَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَى حَالَةِ الصَّيْغَةِ، حَتَّى ادَّعَى بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ بِأَنَّ "فِي عِلْمِ أَسْبَابِ النُّزُولِ، قَدْ اسْتَحْدَثَتْ صَيغَتَانِ

¹ - لِبَابِ النُّزُولِ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ، جَلَالُ الدِّينِ السَّيُّوطِيُّ، ص 170.

² - الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، ص 228.

³ - الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، ص 168.

⁴ - مَحَاسِنُ التَّأْوِيلِ، جَمَالُ الدِّينِ الْقَاسِمِيُّ، تَخْرِيجٌ وَتَعْلِيقٌ: مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيُّ وَشَرِكَاؤُهُ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى سَنَةِ 1376هـ/1957م، ص 30.

جديدتان دخلتا على معجم مصطلحات هذا العلم، وهما (التصريح والاحتمال) في أسباب النزول، وهاتان الصيغتان قد حصل فيهما إشكال وتعارض من حيث وصفهما وتعريفهما¹، لكن بالمتأمل في السابق يدرك أنّ هذين المصطلحين حاصلان في المفاهيم الأصلية عند الكلاسيكيين ويظهر في كون عدم التصريح من الصحابي لا ينصرف إلا إلى الاستدلال بالنص القرآني لبيان مراد ما من الآية ولا ينصرف إلى التخصيص بالنزول على السببية، خصوصاً مع ظهور المعارضة، وقولهم له **حكم الرفع** لا يراد به مساواته بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما يقاس عليه في الحجّة كما صرح بعض المعاصرين، يقول **علي بن سليمان العبيد**: "إذا كان تفسير الصحابي لا مجال للاجتهاد فيه، كبيانه لسبب نزول آية، أو إخباره عن الأمور الغيبية، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار... ونحو ذلك فحكمه: الرفع، ويقبل إذا صحّ السند فيه والمقصود برفعه من حيث الاستدلال والاحتجاج به"²، وقد لا تكون الصيغة وحدها فيصلاً في عدم اعتبار السببية ولو كانت صريحة ويحصل اللبس عندما يقصد الصحابي التفسير أو الاستعانة بالآية على أمر ما، واستدلاله جائز منه كما قال **جمال الدين القاسمي** "يذكر المحدثون في ذيل آيات القرآن كثيراً من الأشياء ليست من قسم أسباب النزول في الحقيقة..."³، وذلك بسبب كثرة الاستشهاد من الصحابي بقوله (فأنزل الله كذا) أو (فنزلت...) أو (أحسب أن كذا نزل في كذا)، فقد أدخلت الروايات في سلسلة من التعقيدات الاستنتاجية ومنها ما يترتب عنه الحكم بالرفع أو الوقف، وما منازعة العلماء في تعيين أحدهما إلاّ مظهر جلبي لاستنتاج محدد ظني البت وقال **نصر حامد أبو زيد**: "وإذا كانت هذه الملاحظة الدقيقة من جانب ابن تيمية تفرق بين ما يدل على سبب النزول وبين ما يشير إلى المعنى والحكم من أقوال الصحابة ومروياتهم فإنّها لا تحلّ لنا مشكلة أن تختلف روايتان عن صحابييين في تحديد سبب النزول"⁴ الأمر الذي كان دافعاً إلى تصوّر منطقيّ لنتائج الحكم الأخير، فقد كان **عبد العظيم الزرقاني** أوّل من استفاد منه فقسّم الصيغة السببية إلى (صريحة ومحمّلة)⁵، ولذلك

¹ - صيغ أسباب النزول بين التصريح والاحتمال، حسن عبد العزيز العاني، مجلّة مدار الآداب، كلية الآداب الجامعة العراقية، العدد الثالث عشر، 1438هـ/2017م، ص241.

² - تفسير القرآن أصوله وضوابطه، عليّ بن سليمان العبيد، مكتبة التوبة، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية سنة 1430هـ/2010م، ص58.

³ - محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، ص30.

⁴ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص110.

⁵ - مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمري، دارالكتاب العربي، بيروت لبنان، ط الأولى سنة 1416هـ/1995م، ج1، ص96.

عبر بعضهم عن اتفاق الصحابة على مراد واحد تقول صيغته إلى الاختلاف اللغوي فقط "وهذا راجع إلى أن الصحابة يفهمون السبب بمعناه اللغوي، وهو ما يتوصل به إلى الشيء، وعلى ذلك فكل لفظ يؤدي إلى معنى في الآية فهو مقصود، سواء كان سبب نزول الآية أو كان تفسيراً للآية، أو كان ذكراً لقصة، أو كان تنزيلاً لآية على الواقع"¹، يؤخذ منه أن التعبير بالصيغة وقد أصبحت مصطلحاً يعبر به عن مدلول خاص يوضح مضامين المراد من السبب اتجاه الآية والسؤال هل تتجرد كلتا الصيغتين من وظيفتهما الدلالية الخاصة بهما علماً أن الأقدمين تنبهوا إلى فهم الفوارق الكائنة فيهما؟، وهو الأمر الذي أكده المعاصرون فجعلوا من بواعث عدم التمييز بين قول الصحابي في التفسير ونقله للقصة وجهان يبعثان على الخطأ كما ذكر خالد المزني في (المحرر)، ثم قسمهما قسمين قال: "وقوع الالتباس في التعبير وهو قسمان:

أ- أن يعبر عن التفسير بالنزول.

ب- أن يعبر عن التلاوة والقراءة بالنزول"².

والصبيغتان تفرزان إشكالاً يستدعي المناقشة، إذ كيف نتبين تبييناً مطلقاً أن الصحابي أراد هذا ولم يرد هذا، ومع أن خالد المزني استطاع من خلال كتابه تفكيك كثير من عقد هذه القضية غير أنه تعجب من ادعاء الزرقاني وجود صيغة سببية دون أن يكون لها دليل كأن يُسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً أوحى كذلك إن خلت الرواية من (فاء السببية/ فأنزل..)، ثم يكون المقام كاشفاً عن السببية، وهذا كله مما تفرّد به الزرقاني³، وبعضهم نظر إلى تفرّده بعجب من الأمر، إذ كيف تظهر السببية على الدلالة التفسيرية، دون الاستناد إلى ظاهر لغوي أو غيره يصرف التصريح إلى الاحتمال أو العكس، والحق لم يسبق الزرقاني أحد إليه، فلا غرو يستبعدها خالد المزني ويجعل منها سبباً لردّ الكل: "بل لو قال قائل: إن هذان أبين الأدلة على عدم وجود صيغ معينة لأسباب النزول فضلاً عن تقسيمها إلى صريحة وغير صريحة لكان قائله حرياً بالصواب"⁴.

¹ أسباب النزول بين التساهل والطعن، التيجاني أحمد، مجلة معارف، جامعة آكلي محمد أولحاج جامعة البويرة الجزائر العدد 21، السنة الحادية عشر 1437هـ/ 2016، ص 298.

² المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزني، ج 1، ص 96.

³ مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، ج 1، ص 96.

⁴ المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزني، ج 1، ص 117.

ولكن هل تكون محددات (المقام) في نظر الزرقاني التي قال عنها "والقرائن وحدها هي التي تعين أحد هذين الاحتمالين أو ترجحه"¹، هي: تاريخ الآية أو ترتيب نزولها، أو مكان نزولها، أو حضور القصة، أو أي شيء متلبس بقرائن تدلّ عليه؟، ولعلّ التخبّط في تحرير المسألة جعل بعضهم يصرف النظر عن عبارة الراوي والاعتماد على قرائن خارجية تحدّد قصده، يقول محمد أبو زيد: "إنّ هذا التّفسيم وإن كان ظاهره اصطلاحياً إلاّ أنّه في الحقيقة تقسم لغويّ، لأنّه يتناول صيغة السببية وليس السببية، فحتّى نحكم بأنّه سبب نزول صريح يحتاج أن تنتفي القرائن التي تصرفه عن دلالة صريح عبارته إلى غيرها... وإنّما أقول بأنّ هذا القول غير صحيح، فالصيغة الصريحة مسألة لغوية لا غبار عليها، ويبقى التأكد من باقي القرائن حتّى نحكم بالسببية الحقيقية وبالتالي نعطيها حكم المرفوع.."².

ومن القرائن ما نبه الدكتور محمد أبو شهبة إليه من أنّه لا بدّ من التّمييز المطلق في عبارات السلف ومرادهم من ذكر الآية والتّفاوت في استخدام العبارة الدقيقة، يقول: "قد يكون في إحدى القصّتين: فتلا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كذا فيخلط الراوي فيقول: فنزل كذا، فيظن: أنّ ذلك سبباً للنزول وليس كذلك، فينبغي التنبّه لذلك، وتحرير لفظ الرواية، وبذلك يسهل علينا الوصول إلى الحقّ والصواب في أسباب النزول"³، ومنه يكون ذكر الآية للاستشهاد وليس حصر السبب، وأنّها متقدّمة في النزول باعتبار ساعة الرواية "وهكذا يتبيّن لنا أنّ (فتلا) أو (فقرأ) لا تدلّ على أنّها نزلت حينئذ ويكون ذكرها عقب القصة للاستشهاد...، أو للردّ..."⁴

ويقتضي من جانب آخر النظر في بعد المكّي والمدنيّ للحكم على وهم الرواي في التعبير عن السبب وهو يستخدم لفظ التلاوة، قال حسام خالد محمد السقار: "من أوّهام الرواة في روايات أسباب النزول التعبير عن التّفيسر والاستدلال بالآية بالنزول، ومنهم من يعبر عن تلاوة الآية والاستشهاد بها بالنزول، وهذه الأوّهام يمكن كشفها كشفها بمنظور المكّي والمدنيّ"⁵

¹ - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، ج 1، ص 96.

² - انظر: التّرجيح بين دلالة السياق وسبب النزول، محمد أبو زيد، ص 24/23.

³ - المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، ص 152.

⁴ - المرجع نفسه، ص 153.

⁵ - التّقد الحديثي لروايات أسباب النزول القرآن الكريم من منظور المكّي والمدنيّ، حسام خالد محمد السقار، مجلّة الجامع الإسلاميّة للدراسات الإسلاميّة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، سنة 1436هـ / 2015، ص 241.

وقد تكون تلك القرائن هي الشواهد الحية والموثوقة والمتواترة والمنصوصة في القرآن الكريم، بل ويعلق عليها بالتوجيه؟، "إن الاكتفاء بالنظر إلى صيغة الرواية وإلى كونها صريحة أو غير صريحة دون الأخذ بالاحتياطات اللازمة كتعميق النظر في سياق الآيات وعلاقتها مع أخواتها السابقة واللاحقة قد يوقعنا في أخطاء فادحة، تبعدنا عن روح الآيات ومعانيها"¹.

ولست أدعي أنني أثري أكثر من خالد المزني أو محمد أبي زيد، ولكن لئن كانت مسألة الصيغة لغوية فما فائدة أن يتناولها من قبل العلماء من المدرسة الأثرية بصفة أكيدة، ثم رتبوا لها أحكام الرفع والوقف، وبمستويات متعدّدة كما تقدّم الكلام فيها، وهما نفسهما تناولها بتحريرات تجاوزت المنتهى اللغوي.

وهل يكون الأمر نفسه يدعونا إلى إعادة مراجعة المنظومة الحديثة برمتها ليكون القرآن العظيم حاملاً وشاهدًا على الروايات السببية وغيرها؟، ماذا بعد شهادة القرآن أن تكون الحادثة هذه أو تلك سببًا لنزوله؟، إذ تخلف الثلاثة عن ركب الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما نزل فيهم من القرآن ما نزل، هل تحتاج هذه الرواية إلى تأكيد الداعي بعد تأكيد القرآن، ولم لا نفيه، إن كان منفيًا²؟.

وقد وضع العلماء مقاييس لتمييز الرواية الصريحة عن غيرها خارجًا تمامًا عن القياس بالقرآن الكريم، وهو أنه:

- إذا كانت الرواية صريحة وأخرى محتملة تحمل الثانية على التفسير والأولى على السببية.
- وإذا كانتا صحيحتين صريحتين، أو كانت إحداها أضعف من الأخرى قدّمت الأقوى صحّة.
- وإذا كانت كلّ الروايات صحيحة صريحة ولا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى حملوها على تعدّد النزول وسيأتي الكلام عنه في المطلب القادم³.

وهذه مقاييس كما قلت بعيدة عن ميزان النصّ القرآني، ومع هذا أيضًا فإنّها "تمثّل عقبات أمام كلّ دارس يريد الوصول إلى الأسباب الحقيقية عن طريق الترجيح بين الروايات"⁴، والفرع القادم يضع السبب أمام النصّ القرآني، ويعدّ من أقوى الضوابط لتحرير الفصل بين الصريح والمحتمل "وعليه فلا يقال إنّ هناك ألفاظًا تدلّ على رواية

¹ - علم أسباب النزول القرآني، سعيد بن موهوب معوال، (رسالة ماجستير)، كليّة العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، سنة 1435هـ/2014م، ص 177.

² - كما سيأتي في الفرع القادم.

³ - انظر: مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، ص 100.

⁴ - علم أسباب النزول القرآني، سعيد بن موهوب معوال، ص 170.

سبب النزول كفاء السببية الداخلة على فعل نزل، ومشتقاته، وإنما تتحرر رواية أسباب النزول بمعرفة القرائن والأحوال التي تحيط بالرواية والآية معاً¹.

3- عنصر الضعف ومنازعة ظاهر القرآن

3-1 ما يتعلق بضعف الرواية

الدلالات التي تعطيها أسباب النزول داخل الحقل المعرفي حُدّد بعدة تحديدات تتقاطع فيه تجذبات المدلولات من المتن والتعقيدات من السند، فتأخذ المدرسة الكلاسيكية من السند - في أكثر الأحوال - بغيتها لتحقيق السبب، بينما تتعدّد الدلالة ومعايير القبول عند المعاصرة خصوصاً التّمعن في النصّ ومطابقتها لمادّة السبب. فكلّما تلاحت مع بنية النصّ كلّما أثّرت في إعادة نقدها، ومن هنا يمكن التأكيد أنّه لا تنفع الصيغة الصريحة إذا ما كانت بعيدة عن سياق الآية، وكان مضمونها لا يتفق مع مضمون الرواية، ومهما تأتي التزكية لهذه الرواية بالصحة فلا يشفع لها صحة سندها أن تراحم مدلول الآيات، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ [الحجر: 24]، قد حصل الخلل إمّا في عدم صحة السبب أو في إبهام دلالاته وهنا وقع بالحالتين؛ بضعف الرواية، وبتنافرها مع السياق ومضمون الآية، فاستحال ترتيبها مع ترتيب النصّ وبناءه الدلالي المتلاحق، إذ تتحدّث الآية التي قبلها عن تأكيد حدث (الحشر) يوم القيامة وهو كائن لا محالة وقبلها "وإنّا لنحن² نحي ونميت ونحن الوارثون" ولو اكتفى بذكر الإمامة والإحياء لقلنا جرت على عادة القرآن العظيم في التذكير ولكن أعقبها بقوله تعالى "ونحن الوارثون" أي: لما في السموات والأرض ويؤول الأمر إلينا، وهذا البيان ألصق وأوفق بمن فسره بأنّه حديث عن الإمامة والإحياء والتقدّم في زمن الدنيا والتأخّر عنها، وقال البغوي: قال ابن عباس: أراد بالمستقدمين الأموات وبالمستأخريين الأحياء، قال الشعبي: الأولين والآخرين، وقال عكرمة: المستقدمون من خلق الله، والمستأخرون من لم يخلق الله قال مجاهد: المستقدمون القرون الأولى والمستأخرون أمة محمد صلى الله عليه وسلّم، وقال الحسن: المستقدمون في الطاعة والخير، والمستأخرون المبطلون عنها، وقيل: المستقدمون في الصفوف في الصلاة والمستأخرون فيها، وذلك أن النساء كن يخرجن إلى صلاة الجماعة فيقفن خلف الرجال، فرمما كان من الرجال من في قلبه ريبة فيتأخّر إلى آخر صفوف الرجال،

¹ دراسات تطبيقية في ضوء أطر لا بدّ منها في تحقيق أسباب النزول، أحمد فريد صالح أبو هزيم وعبد الرّحيم فارس أحد مجلّة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 38، العدد 1، سنة 2011، ص 72.

² بحرفين للتأكيد (إِنَّ / وَاللّٰمُ الْمُؤَكِّدِينَ).

ومن النساء من كانت في قلبها ريبة فتتقدم إلى أول صفوف النساء لتتقرب من الرجال فنزلت هذه الآية، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها"¹.

واكتفى السيوطي بذكرها في الباب² دون تعليق غير ذكر مخرجها، وابن كثير يصف هذه الرواية بالغرابة والنكارة الشديدة قال: "وهذا الحديث فيه نكارة شديدة، وقد رواه عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك وهو النكري أنه سمع أبا الجوزاء يقول في قوله: "وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخْرِينَ" في الصفوف في الصلاة "فالظاهر أنه من كلام أبي الجوزاء فقط، ليس فيه لابن عباس ذكر، وقد قال الترمذي: هذا أشبه من رواية نوح بن قيس والله أعلم"³، في حين حكم بعضهم على هذه الرواية بالصحة⁴ مع ما فيها من النكارة لأوجه منها:

- أن السورة مكّية بينما تحققت صلاة الجماعة في المدينة، "أخرج النحاس في (ناسخه)، وابن مردويه، عن ابن عباس قال: نزلت سورة (الحجر) بمكة، وأخرج ابن مردويه عن ابن الزبير رضي الله عنه قال: نزلت سورة الحجر بمكة"⁵.
- سياق الآيات يشكّل وحدة موضوعية يصعب التفريق بينها بإدخال معنى غريب عنها، فهي لا تدلّ على ذلك من قريب أو من بعيد⁶.
- مدار الحديث على عمرو بن مالك النكري لم يوثقه أحد من ذوي الشأن باستثناء ابن حبان ومع ذلك قال (يخطئ ويغرب)⁷.

¹ معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرّج أحاديثه: محمد ب عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سلمان مسلم الحرش، دار طيبة الرياض السعودية، سنة 1409هـ/1988م، ج4، ص377.

² انظر: لباب التزول في أسباب التزول، جلال الدين السيوطي، ص141.

³ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ج4، ص532.

⁴ حكم عليه صاحب كتاب (الاستيعاب في بيان الأسباب) بالصحة، انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل نصر، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة 1423هـ/2002م ج2، ص395.

⁵ الدر المنثور في التفسير يالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1424هـ/2003م، ج8، ص584.

⁶ علم أسباب التزول القرآني، سعيد بن موهوب معوال، ص170.

⁷ انظر: المحرر في أسباب التزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيبي، ج1، ص8.

- وإن صحَّ ورودها في الصَّلَاة، فلا تحمل إلا على ما ذكره البغوي، وقالمحقق كتاب (الدر المنثور): عبد الله بن عبد المحسن التركي: "وقال محققو المسند: إسناده ضعيف، ومتمنه منكر، وينظر السلسلة الصحيحة (2472)"¹

تنبه: حكم صاحبها كتاب (الاستيعاب في بيان الأسباب) على هذه الرواية بالصحة²، ونصَّ الرواية كالتالي: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كانت امرأة تصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم حسناء من أجمل الناس، فكان ناس يصلون في آخر صفوف الرجال، فينظرون إليها، فكان أحدهم ينظر إليها من تحت إبطه إذا ركع، وكان أحدهم يتقدم الصف الأول حتى لا يراها، فأنزل الله عز وجل هذه الآية ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخْرِينَ﴾ [الحجر: 24].

النتيجة: لا تصلح هذه الرواية للاحتجاج لضعف سندها ومنازعتها لظاهر القرآن، وما احتمله العلماء من معاني الآية مما هو بعيد عن سياق الكلام في الصَّلَاة، ولا يفضي بالضرورة أن تكون صحيحة إذا وافقت نصَّ القرآن لأنها قد تأتي مردودة إذا كانت مقدوحة في سندها، ولو مع الموافقة.

3-2 ما يتعلق بمخالفة أو موافقة لفظ الآية

لقد سلف القول أن ارتباط السبب بالآية من أقوى الدلائل على صدقه، وفهم النصِّ وتأويله ضمن قواعد مشدودة بعبارات الرواي، يتأكد في مناهج التحقيق عند الأقدمين والمحدثين، وهوراسخ ومرتبطة بمقتضيات لفظ الآية وعلاقتها مع ألفاظ السبب وإلا صار احتكامًا بعيدًا وناظرًا، والاستنباط منه مخالفًا وسافرًا، بالنسبة لخالد المزني فإن من أهمِّ قرائن قبول السبب وترجيحه على غيره هو موافقته للفظ الآية "ومن خلال تتبعي لأسباب النزول ودراستها تبين لي أنه لا بد من وجود قدر من الاتفاق بين أسباب النزول، والآيات التي نزلت لأجلها في الألفاظ،... فلا ريب أن الصلة بين لفظ الآية وسبب نزولها أكثر التصاقًا، وأشدَّ اتِّفَاقًا، وبالتالي أبلغ أثرًا"³ والحقُّ أمامنا ضابط واضح ومنطقي، ومتكامل مع عناصر الاستدلال والاستقبال "ولأجل هذا فقد أثبتُّ أسبابًا، ونفيت أخرى تطبيقًا لهذا الضابط وتبنيًا له"⁴.

¹ انظر: هامش كتاب الدر المنثور للسيوطي، ج8، ص605.

² انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل نصر، ج2، ص394.

³ المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراسة، خالد بن سليمان المزني، ج1، ص168.

⁴ المرجع نفسه، ج1، ص168.

3-2-1 مثال: ما يأتي نافرًا

ما جاء في قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَسَافِكُوهُ هُنَّ كَأَمْرِئِكُمْ﴾ [النساء: 4] فقد ذكر السيوطي في اللباب "أخرج ابن أبي حاتم عن أبي صالح قال كان الرجل إذا زوج ابنته أخذ صداقتها دونها، فنهاهم الله عن ذلك فأنزل (وأتوا النساء صداقاتهن نحلة)"¹.

ولفظ السبب يخالف لفظ الآية لأن الأمر والخطاب للأزواج الطالبين للنكاح وليس لأولياء النساء ويشهد له سياق (فانكحوا ما طاب لكم من النساء..)، وإلى جانب مخالفته بما رجح عليه الطبري، فإن في إسناده علتان: العنونة والإرسال، وهشيم بن بشير هو ثقة لكنه مدلس²، ثم إن قوله تعالى "وأتوا النساء صداقاتهن نحلة" معناه أعطوا النساء مهورهن عطية عن طيب نفس، ومعلوم أن المأمور بالعطاء هو الزوج وليس ولي المرأة، وقال ابن كثير: "ومضمون كلامهم: أن الرجل يجب عليه دفع الصداق إلى المرأة حتمًا، وأن يكون طيب النفس بذلك، كما يمنح المنيحة ويعطي النحلة طيبًا بها، كذلك يجب أن يعطي المرأة صداقتها طيبًا بذلك، فإن طابت هي له به بعد تسميته أو عن شيء منه فليأكله حلالًا طيبًا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَسَافِكُوهُ هُنَّ كَأَمْرِئِكُمْ﴾ [النساء: 4]"³.

تنبيه:

وما يعزّز القول أن الصداق بالتعبير القرآني، أو المهر بالتعبير النبوي... إنما جعل لا مملك المرأة، بل لشكرها على قبول عقد الصلة الزوجية، والنكاح عقد للرجل له فيه حقه كما عليه واجبه، والمرأة مثله ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 228]، وإن كان تعريف النكاح: حلّ تمتع بأنثى غير محرم ولا أمة كتابية، فلا يعني أخذ الصداق هو أجر التمتع لأنه لو كان كذلك لاستحقت الأجر في كل متعة، وهذا الحكم يؤول إلى قوله تعالى "نحلة" والنحلة هي العطية من غير مقابل، فلو قلنا يؤتي الولي ابنته الصداق من غير مقابل لما كان له معنى، إن كان متصدقًا فأبي مقابل يرجوه ولو رجا شيئًا كان قد اقتطعه من

¹ - لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص 65، وهو مرسل والمرسل من قسم الضعيف، انظر: تعليق المحقق عليه، نفس الصفحة.

² - انظر زيادة ذلك: شرح لباب التّقول في أسباب النزول، محمد حسن محمد الخولي، (رسالة دكتوراه) جامعة جنوب إفريقيا، ماي 2014، ص 136.

³ - تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، ج 24، ص 213.

الصّدّاق، ولو صار الأمر إلى ما بيّنه حديث عائشة من سبب النزول وهو أنّ اليتيمة في يد الرّجل يريد أن ينكحها ويغمطها حقّها في الصّدّاق لكان أوفق، لأنّه حينها سيعطيها حقّها من المهر كاملاً دون أن يطمع في مالها - وهي غنيّة وهو فقير - أو أن يقتطع من صداقها، بحجّة أنّه الوالي عليها والقائم لها والله أعلم.

وعليه ينبغي التذكير بأنّ السبب الذي ذكره السيوطي يخالف الرواية الصحيحة في البخاري عن عائشة الطّيبة والتي أوضحت سبب النزول "فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيرها، فنها لأن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهنّ ويبلغوا لهنّ أعلى سنتهنّ في الصّدّاق..."¹، وثانيًا: يقع في النفس العجب حيث لم يذكر السيوطي هذه الرواية الصحيحة وبالمقابل ذكر الضّعيفة، وقد تعهد في كتابه بتمييز الصحيح من دونه.²

3-2-2 مثال ما يأتي فيه السبب موافقًا

والمقصود من باب أولى أن يظهر وفاقه دون تكلف، وإلا فإنّ هناك أسباب كثيرة تستدعي التّمعن والنّظر، والمهمّ معرفته هو لزوم اتّفاق السبب مع لفظ الآية، إذ لا يُعقل اتّجاه دلالة السبب عكس لفظ الآية، فيصبح مرادها متنافرًا، ويدخل في هذا النوع (الاتّفاق) في الغالب ما يأتي على صيغة السّؤال (يسئلونك) أو (يسئلونك)، فيكون السبب عبارة عن سؤال يُسأله رسول الله أو استفتاء (ويستفتونك)، ومن ثمّ يحتفظ القرآن بهذه الصّيغة، ثمّ يأتي بجواب للسّؤال، أو استفهام نفسيّ كقوله تعالى: "والمطلّقات يتربّصن" الآية أخرج أبو داود و ابن أبي حاتم عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية قالت: طلّقت على عهد رسول صلي الله عليه وسلّم ولم يكن للمطلّقة عدّة، فأنزل الله العدة للطلاق ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾³، فوافق السبب لفظ الآية بأمرين، الأوّل: يدلّ على أنّه لم تكن للمرأة عدّة في الطّلاق فأمرها القرآن بالعدّة⁴، والثاني لا يعلمون مقدار العدّة فأبانها ثلاثة قروء.

¹ - الجامع الصّحيح، محمّد بن إسماعيل البخاريّ، باب: "وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى"، رقم: 4573، ص1224.

² - انظر: لباب التّقول في أسباب النزول، ص65، والعجب أنّ السيوطي لم يذكر أثر عائشة مع شهرته.

³ - المرجع نفسه، ص43.

⁴ - شرح لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص93.

المطلب الثالث: مسألة تكرّر النزول

وقبل بيان هذه المسألة أشير إلى أمر وهو أنّ الأصل عدم تكرار النزول¹ ولا يلجأ إليه من قال به إلا عند استحالة دفع التعارض، وترواحت هذه المسألة بين علم أسباب النزول وبين علم تنزلات القرآن والارتباط أكثره قد حصل بالقول من تعدد الأسباب، وبما أنّ المسألة تناولها العلماء الأسبقون متابعة في مباحث أسباب النزول، فيلزم ذكر الأسس التي أسسوا بها لقولهم ولتكن أول ما نبدأ به وفيما يأتي بيان أقوالهم:

1- أصول القول بتكرار النزول

تكلم الزركشي عن تكرّر النزول في البرهان فصل (فيما نزل مكرراً) ممّا نقله عن ابن الحصار والسخاوي في (جمال القرآن وكمال الإقراء) والقاضي عماد الدين الكندي صاحب كتاب (الكفيل بمعاني التنزيل) والسيوطي في الإتيان النوع الحادي عشر وذكر إنكار القاضي عماد الدين لها قال: "أنكر بعضهم كون الشيء من القرآن يتكرّر نزوله كذا رأيته في كتاب (الكفيل بمعاني التنزيل) وعلله بأنّه تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه وهو مردود بما تقدّم من فوائده"²، وقبل الإتيان في التّحبير في النوع السابع عشر وانتصر له ونظراً وأوسع فيه جهده وجعله نوعاً مستقلاً وقال "وهذا النوع من زيادتي"³، لكنّه لم يتوسّع كما توسّع بعد ذلك في الإتيان.

والقول بتعدد نزول الآية الواحدة مع تلبّسه بتعدد السبب أو بغيره، هل هو محض اجتهاد من العلماء يدرأون به الاضطراب الحاصل من تعدد الروايات حين يعجزون عن درءه؟ أم لهم فيه نقل أو على أقلّ تقدير قرائن تاريخية؟، أم توجيه لاختلاف القراءات كما برّر السخاوي نزول الفاتحة مرتين بقوله: "يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها، نحو (ملك، ومالك) و(السرائر والصرّاط)..."⁴، أو غير ذلك من المسوّغات عندهم كالاختلاف في مكّية السورة ومدنيتها؟، وعمدة أدلة القائلين بتكرار النزول؛ تعدد روايات أسباب النزول وظهور المعارضة فيها واليأس من التصديق (التوفيق) بينها

¹ نزول القرآن، محمد بن عبد الرحمن الشّائع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض السعودية، الطبعة الأولى سنة 1418هـ/ 1997م، ص86.

² الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص85.

³ التّحبير في علم التّفسير، جلال الدين السيوطي، حقّقه: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض السعودية، الطبعة الأولى سنة 1403هـ/ 1983م، ص111.

⁴ جمال القرآن وكمال الإقراء، علي بن محمد السخاوي، تحقيق: عليّ حسين البوّاب، مكتبة الخانجيّ القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1408هـ/ 1987م، ص87.

فيقال به لدرء التعارض الحاصل، قال ابن تيمية: "فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب، أو تكون نزلت مرتين مرة لهذا السبب، ومرة لهذا السبب"،¹ وكذلك القول إذا أفادت الرواية وقوعها في مكة أو العكس، فإنهم غالبًا ما يقولون بنزولها مرة في مكة ومرة في المدينة، وأكد السخاوي بأن جعل اختلاف القراءات في النص الواحد من أسباب تعدد النزول وقد تقدّم قوله وتبعه السيوطي وقال: "قد يجعل من ذلك -أي باب تكرار النزول- الحروف التي تقرأ على وجهين فأكثر".²

هذه في دواعي التكرار وأما ما علّلوا به جوازه فلا يخلو كونه اجتهادًا ومما ذكروا: التذكير والموعظة قال ابن الحصار فيما نقله عنه السيوطي: "قد يتكرر نزول الآية تذكيرًا وموعظة"، والإمام الزركشي يعلّله ب: "وقد ينزل الشيء مرتين تعظيمًا لشأنه، وتذكيرًا به عند حدوث سببه خوف نسيانه"³، وقد تكلم غير واحد عن احتمال تكرار النزول بين المدني والمكي فقال الزمخشري عن سورة الفاتحة: "مكية وقيل: مكية ومدنية، لأنها نزلت بمكة مرة بالمدينة أخرى"⁴، هكذا بصيغة التضعيف، ومثل هذا قال ابن كثير في تفسيره⁵ والسبب في ذلك تضارب الروايات فيها حتى ادعى بعضهم أنها نزلت نصفين نصف في مكة ونصف في المدينة وهو قول ذكره القرطبي وشكك فيه وحكاه ابن كثير عن أبي الليث السمرقندي واستغربه قال: "وحكى ابو الليث السمرقندي أنّ نصفها نزل بمكة، ونصفها الآخر نزل بالمدينة، وهو غريب جدًا، نقله عنه القرطبي"⁶، وضعف مسألة تكرار النزول وقال: "ويقال: نزلت مرتين، مرة بمكة ومرة بالمدينة، والأول أشبه -أقوى- لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]، وللبغوي شرح لهذه العبارة حيث ذهب إلى القول بمكيّتها قال: "وهي مكية على قول الأكثرين، وقال مجاهد: مدنية وقيل نزلت مرتين مرة مكة ومرة

¹ - مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص 49.

² - الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 84.

³ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ج 1، ص 123.

⁴ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة 1418هـ/1998م، ج 1، ص 99.

⁵ - تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، ج 1، ص 101.

⁶ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1427هـ/2006م، ج 1، ص 115.

بالمدينة ولذلك سميت مثنى والأول أصح... والمراد منها- أي: سبعا من المثنى- فاتحة الكتاب وسورة الحجر مكية فلم يكن يُمنُّ عليه بها قبل نزولها¹.

ومقتضى هذا الكلام أنّ القول بتكرّر نزول الفاتحة مردود إذ تأسس على الاختلاف في الروايات الواردة في سببها، رواية أنّها وقعت في مكة والأخرى في المدينة وظهر الترجيح بمكيتها، ومن ثمة ردّ تكرّر نزولها، فهل يمكن أن يكون ممّا لم يرد به أثر نقليّ ولم يعضده نظر قويّ، إثبات صفة نزول القرآن به، والقول بنزول بعضه مرتين دون برهان ساطع؟، هل يمكن أن يكون هذا البرهان هو: تنبيه العلماء ولفت أنظارهم إلى الوصايا النافعة التي تحملها الآيات المكررة النزول كما ذهب إليه الزركشي وأيده السيوطي؟ واستبعد -من المعاصرين- محمد الشايع هذا التوجيه كلياً: "وهذا التعليل عليل، وتوجيه لا يستقيم، لأنّ القرآن كلّ عظيم، وكلّه وصايا نافعة، وفوائد جامعة، ونور وهدى وموعظة وذكرى، فحقّ القرآن كلّ إذاً أن يتكرّر نزوله"².

وعلى سبيل الفاتحة قالوا في آية الروح التي ذهبوا إلى نزولها مرتين، والشيخ طاهر الجزائريّ يميل إلى ترجيح تضمن المكيّ للمدينيّ والعكس ويكفي به دفع مسألة التكرّر قال: "إنّ المنكرين لتكرّر نزول شيء من القرآن يقولون في آية الروح وما شاكلها أنّها من الآيات المدنيّة الملحقّة بالسور المكيّة، وهذا كاف في إزالة الإشكال وهو أقرب مسلماً وأقوى مدركاً"³.

وهو وإن لم يفنّه كلياً وصرحةً، فإنّه أورد له لطيفة تكون قد تخفى على القائلين به وهو اختلاف صيغة التعبير عن السبب فتارة يراد بها نفس السبب وتارة يراد بها إيراد شواهد قصّة مثلها من القرآن قال رحمه الله: "وقد ذكر بعض المحققين عبارة تتعلّق بما نحن بصدده قال فيها: روى البخاريّ في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أنّه قال كانت بنو سلمة في ناحية المدينة فأرادوا التّقلّة إلى قرب المسجد فنزلت هذه الآية (إنّا نحن نحي الموتى ونكتب ما قدّموا وآثارهم)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم، وقد روي مسلم في صحيحه نحوه عن جابر وأنس⁴، وفي هذا القول نظر فإنّ سورة يس مكية وقصّة بني سلمة بالمدينة، إلاّ أن يقال إنّ هذه الآية وحدها مدنيّة، وأحسن من هذا أن يقال: إنّ هذه الآية ذكرت عند هذه

¹ - معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغويّ، ج 1، ص 49.

² - نزول القرآن الكريم، محمد الشايع، ص 84.

³ - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، طاهر بن صالح أحمد الجزائريّ، مطبعة المنار بمصر، الطّبعة الأولى سنة 1334هـ/ 1913م ص 26، 27.

⁴ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، كتاب المساجد ومواضع الصلّاة باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد، رقم: 665، ص 299.

القصة ودلت عليها وذكروا بها عندها، إمّا من النبي صلى الله عليه وسلّم أو من جبريل فأطلق على ذلك النزول ولعلّ هذا مراد من قال في نظائر ذلك: نزلت مرتين¹، وعند القاسمي تأتي العبارة واضحة ومركزة في مدلول الحالة التي تساق من أجلها الآية وتفويت هذا المعنى يدفع بعضهم إلى الحكم بتكرّر النزول وقد لا تكون من أسباب النزول أصلاً قال: "وقد يقرّرون حادثة تحققت في تلك الأيام المباركة، واستنبت صلى الله عليه وسلّم حكماً من آية، وتلاها في ذلك الباب، ويقولون (نزلت في كذا) وربما يقولون في هذه الصورة، فأنزل الله قوله كذا فكأنه إشارة إلى أنه استنباطه صلى الله عليه وسلّم، وإقائها في تلك الساعة بخاطره المبارك أيضاً، نوع من الوحي والتفث في الرّوع، فلذلك يمكن أن يقال: فأنزلت، ويمكن أن يعبر في هذه الصورة بتكرار النزول"².

2- مناقشة أدلة القائلين بتكرّر النزول

فأمّا قول السيوطي: "قد يجعل من ذلك -أي باب تكرار النزول- الحروف التي تقرأ على وجهين فأكثر"، وقول السخاوي بنزول الفاتحة مرتين بقوله: "يجوز أن تكون نزلت أول مرّة على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها"، تعليلاً منهما للتكرّر بتعدّد أوجه القراءة هو من أضعف الأقوال إطلاقاً لأنّه يلزم منه تنزل القرآن سبع مرّات على عدد الحروف التي نصّ عليها الحديث وأثبت وجودها، فضلاً عمّن رجّح مكّية الفاتحة وهم الجمهور وقال ابن عاشور: "وقد اتفق على أنّها مكّية، فأبيّ معنى لإعادة نزولها بالمدينة"³.

ومن الباحثين المعاصرين: مناع القطان، إذ لم يستسغ أدلّة الزركشي ومن قال مثله بإثبات الحكمة من تكرّر النزول: من التذكير للآية، وتعظيم شأن المنزل... "ولا أرى لهذا الرّأي وجهاً مستساغاً، حيث لا تتضح الحكمة من تكرار النزول، وإمّا أرى أنّ الروايات المتعدّدة في سبب النزول ولا يمكن الجمع بينها يتأتّى فيها التّرجيح"⁴، بينما قلّة عدد روايات أسباب النزول في نظر العباقي "دليل على ضعف دعوى تعدّد أسباب النزول بتعدّد ما أنزل من وحي..."⁵.

¹ - التّبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، طاهر الجزائري، ص 27.

² - محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، ج 1، ص 30.

³ - التّحرير والتّنبير، محمّد الطّاهر بن عاشور، ج 1، ص 135.

⁴ - مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة مصر، الطّبعة الحادية عشر سنة 1421هـ/ 2000م، ص 87.

⁵ - القرآن الكريم والقراءة الحديثة دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النصّ عند محمّد أركون، الحسن العباقي، ص 237.

أقول: كما رجّح ابن كثير مكيّة الفاتحة ورجّح القاسميّ استحضر النبي صلى الله عليه وسلّم للآية، وبالحاق المدنيّ بالمكيّ والعكس مع ترجيح الشيخ طاهر الجزائريّ، ونفس الأمر بالنسبة لسورة الإخلاص وغيرها التي قالوا بتكرّر نزولها، وهذه التّرجيحات أحسن ممّن ذهب إلى ردّ الأسانيد الصّحيحة وإبطال متونها وإليه ذهب محمّد الشّايخ - من المعاصرين - : "هذا التّعارض المدّعى وهو الحجّة الأقوى لهذا القول؛ لا يثبت عند دراسة تلك الآيات سنداً ومتناً، وأنّه إذا لم يمكن الجمع بينها فيمكن التّرجيح، فإذا ذهب هذا التّعارض ذهب ما بني عليه من قول هو خلاف الأصل، وهو القول بتكرّر النزول"¹، والتّرجيح عنده بهذا المعنى تقدّم رواية وتأخير أخرى وهذا فيما لو كانت رواية هي أصحّ من الأخرى، وماذا لو كانتا في الصّحيحين، ثمّ أليسوا يلجأون إلى التّرجيح عند عدم إمكانيّة الجمع بين الأسانيد؟.

أقول: فيلزم من ذلك توجيه متن الرواية لا نقد سندها، كما فعل ابن عاشور وغيره، وبناء على هذا فإنّ سلوك سبيل التّرجيح والأخذ بأرجح الروايات متناً وسنداً باعتماد طرق التّرجيح مقدّم على القول بتعدّد النزول وتكرّره.

ومنهم من عدّ إشكاليّة تحديد مفهوم أسباب النزول والتّوسّع في مدلوله مثل: إضافة الحالات والوقائع التي نزل بشأنها القرآن، أو ألفاظ السّلف التي عدّوها من الأسباب وليست كذلك من دواعي القول بالتكرّر ومنهم ابن عقيلة المكيّ حيث يجعل من الاختلاف في صيغة الرواية من أدعى الأمور للقول بالتكرّر وإن كان أساساً لا يطمئنّ إليه، قال: "مثاله - يعني التّحقق من صيغة الرواية ووجه الجمع بتقديم إحداها على الأخرى بالمتقدّم منهما - : "ما أخرجه التّرمذيّ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مرّ النبي صلى الله عليه وسلّم بيهوديّ فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السّماوات على ذّه، والأرض على ذّه، والماء على ذّه والجبال على ذّه، وسائر الخلق على ذّه؟ فأنزل الله: ﴿ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرُوا اللَّهَ لَقَوْمٍ عَزِيزٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ فهذا يقتضي أنّها نزلت في المدينة، والآية مكيّة، فيحمل على أنّه: فتلى، كما في الصّحيح، والحمل على ذلك أولى من الحمل على تعدّد النزول، لكونه لا بدّ فيه من مستند، ولكون في بعض طرق هذه الأحاديث الصحيحة: فتلى"²، وأما الفراهي، وبعد دعوته إلى توسيع مفهوم السّبب الذي ضاق مدلوله عند المؤلّدين قال: "فإنّهم وجدوا الصّحابة

¹ - نزول القرآن الكريم، محمّد الشّايخ، ص 86.

² - الزّيادة وإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكيّ، مركز البحوث والدراسات، الشّارقة الإمارات العربيّة المتّحدة، الطّبعة الأولى سنة 1427هـ/2006م، ج 1، ص 299.

والتابعين كثر اختلافهم في بيان أسباب النزول ولا بأس به إذا كان المراد منه معناه الواسع ولكن المتأخرين لما وجدوهم يذكرون أمورًا متباعدة في الزمان والمكان والشئ الواحد يكون معلولاً لعلل مختلفة لا سيما بهذا الاختلاف المتباعد لم يمكنهم الخروج عن الإشكال إلا بطريقتين: إما بتعدد النزول وإما بإجراء الجرح والتعديل في روايات صحيحة مسلمة" ولكن حلّ هذا الإشكال أدى إلى إشكال مثله هو عسر قبول التكرار الذي (لا بد فيه من مستند).

ويمكن مناقشة أدلتهم بالجملة بإلزامهم الجواب عن ثلاثة أسئلة:

- إذا كان الشئ ينزل مرتين تعظيماً لشأنه: فلم لم تنزل آية الكرسي مرتين وهي أعظم آية بنصّ الحديث؟ والحق أنّ الحكمة لا تبدو بشكل جليّ يبعث الظمأنينة للتسليم بالأمر، وفي الفاتحة قال دروزة: " أمّا رواية نزولها مرتين مرة في مكة وأخرى في المدينة، فنحن نتوقف فيها، لأننا لم نر حكمة ظاهرة لذلك"¹.
- أبانت الأمثلة التي استند إليها القوم أنه يمكن الجمع بينها أو الترجيح فهل هناك ضرورة للقول بالتعدد؟.
- هل هناك نصّ شرعيّ واحد يدلّ على ما ذهبوا إليه؟، أو هل يمكن الاعتماد على القرائن وحدها كالقول بتعدد الأسباب للجزم بالتكرار.

لا شكّ أنّهم لا يجادلون في الأول، ووجه الاضطراب في الروايات ظاهر في الثاني فإمّا المصير إلى الجمع أو الترجيح، وليس السبيل إلا التسليم في الثالث، ثمّ من خالف الأصل طوبى بالدليل.

3- رؤية نصر حامد أبي زيد في مسألة تكرار النزول ومناقشتها

بينما خاض الأولون في جانب الرواية وأسسوا عليها مسألة التكرار، لم يكتفِ حامد أبو زيد بذلك ليؤسس رؤيته على نفس الإشكالية ولكن من جهة الغلوّ في سبيل الجانب الروائيّ وكذلك تأخير النظر في الاتجاه الموضوعي المرتبط بأرضية الوحي والحياة العامة إبان تنزيله، وطبيعة مراحل الدعوة كالمكيّ والمدنيّ ثمّ إشكالية الاتكاء على السند وحده، وهي: "معايير التقدّ الخارجيّ، راح- من خلالها المفكر القديم- يفترض أحد أمرين: الأول أنّ النصّ تكرر نزوله، مرّة في مكة ومرّة في المدينة، والأمر الثاني أنّ النصّ نزل في مكة ولكن حكمه الشرعيّ والفقهيّ تأخّر حتى المرحلة المدنية أو بعبارة أخرى يلجأ المفكر القديم إلى افتراض يلغي تماماً الفروق بين المكيّ والمدنيّ من جهة ويلغي أسباب النزول من جهة أخرى..."²، وإذا لم يؤخذ بهذا الأصل منهجاً، فيلزم

¹- التفسير الحديث، محمد دروزة، دار إحياء الكتب العلميّة، القاهرة مصر، الطبعة الثانية، سنة 1421هـ/2000م، ج 1، ص 288.

²- مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 81.

افتراض تأخر الحكم عن النصّ والذي لا بدّ في تفكير أبي زيد أن يكون مقروناً بسبب حاضر، وبالتالي فصله: "عن دلالاته إلى تعليق الدلالة والمعنى، وجعلهما خارج النصّ..."¹، ولا يمكن في هذا المقام فهم مقصود أبي زيد قبل فهم رؤيته القائمة على نظرية قراءة النصّ القرآنيّ في سياقه الواقعيّ والثقافيّ في صورة التماهي بينهما وكل فصل بينهما هو فصل بين لازم وملزوم، وكان نتيجة ذلك درء القول بجمالية تعدد المعنى من تعدد النزول، وإشكال المسألة عنده ينبجس من سؤال: هل يوجد بالضرورة معنى للتعدّد عند العجز عن التّرجيح أو التّوفيق بين الروايات؟، أو هل النصّ القرآنيّ المتعدّد نزوله يحمل أكثر من معنى مراعاةً لظرف وسبب التّنزيل؟، ولكن إذا كان أبو زيد يُلمننا في فهم القرآن بربط الصّلات المحيطة بالنصّ فيلزمه حينها قبول تعدّد المعنى بتعدّد حال النصّ ومن ثمّة جواز تعدّد النزول ولو من النّاحية التّظيرية التي يؤسّس عليها احتجاجه غالباً، كما يذهب إلى أنّ تلاوة² الآية عند حدوث واقعة تشبه أخرى حدثت قبلها استدعت نزولها في ظرف مُعيّن كان لها حامل نصيّي في الواقعة التي تلتها، يُوهّم تشكّل نصّ جديد ونزول ثاني، ومن هذه النّاحية ينبّه إلى التّمييز بين ما يُعدّ نزولاً متكرّراً وما يُعدّ تلاوةً مؤكّدةً (مُذكّرة)، بمعنى: مؤكّدة لما وقع في الحادثة السّابقة.

وبما تقدّم بيانه يتّضح أنّ التّقرير في شأن تعدّد النزول يلزم منه تصوّر غاية جديدة لإعادة التّنزيل في أمر غير قابل للبتّ، ويمكن أن يجعل المتلقّي في حيرة من أمره، وتعدّد المعنى من هذا الوجه لا ينصرف إلّا إلى ذات (السّبب) بطريق التّقرير الدلالي من الحادثة أو الحوادث المسبّبة، فالحوادث (الأسباب) هي سمات تتكرّر لتكوّن تشاكل يحقّق ملائمة دلالية لألفاظ النصّ القرآنيّ، فلا يتشظّي النصّ فيها بل هي تتشظّي لتتشاكل فيه، وبرهان ذلك أنّ تلاحق الأحداث وتداخلها والتي علّق عليها القرآن يتوقّف كثير من الفهم على معرفتها وتحليل التّداخل بينها، فلا عجب أن تأخذ الآية نصيباً من هذه الحادثة وتلك، ومُع أنّنا عبّرنا عن موقفنا من تعدّد النزول سالفاً، فلا بأس ولو جدلاً (نظريّاً) من تعدّد النزول بدلالة التّلاحق والتّداخل في روايات أسباب النزول وأهمّ ما يشكل منها التّعارض المحتمل وهو في رأي أبي زيد مدفوع بالتّرجيح وسبب إغفاله عند الأقدمين أمران: الاشتراك والاحتمال دون الالتفات إلى منبت الحادثة نفسها، وإمّا حصل الأمر عنده بداعيين:

- عجز المفكّر القديم عن ربط النصّ بالواقع والثّقافة بصفة عامّة.

- ترك ربط النّصوص والاعتماد على معايير النّقد الخارجيّ.

¹ - المرجع السابق ، ص 81.

² - يعني: إعادة قراءتها من النبي صلّى الله عليه وسلّم.

فأما الأول فإنّ الواقع والثقافة عند أبي زيد يراد بها في هذا السياق المكّي والمدنيّ وتارة يراد بها أسباب النزول وكلّها تخضع لعملية ترجيح لتحديد بدقّة إذ الاختلاف وعدم القدرة على تحديد ما هو مكّي وما هو مدنيّ وكذلك عدم تحديد (السبب) الذي يطابق النصّ يؤدّي إلى افتراضين أحدهما: القول بتكرّر النزول وقد تقدّم في الفرع السابق شواهد لإمكانية الترجيح منها مكّيّة الفاتحة، وفي نظر أبي زيد فإنّ ترك الترجيح علامة على تعظيم الرواية وتقديس الأشخاص والخوف من تخطئة اجتهاداتهم، وهذا وحده كفيل بحبس العقل في سياق الرواية، وهنا دخل العنصر الثاني إذ من أهمّ سمات عمل المفكّر القديم¹ استعانته بواقع التنزيل على التفسير كذكر وقائع السيرة وتفصيل الأحداث المسيرة للوحي، فإن قصد أبو زيد تركهم له بالكلية بمعنى توظيف الأدوات النظرية كاللغة والرواية التفسيرية المجردتين فقد أعطى هذه المفاهيم الوجهة التي ارتضاها هو، وإن أراد القبول الأعمى والمنغلق للروايات والذي من دواعيه القول بالتعدّد فقد أعطاها المفاهيم الموضوعية والتقدية الصحيحة، ومن الانتقادات الغفلة عن طبيعة الوحي نفسه من حيث مقامات أحوال التنزيل، وقد أورد شاهدًا في آية الروح التي ادّعوا أنّها نزلت مرّتين، مرّة بمكّة وأخرى بالمدينة روايتين إحداهما عند البخاريّ وفيها بعدما سأله نفر من اليهود: "... فعرفت أنّه يوحي إليّ، حتى صعد الوحي، ثمّ قال: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]² إذ لعلّ إعادة التلاوة -التي يُظنّ أنّها نزولاً مكرّراً- مبناه بصفة أكثر خصوصية على وقوف جبريل عليه السّلام بجانب النبي صلّى الله عليه وسلّم يؤيّد ويعلمه الجواب ويدلّه عليه وليس بالضرورة نزولاً مكرّراً، وعبارة (فعرّفت أنّه يوحي إليّ) لا تعني حصراً نزول القرآن بل قد تعني -كما تقرّر في علوم القرآن- أحوالاً عدّة منها وجود الملك جبريل في حضرته.

ويُظهر أبو زيد اهتمامه بتوجيهات الرّكشي وهي قوله "وقد ينزل الشّيء مرّتين... خوف نسيانه..." في الوقت الذي يضع فيه إشكالية مستقلة وافترض يكونان قد خفيا على السابقين، "قد أدّى إلى افتراض آخر مؤداه أنّ نصوص القرآن التي نزلت كانت عرضة للنسيان، ومن النبيّ ذاته ولذلك كان يحتاج مع تحدّد وقائع شبيهة أن ينزل عليه جبريل -مرّة أخرى- مُذكّراً له بالنصّ السابق"³.

¹ مصطلح أطلقه أبو زيد ويراد به الطبقة الأولى من المفسّرين ومن سار على منهجهم.

² الجامع الصّحيح، محمد بن اسماعيل البخاري، كتاب التفسير، باب: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ

إِلَّا قَلِيلًا﴾، رقم: 4721، ص 172.

³ مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 83.

وفي علوم تلقى القرآن والوحي لا يجوز اعتقاد حصول التسيان من النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتصل بالقرآن الكريم قال تعالى: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (الأعلى:6)، وإنما يجوز فوات الجواب منه في الحين حتى يأتي الملك له بالصواب تذكيراً بالنص المناسب للمقام المناسب، وقد يصلح النص نفسه للاحتجاج مرة بعد مرة يُذكره به جبريل عليه السلام، وهو معنى قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ سَيِّدُ الْقَوْمِ﴾ (النجم:5)، وليس بعيداً عن التحليل السندي الخالص فإنّ أبا زيد يعود إلى مسألة التصاق النصّ بالواقع وخلافاً لمنهج قليل من العلماء المتصل بالمقارنة وبالترجيح بين الروايات، فإنّه يركز على ما دعاه "السياق الأكبر" سياق النصّ في جده مع الواقع ليخرج بحكم: والأمر أقرب إلى تأكيد مكّية آية الروح¹ ويمكن أيضاً تصوّر مكّيتها ضمن إطار القضايا التي تناولتها سورة الإسراء ومن ثمّ تأخير القول بمدنيتها وبأكثر دقّة نفى كونها نزلت مرّتين، كذلك نفى أن يكون لعدد القراءات دافع للقول بتعدّد النزول، وهنا تكمن إشكالية ناتجة عن منهج لا يغطّي التمييز بين الرواية الصحيحة والأخرى الأقلّ صحّةً وعندما رجّح أبو زيد مكّيتها فإنّما في الحقيقة يُرجّح رواية الترمذي على رواية البخاري لإثبات عدم تكرّر النزول وتلك خطوة مخالفة لآليات الترجيح عند أصحاب الرؤية التقليديّة هنا بالذات لا بدّ من إعادة النظر في الأطر المنظّمة لعملية الترجيح، لأنّه قد يكون من المفيد التمييز بين حال الروايات المصاحبة للنصّ وذات النصّ كمدوّنة يشتغل داخلها الدارس، أو بعبارة أدقّ: ما هي ضوابط التوفيق بين منطلقات النصّ ومنطلقات ما يحيط بالنصّ؟.

وجواب ذلك من رؤية أبي زيد هي أن يجعل ما يرد في النصّ شاهداً على ما يحيط به فحتماً لا بدّ أن يخضع في النهاية لسلطة النصّ، ومع أنّ هذا المنهج له دواعي القبول إلى حدّ ما فإنّه بمجرد الاكتفاء بالنصّ دون الروايات، فكيف السبيل إلى معرفة السياق الثقافي والواقعي المنقولان بالروايات واللذان استند إليهما بالأساس في فهمه للقرآن العظيم؟ في الوقت الذي ينفي فيه تكرّر النزول بـ (تفاعل النصّ مع الواقع والثقافة)، وهذه محصّلة مذهب أبي زيد.

¹ - المرجع السابق، ص 84.

خلاصة البحث

لقد تعددت معايير النقد الداخلي والخارجي لأسباب النزول، والملاحظ وجود جوانب خفية في المدرسة الكلاسيكية تظهر العناية بالمرجحات الثانوية كالسياق لتعزيز الرواية (المزني)، بينما يجعل بعضهم (الطباطبائي) من اختلاف الروايات وضعفها وسيلة انطلاق من قيودها وإعمال المزيد من الاجتهادات الفكرية، ومنها مراجعة تاريخ الآية ونزول النص وتوظيف الواقع للحكم على الرواية (حبنكة الميداني) ثم إن بنية النص وقوة دلالاته قد تمنع إخضاعه لدلالة الأسباب، وهذه القوة تعدّ معياراً مهمّ لقبول الرواية (وجيه قانصو) خصوصاً مع تعدد الروايات والتي جعل بعضهم منها إضافة إلى تعدد القراءات، والتذكير بمعاني الوحي شواهد على إمكانية حصول تكرار النزول لتكون هذه الشواهد بنفسها وسائل لدر التكرار بحملها على توجيهات تاريخية، أو ما يخص طبيعة كل رواية كالأستشهاد من الراوي بمعنى الآية على قضية، ثم الاحتجاج بالتكرار ادعاء بوقوع تعدد المعاني ومن ثم تعدد الحكم ويكفي فيه النظر إلى واقع النص وزمن نزول الآية -المكي والمدني- (أبو زيد)، وكلها موهنات لادعاء حكم التكرار.

المبحث الثالث: الظاهرة الزمنية في أسباب النزول

ليس من المفارق إيجاد العلاقة المنهجية التي تربط القيمة الزمنية في أسباب النزول بالقيمة المرحلية والتاريخية، ويكفي إجراء فحوص شاملة حتى يأخذنا مسار البحث إلى علاقة مطردة تفرز اندماجاً يقوم بتوجيه مسالك بعدية زمكانية تلقي بظلالها تارةً على تحديد هوية الرواية وتارةً أخرى تصل القيم بفهم السياق العام للقرآن، وتنصب جهود المعاصرين على تجاوز ما انتهت إليه جهود الأوائل التي يُمثّل موضوعها المركزيّ البحث والجمع للروايات، ولم تكن ذات مواصفات تتجلى من خلالها التداخلات الحاصلة بين علم أسباب النزول وعلم زمنية القرآن.

المطلب الأول: زمنية دواعي النصّ

1- أسباب النزول في زمنية المكي والمدنيّ

فلا غرو أن تنكشف هذه المواصفات على تفاعل ناتج عن خصوصية الدينامية في ماهية أسباب النزول والواقع الزمكانيّ للمكي والمدنيّ، وهذا التفاعل في اجتهاد الأوائل انصبّ كما سلف معنا على تعيين المكرّر من التازل لا يتعداه إلى ما يترتب عنه من تحصيل مُحدّدات وهي على ثلاثة مستويات:

- تحديد مكيّة أو مدنيّة وقوع السّؤال والسّبب.
- تحديد المكيّ والمدنيّ بتأثير رواية السّبب.
- توجيه الزمكانيّة بسياق النصّ.

وهي في الحقيقة إشكاليات لا تنصرف بالضرورة - في هذا المقام - إلى تعيين أيّهما كان النصّ ولكن تقدير الرواية السببية على مداد المكيّ والمدنيّ، ولقد أنشأ بعض أفراد الرؤية المعاصرة لأنفسهم منهجاً متباين بينهم حيث أنتجت كثرة الروايات في الأسباب وظيفية عكسية لا تنطلق من إثراء معاني النصّ بكثرتها وإنما التشكيك فيها وعلى أساس ذلك حاول عبد المجيد الشرفي إثبات صناعة روايات أسباب النزول أبرزتها جملة من

الدلالات من عناصر الرواية ففي قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ. وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٥﴾ [البقرة: 184]، يعتبر السّبب الذي التصق بهذه الآية نافراً نفوراً شديداً عنها يقول: "تعلّقت بها رواية تعتبر أنّ الآية نزلت في رجل لم يسلم إلا بعد فتح مكة..."¹.

¹ - تحديث الفكر الإسلامي، عبد المجيد الشرفي، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية سنة 1431هـ/2009م، ص 90.

ثم يورد بما يؤسس للقضية بشاهد آخر من قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا تَبْشِرُوا بِهِ وَأَنْتُمْ عِنْدَكُمْ فِي الْمَسْجِدِ نَبَأَكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 187] التي نزلت في عدي بن حاتم وقد أسلم بعد فتح مكة بينما نزلت الآية ساعة فرضية الصيام في السنة الثانية، وعندما رجعت إلى الرواية وهي في صحيح البخاري وجدت ابن حجر يعلل نزول الآية في عدي بأن: "ظاهره أنّ عدياً كان حاضراً لما نزلت هذه الآية، وهو يقتضي تقدّم إسلامه، وليس كذلك لأنّ نزول فرض الصّوم كان متقدّماً في أوائل الهجرة، وإسلام عديّ كان في التاسعة أو العاشرة كما ذكره ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي، فإمّا أن يقال إنّ الآية التي في حديث الباب تأخّر نزولها عن نزول فرض الصّوم وهو بعيد جداً، وإمّا أن يؤوّل قول عديّ هذا على أنّ المراد بقوله "لما نزلت" أي: تليّت عليّ عند إسلامي، أو لما بلغني نزول الآية...¹، ومهما يكن من أمر هذا التعليل وموافقته للحقّ أو عدم التفات الشّرفي إليه، فقد بقي هناك إشكال عظيم يقضي على مبدأ الاستدلال بوجه السبب على الأقلّ في هذا الشاهد فإنّه يدعو الحال إلى إعادة النظر من جهتين:

- صيغة السبب.

- مطابقة السبب لنزول الآية.

فالأولى قد صرّح الراوي بتخصيص سبب الآية فيه وهو ما أبطله الاحتكام إلى منطقية البعد الزمنيّ، الثاني: مطابقة سبب النزول لمعنى الآية، وهو ما لم يقع إذ السبب في نزولها في لفظة "من الفجر" ليس ما فعله عديّ من تفسير الخيط بأقرب مدلول حسّي وإمّا أوضحته الرواية الأخرى صحيحة نقلها السيوطي في لباب التّقول "روى البخاريّ عن سهل بن سعد قال: أنزلت: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ ولم ينزل "من الفجر" فكان رجال إذا أرادوا الصّوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود، فلا يزال يأكل ويشرب حتّى يبيّن له رؤيتهما فأنزل الله "من الفجر" فعلموا أنّما يعنّدي الليل والنّهار"²، وليس

¹ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، حديث رقم 1817، باب قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ارْفَعُوا رَأْسَكُمْ وَشَارِبُكُمْ مِنْ لَيْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَسْ لَهْنٌ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَابُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَشِّرْهُمْ وَانْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا تَبْشِرُوا بِهِ وَأَنْتُمْ عِنْدَكُمْ فِي الْمَسْجِدِ نَبَأَكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ج 8 ص 204.

² - لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدّين السيوطي، ص 31.

بعيداً أن يكون قد توهم وقد يقع هذا في روايات أسباب النزول، وقال ابن عاشور: "وفي بعض روايات الحديث فنزل قوله تعالى ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّىٰ قَدَرَهُ﴾ وهو وهمٌ من بعض رواياته وكيف وهذه مكيّة وقصّة الحبر مدنية"¹، وأمّا قول ابن حجر: (وإمّا أن يؤوّل قول عديّ) قد فتح بدوره السّؤال الأعظم فهل يمكن تأويل قول كلّ صحابيٍّ في نسبة الآية إلى السّبب؟.

وبما أنّ بعض العقول المعاصرة تشوّق إلى التشكيك المطلق والتقليل من شأن علم أسباب النزول فإنّه يتعيّن على من يرتكز على هذا العلم غريبة رواياته غريبة موضوعية تفكّ الإشكالات المعرفية في ذات القضية، وتلك أسس قامت عليها دعوة أركون حين طرح مسألة عدم توافق كثير من أسباب النزول مع المكيّ والمدنيّ وهو ما عبّر عنه "بالوضع العام للخطاب الديني"²، وهي دلالات موجودة تكشف بالبرهنة على أنّه يُمكن الطعن واختراق أسباب النزول وأجاب الحسن العباقي عن هذا التّحديد الإشكاليّ عند أركون بأنّ أسباب النزول لا تشمل كلّ آيات القرآن ولكن تشكّل 14% من مجموع الآيات بجمع السيوطي و 7.5% بجمع الواحدي وبالتالي يبقى الوضع العام للقرآن الكريم بما يقرب 90% بعيداً في مجمله عن القيود التي انبثقت من دلالات الرواية³، ومع هذا فإنّ مثل هذه الشّواهد تُعيد وضع المعادلة في الفهم والتّلقي أي بين النّصّ وسببه موضع التّوجّس، من هنا يتبيّن أنّ تبريرات أبي زيد أتت وفق منظور من التّوافق المنهجيّ وليس إطلاق الروايات دون نقد أو تحليل ومنها القبول المطلق لتأخّر نزول النّصّ عن حكمه إذ كما قال: "تكشف طبيعة الخطأ الذي وقعوا فيه"⁴، والشّاهد له أن أورد آية التيمّم "التي ذهب البعض إلى أنّها مدنيّة استناداً إلى سبب النزول وهذا يتعارض بالقطع مع حقيقة أنّ الصّلاة فرضت في مكّة"⁵، ومع ذلك فقد يُجاب على هذا الاستغراب بأنّ الفترة المكيّة عُنت بأصول الدّين وبيان الشّرائع العامّة والفترة المدنيّة استقرّ الإسلام فعُنت بالفروع التي تقدّمت أصولها.

ولا شكّ أنّ أبا زيد ممّن لا يفوته مثل هذا الجواب ولكن واقعية النّصّ تأبى في رؤيته التّفاوت بين النّصّ وسياقه الواقعي الثّابت في مجموع آليات الفهم لطبيعة نزول النّصّ نفسه وبمنظور تفاعلية النّصّ مع الواقع وهو

¹ - التّحرير والتّوير، الطّاهر ابن عاشور، ج 24، ص 64/63.

² - القرآن من التّفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمّد أركون، ص 115/114.

³ - القرآن الكريم والقراءة الحدائيّة دراسة تحليليّة نقدية لإشكالية النّصّ عند محمّد أركون، الحسن العباقي، ص 236.

⁴ - مفهوم النّصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 90.

⁵ - المرجع نفسه، ص 90.

أن "التفرقة بين المكي والمدني في النص تفرقة بين مرحلتين هامتين ساهمتا في تشكيل النص سواء على مستوى المضمون أم على مستوى التركيب والبناء، وليس لذلك من دلالة سوى أن النص ثمرة تفاعل مع الواقع الحي التاريخي"¹.

وتلك معايير لعملية توجيه السبب في بعده الزمكاني المناسب مع تحليل جديد للمكي والمدني بدلالة سبب النزول.

وبالمقابل فإنه قد تكون دلالة المكي والمدني وسيلة لنسف رواية السبب بالأساس إذا ظهر التناظر بين السياق الحالي المقامي والسياق النصي الأمر الذي لا يجعل أسباب النزول ذات بنية مستقلة عن السياقين، وممن استعان كذلك بهذا الأصل بسام الجمل، ففي قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ فَرَرُوا قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ۝٨٣﴾ [الكهف: 83]، يستغرب الباحث الرواية السببية وهي سؤال اليهود لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الرواية "ولعل أبرز مطعن يمكن توجيهه إلى هذا الخبر أن سورة الكهف مكية في نظر القدامى بينما يشير الخبر المذكور إلى علاقة الرسول باليهود في المدينة"².

لقد تبين أن هذا المسلك يمكن أن يكون سبباً مضافاً لرد الرواية السببية والطعن فيها من الناحية الزمنية الصرفة ولو أضفنا علم الرواية لكان أقوى، لا سيما وأن هذه الرواية ضعفها أهل العلم³.

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِبْتُمْ بِهِ وَإِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ۝١٦٦﴾ [النحل: 126]، تضاربت فيها روايتان إحداهما تخبر نزولها يوم أحد والأخرى يوم الفتح وكلاهما مدني وسياق السورة ومضامينها مكية فقد روى السيوطي خبرين: "أخرج الحاكم والبيهقي في الدلائل والبزار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة حين أستشهد وقد مثل به فقال: (لأمتن بسبعين منهم مكانك) فنزل جبريل والتبي واقف بخواتيم سورة النحل ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِبْتُمْ بِهِ وَإِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ۝١٦٦﴾ [النحل: 126] إلى آخر السورة، فكف رسول الله وأمسك عما أراد"، والثانية: "أخرج الترمذي وحسنه والحاكم عن أبي بن كعب قال لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون ومن المهاجرين ستة منهم حمزة فمثلوا بهم فقالت الأنصار لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لثربن عليهم فلما

1- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 53.

2- أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسام الجمل، ص 178.

3- انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل نصر، ص 476.

كان يوم الفتح مكة أنزل الله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾، وظاهر هذا تأخر نزولها إلى يوم الفتح، وفي الحديث الذي قبله نزولها بأحد وجمع ابن الحصار: بأنها نزلت أولاً: بمكة، ثم ثانياً بأحد ثم ثالثاً: يوم الفتح، تذكيراً من الله لعباده¹.

فإلى جانب كون تبرير ابن الحصار ليس موافقاً بتقرير تكرار النزول كما سبق بيانه، فإنه لا يستقيم المضمون مع التعليل الثاني لما ثبت في الأخبار والآثار أن يوم الفتح كان يوم مرحمة وليس ملحمة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في حقيقة الأمر لم يعاقبهم كما عاقبوه بل عفا عنهم²، فأبي الروائين أدعى للقبول؟. ولو سلمنا بصحة الأولى ومطابقة الثانية، فإن تفسير الآية بدلالة السبب الأول يكون: عدم التعدي بالتمثيل فوق عدد ما مثل به العدو، وبدلالة السبب الثاني يكون: عدم التعيين وإنما جواز القصاص في العقاب فحسب وفي الثاني إشكال وهو: لم يؤخر بيان حكم خطير إلى فتح مكة أي: يوشك أن تنتهي المواجهة مع المخالف والقاعدة عدم جواز تأخير البيان وقت الحاجة إليه وقد جاءت أحكام الحرب بالتفصيل على نحو لا يمكن معه إنظار قضية مثل تلك.

2- التأثير العكسي بين أسباب النزول وترتيب النزول

هذه القضية موصولة الأسس بالتي في الفرع السابق غير أنها في هذه المرة تُعنى بالترتيب النزولي، وينبغي التنبيه إلى أن الذين سعوا في البحث في ترتيب السور والآيات لم تكن لديهم آليات محددة ومتفق عليها سوى الانطلاق من كرونولوجيا المكي والمدني والاعتماد على سمات تضمنتها كل سورة من خلال الشكل والموضوع العام الذي تعلقت به جزئيات السورة، والمشقة لا تحصل بتحصيل المكي والمدني بوجه عام ولكن بمعرفة ترتيب المكي بعضه مع بعض وكذلك المدني، وثمة إشكالية أخرى تتمثل في العجز عن تحديد مكية أو مدنية بعض الآيات في السورة الواحدة فضلاً عن ترتيب نزولها.

وربط الأمر بأسباب النزول مع ما فيه من تلفيق الروايات وتعددها، هل يكون آية سليمة عند من يروم ترتيب النزول ويربطه بها؟، ورغم إمكانية تحقيق هذا المطلب تحققاً كاملاً ولو من الناحية النظرية³، فإنه تقابله كذلك دعوى عدم شمول أسباب النزول آيات القرآن جميعاً، وعند الجابري قد يكون الغرض من روايتها

¹ - لباب القول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص 145.

² - المرجع نفسه، ص 267.

³ - لأن سبب النزول لا بد أن يتلبس بمكان وزمن معينين.

الدلالة على معنى معيّن على أساس أحداث مماثلة سبقت أو تأخّرت عن نزول الآية في وقائع العصر النبوي "من أجل ذلك يجب أن لا تتعدّى الأخذ بها مجال الاستثناس لأخذ فكرة عن بعض جوانب تطابق أو توازي مسار التنزيل ومسار السيرة.."¹، وهذا الاستثناس مجاله هنا فهم الترتيب وليس البحث الدلالي في القرآن الكريم، وأمّا "الفهم فيجب الاعتماد فيه على السياق ومبدأ القرآن يشرح بعضه بعضاً، ومراعاة معهود العرب على العموم"²، ومع أنّ الجابري ممّن ألّف في ترتيب النزول فإنّه يلتصق بالنصّ التصاقاً شديداً يجعل منه أصيلاً في التدبّر بعد تجريدته من أكثر لوازم الفهم الخارجيّة له، فإنّه لم يبيّن منهج ترتيب النزول بتفصيل دقيق يوضح تعامله مع المرويّات ويصير في مقدمته على أسباب النزول "سيكون علينا في البداية التأكيد من مصداقيته أي ترتيب النزول نأخذ به وذلك يعني إعادة بناء الترتيب الذي تعطيه اللوائح على أساس الأخذ بالاعتبار المرويّات التي تتحدّث عن تاريخ نزول هذه السورة أو تلك، وعن مناسبات نزول بعض آياتها..."³، ومن اجتهاده في الاستعانة بأسباب النزول: ترتيب سورة (الكافرون) بعد (الماعون) ويبرّر بأنّه جاءت رواية في سبب نزولها وهي: "أنّه لقي الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل، والأسود بن المطّلب، وأمّية بن خلف، رسول الله فقالوا: يا محمد هلّمّ فلنعبد ماتعبد، وتعبد مانعبد، فنشرك نحن وأنت فيا لأمر، فإن كان الذي تعبديراً ممّانعبد، كئناأخذنا بحظّنا منه، وإن كان ما نعبد خيراً ممّانعبد كنت أخذت بحظّك منه" ثمّ يعلّق قائلاً "وهذه الرواية إن صحّت، والغالب أنّها صحيحة تنسجم مع سياق السورة السابقة فضلاً عن أنّها تعكس عقلية كبار قريش التجاريّة"⁴، وهذه الرواية وإن كان مضمونها متّسق مع منطوق الآية فلا دلائل لسياق السورة التي قبلها وهي الماعون إلّا من حيث وجود شاهد في رواية أسباب النزول لسورة الكافرون وهو حرص رؤساء قريش على مصالحهم الاقتصادية، وقد يكون الإطار الموضوعي العام لنزول القرآن شاهداً على قبول هذه الرواية، وفي نفس السياق يورد روايةً مقرونة بأسباب النزول مؤدّاهما "أنّ كبار قريش عرضوا على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم المال والملك والتزويج... قبل أن يعرضوا عليه المشاركة فيالعبادة"⁵، فكان نتيجة الاستناد إلى سبب

¹ - فهم القرآن الحكيم التفسير الواضح حسب ترتيب النزول القسم الأول، محمد عابد الجابري، ص322.

² - المرجع نفسه، ص322.

³ - المرجع نفسه، ص10.

⁴ - المرجع نفسه، ص65.

⁵ - المرجع نفسه، ص65.

النزول بأكملها لاتستقيم مع المرحلة التي رُتبت ضمنها هذه السورة ذلك أنّها تذكر أنّهم طلبوا كقابل أن يكفّ عن شتم آلهتهم والرّسول عليه السّلام لم يكن قد بدأ في التّعرض لآلهتهم" ونلاحظ من عمل الجابريّ أمرين:

- الاعتماد على السّياقات الموضوعية لتأطير تسلسل النزول ومن ثمّ ردّ أوقبول بعض روايات الأسباب.
- الاعتماد على الوقائع الزّمنية والتسلسليّة في أحداث السّيرة والخروج بنفس نتائج الردّ والقبول.

تنبيه:

على إثر هذه الملاحظة نلاحظ أيضا: عدم الالتفات إلى التّوجيه بشروط الصّحة والضعف وهذه حركة نوعية نادى بها المستشرقون خصوصا من المدرسة الألمانيّة على يد (نولدكه)، وعلى إثرهم قامت دعوة أركون بنفس الطّلب، ومع هذا فمن غير العلميّة أن نجد الحسن العباقي يربط بين التّاريخي¹ والترتيب التّزولي فيردّه على أركون كأنّ العمليّة محدثة بالكامل بينما لها جذور من الطبقات الأولى من أهل التّفكير، غير أنّ مسألة عدم توقّف أرضيّة الحفر التّاريخي عند أركون وهي أنّ " ضياع المخطوطات والمؤلّفات الحاسمة هو الأمر الذي لا يزال يمنعنا من التّوصل إلى نتائج أو حلول نهائيّة لمشكلة التّرتيب الزّمني للسّور القرآنيّة"²

وبالعودة إلى عمل المفسّرين في استخدام روابط التّرتيب وشواهد أسباب التّنزيل، تشكّلت مفاهيم السّياق الواقعيّ والسّياق الزّمني لنزول القرآن الكريم عند المعاصرين وعند حسن حنفيّ ما يعني: "وجود سبب نزول أوّلاً ثمّ نزول الآية ثانية"³، وتأييداً لهذا المنهج ذهب العشماوي إلى أنّ أسباب النزول لاتنفك عن الوقائع التي يحتويها الوعاء الزّمني وأنّ الشّريعة "لم تنزل كلاًّ ولم تأت بغير أسباب، وإلّا كانت تتوالى على الوقائع وتتغيّر بتقدّمها..."⁴، من هذه المقاربة التي ترسم الوشائج الكاملة بين الزّمنية والسّببية لخصّ السّيوطي من

¹ - المقصود بالتّاريخيّة الأصل التّاريخيّ للتصّرفات والمعطيات والحوادث التي تُقدّم وكأنّها تتجاوز كلّ زمان ومكان وتستعصي على التّاريخ، لا يستطيع العقل المؤمن التّقليديّ أن يستوعب تاريخيّة الأحداث التّأسيسيّة... وهذا هو أيضاً المخيال (l'imaginaire)، انظر: تعليق: هاشم صالح هامش كتاب قراءة علمية لأركون، الفكر الإسلاميّ قراءة علميّة، محمّد أركون، ترجمة: هاشم صالح، المركز العربيّ الثّقافيّ، الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الثّنية سنة 1417هـ/1996م ص20.

² - الأنسنة والتّأويل في فكر محمّد أركون، كيجل مصطفى، ص340.

³ - قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، حسن حنفيّ، دار التّنوير للطّباعة والنّشر، بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية سنة 1403هـ/1983م، ص126.

⁴ - أصول الشّريعة، محمّد سعيد العشماويّ، مكتبة مدبولي الصّغير، القاهرة مصر، الطّبعة الرّابعة سنة 1416هـ/1996م، ص89.

قبل الظاهرة بقوله "الزمان إنما يُشترط في أسباب النزول لافي مناسبة النزول"¹ أي: السبب يُشترط له زمن محدود لتعلقه بحدوث مخصصة، ومن المعلوم أن المناسبة هي الجوّ العام للتّنزيل وليست الحادثة بعينها. لذلك فإنّ تعلق الغاية حول طبيعة القضايا التي يطرحها القرآن في منهجه التفاعلي والتي تُشكّل التمثيل النزوليّ، أكّدت وجود رؤيتين، الأولى في فهم صحيح للقرآن من خلال تتبّع تاريخ وترتيب نزوله، ولها امتداد كما أسلفنا إلى حدود الصحابة، وقال السيوطي: "فمنهم من ربّها² على النزول، وهو مصحف عليّ"³ والثانية انطلقت من نقد القرآن العظيم نبتت نواتها في المدرسة الإستشراقية منذ منتصف القرن التاسع عشر وعلى إثرها وتأييدا لهذه الفكرة اتخذ المدعو سامي الذيب لنفسه السّلطة لإعادة ترتيب المصحف فألّفه على نحو أربع لغات، ولم يكشف عن منهجه واكتفى بمقدّمة مشحونة بالتشكيك في القرآن المحفوظ، ولكن ما يهّمنا هو تصريحه بأنّ أسباب النزول تمثّل طريقاً لتتبّع زمن النزول يقول: "كما أنّ معرفة سبب النزول وسيلة لمعرفة تاريخ الآية، فأيات القرآن جاءت في كثير من الأوقات مجرّدة مبهمة..."⁴، واكتفى بذكر أسباب النزول في هامش كلّ سورة ورد فيها سبب ولم يبيّن الآلية التي ربط بها تاريخ النزول بتوظيف الأسباب، وهو مع تشكيكه في علوم القرآن عموماً شكك أيضاً في أسباب النزول التي قال إنّه اتخذها سبيلاً لمعرفة تاريخ الآية يقول: "نحن نذكر تلك الأسباب على ذمّة الرّأوي دون ضمان صحتها، فلا أحد يستطيع الجزم بصحتها، وكلّ ما نحرض عليه هو الأمانة في نقلها عن مصادرها وحتىّ إن كانت تلك الأسباب تتضارب مع العقل..."⁵، فأبيّ عاقل سيتعجّب من عجائب هذا التناقض، إذ كيف يستعين بشيء لا يقبله بالأساس!؟.

ومن أصحاب الرؤية الأولى الشيخ دروزة، فقد نصر فكرة ترتيب النزول، بالرغم من أنّ تفسير القرآن بهذه الطريقة عمليّة فهم معقّدة لأنّها تستظهر الأفق الثقافي والتاريخي لنزول القرآن، وتحتاج إلى تصريف عدّة علوم في البحث ومنها أسباب النزول، ومع أنّ دروزة ممّن يُدافع عن هذا المنهج ويجعل "القرآن سلسلة تامّة للسيرة النبوية وتطورها منذ البدء إلى النهاية متصل بعضها ببعض، ومُفسّري بعضها لبعض"⁶ فلا يخفى مال أسباب

1- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 75.

2- أي: سور القرآن.

3- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 137.

4- القرآن الكريم بالتسلسل التاريخي وفقاً للأزهر، سامي الذيب، مركز القانون العربي والإسلامي، الطبعة الثالثة، www.amazon.com، ص 19، 2016.

5- المرجع نفسه، ص 21/20.

6- التفسير الحديث، محمد دروزة، ج 1، ص 142.

النزول من علاقة بمعطيات السيرة ووقائعها، إلا أنه لما جاء إليها في مقدّمة تفسيره الذي ألفه على ترتيب النزول قلل من شأنها مستبعداً أن يكون لها قيمة في التفسير فضلاً عن مكانة في الترتيب ومن الإشكال الذي وقع فيه الشيخ دروزة أنه لم يُوظّف أسباب النزول لتأييد الزمنية والاستشهاد بها للنسق المنطقي لمراحل التنزيل مع ما فيهما من التلازميّة النصيّة والواقعيّة.

وفي هذا الموقف المضطرب حول فهم العلاقة بين طبيعة القضايا التي يطرحها القرآن في مواضعه وبين التي تُشكّل التمثّل النزولي له، يفرّق نصر أبو زيد بين الترتيب النزولي والترتيب المصحفي إذ الأول مرتبط بالوقائع والثاني بتربط أجزاءه "والنصّ وإن كان من حيث النزول مرتبط بالوقائع والأسباب فإنّه من حيث التلاوة يتجاوز هذا الارتباط بالوقائع ليقوم روابط أخرى...¹"، وتفريقه يعني: استحضر صورة الواقع في الإطار الحيّ السببي المحرّب، وصورة الترابط المناسباتي في الإطار السياقي الداخلي، ولكلّ منهما دلالة فدلالة الأول من ترتيب نزوله ومطابقة معنى الواقع مع معنى النصّ، ودلالة الثاني وفق تناسق النصّ وتناسب أجزاءه وفق روابط الإعجاز وغيرها، أو بمعنى آخر: القرآن من حيث النزول يتأثر بالأسباب الواقعيّة ومن حيث الترتيب المصحفيّ بالأسباب التركيبيّة الإعجازيّة.

إنّ التفسير بمنهج الترتيب عمليّة مطلقة تتحكّم فيها المأثورات من الرواية والأخبار، وتلك المأثورات نفسها تحتاج إلى اجتهاد لغزبتها أولاً ثمّ وجوب مطابقتها للغرض، والاستقراء لبعض أعمال المجتهدين في التفسير بتاريخ النزول أو على الأقلّ الداعمين له ولومن جانب تنظيريّ، لم تُسفر أعمالهم ولا اجتهاداتهم عن منهج جليّ المعالم لكيفيّة اختيار الآليات للتقيد بقوانينه وشروطه سواء تلك المتعلقة بأسباب النزول خاصّة أو غيرها على العموم، فلا ريب نجد عبد الرحمن حبنكة الميدانيّ يستبعد الأسباب من عمليّة الترتيب "لذلك لا يصحّ اعتماد جميع ما ذكره المفسرون على أنّ من أسباب النزول، واعتباره أساساً لتحديد معاني، إلا أن يثبت بسند صحيح، ولا يتنافى مع تاريخ نزول النصّ أو يكون منسجماً مع دلالات النصّ الواضحة...²"، وفي مقابل ذلك قد يكون من جعل فوائده تاريخ النزول سبيلاً لمعرفة أسباب النزول ورفع الخلاف الذي وقع من تعددها وكثرتها، ومنها معرفة الناسخ والمنسوخ الذي له صلة بأسباب النزول.

¹ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد ابو زيد، ص 97.

² - قواعد التدرّج الأمثل لكتاب الله عزّ وجلّ، عبد الرحمن حبنكة الميداني، ص 98.

3- النسخ وأسباب النزول

إنّ مسألة النسخ من أكثر القضايا التي تنازعها داعي النفي والإثبات، وصعوبة الفصل فيها تكمن في طبيعة النصّ القرآني من جهة وتوارد الأدلّة من جهة ثانية، ومن الضّروري التنبيه إلى أنّ إخضاع النسخ لبعده سبب النزول لا يتعلّى فقط عن حكم النفي والإثبات وإنّما كذلك يسير نحو مساواة القضيتين بآلية السبب والغاية من كلّ ذلك تقرير العلاقة المطرّدة بين مظاهر واقعية النصّ، وهي إحدى القرائن المختفية والموجودة في الخصائص المشتركة بين أسباب التنزيل وترتيب النزول مع ترتيب المصحف والنسخ¹، وهنا تبرز قضية الفرع السابق عند أبي زيد لأنّ "المهمّ في تحديد النسخ والمنسوخ هو ترتيب النزول لا ترتيب التلاوة في المصحف"² وهذا "يعتمد أساساً على معرفة تاريخية دقيقة بأسباب النزول وبترتيب نزول الآيات"³

ومن خلال عقد التّواصل بين تلك الخصائص في التفاعل تجلّت منطّات العلاقة حيث "نستطيع أن نرى بسهولة أحكاماً كثيرة قد تغيّرت وحلّت محلّها أحكام جديدة عند قراءة الآيات القرآنية، وعند متابعة أسباب نزولها أو الروايات التي ذُكرت حولها...."⁴، إذّا يمثّل هذا التفاعل قطب العلاقة بين مستويات التشريع التي في النسخ والإحكام⁵، وخلافاً لكثير من الأبحاث ذات الصلّة بالنسخ، فإنّ إحدى إشكاليّات تقرير الحكم فيها، هي في الأصل تجريد النسخ-عند من يقول به- عن دواعيه، وإنّ أسباب النزول تعتبر طريق التّواصل الذي يهيئ لفهم انسيابية الشريعة مع الواقع والحياة "إنّ فكرة أنّ القرآن كائن حيّ تنزل على الأسباب فكرة تختزل كلّ المقصود من الشريعة في فهم واحد: إنّ الشريعة تفاعل مع الحياة ونسيج بالواقع، فهي قواعد للحياة وليست نظريّات للفكر المجرد...."⁶، وفي أثناء ذلك يمكن احتمال أنساق نصّية لها روابط بين واقع النصّ ودواعي النسخ ربّما تكون شواهد على حصوله وتُهيئ لبسط الشريعة، وفي نظر عبد الهادي عبد الرحمن تسمح بإمكانية تحقّق مواضيع النسخ مع جملة الأسئلة والتّجاوبات، أو بنظر محمّد أبو القاسم حاج أحمد

¹ - انظر: مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 121.

² - المرجع نفسه، ص 121.

³ - المرجع نفسه، ص 121.

⁴ - سلطة النصّ قراءات في توظيف النصّ الدينيّ، عبد الهادي عبد الرحمن، سينا للنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1419هـ/ 1998م، ص 180.

⁵ - الإحكام هاهنا: ثبات الأمر على ما هو عليه، وهو ما يقابل النسخ.

⁶ - أصول الشريعة، محمّد سعيد العشماويّ، ص 75.

ليس النسخ إلا إعادة ترتيب سور المصحف¹، وبما أن القرآن جاء مواكباً لتطلعات الواقع الذي نزل فيه ومُجيباً عن مشاغله الفكرية والعقدية والحكمية في صورة سبب النزول وغيره، فإن من باب أولى وأحرى أن يناسبه حكم النسخ باعتباره تجاوباً طبيعياً مع حاجات المنزل عليهم وفيهم، "فالقرآن نزل آيةً آيةً كما ذكرنا وكان نزوله متواكباً متجاوباً حجم التحوّلات الدائرة يوماً بعد يوم، فمن المنطقي أن يكون النسخ طبيعياً، قد تختلف على ماذا نُسخ أو ماذا لم يُنسخ، لكننا لا يمكن أن ندعي بأنّ النَّاسخ والمنسوخ لم يكن موجوداً على الإطلاق لأنّ ذلك سيكون ضد طبيعة الأشياء"²، ولأنّه لما كان سبب النزول مظهر من مظاهر مرونة النصّ فإنّ "الناسخ والمنسوخ حقيقة مؤكّدة وهي تعبير واضح عن مرونة النصّ القرآني في مواجهة الأحوال المتغيرة بأحكام دائمة التجدد"³، هذه الاعتبارات جعلها بسام الجمل مدخلاً نقدياً مُستقلاً للمقاربة الحاصلة فيها، وبما أقرّه من أحكام متّصفة باحتمالية مبنية على تصوّرات قبلية من أنّ تحايل الفقهاء كان في بعضه يقوم على القول بالنسخ (إبطال حكم المخالف)، ولكي يشتوا النسخ لا بدّ من بحث تاريخ نزول الآية الذي بنفسه أدى إلى قيام أسباب النزول⁴، ومع أنّه من اليقين ملاحظة علاقة تلازمية بين هذه العناصر فإنّ هذا الإثبات - أي قوله: قيام أسباب النزول - كأنها لم تكن - لا بدّ له من برهان، وظاهرة استخدام التاريخ وأسباب النزول لتعيين النسخ لا تُنكر، والظاهر أنّه أراد وصف ظاهرة الوضع فذهب إلى أبعد بوصف ظاهرة القيام وليس هذا من هذا، ومع ذلك فيمكن للتلازمية أن تسمح بذكر مُحدّدات مفترضة، لا سيّما وأنّ التنصيص على النسخ في آية البقرة صاحبه شواهد من دواعي التنزيل تكسبها دلالات تلمّح إلى إمكانية دفع النسخ كليّةً، ففي قوله تعالى:

﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخْهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ [البقرة: 106]،

يذهب عبد الكريم الخطيب⁵ إلى أنّ الآية لا تحمل في نظره معنى النسخ الذي معناه: إزالة حكم وجعل

¹ - أو إبدال آيات السور في المصحف، فما النسخ عنده سوى كما دعاه إعادة ترتيب وتركيب، انظر: منهجية القرآن المعرفية، محمد أبو القاسم حاج أحمد، ص 95.

² - سلطة النصّ قراءات في توظيف النصّ الديني، المرجع السابق، ص 180.

³ - المرجع نفسه، ص 182.

⁴ - انظر: أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسام الجمل، ص 58.

⁵ - هو عبد الكريم محمود يونس أحمد الخطيب في 17 ماي، ولد سنة 1910 في بلدة الصوامعة التي حفظ في كتابها القرآن وتقع غرب سوهاج بمصر، ثم التحق بدار العلوم وتخرّج فيها سنة 1937، واشتغل مدرّساً بالتعليم الحرّ، ثم عيّن سكرتيراً برلمانياً، وبقي في وزارة الاوقاف مديراً لمكتب الوزير للشؤون العامة حتى المعاش بقرار جمهوري بعد اعتقاله في السجن الحربي مدّة 8 أشهر، بسبب رفضه شهادة الزور ضدّ أحد وزراء

حكم مكانه بين نصوص القرآن والسنة، بل هي من التّسأ¹ بمعنى: أن كلّ أمر يجب امتثاله في وقت ما، لعلّة توجب ذلك الحكم، ثمّ ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ، إذ النسخ معناه الإزالة²، وبعبارة ثانية: كانت الآيات ذات الحكم تنزل بأسباب ودواعي حالة مُعيّنة ثمّ جاءت بعدها أحكام يبدو بينها الاختلاف والتّعارض - وهو الشّروط الأساس للقول بالنسخ - وفي حقيقة الأمر ليس من اللازم القول بالتّعارض إذ لكلّ حكم حالته فحالة السّلم لها أحكام وحالة الحرب كذلك، فلا تُعطلّ آيات العفو والسّلم بمجرد وجود آيات تدعو إلى القتال فمتى تغيّرت الحال انتقل الحكم، وهنا لزم مراعاة أسباب النزول وحمل الآيات على الأغراض التي تحملها، ثمّ يفترض عبد الكريم للآية أسباب نزول تنفي عنها التّسخيقول: "هذه الآية (ما ننسخ...) قد جاءت مع آيات كثيرة غيرها دفاعاً عن أمر أراد الله للمسلمين وهو تحويل قبلتهم التي كانوا عليها من بيت المقدس إلى البيت الحرام"³ فيصير المعنى -على رأيه- ما ننسخ من آية؛ ما نحول من فعل إلى فعل وهو هاهنا تحويل القبلة المنتظرة بالنّص اللاحق ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 144]، وبما أنّ النّص سيأتي نزوله فيكون النّصّ الأوّل تهيئةً للمسلمين لقبول تحويل القبلة ولسبب قادم وهو: "كان من تدبير القرآن الكريم لهذا الأمر، أن قدّم له هذه الآيات الكريمة قبل أن تقع لتكون إرهاباً من جهة، وقوة يستند إليها في دفع كيد اليهود وسوسة الشيطان... من جهة أخرى"⁴.

وعند محمّد عليّ حسن الحلّي، لا مجال للشكّ في أنّ تبرير وجود توجيهات بأسباب النزول أيسر جدّاً من تبرير توجيهات بالتأويل، فجعل آية (ما ننسخ) سبباً لنزول قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كَلَّ ذِي ظُفْرِ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَنَرِ حَرَمًا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ

الأوقاف، أثرى المكتبة العلميّة بعدّه مؤلّفات منها التّفسير القرآنيّ للقرآن، إعجاز القرآن، القصص القرآنيّ في منطوقه، من قضايا القرآن، قضية فلسطين رأي الإسلام فيها وموقف المسلمين منها توتّي في شهر صفر 1406هـ/1985م، انظر: التّفسير والمفسرون، أساسياته وأبحاثاته ومناهجه في العصر الحديث، فضل حسن عبّاس، ج3، ص431/432.

¹ - وهو التّأخير.

² - التفسير القرآنيّ للقرآن، عبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي، مطبعة السنة المحمدية القاهرة مصر (درط) (دتظ)، ص125.

³ - المرجع نفسه، ص128.

⁴ - المرجع نفسه، ص129.

جَزَيْنَهُمْ بِغَيْرِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿١٦٦﴾ [الأنعام:146]، "قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اللَّهُمَّ خَفِّفْ عَلَى أُمَّتِي الْأَحْكَامَ وَلَا تُشَدِّدْ) فنزلت (ما ننسخ من آية)، يعني ما يبطل من حكم كان في التوراة عليكم أيها المسلمون نستبدل حكمًا خيرًا منه أو مثله أو أيسر منه وأخفّ عليكم"¹، والسبب تعلق بالذين هادوا ومراده بالجملة: المنسوخ ما جاء في التوراة والتاسخ له ما جاء في القرآن، وعندما ذهبت إلى مظان أسباب النزول لم أجد هذا السبب منصوصًا بالرواية المنقولة، ولا أريد أن أحمل عبد الكريم الخطيب ومحمد الحلبي أكثر مما أرادوا قوله فهما في الحقيقة أرادوا أن يدفعا النسخ عن آيات القرآن بعضها لبعض، وهذه إحدى مشكلات الاجتهاد فادعاء أسباب للآيات بلا دليل نقلّي محض خيال.

ولو عدنا إلى أسلوب المقابلة بين النسخ والسبب، نجد نضال عبد القادر صالح يستبعد مسألة وقوع النسخ "وإذا كان نسخ بعض الآيات ممكنًا زمن الرسول، مع صعوبة تقبل ذلك، فكيف نستطيع أن نفهم وأن نتقبل وأن نعلل تعليلًا منطقيًا نسخ آيات قرآنية بعد وفاته وبالذات بعد جمع القرآن من قبل عثمان ومجموعته..."²، ومن المعلوم أنّ عثمان رضي الله عنه أسقط من جمع القرآن ما كان منسوخًا، واستغرب الباحث أن يكون قد حصل ذلك لأنه "قول تبريري يحاول الخروج من ورطة فكرية عقائدية خلقها ما سبق أن قرأناه عن سقوط آيات من القرآن... وبالذات بعد أن جمع عثمان المصحف"³، وهو نفس الاستغراب بالمقارنة حين يصدر من سؤال الناس للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وينزل على إثره وبسببه الوحي، يقول في سياق نفي النسخ والسبب جميعًا: "بل إنّ كتب التراث قد ذهبت أبعد من ذلك وادّعت بأنّ الآيات القرآنية كانت في بعض الأحيان تتغير أو يُضاف إليها إذا اشتكى بعض الناس أو سألوا النبيّ سؤالاً..."⁴، كأنه ينفي البداء عن الله عزّ وجلّ، فكما لا يجوز النسخ بحكم علم الله المطلق لا يجوز تغير الآية وحكمها بسؤال يسئل بسبب، يقول: "الآن ليُسمح لي أن أستعمل عقلي الذي خلقه الله لي وأن أتساءل: هل من المعقول أنّ الله سبحانه في حاجة لمن يذكره، وهو المحيط بكلّ شيء، حتّى يضيف إلى الآيات أحكامًا بناءً على طلب المذكّرين والسائلين من الناس؟"⁵، وهذا تمثيل للسمّة البارزة للبعد الرّبّانيّ للنصّ القرآنيّ وتظهر بنفي الحركة

¹ - المتشابه من القرآن تفسير الآيات الغامضة، محمد علي حسن الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، سنة 1435هـ/ 2014م، ص54.

² - المأزق في الفكر الدّينيّ بين النصّ والواقع، نضال عبد القادر صالح، دار الطليعة بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1427هـ/ 2006م، ص36.

³ - المرجع نفسه، ص36.

⁴ - المرجع نفسه، ص38.

⁵ - المرجع نفسه، ص39.

المرنة عنه وإبعاد التدخل البشري في تكوينه، وبذاته يلقي بالمطارحة العقديّة في إشكالات غير متناهية، لأنّ استخدام مبدأ النسخ وأسباب النزول ذريعة لذلك البعد يخرج النصّ القرآني عن الشّروط السياقية اللازمة التي تراعي جهة التلقي كما تراعي جهة المرسل.

ويمكن لهذه المقابلة أن تجد لنفسها مبررات أو تهيكّل القضية بعكس أثرها، إذ نفي النسخ مطلقاً بتعطيل أسباب النزول للآيات قد يجزّ إلى منزلق خطير في تأويل القرآن، لأنّ الجهل بسبب نزول آية ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَجًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِبِ أَوْ لِمَسَمُ النِّسَاءِ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء: 43] ونفي النسخ عنها يدعو إلى التّحريم النسبي للخمر لا التّحريم المطلق (بعض الأوقات)، ولأنّ سبب النزول يكشف مغاليط اللسان بالكفر وما دون الكفر التي وقع فيها شارب الخمر أثناء الصّلاة، فيصير السبب نفسه علّة مكشوفة لتّحريم الخمر مطلقاً بمعنى: إذا كنتم تشكّون في حرمتها فانظروا إلى أسباب منعكم عنها، والحقّ أنّ -في أكثر الأحوال- ما من آية في القرآن قيل عنها منسوخة إلاّ وجدت أقوالاً مقابلةً بعدم نسخها إلاّ هذه الآية، ولم يكن غريباً بهذا المبدأ أن يربط العشماويّ بين تفاعلية النصّ مع مصالح الناس ومبدأ القول بأسباب النزول وحكم النسخ¹، وعندما ترتبط الأحكام بالأسباب في الزّمن الأوّل للتّلقّي فهذا يعني بالضرورة تعلّم اكتساب مهارات والتي هي أقرب إلى فهم روح النصّ²، كما علّق عمر بن الخطاب رضي الله عنه حدّ السّرقة في زمن القحط، وبالتالي هل يمكن أن نقول: ليست الآيات المنسوخة معطلّة؟، عكس كما اعتقد محمّد الغزالي رحمه الله عندما استنكر مستغرباً قضيّة التّعطيل بالنسخ وجريانها مجرى التاريخ "هل في القرآن آيات معطلّة الأحكام بقيت في المصحف للدّكرى والتّاريخ كما يقولون..."³، والجواب: حكم نسخ القرآن بأسباب، يقتضي فهم الأسباب⁴ لإيقاع الحكم، فما هو إذاً التّاريخي هل الأسباب، وهل هناك أهداف ومحايثات لتواصل النصّ بدلالة السببيّة؟

¹ - انظر: أصول الشريعة، محمّد سعيد العشماوي، ص78.

² - وبيانه أكثر في الفرع القادم.

³ - نظرات في القرآن، محمّد الغزالي، نضمة مصر للطباعة والنشر، القاهرة مصر، الطّبعة السادسة سنة 1426هـ/2005م، ص194.

⁴ - وأقصد الأسباب الأولى المصاحبة للنصّ والأسباب اللاحقة.

المطلب الثاني: علة المحايثة¹ (IMMANENCE) التاريخية لأسباب النزول

1- تاريخية المبدأ وتواصلية الغاية

يشدّ الباحث الإطلاق العريض لمفهوم التاريخية، وبين مستويات الإبستمولوجية يتعيّن تحليل التّراث وبالخصوص فهم تجربة إصدار الرواية، و تقييم عناصر رصف المبادئ والغايات التي تتوقّف عليها الأحكام الخاصة بنقد التّراث أو إبعاد معايير الموضوعية.

وفي ذات أسباب النزول نرى التّباين الشّديد بين أفراد الرؤية الحادثة من حيث تاريخية نزول النصّ أو أسبقية أسباب النزول على التاريخ، فمن جهة يعتقد أركون أنّ أسباب النزول لا تعكس أحوال الوضع العام للخطاب² في مبتدأ التنزيل، ومن جهة ثانية يعدّها برهاناً تاريخياً-شواهد- على السياقات التي أوحيت فيها الآيات³، يبدو منه التّعارض، ولكن أركون يعيد قراءة السياقين من عملية الحفر التاريخي لأنّ السياق الأوّل ليس بالضرورة أن يكون الوجه الحقيقي لأرضية الوحي، والسيّاق الثاني ما هو إلاّ تصوّر للسياق الأوّل" من أجل تلبية حاجات الذاكرة الجماعية"⁴، تحي بافتراض أسباب وهذه الذاكرة يجب أن تعاد قراءتها وإلاّ لكان التفسير وفهم القرآن قد وضع نفسه بنفسه تحت سلطة التاريخ المجرد من التّحرر المطلق الذي ينسجم وطبيعة النصّ القرآني⁵، وأكثر اللوم الذي يقع على الاتجاه السلفي في التفسير من عقول الرؤية المعاصرة هو تحديد العناصر الآلية (الاكتفاء التروائي المطلق) لفهم القرآن وكثيراً ما يعدّون منها أسباب النزول والناسخ والمنسوخ المجردين من العمق الفلسفي، لأنّ خضوع النصّ القرآني لظاهرة التاريخية بتلك الآليات يعقبه صحّة ادعاء المدرسة المعاصرة ضدّ المدرسة الأخرى التي تجمّد النصّ في مساره العمودي، وتختزل الرؤية الأفقية في تفسير بسيط سطحيّ مسجون في أقفاص التاريخ، بمعنى أنّ التفسير يظلّ يعيد نفسه بظاهرة (الإسقاط التاريخي)، لأنّها (المدرسة السلفية) متى اكتفت بأسباب النزول كشاهد لورود النصّ ولم تنظر إلى الأسباب الأفقية فإنّها تحكم على نفسها (في نظر الأخرى) بالتاريخية التي تتهم بها غالباً غيرها.

¹ لفظ محايثة معناه يقيم في" يقال: علة محايثة، أي علة في باطن الذات الفاعلة، وتقابلها علة مفارقة" انظر: المعجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قباء الحديثة، القاهرة مصر، الطبعة الخامسة سنة 1428هـ/ 2007م، ص580.

² القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمّد أركون، ص115/114.

³ المرجع نفسه، ص37.

⁴ المرجع نفسه، ص37.

⁵ انظر: الفصص القرآنيّ قراءة معاصرة، محمّد شحرور، دار الساقي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1431هـ/ 2011م، ص109.

وإذا كان هذا هو موقف أركون، فإنه للأسف تركيب منهجيّ يحاول من خلاله التّمرّكز فيما بعد الحداثة برّد الاعتبار للأساطير والرّموز والخيال والمنتخيل من خلال الاهتمام (بالأنثروبولوجيا **Anthropology**¹)، ولا بأس حينئذ أن نعتبر أسباب النزول ذات سياق تاريخيّ أي: أنّ النّصّ قد أتى بشروط ومواقف معيّنة مشخصة في مرحلة تاريخية محدّدة، وإذا كانت تلك الأسباب تعبّر عن حالة اجتماعية، فإنّ النّصّ كذلك يعبّر عن حالة اجتماعية والتي هي موقف واقعيّ (والنّصّ مشحون بذكر أجزاء منها)، وهنا بالذات من اللاّثق القفز على² الخطاب الخصوصي ليحلّ محلّه منهج الظاهرية بجميع مقوماتها وخصائصها ومن أهمّها الرّبط المستمرّ بين الأسباب والنتائج كما تقرّر في مصطلح الاجتماع، والإشكال الذي يقع فيه أركون ومن شاركه في نفس الرّؤية هو: تحليل العلوم القرآنية من وسائط منهجية سوسولوجية في التحليل، دون الوصول إلى النتائج المبنية على الأسباب الموضوعية المرتكزة عليها، بل يقع التحليل بمزج شيء من هذا وشيء من ذلك، كما ينطلق من ثوابت ليصل إلى عدد هائل من المتغيّرات³، ولأنّه مهما تكن محاولة فصل الآليات التاريخية عن الآليات الاجتماعية تتشظى عنده الإشارات اللازمة، "فالاجتماعي يبرز تاريخياً والتاريخي يبرز اجتماعياً"⁴.

وهذه المتغيّرات تشتت الدّهن عن مصاحبة الوعي بالنسبية؛ نسبية الوضع العام لحال الخطاب ونسبية الدلالة والمعنى في النّصّ، وهذه النسبية عبّروا عنها بخصوص السّبب وما عموم اللفظ إلاّ سبيل للتخلص من قيود السّبب من أجل إطلاقية الدلالات والمعاني، وهي إحدى الأسس التي اعتمدها العمري مرزوق لدفع الاحتجاج بالخصوصية "لكن الخطاب الحداثي يلغي عموم اللفظ ويبقي على خصوص السّبب من أجل تبرير تاريخية النّصّ الديني، إذا الاعتماد على سبب النزول كدال على تاريخية الديني غير صحيح بدليل أنّه ليست

¹ - لأنّ الدلالات البنيوية عند أركون لا تعطي المعنى الحقيقي وتزرع فوضى من القراءات العشوائية، فتؤثّر بذلك على الخطاب الديني، انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، المرجع السابق، ص 54، والانثروبولوجيا كلمة من مقطعين Anthro و Logy والثاني هو إلى العلم أو الدراسة، (علم الانسان)، والانثروبولوجيا بالمعنى الموضوعي: أكثر العلوم التي تدرس الانسان وأعماله شمولاً على الاطلاق طبيعياً واجتماعياً وحضارياً، انظر: مدخل إلى علم الانسان (الانثروبولوجيا)، عيسى الشماس، اتحاد منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق (درط)، سنة 1435هـ/2004م، ص 13.

² - من أجل استمرارية الفهم والتأويل.

³ - وهذا هو التركيب منهجيّ، والثابت هنا هو إخضاع النّصّ لشروط الظاهرة، ثمّ القفز عليها حتى تتغيّر النتائج.

⁴ - النّصّ القرآنيّ أمام إشكالية البنية والقراءة، الطيّب تيزيني، ص 437.

كل آية لها سبب نزول¹، لكن لو انكسرت زاوية النظر بعيدا عن الحادثة التي تقع بعينها، فإن أثر الحقل الدلالي والتصويري في النصوص القرآنية يكاد يشهد بتردداته على وجود أسباب ضمنية ليس لكل آية فحسب بل لكل لفظة، فلا عجب إذا أن يدعي العشماوي وأبو زيد لكل آية سبباً، وعليه فإن دفع التاريخية بحصر الأسباب ببعض الآيات لم يكن مضمونا بالكفاية المطلوبة خصوصاً في نظر أركون.

إذا السبب والتاريخ يتقاسمان بالتساوي وظيفية تواصلية الوعي بدنامية النص وتخليصه من التحنيط القسري البشري، ورؤية أركون قائمة أولاً على القراءة التاريخية، أو على سبيل (التاريخانية Historical) وهي تعنى بإثارة مناقشات لا حد لها، ولا يتم هذا إلا بفك الإشكال الموجود بين الواقعي والمتعالي أو المقدس²، فالمتعالي عائق فكري يجب حقائق التاريخ، وليس بالضرورة أن يكون كذلك لأن "هناك مساوقة ومحايثة لواقع الإنسان... وبجدلية بين ما هو متعال وبشري تقع عناوين القداسة.. فالقداسة ليست خارج دائرة الحياة، بل هي في صلبها، وفي مطلب كمالاتها وتساميتها، لذا ليس في الأمر تعارض بين ما هو مقدس وما هو بشري، وبين ما هو ثابت وما هو تاريخي"³، والسؤال هل يصح تحليل الحقائق بمنهج تركيبية مخالفة للأسس الميتولوجية؟، ولن أنتظر هنا إلى حقيقة هذا التركيب ودلالاته واستخدامته عند أركون، لأنه سيأتي⁴.

ولما تبينت استحالة تصوّر انعدام للأفق الماضي للنص فإنه يتشكل من هذا الأفق أرضية التفاعل مع الواقع والزمان اللذان يوجهان بدورهما عملية التأويل ولو على حساب السياقات الموضوعية. لذلك يمكن القول: إن التوظيف الدلالي للسياق التاريخي يلزم منه فهم سياقات الخطاب، لأنه مهما حاولنا طمسها فهي موجودة في مضامين النص سواء باعتبارها أسباباً أو مناسبات مصاحبة، والحكم على الأسباب بالتاريخية هو -اعتباراً بتلك المضامين- الشهادة على النص بنفس الحكم.

ولا ريب يوجد تأثير جدي، إذ بدون التاريخ يكون النص وحده غير قادر على إحداث محيطه الدلالي، ومن أجل تواصلية الغايات النصية وترابط السياقات الدلالية من الواجب التنبيه على استحالة إبعاد الصورة

¹ إشكالية تاريخية النص القرآني في الخطاب الحديث العربي المعاصر، العمري مرزوق، دار الأمان الرباط المغرب، الطبعة الأولى سنة 1433هـ/2012م، ص417.

² انظر: معجم الشواهد والمصطلحات الفلسفية، جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس تونس، الطبعة الأولى سنة 1425هـ/2004م، ص520.

³ النص القرآني بين قداسة المعنى وتاريخية المعرفة، شفيق جرادي، مجلة البصائر، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية في حوزة الإمام القائم (عج)، العدد 39، السنة السابعة عشر، 1427هـ/2006م، ص14.

⁴ من مصلحة السياق تأخير السؤال إلى الفرع القادم (التمثل التاريخي).

الذهنية لاستحضار المتلقي الأول المسبب لوجود النص القرآني، لأنه ما كان مكشوفاً عنده بديهياً المعنى في زمانه قد لا يكون مألوفاً عندنا، فيصبح التاريخ بمقوماته ومعطياته خريطة لمسار فهم النص، وليس الحكم عليه بالتاريخية إذ هو مقيد بالعلّة المحايثة.

2- العلة المحايثة

يرتبط مفهوم هذا العنصر بضرورة عكس التفكير الجديد للظواهر النصية ليس بمنأى عن متطلبات التلقي والاستجابة بدواعي السببية فحسب، ولكن أيضاً على أنه ذو مغزى أفقي، والدلالة النصية لا تنفك عن تاريخ الفهم وفهم تاريخية النص، وكل فهم في الحقيقة يدخل في جدل العلاقة السببية بين اللاحق والسابق وعندما حاول الحسن العباقي دفع قول أركون (تاريخية أسباب النزول) ذهب إلى أنّ جدل العلاقة لا يتوقف عند السياقات المؤطرة لأسباب النزول، بل يتعداه إلى السياقات المماثلة، وهي تعبير عن حاجات لدى الجنس البشري تلازمه أو بعبارة أدق لا تتغير¹، وهذا تفسير مبدأ الغائية² بمقابل (المذهب الوضعي)³، ولكنها (الغائية) ليست على نسق واحد من الترابطية لاختلاف الرؤى المعرفية، ليس لدى أصحاب القراءة المعاصرة فقط، بل وعند المدرسة الكلاسيكية الأصولية، ويكاد يكون الاتفاق على وجود الأسباب في مضامين النص، والقرآن العظيم نزل في التراث العربي فلا ينأى عن مفهوم السياق الثقافي الذي صاحبه و"تكمن إجرائية هذا المفهوم في كونه يراعي المقام الثقافي العام الذي يمثل مرجعية المتلقي، ولقد اعتمد اللساني فيرث على مصطلح السياق الثقافي في التأويل واعترف هو وتلاميذه منهم هاليادي وليس متضمنًا سياقات ثقافية جزئية، ومفاد هذا الاصطلاح أنّ تأويل النصوص لا يتم إلاّ بجعلها تتسق مع سياق ثقافي محدد³، وربما بعضهم يحاول الانتقال بأسباب النزول من آلية للفهم والاستنباط والدلالة المسيجة بالسياق الثقافي لها، إلى نقدها جملة لتصبح عائق تاريخي لفهم النص وليست أداة حلحلت جمود معانيه وفي هذا يلاحظ البعض الآخر أنّ أسباب النزول تعني التمثل الوجودي، وهو أنّ المشروطة السببية في التاريخ لا تنجم من النص وحده بل من الواقع

¹ انظر: القرآن الكريم والقراءة الحدائرية دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون، الحسن العباقي، ص 236.

² (المذهب الوضعي) أو الوضعية: هي مذهب أوغيست كونت (August Cont) الذي يرى أنّ الفكر البشري لا يستطيع أن يكشف عن طبائع الأشياء ولا عن أسبابها القصوى وغاياتها النهائية، بل يستطيع فقط أن يدرك ظواهرها وعلاقاتها وقوانينها، وأن العلوم التجريبية هي التي تحقق المثل الأعلى لليقين، انظر: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، المرجع السابق، ص 487.

³ النص القرآني ومشكل التأويل، مصطفى تاج الدين، إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 14 سنة 1998/1999م، ص 29.

أيضاً، ويهدف النصّ إلى غاية الإقناع والتّفهم والمراجعة بغض النظر عن نقدها بالتّفصيل فلها كينونة كشيء كلّيّ لأنّها "مراجع ونقاط استدلال وفهم تتحايت مع بعض سياقات القرآن فينزّل في ثناياها لمقصد التّفهم"¹، ومع هذا فأسباب النزول باعتبارها تأطيراً مرجعيّاً للدّلالة الأولى، لا تتخلّص من المعنى التّاريخيّ بسهولة إلّا من خلال جسور تداوليّة، لذلك يمكنني القول:

إنّ الفهم الذي كان نسيباً أحاديّ المعنى (في التّاريخ)، قد حمل تدريجيّاً معاني متعدّدة عبر مروره باعتبارات الزّمن في التّأويل.

فالتّأويل كان يسير مستنيراً بمعطيات الزّمن وتطوّرات الفكر، وكان لا يتردّد في إلحاق مضامين جديدة، غير أنّ هذا السّير كان بطيئاً للغاية، لكن التّفسير ظلّ أسيراً بين جدران الرّواية التي أخذت الأسباب حظّاً كبيراً منها، ويمكن أن نقول إنّ بقي على حاله إلى القرن الخامس الهجري، وفي أسباب النزول لم يشهد التّأليف النّوعيّ النّقديّ (تنقيح الرّواية الذي لا ينتقل إلى التّعدّ الفهميّ أو الفلسفيّ) فيها إلّا من طرف ابن حجر العسقلانيّ وكتاب (العجاب) في حوالي المنتصف الأوّل من القرن التاسع الهجريّ ولم يخرج من دائرة الرّواية إلّا في العصر الحديث، فكان يؤثّر في عمليّة الفهم المنهجيّ: معرفة الحقيقة في قلبها التّاريخيّ من ناحية الفهم والقبليّات المعرفيّة، غير أنّه كانت لدى المعاصرين منهجيّات متباينة في مقابل أطر مرجعيّة لأفكار موحّدة (المراجعة والتّقد) بالتّمثيل الجزئيّ كالتّالي:

- وضع أسباب النزول في سياقها التّاريخيّة المعترّة (أركون المنهج التّفكيكيّ (التّحليل التّيولوجيّ، البحث الأركيولوجيّ)، عبد المجيد الشّرفي (منهج نقد العقليّة التّراثيّة...))...

- محاولة الخروج من سياق تلك السّياقات (أبو زيد (التّداوليّة..)، الطّيب تيزيني (إشكاليّة بنائيّة النصّ)) إذ إنّ يتركّز البحث عن مخرج للقضيّة الأساسيّة في الفكر المعاصر على عقلنة العلوم التّفسيّريّة (أسباب النزول، المكّي والمدنيّ...))، وتدفع الخطوة نحو الفكر المستقبليّ ومعارفه دوّمًا من الدّاخل، لذلك من الإجحاف اتّهامهم باستيراد الطرائق الغربيّة بالمطلق، لاعتقادها أنّ الفهم (التّاريخيّ) لا يناقض التّفهم (العقليّ)، أي: التّوفيق بين الحقّ الدّينيّ (المقدّس) والحقّ الفلسفيّ المنهجيّ (التّفكيكيّ)، وإن حصل تناقض بين الحقّين فيخضع الحقّ الدّينيّ للمساءلة والتّأويل، بناء على أنّ النصّ قادرٌ على مواجهة المشاغل الإبستمولوجيّة دوّمًا وباستمرار.

¹ - أسباب النزول المقدّس التّاريخ والواقع، محمّد أحمد الخضراوي، ص 10.

وأسباب النزول تحمل أثقال المشاغل والأسئلة، ومن هذا الوجه فهي التي تجمع بين المعقولة والتعليل وباعتبار مطالب العقل والفكر لتبرير دلالات النصوص، وهذا التبرير يفتقر إليه المتلقي والسائل الأول والذي بعده، وعلى ذلك لم يُقفل باب السؤال كما قد يُفهم من قول عليّ أمليل من أن أسباب النزول سؤال ومع ذلك قد أُقفل باب تحديد السؤال، وبالتالي تحديد الجواب، لأنّ الجواب قد نطق به مرّة واحدة وإلى الأبد، وحمله نصّ له السلطة المطلقة على كلّ الأزمنة اللاحق¹، والحقّ خرج هذا الموقف لدرء إشكالية التاريخية وقد قال قبل ذلك ما يستدرك للآحق "قد يكون (سبب النزول) سؤال، والسؤال تاريخي، لأنّ السائل كائن في زمانه وبيئته، وهكذا تجدد أسئلة الناس وأجوبتهم عبر التاريخ"².

أقول: ولم يُقفل باب السؤال لأنّ القرآن لم ينزل في أناس مخصوصين، وإن نزل فيهم فلائنه لا بدّ أن ينزل في بعض الزّمن، وليس باللزام يكون لهم دون غيرهم من الناس فكما كان لهم الحقّ حتّى سألوا وأشغلهم أمرهم وأمر الوحي، سيأتي من بعدهم ليكونوا مثلهم في السؤال والاشتغال، والعبرة أنّ الأوائل جهلوا فسألوا حتى عُذروا (في الفهم) واللاحقون يُعذرون حين يسألون كالذين من قبلهم، غير أنّه لن يكون هناك تنزيل جديد وإنّما معنى وتأويل جديدان، وهذه إحدى الأبعاد الفلسفية لأسباب النزول³.

وفي ظلّ هذه العلاقات تتابع نزول القرآن ضمن مقاصد سببية ومناسباتية ومقامية مختلفة فالتسجّل التاريخي والترتبيقي للنصّ القرآني يتضمّن وحدات حججائية ومحاورات وتقريرات ولوم وتوجيهات، ممّا يجعل فعل السببية (داعي وجود النصّ) وأرضية استقبال الوحي تبدو بمضامين القصد؛ أي: الفعل الإرادي (القصد الرباني) للفت النظر إلى تقدير النصّ من منظور أرضية خطاب المتلقي الأول.

ثمّ التلقي الثاني في المنهج التداولي يتخطّى حالة المتلقي الأول لأنّ تسجّل النصّ يحيل إلى كلّ ما هو سابق على النصّ وخارج عنه، كمقامات وأوضاع خطائية، لذا فإنّ تأخير استحضار الفهم المتقدّم والمتربط يمنع مساعدة "القارئ على تحديد موقعه بالنسبة إلى النصّ ومعرفة الإطار التاريخي الذي ينتمي إليه، وما يساعده

1- في شرعية الاختلاف، عليّ أمليل، ص75.

2- المرجع نفسه، ص74.

3- وهي إحدى أغراض هذا العمل.

على ذلك، عمل الاستراتيجيات النصية باعتبارها من أهم الإجراءات التي تساهم في إنجاح العلاقة بين السياق المرجعي الخارج نصي وبين القارئ¹.

ومن ثمة ليس من المناسب التوقف عند المنهج البنيوي اللغوي والمنهج السيميوطيقي لتعليل هذا الإطار، لأنهما يكتفیان بعملية التوصيف الذاتي للنص، ولا ينتقلان من الوصف إلى التأويل مثل منهج البنيوية التكوينية والتي تدعو إلى توظيف البعد الاجتماعي، والمنهج التداولي الأدبي² بمفهوم التواصل القائم على الفهم والتأويل في سلوك التفكير المعاصر وباستحضار التمثلات التاريخية.

3- التمثيل³ التاريخي (REPRESENTATION)

الانفتاح غير المحدود للنص على الحضور المقامي بوجه خاص وفي صورة السبب بوجه خاص، يقود إلى إعادة التفكير والتمثيل لذاكرة الخطاب والتي تعتمد على الفعل التاريخي بوصفه خلفية لحدث النص. واسترجاع المفسر الأحداث والوقائع عن الفاعلين التاريخيين لها، وعن أوضاع عصر الوحي، هو العملية غير الإرادية في ذهنية التفكير، أي: إنه يعيد ذكر الروايات والأخبار كما سمعها ولقيها وقرأها في الزمن الماضي دون شعور مسبق، فيصبح زمن التفسير هو ذلك التردد المتعلق بلحظة نقل الصورة التاريخية الأولى لأسباب نزول النص القرآني، فتقلب العلاقة التي تؤسسها (الأسباب) تحديداً نحو إعادة خلق الحدث على المستوى التواصلية، وفي نظر الشرفي لا أسباب النزول ولا السنة يتمتعان بالعصمة والنقل المأمون لأنّ المحدثين لذلك يلجأون إلى (LAREPRESENTATION- التمثيل) "كانوا مقصّرين في التحري فلقد بذلوا جهوداً لا تنكر في التثبت من مدى صحة الأحاديث التي بلغتهم حسبما توفّر لهم من وسائل معرفية، إلا أنهم لم يكونوا واعين كل الوعي بأن ما دونوه إنما هو تمثيل (REPRESENTATION) معين للسنة وليس السنة ذاتها"⁴، و المدرسة الكلاسيكية تعترف أنه تمثّل ولكنّه (الفهم الماضي) الذي يؤسس للفهم الحاضر، ومنشئ ذلك

¹ نظرية التلقي، خلفياتها الإستيمولوجية وعلاقتها بنظرية الاتصال، غنيمّة كولوقلي، دار التنوير الجزائر الجزائر، الطبعة الأولى سنة 1434هـ/2013م، ص129

² التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، دمشق سوريا، الطبعة الأولى 1427هـ/2007م، ص5.

³ التمثيل أو التصور: "يقصد به مختلف الطرق التي بها تصبح الموضوعات الفكرية ماثلة من جديد أمام الفكر، ويقصد به أيضا الطرق التي يستحضر بها الفكر الموضوعات الخارجية حتى في حالة غيابها وعدم وجودها"، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد ص117.

⁴ لبنات، عبد المجيد الشرفي، دار الجنوب للنشر تونس، جمهورية تونس الطبعة الأولى، سنة 1432هـ/2011م، ص153/154.

العقلية الفطرية للإنسان في تفسير الأشياء وشروعه في الكلام بتداعيات ذاكرة الغرض والتعليل للموضوع،
فالتصنيف التاريخي¹ لأسباب النزول يعكس إذن نوعية الحضور بالتمثل الشائبي الذي يجري على وجهين:

- التمثل بالرواية المنقولة.

- التمثل بالمخيلة الجمعية² أو الذاتية.

فهذان الوجهان قسمان للأداة التي يتساوى فيها المتلقون والناظرون في (فهم الفهم) وقراءة النصوص وتبدو هذه الرؤية للهولة الأولى من خصائص المدرسة التفسيرية التقليدية، ولكن بالنظر إلى الأطر الفكرية المعاصرة، نجد القارئ الحدائي لكي يعيد قراءة النص لا بد له أن يتمثله بصورته الوجودية الأولى، وبالتالي أن يدخل أسباب النزول في قراءته، وهو ما يفسر الاهتمام البالغ بأسباب النزول لدى المتأخرين من زوايا مختلفة، كاهتمام الأوائل من زاوية أحادية، ويقرر أركون أن فكرة التمثل بأسباب النزول تأتي من (خلفية أسطورية) وهكذا لا يغدو مفهوم (**Le Dogmatisme - الدوغمائي**) بهذا المعنى محصوراً في الاتجاه التقليدي بل داخل قهراً في الاتجاه المعاصر أيضاً والذي لا يستطيع التخلص أثناء قراءته النص من قيود الدلالات التي يدعو إلى تحرير العقل الحدائي منها، فأصحاب القراءة المعاصرة عندما يقرأون النص القرآني كثيراً ما يذكرون أسباب النزول بناءً على الغرض المطلوب فمثلاً يجري أركون سوسولوجيا التلقي أو الاستقبال الذي يعتمد على توجيهات قبلية ليقرر في النهاية توجيهها خاصاً بنفس الآلية، وهذا المشهد بتفاصيله يعكس مدى التناقض المطبق في توصيف أسباب النزول، الأمر الذي يفضي بشكل فاضح عن المضمون المنهجي (للتمثل التاريخي).
والملمهم الفكري في الذهنية المعاصرة يقوم بتفعيل الخصوصيات الحديثة، ويعطي التأويلات المبتكرة بدل أن يأسر نفسه في النقد داخل النقد (النقد المكرر)، وأهمية الاطلاع على خلفية هذا النقد وإظهار أسلوبه تأتي بنفس أهمية، قراءة المنهج ذاته ككل.

لأن أسباب النزول تعتبر سناً تاريخياً استفادت منه المدرسة المعاصرة في دعم ميولها نحو النزعة التاريخية في التحليل والمناورة التفسيرية وترسيخها في المنظومة المعرفية الموجهة للقارئ، قال الجابري "وذلك أيضاً هو المضمون التاريخي (ولنقل أسباب النزول) لكثير من الآيات القرآنية"³، ولما انتقد أركون فكرة الاستقلال الذاتي

¹ - كبعد زمني سابق لا حكم بالتاريخية أو التاريخانية.

² - وسيأتي القول في المخيال الجمعي في موضعه.

³ - مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري، ص74/75.

التي كان يدعو إليها (غادامير-Gadamar) وهذا الاستقلال يلغي الأطر للمعنى الموضوعي، في ذات الأمر يلتقي معه في إحالة النصّ على معنى خارجي عنه (أسباب النزول)¹ فبالنسبة لغادامير يتوقف الأمر عند القارئ المتلقي ملغياً الشائبة² فمقام النصّ هو مقام المتلقي، وبالنسبة لأركان المقام لا يكون إلا داخل تكوينية النصّ (منهج تاريخي) أو خارج النصّ (منهج سياقي)، ولذلك يتمثل بأسباب النزول كمقام خطابي ثم يسوقها في اتجاهات إيديولوجية ويعطي تفسيرات ملائمة دون أن يحصر أسباب النزول في الروايات التقليدية، ليكون التحليل حول تفكيك العقلية المنتجة لهذه الروايات.

وعليه يتجه السير نحو عرض القرآن للتقيد التاريخي والدراسة الألسنية التفكيكية، وعنده يتعدى التمثيل بآيات الأحكام إلى كلّ الحكايات والقصص الملهمة والمؤطرة لفكرة المفسر وفي نظره هي بعيدة عن الوضع الاجتماعي للنصوص، بل تكشف عن اختلاقتها في نماذج أسباب النزول³، وتلك أحكام (أي: الحكم بالوضع) إذا لم تكن لها شواهد، لا يمكن اختراعها والقول فيها بمجرد القبليّة الإيديولوجية المحضة، فشواهدا إذا موجودة.

والدوغمائية بدلالة أسباب النزول من منظور المدرستين الكلاسيكية والمعاصرة تعكسها ممارسة التمثيلات في ميدان قراءة النصوص، مما يعني أنّهما (المدرستين) تحملان مكاسب معرفية قبلية تجسّد إطاراً منهجياً ونظاماً تفسيريّاً موغلاً في النقل التفسيري (الكلاسيكية) والتفديدي (المعاصرة)، والإنسان من حيث هو إنسان لا يستغني عن المخيلة والتمثّل للحقائق يقول (آلان Alain Emile August)⁴:

"ليست الأشياء ماثلة أمامنا، بل نحن نستحضرها أو بالأحرى إنّنا نتمثلها"⁵.

لذلك لم تكن أسباب النزول تظهر في هذا التمثيل إلا من ثلاثة سبل منهجية متبعة: الطرح التقليدي ويكتفي بالتقلد وربما بعض التّرجيح في الرواية والدراية، والثاني الطرح التاريخي، والثالث الطرح الفلسفي بالنسبة

¹- الشائبة: المقام الثاني للمعنى، وهي عند أركون لا تحضى بهذه الرتبة، ولكن كعنصر إيديولوجي للمفسر أو كأداة لفهم تكوين النصّ.

²- الشائبة معناها: وجود معنيين معنى لدى الكاتب والمعنى الثاني خارج النصّ لدى القارئ.

³- انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمد أركون، ص74.

⁴- "آلان Alain Emile August-13 مارس 1868 / 2 جوان 1951-، هو الاسم المستعار لإميل أوغيست شارتييه، أخذ المذهب العقلاي عن أستاذه (جول لانيو)، ثم صار كاتب أخلاقي، سلك سبيل النقد والشكّ من أقواله " ليس العقل سلّة قمامة للحقائق" له مؤلفات منها: (تاريخ أفكار) (محاكمة الحرب) (الفنون الجميلة)، انظر: معجم الفلاسفة (المناطق، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوّفون)، جورج طرايشي، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1427هـ / 2006م، ص83.

⁵- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد، ص118.

لأصحاب الطرح الأول لا تتم حقائق التاريخ إلا باستحضار المأثورات ومنها - الأسباب - عن الجيل الأول والثاني، والاكتفاء باجتهاداتهم وفهمهم الحرفي، وحنة قولهم أن المعرفة الدينية لا تتطور وينبغي عزلها عن المعرفة الإنسانية، والطرح الثاني مبناه على الدعوة إلى قراءة النص في ظل سياقه التاريخي ليس فقط الأخذ بأسباب النزول وسائر معطيات عصر الوحي بل تتوسع لتشمل مقامات الخطاب، فقد أكد أبو زيد أن فهم القرآن فهمًا دقيقًا يستدعي فهمًا لمعطيات البعد التاريخي لأرضية التنزيل بجميع ما تمتلكه من أبعاد دلالية، "من المؤكد أننا لا نعني بذلك الحقائق التاريخية المعروفة للخطاب الديني ذاته عن نزول النصوص الدينية منجمة - أي مفرقة - بحسب الظروف والملابسات والوقائع العينية المباشرة، وهو ما يعرف - بأسباب النزول..... إن ما نعنيه بالوعي التاريخي العلمي بالتصوُّص الدينية يتجاوز أطروحات الفكر الديني..... بكل ما يحيط به من واقع اجتماعي تاريخي"¹، والثالث فلسفي بالنظر إلى أسباب النزول كعمل غائية وترتبط بوحدة النص مع غايات الوجود في الفكر الإنساني، إذ أسباب النزول في نظر بعضهم ما هي إلا غايات حتى قال عنها: "وما تزال غايات النص الكريم مجالاً خصباً للاستثمار المعرفي والاستكشاف العقلي"².

ورغم أن الرؤية المعاصرة تأبى التموُّع في إطار أحادي، وتنفر من الثبات في بوتقة واحدة، فلم يكن إذا تمثلاً تاريخياً فحسب بل صار تمثلاً دوغمائياً، فكان أخرى للمدرسة المعاصرة بعبقريتها ووسائلها المنهجية المتعددة، أن تتعالى على الموروث النقلي حتى لا تصير رؤيتهم بمنظار تراثي صرف، فليس هناك تمييز بين المدرستين فكلتاها ترى التمثيل للتجربة الإنسانية في فهم القرآن من مطلب أسباب النزول بالتمثل للعصر النبوي ولو باختلاف الرؤى والتقدُّم الفكري لمفهوم الانحسار والإطلاق.

¹ - نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، سينا للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1415هـ/1994م، ص190.

² - أسباب النزول المقدس التاريخ والواقع، محمد أحمد الخضراوي، ص123.

المطلب الثالث: انحسار السببية في مطلق الدلالات

1- تاريخية السبب وإطلاقية النصّ

إنّ جدليّة التاريخ والسبب تحت هذا الأصل هي جدلية بصيرورة غائية وتطورية غائية، والقضايا التي أثارها أصحاب القراءة المعاصرة تحمل كلّ أنماط القراءات إمّا تزامنية أي مصاحبة لحالة نزول النصّ أو تجاوزية أي وضع أسباب النزول في إطار تاريخي (المعنى التاريخي).

ويستحيل على الناقد المعاصر الوفيّ للآليات التحليلية الحديثة، أن يتوقف عند المفاهيم الظاهرة التي تقدّمها أسباب النزول، لأنّ التفسير كما يفهم الآن مبناه على النقد والتحليل بالمنهج المستحدث والاستناد على أسس في تحليل الخطاب، ويرى في نفس الوقت عدم التقيّد بأنماط التعليلية الجاهزة والموجودة في دلالات أسباب النزول، ولو قبلها أعطى لها إسقاطات أفقية في الفهم والاستنباط، على أساس الاعتقاد بالعلاقة الجدلية بين النصّ والواقع أو النصّ والتاريخ.

والذي سبق قولهم يقوم على افتراض فاعلية أسباب النزول وامتناع فصلها عن سياقات النصّ، لذلك لا يمكن تصوّر تنافر بين دلالات الأسباب التسيبية في التاريخ والكلام الإلهي المطلق والعام، كأثما تجعله مقيداً بالحالة الزمنية مخصّصاً بالحادثة الفعلية، وهو ما عبّر عنه هادي عمران الفائزي بتزامنية الحدث القدرية مع النصّ وليس العكس إذ يرى أنّ الأسباب -الواقعة- ليست سبباً لنزول الآيات، بل إنّ الحادثة هي التي رافقت التنزيل اقتضاءً لا ألفاظ القرآن الكريم من حيث علاقته بالحدث، فجاء سبب النزول موضحاً للآية لا غير¹ ولا يتوقّف مدلول أسباب النزول والملابسات الحافة بالنصّ داخل عصر التنزيل فقط، بل يمتد ليكشف الموروث، وما كان سائداً من العنصر الثقافي زمن الجاهلية فتسمية (الأسباب) يحيل إلى الحدث التاريخي قبل النبوة وبعدها، وتسمية (النزول) يحيل إلى كيفية ظهور النصّ لمعالجة القبليّة والبعديّة، ومن ثمّ ترددت عليها عدّة منهجيات² وحقول معرفية تستقصيها، والذين كتبوا في تاريخ أسباب النزول³ لا يكتفي منهجهم بالصاق

¹ قواعد تفسير القرآن الكريم، هادي حسين عمران الفائزي، (رسالة ماجستير)، كلية الفقه، جامعة الكوفة، 1431هـ/ العراق، 2010م، ص97/96.

² كالمناهج التحليلية التاريخي، وكالحقل اللساني.

³ وأما كتاب (علم أسباب نزول القرآن دراسة تاريخية)، للدكتور: عبد الستار جبر غايب الحمودي، فلا يغرّن القارئ عنوانه، إذ لم يعمد إلى الدراسة التحليلية التاريخية، وإنما لجأ إلى موضوعات قرآنية كقضية النفاق وصفات اليهود وغير ذلك، فرتبها وذكر لها الروايات التي فيها من أسباب النزول.

الرواية بالنصّ، لأنها تسعى لتكييفه من جهة ومن جهة يصير لزماً النظر إليها كآلية تستدعي البحث عن نظرية قرآنية في ضوء الأسباب في مجال تشخيص الواقع التاريخي وتعيين إحدائياته المتزامنة مع مسار تشكّل النصّ وفق منظومة تعتمد معطيات التاريخ ومعطيات الوحي " لأنّ أيّ محاولة لإغماس الوقائع في قواعد عامّة للإنفلات من ضرورة تفسير خصوصياتها تعني القضاء على منهجية التاريخ"¹.

فلم يكن إذاً ذلك كافياً لاعتبارها دلالة للفهم ما لم يتموضع في مسرح الحقبة التاريخية، وربط معاييرها بالبنية النصّية للموضوعات في القرآن العظيم لتكون مثلاً لغير ذلك المسرح وتلك الموضوعات تترصد الجديد "بحكم تكوّنها كبنية لم تُكتب مرّة كبقية الكتب المقدّسة، بل نزلت في ما يقارب العشرين عامّاً من الجدل والصراع داخل الجزيرة العربية، وجاءت على لسان النبيّ استجابة لمقتضيات هذا الجدل وذلكالصراع، فكانت الآيات طريقاً ونصّاً في آن واحد"². وهذا التوسع الذي يربط الأسباب و المناسبات مع مآلات النصّ لا يُعجب كثيراً من المهتمّين المعاصرين لسببين:

- روايات أسباب النزول لم تنقل الصورة الكاملة التي حصل في داخلها نزول الآية بل اقتصر على النقل والسؤال أو الإشكال.

- بدت الأحكام التي أجاب بها الوحي مغلقة وصمّاء استعصت على الحوار، وقصرت عن التعايش مع المشاغل الحيّة في المجتمعات اللاحقة"³.

والحقّ لا يفضي هذا الحكم إلّا إلى توسيع الباب أمام القائلين بالانحسار التاريخي والقول بمرحلة النصّ القرآنيّ، ودعم فكرة عدم صلاحية الأحكام⁴ أو على الأقلّ عدم صلاحية أسباب النزول، ما دام يوجد من يجعل للنزول دواعي مخصوصة بأوقات معيّنة وأماكن معيّنة وأفرادٍ مخصوصين بعينهم.⁵

فهل أسباب النزول علم متورّخ متطلّ على علوم فهم القرآن؟

أسباب النزول تكشف عن تاريخية الفهم وتطوّراته عبر وحدات النصّ في عصر الوحي وما بعد عصر الوحي، فهي طافحة بالدلالات الواقعية لإسقاط الفهم على السابق واللاحق، ومع أنّ النصّ القرآنيّ كائن

¹ - ثقافتنا في ضوء التاريخ، عبد الله العرويّ، المركز الثقافي العربيّ، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة سنة 1418هـ/1997م، ص44.

² - سلطة النصّ قراءات في توظيف النصّ الدينيّ، نضال عبد القادر صالح، ص77.

³ - النصّ الديني في الإسلام من التفسير إلى التلقّي، وجيه قانصو، ص374.

⁴ - والمقصود: ليس ترك الاجتهاد الجديد وإعادة الاعتبار بالمعطيات المستحدّة، كما سيأتي الكلام عنه في مبحث العلة.

⁵ - انظر: سقوط الغلوّ العلمانيّ، محمّد عمارة، دار الشروق، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1422هـ/2002م، ص233.

ذاتيّ مسيِّج بالكمال، فائض بدلالاته، ومكتف بمضمونه، فقد شاء القدر العليّ أن يجعله كائن في التاريخ ولكن في اللازمن وحين لازمته الأسباب حظيت بخصلة اللازمن بالتبعية واللزوم المنطقي¹، "ورغم أنّ الحضور المقدّس بهذه الطريفة تشابه على الناس وتلابس عليهم حتى قالوا: إنّ الواقع الاجتماعيّ هو من أنتج هذا الكتاب، فإنّنا نقول: إنّ هذه الاشكالية ليست مستحدثة بسبب ذكاء الإنسان المعاصر، إذ هي كلمة قالتها الكائنات الجاهليّة في سياقها التاريخيّ....(وقال الذين كفروا لولا أنزل عليه القرآن جملةً واحدةً) والذين يستنكرون اليوم بمستوى حدثيّ حضور كلام الله طبقاً لأسباب النزول يسوغون عودة السّؤال الجاهليّ وهو يستنكر ترتيب القرآن وتفريقه..."².

ونحن مع تحفظنا على بعض عبارات الاقتباس، نقول: إنّ الإنسان المعاصر لا يستشكل بمبدأ القضية وإنّما يستشكل تراكمتها المعرفيّة ومآلاتها الفكرية، ولأنّه يطلب معايير غائية لفهم النصّ ومعايير لتاريخيّة فهم النصّ، فالتاريخيّ ليس النصّ وإنّما طريقة فهم النصّ، وهنا حاولوا فهم فهم النصّ، أما النصّ ذاته فلا يخضع للحتمية التاريخيّة على مستوى الصّيرورة ولكن على مستوى الغائية بمعنى تأليف النصّ وفق اتّساع الآفاق المعرفيّة وتعدّد أروضيات التلقّي، وإعادة طرح تساؤلات وإشكاليات آتية، وأسباب جديدة تناسفكر القارئ ومشاكل المعرفة لدى الدارسين، ولأنّ النصّ هو مجموع وحدة واحدة، غير مفرّق عند المتلقّي المتأخّر، مجموع بين يديه من جلده إلى جلده، فيصير من العبث تشبيه حال المحدثين بحال السالفين، وبغاية لهم إنزاله جملة واحدة، فهو قائم جملة واحدة، وإنّما اعترض الكفّار بادي التنزيل على تحجيمه لكي يسهل عليهم القضاء عليه، وليس اعتراضهم من حيث مواكبته لأغراض الناس وسؤلهم، والمحدث لا يروم حذف بعض القرآن فضلاً عن كليّته³. ومن ثمّ يمكن عدّ أسباب النزول تاريخيّة بمدلول الشروط الواقعيّة التي لا يستهانها، لا بمدلول الشروط التاريخيّة، والتي من مستوجباتها القول بأرخنة النصّ القرآنيّ ونفي التّعالّي عنه، ومن موجبات الأرخنة الإذن بتوظيف العناصر التاريخيّة لتصوّر سماته وفروعه الحافّة، ومن هذه العناصر المخيال الجمعيّ.

2- المخيال الجمعيّ

إنّ الموقف أو القضية المراد تناولها، أرادها بعضهم أن تكون في إطار مشهد التاريخيّة، وهذا استجابة

¹ - اللزوم المنطقيّ لعلاقة التبعية بين الأصل والفرع.

² - أسباب النزول المقدّس التاريخ والواقع، محمد أحمد الحضراوي، ص 123م.

³ - لا أمحدّث عن أعداء القرآن.

لاعتبارات الأسطورة التي هي جزء من دراسة الأنثروبولوجية التاريخية، تحديداً: (الأنثروبولوجيا الرمزية) وحاول بعض المعاصرين ساعياً ومنهم بسام الجمل لإيجاد روابط منطقيّة بين الأسطورة والمخيل وبين التّصوّرات الرمزيّة في تأليف أسباب النزول، ولا تخرج تلك التّصوّرات من إطار السّميات، وإذا كانت التاريخية في معناها العام تشير إلى الزمنية أو الواقعي، وتقابل الخيالي والمقدس¹، إذا كانت التاريخية بهذا التّصوّر عند المؤرّخين المحترفين فهي تلك الخاصية التي يميّز بها كلّ ما هو تاريخي، أي ما ليس خيالياً أو وهمًا، والذي هو متحقّق منه بمساعدة أدوات التّقد التاريخية هو التّباين الشّديد في توظيف المخيل مع التاريخية فإمّا أن نوقّر أوصاف التاريخ فينتفي المخيل وإمّا أوصاف المخيل فتنتفي أوصاف التاريخ، لأنّه لا يمكن الجمع بين نقضين، "وهكذا يُعدّ (الجانب الرمزي) جامعاً مشتركاً بين المتخيّل والأسطورة، وهو يُوجع إلى تحديد دلالة الرّمز من وجهة نظر أنثروبولوجية، ومّا يؤكّد أيضاً أهميّة هذا المبحث أنّ الأنثروبولوجيا الرمزية تعتبر الدّين، أيّاً كان، نظاماً من الرّموز، ولذلك توجّه عناية الدّارس في إطار هذا العلم إلى رصد مختلف وجوه النشاط الرّمزي في الوجود عمومًا مقدّسة ومدنّسة"²، والانتفاء يظهر في المنهج الذي سار عليه أركون إذ يوقع أوصاف التاريخية على أسباب النزول ثمّ سرعان ما يبرّر لوجود جانب أسطوري في جوانب منها، وعندما ربط أرباب هذا الرّأي بين المخيل والرمزية فإنما في الحقيقة قد غامروا بروابط مفقودة الحلقات، إذ في نظرهم ليست الرمزية التي تولّد منها المخيل والأسطورة سوى حالة نفسية جماعية، ناشئة من حنين التاريخ وملابسات الذّكرة، ويرتبط تعيين الإطار المعرفي للمخيل الرمزي، داخل تمثّلات شكلية لتصوير العلامات والدلالات، والسؤال هل تحتاج أسباب النزول إلى كلّ هذه السّميات للظهور أم لها حوامل نصّية؟

أسباب النزول من حيث هي أحداث واقعية تؤطرّها الإحالات المتكرّرة من القرآن إلى الاهتمام بأرضية السؤال والتلقّي، فليس عجباً أن تسبق وجود النصّ، قال حسن حنفي: "تعني أسباب النزول أولوية الواقع على الفكر وأنّ كلّ آية هي تعبير عن موقف وحلّ لمشكلة وبنّت نظرية ممكنة لوضع اجتماعي قائم"³ وهذا المجتمع قائم على الحقيقة في أرض الحقيقة، وليس يتوقّف وجوده على الفكر المستقلّ والمجرّد من الواقع، وعلى هذا النحو نلاحظ التأكيد الشّديد من أكثر من واحد على إظهار أسباب النزول لتكون ثقافة واقعية بدل أن تكون ثقافة

1- انظر: إشكالية تاريخية النصّ الديني في الخطاب الحدائثي العربي المعاصر، العمري مرزوق، ص27/28.

2- أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسام الجمل، ص379.

3- من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة1408هـ/1988م، ج4، ص250.

ذهنية، وحضارة المسلمين على رأي أبي حامد هي حضارة وثقافة نصّ، وتأسيسًا على هذا البعد يذهب عبد المجيد الشرفي-الذي غرس فكرة أسطورة أسباب النزول في فكر تلميذه الجمل- إلى أنّ القرآن في الغالب عبارة عن حجاج وتفاعل أشخاص معيّنين، ويعني ذلك بالضرورة أنّ تصوّر الأمة وفكرها مبناه في الأساس على واقعية النصّ، ويكفي إحصاء عدد الروايات التي ادّعى فيها الجمل التأليف الأسطوريّ حتى يتبيّن لك أنّه يحاول جعلها بالقهر أسطورة أكثر من كونها روايات قابلة للنقد والتّمحيص يعترتها الضّعف وحتى الوضع، والوضع نفسه له أسبابه وأغراضه، ومنها تقرير المعاني الحقيقية¹ في صياغة الرواية أكثر من ميل أصحابه إلى التصوير والخيال، ففي استعمال المخيلة يمتدّ الفكر إلى كلّ التراكمات الذهنية في الدّكرة الجمعيّة والفردية، فهل يتّسع ليشمل مضامين قداسة النصّ؟.

تلك التّصرفات التّفسيّة التي يغذيها الفكر جاءت بأشكال عفويّة، من حيث موافقتها القصد إلى التخيل والمحاكاة لا من حيث القصد إلى الإنشاء والوضع فهي قاصدة إليه، والقرآن يذكر جانبًا مهمًّا من جوانب الحياة العربيّة بمعنى أنّ أغلب القصص والأخبار-التي قالوا عنها أساطير- موثوقة في أصلها وحضرها الناس كشهود عيان في حقبة التّنزيل وهذه "الصورة الحقيقيّة للحياة العربيّة في هذه الحقبة من الزّمان نجدها في القرآن ذاته..."²، ومهما كان تعريف الأسطورة فقد اتّفقت التعريفات "على كلّ ما لا يخضع للمبرّرات العقلية والمنطقية، لأنّها تقوم على عنصر الخارق الذي لا يخضع لقواعد ثابتة"³، ومع ذلك فهي قوّة متحرّرة جانحة تكسر القواعد، ومن هنا يمكن اعتبار أنّ المخيلة "هي: القوّة الباطنة الثّالثة"⁴، وهذه القوّة "إذا استعملها العقل سمّيت (مفكّرة)، وإذا استعملها الوهم سمّيت (متخيّلة)"⁵، وروايات أسباب النزول تعيد صورة المحسوس في بيئة التّنزيل فلما خضعت للنقد الحديثيّ صارت (مفكّرة)، أي: معقلنة، ولما صدرت من تأليف النّفس

¹ - التي يستسيغها المتلقّي كفكرة أو القبول النفسي لها.

² - مدخل لدراسة القرآن عرض تاريخي وتحليل مقارن، عبد الله دراز، ترجمة: محمّد عبد العظيم عليّ، مراجعة: السيّد محمّد بدويّ، دار القلم، الكويت الكويت، الطّبعة 1404هـ/ 1984م، ص 130.

³ - سكيّنة قدّور، توظيف الشّخصيات التّراثية في الشّعر الجزائريّ المعاصر قراءة في الأسطوريّ والشّعبيّ والصّوتيّ، مجلّة الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر، العدد 12 سنة 1432هـ/ 2011م، ص 275.

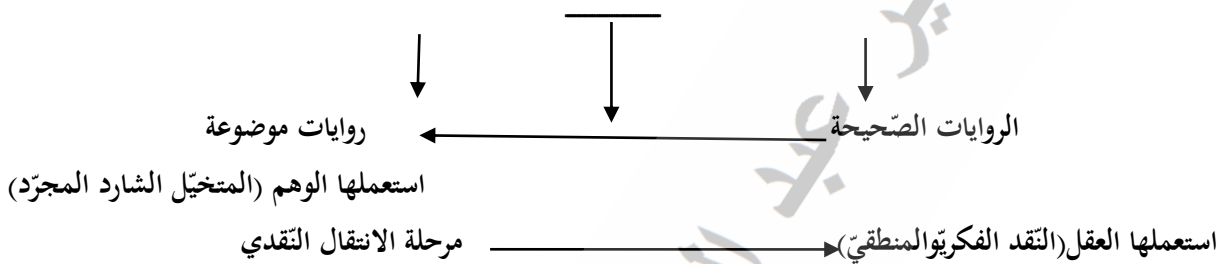
⁴ - نظريّة الشّعر عند الفلاسفة المسلمين من الكندي حتّى ابن رشد، الفت كمال التّويّبي، دار التّنوير للطّباعة والنّشر، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1403هـ/ 1983م، ص 30.

⁵ - المرجع نفسه، ص 30.

(الوضع)، صارت وهماً أي: (أسطورية متخيّلة)، ولو حصل، ويجب ألا يحصل، يجب كذلك فصلها عن الروايات التي مرّت عبر التقد الواقعي.

وتفسير الظاهرة يتمّ بفهم سوسولوجيا التلقّي، ويُقصد بها الكيفيّة التي تقابل بها الفئات المجتمعة الموروث ويعتبر هذا التلقّي جزءاً من القراءة التاريخية الانثروبولوجية الرمزيّة، ولا ريب له أثر في تكوين الأفكار وتوجيهها ومطالب المعاصرين تحثّ على وجوب الانتقال من التفكير الأسطوري إلى الفكر العقلاني.

روايات أسباب النزول



فأسباب النزول المقصودة إذاً هي (النشوء والتخييل) وتختلف عن الروايات المرتبة موضوعياً ومنطقياً مع النصّ القرآني فلا يمكن ولو برؤية المجادلين كشف مكوّناتها في الأساس إلا بالحكم على أساس روايات مرّت عبر التقد، ولأنّ الروايات المتخيّلة حدثت بعد تلقّي الروايات الصحيحة التي أفرزتها خصائص التواتر المعنويّ واللّفظيّ وكانت مستقرّة ذهنياً بدلالات النصّ القرآنيّ نفسه في عقول المتلقّين.

وبعد هذا العرض والاستدلال نلاحظ أموراً منها:

- وجود أصليّ لأسباب النزول.

- يجب تمييز الروايات الثابتة عن الروايات المتخيّلة.

- دلالات النصّ القرآنيّ تشهد بأكثر روايات الأسباب ولو ظاهريّاً.

وقياماً على هذا الوصف أقول: إنّ الأسلوب الأسطوريّ وحيد الوجهة، فلا يابه لوجود المبررات المنطقية التي تقابل منقولاته الذهنية، وحقائقه منشغلة بتحقيق ذاتها، ومن جهة طريقة العرب المسلمين في الكتابة التاريخية "عندما شرعوا في تدوين أخبار الرسول.... كانوا يهدفون إلى تأسيس علم لا يشبه الأسطورة خاصّة وأنّ الإسلام نشأ في مجتمع ازدهرت فيه التجارة وعرف الكتابة وأسلوب العقود، سيظهر عنصر الأسطورة فيما بعد، خصوصاً بين عرب الجنوب، لكن علم التاريخ، علم الرواية والتصنيف، اعتمد أساساً أسلوب العقد

والشهادة على المتعاقدين¹، ولو قدر للأسطورة أن تكون حاضرة فليست مطلقة طاغية لأنه يتم "إلحاق بعض الفاعلية بإرادة الفرد في التاريخ، بيد أن الفرد يتمتع بجرية كاملة، يوجد بجانبه أصدقاء وخصوم يتمتعون أيضاً بإرادة حرة، تحد الإرادات بعضها البعض ويكون جدل الإرادات المتعارضة محرك السرد التاريخي"²، وهذا السرد التاريخي يقوم على عملية النقد المنهجي لروايات الأسباب وغيرها، ومحصلة المضمون أن أصحاب الإنتاج الأسطوري في السرد والنقل لم يكونوا مستقلين بالتأليف والكتابة ومنفردين بالقصص "إذ كل أنواع الوثائق المكتوبة لا تعدو أن تكون شهادات، لذا اهتم المؤرخون المسلمون بالإسناد وقواعد التعديل"³، ومنه فإن الممارسة النظرية المولدة للإستدلالات وأدلجة النص، إنما تتم بواسطة استحداث تصورات ومفاهيم موجهة نحو تجاوز الواقع القانوني الذي يتحكم في إخراج الرواية السببية ثم إصاقها بالنص ولا يخفى ما لهذا الفعل من مصادمة مع المعطيات الجديدة للعلم النقدي (نقل الرواية وفحصها)، ومن أبرز ملامح المصادمة أن بعض المعاصرين لاحظوا أن فئة من المفسرين استغلوا أسباب النزول لاسترجاع ذاكرة ومشهد من مرحلة مثالية من مشاهد الإسلام، وهي على رأي أركون مشاهد تأطيرية⁴، يوظفها المفسرون من أجل تصور لا يمثل في الحقيقة ما حصل في الواقع التاريخي ساعتها، وإنما مارسوا الفعل بسلطتهم الدينية والشعور بالزعامة الأرثوذكسية (الأصولية) "من أجل تمييز أو تجسيد كلام الله الموحى، ولكن هذا الاعتراف يظل على مستوى التشخيص التصوري من أجل الإيمان، أو لنقل بشكل أفضل، من أجل المخيال الديني الذي لا ينفصل عن المخيال الاجتماعي"⁵، وهذا المخيال يبحث عن حالة أكثر من عادية ودرس نموذجي أعلى، ولكنه ينقل مضامين المخيلة فيشتت الذهن عن الحالة الحقيقية للوضع الاجتماعي الذي جسده أسباب النزول، وأحدثت اضطراباً وخلافاً في الوظيفة الوسائطية للتاريخ، "كما في تفسير القرآن نلاحظ أن الطبري ينقل كل الحكايات التأطيرية المستلهمة من الرؤيا الأسطورية، أو من التقوية الورعة للنبي من أجل أن يوضع (تاريخياً) كل آية، فلم تخلق

1- ثقافتنا في ضوء التاريخ، عبد الله العروي، ص12.

2- المرجع نفسه، ص14.

3- المرجع نفسه، ص13.

4- أي: مُمهدة للموضوع.

5- القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمد أركون، ص72.

الأخبار فقط وهم الكشف التاريخي عن أسباب النزول، وإنما جعلت أيضاً من الصعب التوصل إلى الوضع الاجتماعي التاريخي في وظيفته الوظيفية الأولية¹.

ومن هنا لزم تحييد أو على الأقل تقييد أوصاف التخيل والأسطورة، لكي لا يتم إلحاقها موصوفات للقرآن، والذي ينبغي أن يكون الحكم له كما ذهب هشام جعيط إلى استبعاد قصة الغار وهو استبعاد مؤسس من النص "لكن القرآن لا يشير لبنة إلى غار حراء"²، ولأن ترك التحييد سيكون في غاية الانسجام مع فعل الذين نقدوا الكتاب المقدس وهم الألمان على الخصوص وباقي الأوروبيين على العموم، حيث تحقّقوا من مصادر أخرى لتأليف الكتاب المقدس تمثّل في الموروث الغوغائي المنقول بالمشافهة والذي تغذّيه الذاكرة الجمعية الحافظة للحكايات والأساطير الشعبية³، ولعلّه من الضروريّ تكيفها في أغراض الوضع وتأليف أسباب النزول بدلاً من أغراض التخيل والمحاكاة، فهما في حقيقة الأمر لا يشكّلان وحدة غرضية ومنهجية متفكّقة.

3- تأليف أسباب النزول

إنّ سمة حضور النزعة الذاتية في الرواية السببية، وعدم التحكم المطلق للحالة العلمية في مجرى حضور مسالك النقد المنهجي من جهة، ومن جهة أخرى ملاحظة الأخطاء المتكرّرة لدى أهل التفسير في توظيف التمثيل بأسباب النزول في عملية فهم النصّ القرآني، كان لذلك الأثر في توجيه الممارسة التطبيقية لفعل التفسير وتضع الأغلال في أعناق الاجتهاد والتحرّر.

ولتأكيد قيمة تحديد فهم القرآن مع دعوة التخلّص من الأدوات التقليدية يذهب الشرفي وجماعة إلى أنّ نصّ الوحي في النهاية "نصّاً - مشروعاً (texte - proje)" تتجدّد أحكامه وتشريعاته في إطار مقاصده الكبرى⁴، وتعطيل التّحديد في فهمه لا يتمّ إلاّ بتجاهل (النصّ الثقافي) أي: المعطى الواقعي الثقافيكل أبعاده، وفي نظرهم لم يأخذ هذا الجانب حقّه من قبل السلطة الدينية، التي تلجأ إلى القرائن الآلية لتحبس دلالات النصّ في ميولاتها الإيديولوجية "فإنّما كانوا يبحثون في الواقع عن سلطة بها يشرعون لفهمهم ذلك

¹ - المرجع السابق، ص 73.

² - في السيرة النبوية الوحي والقرآن والتبوة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1419هـ/1999م، ص 35.

³ - انظر: النقد الأعلى للكتاب المقدس في فكر الغرب وينايعه الإسلامية، الدكتور قنديل محمد قنديل، دار الطباعة المحمدية، القاهرة مصر، (درط) سنة 1410هـ، 1989م، ص 22.

⁴ - في قراءة النصّ الديني، سلسلة موافقات، عبد المجيد الشرفي، في قراءة التراث الديني (الإتقان في علوم القرآن) أنموذجاً، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية، 1410هـ/1990م، ص 56.

حتى يسود ويسودهم ومن يمثلون به، ولا أدل على ذلك من توظيفهم لأسباب النزول التي قررت لترتب فهمًا للآيات، والواقع أنّ أسباب النزول تاطير بعديّ للنصّ القرآني، ولا يخفى ما لهذه البعدية من عمل للذاكرة الجمعية والضمير الإسلامي¹، وكثيراً ما يقدم هذا الاتجاه سبب النزول كشاهد حيّ لتلك الممارسات التي تندرج أساساً في ما دعاه أركون "إعادة تشكيل الضروف التاريخية لأسباب النزول"² ويذهب بسام الجمل إلى أنه حين بلوغ علم أسباب النزول حدّ التأليف المستقلّ وفكّ ارتباطه عن مؤلفات التفسير (التحرّر من كتب التفسير)، قد ساعده ذلك تحرراً من مدلولات الآيات، فهي قيود تمنع تصوّر ووضع أسباب خاصّة لكلّ حالة سياقية³ ويبدو أنّ هذا الانفصال ساعد على التلاعب بمادة أسباب نزول عديد الآيات، ومما يقيم البرهان على ذلك أنّ عدد السور المتضمنة لآيات لها أسباب نزول قد تضخّم في أقلّ من قرنين، فإذا كان عدد هذه السور عند الطبري في حدود 65 سورة، فإنّه مع الواحدي 82 سورة³.

ومع أنّه يبدو في ظاهر الأمر كلاماً حجاجياً، بيد أنّه عند الفحص لا بدّ من إعادة مراجعة الجانب العدديّ في مجموع روايات أسباب النزول التي غالباً ما يستخدمها السيّد بسام للاحتجاج على جزئية ما لقد ذكر السيوطي سبباً لـ 857 آية، وذكر الواحدي سبباً 629 آية، أي بزيادة 228 آية، ويحتّم أنّ تلك الروايات شأنها كشأن المنقولات الحديثية عموماً، فالذي جمعه مالك في الموطأ لا يتجاوز ربع ما جمعه بعده البخاريّ، ثمّ إنّ الواحدي ليس من أهل الرواية فهو حاطب فيها باتفاق على عكس السيوطي وابن حجر، ومع أنّي أقرّ بوجود خلل كبير في منظومة الرواية التفسيرية، فلا يمكنني إذاً أن أحجب حقائق الحال كامتلاء كتب التفسير بالدخيل والإسرائيليات، يقول الخطيب البغداديّ: "ولا أعلم في التفسير كتاباً مصنّفاً سلم من علة فيه أو عري من مطعن عليه"⁴، وإنّه في مقابل ذلك قد يكون استدلالاً سفسطائياً من الجمل، لقد استشكل وقوع قليل من أسباب النزول في آيات الأحكام، مع أنّها في نظره أدعى لربطها بالأسباب، ثمّ اعتمد على جدول إحصائيّ قارن فيه بين مجموع روايات الواحدي والسيوطي ثمّ يعلّق "والظاهر من الأنموذجين السابقيين أنّ النسبة الكبيرة في أخبار أسباب النزول لاعلاقة لها بآيات الأحكام، ولهذا الملاحظة دلالة مهمّة... ذلك

¹ - المرجع السابق، ص 57.

² - الفكر الإسلاميّ قراءة علمية، محمد أركون، ص 151.

³ - أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسام الجمل، ص 81.

⁴ - الجامع لخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغداديّ، ج 2، ص 174.

أن العبارة القرآنية في آيات الأحكام نازعة إلى التعبير المباشر مما يحدّ من إمكانات (تركيب) أسباب النزول موافقة لها أو تضخيم أسباباً أخرى لها أصول تاريخية...¹، ويمكن بسهولة استنتاج حقل منهجيّ إذ إجراء المقارنة بين كتابين يتناولان الأسباب عموماً ليس كتناول كتباً في تفسير آيات الأحكام كآيات الأحكام للشافعي أو الكياهراسي أو ابن العربي أو الجصاص، هذه أولاً، وثانياً الاتكاء على التعبير المباشر للنصّ لإثبات الوضع في حالة مثل تلك لا يغني صاحبه شيئاً، لأنّ هناك ما لا يحصى من آيات القرآن تستند إلى الأسلوب غير الصريح وغير المباشر كآيات العقائد والأخلاق والقصص فلملم توضع لها أسباب كما وضعت لغيرها خصوصاً وأنه يدخلها المخيال أكثر من غيرها، وقد أثبتوا للمخيل دوراً مهماً في عملية التأليف، واستناداً لهذا القول فإنّ النتيجة أنّ أسباب النزول ظهرت في سياقات مؤطّرة لها والتي لها علاقة ب(التراث الحيّ)، إذا يرجع عندهم الوضع إلى عاملين:

- ظواهر النصّ القرآنيّ التي تغري بإمكانية التنسيق مع تأليف أسباب النزول.

- دخول مجموعة من عناصر التخيل في البيئة السردية الشفوية.

وفي سعي المدرسة المعاصرة بكلّ قوّتها الانتقال عبر هذه المقالات المتنوّعة إنّما تبحث عن أساس في إشكاليات غير متناهية داخل المنظومة الروائية عند المسلمين، ولأنّ بعضهم يفكر في التركيب أو البنية الأساسية لعملية كتابة روايات الأسباب في وسط متراكم ومعقّد ابتداء من تراخي زمن كتابتها بالنسبة لزمن صدورها إلى ظهور الميول الإيديولوجية والسياسية "ولو صرفنا النظر عن تناقضات روايات أسباب النزول وتباين أمزجة وأهواء المفسّرين وأهواء المفسّرين فإنّ مناسبات النزول المروية والمدوّنة، لم توقّر معرفة مباشرة وشفافية بظرف وسياق نزول الآيات فنجد أنّ مصنّفات (أسباب النزول) قد تمّ تأليفها في زمن بعيد عن زمن الوحيّ، وتعكس مروياتها ميول وأهواء مؤلّفيها، الأمر الذي يفترّ تعدّد وتناقض مرويات الأسباب للآية الواحدة، ويدلّ على حصول ممارسات انتقاء وحذف واستنساب في جمع الروايات...² وهكذا يسير بهم المركب من الشكّ في روايات أسباب النزول إلى وجوب مراجعة المنظومة الروائية الحاملة لروايات القرآن نفسه ولا ريب ثمة عناصر مثل الطائفية التي فعلت فعلها في توجيه الروايات، ولا يصحّ إنكار هذا المطعن كما لا يمكن إنكار ما حصل من التساهل في نقل الأخبار عموماً وأسباب النزول بوجه خاص، ولكن أجدني هذه المرّة مرغماً على الاحتجاج

¹- أسباب النزول علم من علوم القرآن، علم من علوم القرآن، ص162.

²- النصّ الدينيّ في الإسلام من التفسير إلى التلقّي، وجيه قانصو، ص174.

على الطريقة التي يعرض بها كشف حقائق النزوع الذاتي، إذ تنقلب بوضوح إلى عملية إسقاط، فمنهج المسلمين في نقل العلوم لم يستند إلى المخيلة ولا بنسج الأخبار (وإن كانت حاصلة أحياناً)، بل تستند إلى قواعد نقل الرواية، ولأن ما يزيد في إضعاف تلك المبالغات وجود شواهد على مجيء كثير من عبارات في القرآن صريحة تثبت وفرة أسباب النزول ﴿عَسَىٰ وَوَأَن لَّيْلًا﴾ [عبس:1] ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَقُّ يَتَّبِعِينَ﴾ [التوبة:43]...، والنص القرآني نص حجاجي تفاعلي، مشحون بالدلالات على وجود مادة أسباب النزول، وما غاية تنجيحه إلا لنصرة فكرة أولوية الواقع على الفكر وليس الفكر سوى مشاغل وأسئلة معرفية، وفي هذا المجال نجد أن العلاقات بين النص والواقع يمكن أن تدخل في نطاق (التلازم)، إذاً تحليل وتقوم الخطأ (الوضع) يجب أن يمر عبر آليات النقد العلمي المحرّد من الميول الطائفية والتي تبقى العائق النفسي الوحيد- في نظري- أمام التجرد للحق، ولا يفيد شيئاً عرض الروايات على القرآن لتمييزها لأنه لا يمكن درء مدلولها بالإشارة العامة في القرآن، في حين تأتي هي بجزئيات كثيرة، أو تكفي بتعيين النازل فيه كالذي ادّعوا أنه ما نزل في عليّ بوجه خاص، أو الذي في أبي بكر وهكذا... وهذه الأخبار لا تضطرّ المفسر إليها- في الغالب- إذ لا تعكس مراد الآية بالحصر أو التخصيص، حتى ولو أثبتنا أنها نزلت في فلان بعينه، فليس مراد المخاطب جعلها فيه دون غيره بل بسبب أنه أول من استقبل خطاب الشرع وتمثّل بمراده أو نازعه (أبي لهب)...، وعليه يمكن تجاهل ما أخبروا عنه بالتخصيص، لمنافاة هذا الفعل مقاصد النص، وبتلك السبيل نتخلص من كثير من الدعاوى المبنية بالأساس على الوضع أو التعصب.

وإذا كان الفكر الكلاسيكي، لم يهضم بعد انتقادات المعاصرين، فذلك يعود برأينا إلى منهج النقد الذي سلكه المعاصرون إذ لا يستطيعون استيعاب النقد الحديثي وفي نفس الحال يصرّ عليه الكلاسيكيون، حتى من يتركه منهم يدرأ أسباب النزول لكي يخرج من خلاف النقد كالشيخ جواد مغنية، "تجاهلت ما جاء في الروايات في أسباب التنزيل إلا قليلاً منها، لأن العلماء لم يحصوا أسانيدنا ويميزوا بين صحيحها وضعيفها"¹، فهل هناك مبرر لهذه الخشية؟

¹ - التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية، ج1، ص14.

خلاصة الفصل الأول

تواجه المدرسة الأثرية اليوم تحديات كثيرة في مجال علوم القرآن، ومن أهم هذه التحديات ما يعرف بمشكلة مصطلح (أسباب النزول)، إذ خصّصت له مجموعة من الدراسات المعاصرة حيّزاً فكرياً كبيراً ووظّفته توظيفاً تفسيرياً من جهة ومن جهة أخرى توظيفاً معرفياً بإثارة مشكلة الأمر الرتائبي الأزلي والفعل الإنساني الحدّثي السببي، كما اتخذت من هذا المجال نقداً ومسلماً معاصراً بآليات حديثة وتارة مستعارة تتناول فيه كبرى التعقيدات النظرية والتطبيقية لهذا الفن، إلا أنّ النقد الفكري ظلّ يرواح مكانه بإنتاج تعقيدات مضافة إلى الأصليّة فيه، ومع غياب الوضوح اللازم لفهم فكرة الرّجل المعاصر، اضطرت لوضع تفرّعات علميّة داخل البحث لكشف اللبس الذي يعتري القارئ لمقالاتهم فذكرت الفارق بين مصطلحي (التفسير والتأويل) والذي في نظري أبدى بعض حقائق مفهوم المصطلح فظهر أنّ بعضهم وربّما أكثرهم يجعلون من أسباب النزول تفسيراً لا تأويلاً، ولعلّهم بقصد أو دونه وضعوا التفسير الأثريّ داخل التراث وبالتالي التاريخ، وأبو زيد يجعله آليّة للتأويل، غير أنّ ما يدعو للنظر هو ما يقتضي ضبط المصطلح والتحكم في استعماله للوصول إلى تقارير دلالية تخصّ لغة القرآن وإضفاء القيمة التي تتحكّم في عموم اللفظ أو خصوصه.

ثمّ تعدّدت معايير النقد الداخلي والخارجي لأسباب النزول، والملاحظ وجود جوانب خفيّة في المدرسة الكلاسيكية تظهر العناية بالمرجّحات الثانوية كالسياق، بينما يجعل بعض (الطباطبائي) من اختلاف الروايات وضعفها مسلماً للتحرّر من قيود الرواية وإعمال المزيد من اجتهادات الفكر من أجل استقطار معاني النصّ القرآني، وبعض المعاصرين يصرف الاجتهادات نحو مراجعة تاريخ نزول الآيات (ترتيب النزول) والواقع الذي استقبل الوحي، وتوظيفه للحكم على رواية السبب (حبّنة الميداني)، ثمّ إنّ بنية النصّ وقوة دلالاته قد تمنع إخضاعه لدلالة أسباب النزول (وجيه قانصو)، وهذه القوة تعدّ معياراً مهمّاً لقبول الرواية خصوصاً مع تعدّدها حتّى جعل بعضهم منها شواهد على وقوع تكرار النزول، ليكون هذا الشاهد بنفسه وسيلة لدرء التكرّر بحمله على توجيهات تاريخية أو ما يخصّ طبيعة كلّ رواية مكرّرة كالأستشهاد بها من الصّحابي وطلبه للمعنى لا إرادة إظهار السبب، ليصير الأمر في محصلته الواقع والمناطق بوجود اعتبارات المكي والمدنيّ (أبو زيد).

تمهيد

إن المتتبع لآراء الدّراسات المعاصرة التي تناولت موضوع أسباب النزول والكتابات المحقّقة لكيفيّة نزول القرآن وبيئته المستقبلية، يقف على تقسيمات كثيرة، وأضحت أسباب النزول خبرة مشخّصة في الواقع وارتبطت بقوانينه وكانت تجاري وتعكس السنّة البشريّة في التدرّج وهيئة الخلق لقبول الحقّ، فضلاً عن الخبرة التشريعيّة بقواعد الفقه وأصوله، فالتعامل مع النصّ الموحى به كان مشروطاً قديماً بوجود المؤشّرات الدلاليّة في المناطات الحكميّة، و حديثاً امتدت الرّؤية المعاصرة لتشمل قواعد التجليّ والارتقاء في التكاليف الشرعيّة وإيقاعها بمطالب الحاجات وتداعيات الأسباب من منطلق أصولي وفقهيّ مشحون بالحديث، يأخذ بالاعتبار أنّ القواعد المقرّرة في صورة تجليّ النصّ القرآنيّ هي ذاتها آليّة لتفسيره وفهم مستويات الخطاب فيه، إذ يودّي إلى تعميم الظواهر في إطار التداوليّة وتحقيق المصالح التواصليّة وجعلها بناء سببياً وتمهيداً نفسياً على نحو لا يحتكر الصّورة الأولى للتجليّ، بل يجد ذرائع للتعامل مع تحدّد الحوادث واتّساع آفاق النصّ ومصاحبات التلقي ولكن أول ما نبدأ به.

المبحث الأول: مصاحبات التلقي في الأفق الخطابي

على الرغم من أن أفعال الفهم بالأساس ترشدنا البنية الفكرية والدلالية المؤطرة في النص، فإن هذه البنية لا يمكن أن تتجاهل التشابك والتعقيد الناشئ في البيئة الحاملة وفي ذلك الفضاء الذي يُعتبر النص جزءاً منه، قد يضيق الفضاء وقد يتسع، ولكن من خلال أسباب النزول بدأت بالفعل سيطرة البعد الأفقي تخرق المفاهيم الهرمية لفهم القرآن.

وعندما نتحدث عن مصاحبات التلقي فإننا نتحدث عن المنطلقات الخارجية المتسقة والمنسجمة مع البنية الكلية والجزئية للنص العظيم، نتحدث في الحقيقة عن حالة التجلي، عن فضاء النص الواقعي، عن لحظة التشخيص والتجربة، عن أسباب النزول وعلاقتها بهذه الحقائق، ثم قد يبدو ما بين هذا المبحث والمبحثين التاليين له ظاهر التنافر، غير أن التكامل بينها ضروري، وبرهان ذلك أن الحالة الفقهية والقاعدة الأصولية يراعى فيها من بين ما يراعى: الحالة المتغيرة، والحالة الخصوصية، والحالة السببية.

المطلب الأول: أسباب النزول كمعطي واقعي واستدلالي

1- الحامل النصي بدواعي الواقع

ولما شرعت في البحث عن موضوع المصاحب النصي، وجدت حوامل الدلالات الواقعية تشرح الكيفية التي تحدث بها مستويات الترابط النصي، وهكذا يظهر المعطي الواقعي عبر البناء الكامن وراء أسباب النزول كإحالات إجرائية¹ لا تحقق شروط فهم النص فحسب وإنما معايير لمقاصدية علاقة الحدث به، والتي تعدّ من أواخر المسائل التي تنادي بها الدراسات القرآنية المعاصرة في إطار (واقعية النص)، والمقصود إبراز أسباب النزول كحال تتمظهر فيه هذه الواقعية، وتبلور من خلالها مسألة خلود المعاني القرآنية وهنا تجد قضية (التفسير التلقيني والتحرر من التفسير التقليدي) حالة التوافق بعيداً عن التنافر المتولد من الاستخدام الجامد لأسباب النزول والاكتفاء بذكر الرواية، ومنهج توظيفها على ثلاثة مستويات:

- أثر الواقع في تجلي النص القرآني.

- امتزاج عبارات النص القرآني مع مكونات الحدث

- استجلاء دلالات التناص الحديثي (انتقال الحالة الخلقية إلى الحالة الأمرية-الوحي-).

1- أي: كما أثبتتها التجربة الحسية.

وهي مستويات ثلاثية جدلية، تنتمي للنظرية الموجهة لما تملكه الأسباب من قدرة في صياغة (السؤال +الواقع)، (الجواب + النص)، وتظهر العناية لدى المفسر والمتلقي بأثر الواقع وبضرورة تقبل الإشكالات والأسئلة حين تفرزها مرونة الطبيعة الإنسانية المتقلبة لتصبح الأسباب نفسها مؤشرات لمعيار موضوعي و: "من أجل هذه الواقعية حفظت أسباب النزول وأحواله وملا باسأته، وكل ما يدخل تحت مسمى تاريخ يُعبر عن واقعية هذا الكتاب"¹، ولهدف بلوغ الدلالة في هذا المعيار، يقترح نصر أبي زيد أن كل سبب نزول وواقعة تحمل معنى معيناً للنص، والنص لا يفهم إلا بالواقع، والواقع مرتبط بأسباب النزول، فهو البعد التشخيصي الذي يوصلنا إلى العناصر الدلالية، وكل دلالة منه تمثل تأويلاً إجرائياً، وكل تفسير للقرآن يستدعي علاقات إجرائية، إذاً الواقع عند أبي زيد ما هو سوى رابط إجرائي أسميه (وسيط Mediateur) في عملية فهم النص، والربط المستمر في فكره بين أسباب النزول والواقع ينصب في إطار (أنطولوجي)، أنطولوجية المعرفة بأصل النص والبنية القاعدية التي تشكل فيها.

وهكذا حيث يوجد الواقع توجد التأويلات ليس في ذات المعاني الجزئية للآيات فحسب، بل كذلك تؤسس لمنهج معرفي لفهم النص ويؤطر عملية التفسير، وبهذا الاعتبار يكون اختلاف فهم العلماء يجري على مكانة كل منهم و تلبسه تلبساً كاملاً بواقع التنزيل وواقعه وتأثره به، ومن جهة إمامه بجوامع تحقيقات المسائل التفسيرية تحقيقاً يجمع ما قاله الأولون موازياً بين أقوالهم وإظهار الجانب الصواب من جهة ما إليه قصدوا لا من جهة أن هذا المعنى هو الغاية القصوى من الآية، ونبرر لهذا الكلام بأن الأوائل لما استخدموا أسباب النزول لم يخرج نقدهم لها إلا من توصيف وتوظيف روائي صرف، لأن الواقع الاجتماعي ساعتهما كان قريباً من حيث البنية الخصوصية من الواقع الاجتماعي حين صدور الوحي، بمعنى أن أسباب النزول الفكرية والعقدية والأخلاقية والتعبدية في زمنهم هي نفسها (ولو إجمالاً) بالمقارنة بالزمن الأول، وفي الواقع المتأخر لا يمكن أن ننفي التطور الهائل بالنسبة للحيل المتقدم، أي أن السائل الثاني ينطلق من واقع ثاني موجود، فيبحث فيه عن سؤال وليم، وهذه سمة فيها يتحول التلقي السابق إلى تلقي حادث، وعلى تقدير إشكالية (إحداث سؤال من سؤال + لواقع إلى واقع) فإن القرآن يثبت وجود قدرته على توليد المفاهيم

¹ - منهج تدبر القرآن الكريم في ظل جدلية النص والعقل والواقع، يونس ملال، ورقة بحثية من المؤتمر الأول تحت عنوان (تدبر القرآن وأثره في حياة الأمة)، الهيئة العالمية لتدبر القرآن الكريم بالتعاون مع وزارة الأوقاف القطرية، ومركز تدبر للدراسات القرآنية (السعودية)، ومركز إجادة للإستشارات والدراسات القرآنية (مكة المكرمة)، يوم: 25/23 شعبان/ 1434هـ / 4/2 يوليو/ 2013م، العاصمة القطرية الدوحة، ص14/13.

الجديدة والمتجددة من النصّ الواحد للمفسر الجاد اعتمادا على لوازم القواعد التفسيرية التي لا بدّ منها دون الانطلاق من مجهول الأصل والأساس (التفسير) الذي يبنى عليه ما فوقه (التأويل)، وعندما تظهر أهمية أسباب النزول كمعطى واقعيّ في التفسير فإنني لا أعني التحيز المطلق للاتجاه الواقعيّ الذي يستند إلى أسس ومولّدات له، لكن على أن تكون الأسس الواقعية منطلقًا لاتّحادها مع المناهج الأخرى في إطار الاتجاه التوليفي المختار¹ الذي يرجع أساسه إلى توظيف المناهج جميعا بشكل منطقي ويجمع آراء كل أقوال الاتجاهات دون إهمالها خشية أن تكون موافقة للحقّ، وترضي هذه الفكرة كثيرًا من أتباع بول ريكور "لذلك لا بدّ لنا من إعادة صياغة المعيار الأوّل- الخطاب بوصفه واقعه- صياغة على نحو أكثر جدليّة، أكثر جدليّة لناخذ بالحسبان العلاقة التي تشكّل الخطاب بذاته، وهي العلاقة بين الواقعة والمعنى، ولكن قبل الشروع بتناول هذا الجدل ككلّ، لنتملّ في الجانب (الموضوعي) من الواقعة الكلامية"²، وهاهنا إشكال، هل النصّ خاضع للواقع؟.

لقد أصبح لعبارة (أسباب النزول) لكثرة استعمالها مرتعًا خصبًا لمفاهيم متعاكسة وفي نظر بسّام الجمل لا يمكن للاستعمالات المرسله مدلولها أن تجعل سلطة للواقع على النصّ "إنّ النزول الفوريّ الوحي للأسباب عقيب الواقعة في التاريخ أو إثر علم الرّسول بما يجهل يجعل من الوحي تابعًا أو قل خاضعًا للأسباب والحوادث خضوعًا تامًا، وهو ما يعني غياب العلاقة الجدليّة التي كانت موجودة على عهد النبيّ بين الوحي والتاريخ، ويعني ذلك كلّهُ أنّ الوحي بالشكل الذي قدّمته لنا أخبار أسباب النزول ينزل على المقاس بيانًا للمشكل أو تعديلًا لرأي أو تنفيذًا لموقف أو تأييدًا لاجتهاد كأنّ الوحي بهذا المعنى ينتظر حصول الأسباب في الواقع التاريخيّ كي ينزل"³، وهذا لا بدّله من تذكير بضرورة تحليل التوطّئات والمقدّمات والتنبّهات لاستقبال النصّ، التي تشكّل في المحصّلة النوع الذي اختاره في التّجليّ وهو التّنجيم واختار هو بنفسه الإجابة عن الأسئلة، لأنّه أرادها للتّربية والتّنشئة، أرادها للتّجاوب وإظهار العناية الرّبانيّة، أرادها أن تكون دلالات لديناميكيّة الشّرع لأجل بناء للفكر وتوجيه إلى العمل، قال محمد إقبال "كتاب الله يُعنى بالعمل

¹ - لأنّه يجمع مختلف الاتجاهات ولا يمارس الاقضاء.

² - نظريّة التأويل الخطاب وفائض المعنى، بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانميّ، المركز الثقافيّ العربيّ، الدار البيضاء المغرب، الطّبعة الثانية سنة 1427هـ / 2006م، ص35.

³ - أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسّام الجمل، ص 236.

أكثر مما يعنى بالرأي"¹، لذلك لا ريب أن يستدعي الواقع النصّ، فما فائدة التأخير إذا كان بالأساس جاء ليتحاور مع الواقع؟، ولأنّ "علم أسباب النزول يزودنا من خلال الحقائق التي يطرحها علينا بمادة جديدة ترى النصّ استجابة للواقع تأييداً أو رفضاً وتؤكد علاقة (الحوار) و(الجدل) بين النصّ والواقع"²، ولا يمكن والحال كذلك إلاّ اعتبار اعتراضات عليّ حرب على أبي زيد، فإرارة من حالة لا مناص منها تجلّى عبرها النصّ، وعندما يعيب عليه المستوى الوصفيّ للنصّ بهذا التجلي، فإنّما ينفي حصول التفاعل بين نصّ الخطاب وحال الخطاب "والحال فإنّ أصحاب المنهج الواقعي يتعاملون مع النصّ بوصفه (نتائجاً للواقع) أو أداة لإنتاجه أو تشكّله، والنصّ الذي يكون كذلك ينتهي بانتهاج الوقائع التي تنتجها أو ينتجها"³، وأنا أقول إذا لم يكن نتاجاً للواقع فلم نزل من عليائه المقدّسة الكريمة لولا أنّه جعله مناطاً لنزوله، وسبباً لحدثه، وليس يكفي هذا بل أنزله منزله مستغرقاً في أكثر من عشرين سنة متلبّساً بحقائقه متجنّساً بأحواله وهذه الصّفة تدعى التّنجيم، وهو ما يفسّر قول العشماوي: "السبب هو الظروف الواقعيّة التي تفاعلت مع النصّ ليظهر على النحو الذي أصبح به حكماً"⁴

2- تنجيم القرآن في البنية المقاصديّة والسببيّة

إذا كان المجال الزمنيّ لتجليّ النصّ القرآنيّ منجّماً مستغرقاً، فهو يحاول أن يقنعنا بأنّه ذو بنية مقاصديّة سببيّة يسعى إلى تخليص الدلالات والمعاني من الإطار الزمنيّ المحدود إلى الإطار الزمنيّ المطلق، وصفة نزوله منجّماً على أغراض الدعوة كان بالأساس لوجود أسباب ومناسبات بفعل أحداث وقعت في زمن محصور بوقت الوحي، فالتحقّق من هويّة ما هو سببيّ، يلزم منه التّحقّق من هويّة ما هو مطلق، فالمطلق هو شيء واحد في الصّفة والذات، والنسبيّ شيء مفرّق في الصّفة والذات، ولكي نفهم العلاقة بينهما يمكننا أن نطبّق عليهما مفهوم التفاعل، "في ضوء هذه الحقيقة نفهم لماذا نزل القرآن منجّماً... ونفهم العلاقة بين الآيات التي كان ينزل بها الوحي، وبين واقع أسباب النزول... فإنّ الفروع من هذا الفكر سواء على عهد البعثة أو فيما تلا ذلك من سنوات قد عرفت علاقات بالواقع أكثر من الإجابات على الاستفهامات... لقد جاء تثمّرة لتفاعل الأصول التي هي وضع إلهي، مع الواقع المعيش، في بوتقة العقل المسلم، فكانت له بالواقع علاقة

1- تجديد التفكير الديني في الإسلام، محمد إقبال، ترجمة: عباس محمود، دار الهداية، الطبعة الثّانية سنة 1421هـ/2000م، ص3.

2- مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص97.

3- الاستيلاء والارتداد، عليّ حرب، ص101.

4- أصول الشريعة، محمّد سعيد العشماوي، ص69.

أكبر وأكثر وأدق وأعمق¹، وتحت فصل (النص القرآني أتى - منجماً - متورخاً) يطرح الطيب تيزيني مسألة الفعل الإلهي غير السببي²، إذ العلامات البارزة من تفاعل النص بأسباب الأحداث والاعتراف بنزول القرآن بصفة التنجيم من جهة والتكلف في استيعاب الموازنة بين الوحي الإلهي الذي سببه الفعل الإنساني، لا يهتمل إجراء أي مقارنة "لاشك بأن إقراراً في أن القرآن أتى على ذلك النحو المنجّم، ينطوي - بالضرورة- على الانطلاق من أن هذا النحو ذو بعد (تاريخي)، بخصوصية قرآنية معينة، ولعل ذلك يقوم على مفارقة منطقيّة وتاريخيّة لا يمكن حلها من موقعها إلا عبر الدخول في العالم (الإلهي اللاسببي)، وهي الاعتقاد بوجود معادلة محورها طرفان غير متوافقين وغير متضايفين (غير جدليين) لا بنيويًا وجوديًا ولا وظيفيًا، نعني بذلك المصدر الإلهي المطلق إطلاقاً للنص القرآني من طرف، والحيز الإنساني التسيي إطلاقاً الذي يتجلى فيه النص تطبيقاً من طرف آخر³، الحق لم أنته من قراءة هذه العبارة حتى وقفت أمام سؤال، هل يعتقد الناس أن هناك خلط بين الفعل الإلهي اللاسببي والفعل الإلهي المطلق؟، ربما هذه الفكرة ألفت المعتزلة حتى قالوا بمسألة الخلق وهذه الفكرة هي نفس ما ذهب إليه محمد شحرور، لكن هذه المرة أشار الطيب تيزيني إلى إطلاقية الفعل الإلهي ونسبية السببية في البعد التاريخي والإنساني، ولأن الخلط أحدث سلسلة من الإشكالات العقديّة، فلا بدّ من ضرورة التمييز بين الفعل المطلق الذي يتعالى عن الأحداث فهو الذي يخلق ولا يُخلق، وبين عمليّة دواعي الإضافة للخلق، والسبب ييسر عمليّة الاستيعاب والتفاعل فذلك هو المعطى الجوهرية لحالة التجلي، ولعله مبرر استدلاله لموقف المعتزلة.

وصفة تنوع نزول الشرائع المختلفة، وتعدّد الكتب المنزلة،

هي نفسها صورة من صور التنجيم لماذا؟

لأنّها موقوفة على مراعاة أفعال الله عزّ وجلّ في الخلق وبما أن الله خلق الخلق، فقد جعل لهم أسباب قيام الحياة على تعددهم واختلاف تصرفاتهم قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف:54]، فأمره في بني إسرائيل ليس كأمره في غيرهم وما يصلح دستوراً لهؤلاء لا يصلح لأولئك، والأسباب التفصيلية لإنزال التوراة ليست هي الأسباب الجزئية والعامّة لإنزال القرآن العظيم، ولأنّ تموضع طائفة من الخلق في حقبة تاريخية لا يغيّر مسار الليل والنهار، ولكن أخلاقهم تتغيّر، إذاً تغيير المنهاج لا

1- معالم المنهج الإسلامي، محمد عمارة، ص84/85.

2- والمراد هنا هل لفعل الله ووحيه أسباب؟

3- النصّ القرآنيّ أمام إشكالية البنية والقراءة، الطيب تيزيني، ص357.

يدلّ على تغيّر صفات الله (الفعل الإلهي المطلق)، بل يدلّ على تغيّر ممارسات الناس وتصرفاتهم قال تعالى: ﴿كُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:48]، وأمره فيهم سبحانه بما يصلحهم ويهديهم إلى الحق، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:4]، "ووجه آخر من فوائد تنجيم الوحي، يتمثل في الإجابة عن أسئلة المؤمنين، وتلبية رغائبهم الدنيوية"¹، فأسباب النزول من هذا الوجه هي أسباب لإصلاح الناس والجواب عن مشاغلهم التي لا تقع جملة واحدة، فليس من الحكمة أن ينزل النصّ جملة واحدة، وهذا حقهم على الله من البيان.

وينتهي بنا التفاعل إلى أنّ (كلّ علامة هي علامة لشيء ما) فلا وجود لعلامة دون وجود مقصود لها، فكما أنّ النصّ علامة على وجود حادث، فإنّ الحادث علامة على وجود القصد، فلا ريب يتعقّب النصّ السبب ولو بلا تراخي أو بتراخي، لأنّ علامة القصد تستوي في الفور والتماذي من منظور النصّ (المطلق)، فلا معنى يوصف بالتراخي أو بالفور إذا كان لا بدّ ينزل للقصد (السبب)، إذ ينتظر لحظة تكيفه وإلى هذا يميل هشام جعيط بخلاف ما كان يرى منه بسام الجمل "إنّ القول بالتعاقب الفوريّ بين السبب ونزول الوحي يتعارض مع ما ذهب إليه هشام جعيط حينما قال: (لدى الرسول دائماً مسافة زمنية بين إتيان الوحي واستيعابه في الدّاخل وتخريجه في شكل قرآن)²، وإن كانت تلك اللّحظة فوريةّ نزل على الفور وإن كانت متراخية في الحدث تراخي معها النصّ، وهكذا فإنّ الصّفة الأولى سمّيت أسباب نزول، والصّفة الثانية سمّيت مناسبة نزول، وهذه إحدى الفوارق الاشتراطيّة بينهما، والمراد بالفور التعاقب المباشر لا بالضرورة الاتّصال الآنيّ (حادثة الإفك لبثت شهراً حتى نزل الوحي)، وأحسب أنّ بسام يُجملُ جعيط ما لم يقل، فمراده من مسافة الفارق ليس الفور أو التراخي في إطار السببية، وإنّما المقصود عند جعيط أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان في الغالب ينتظر حتى نزول الوحي ليحسب عن سؤال أو يتخذ موقفاً، وإن حصل وقد تعجّل، غالباً ما ينزل القرآن معلّقاً أو مؤيّدًا أو غير ذلك، ونلمح بسبيل الشواهد المصاغة لتقرير العلاقة بين الواقع والنصّ تكشف حقيقة مقاصديّة وهذه العلاقة تعين على تقديم فكرة تبدو من بادئي أمرها بسيطة وإن كانت في جوهرها غاية في التعقيد، مع كونها تبدو بسيطة وعفويّة وتلقائيّة، لا تعين على فهم الدلالات

¹ - تاريخ القرآن، عبد الصّبور شاهين، تحفة مصر، القاهرة مصر، الطّبعة الثالثة سنة 1428هـ/2007م، ص29.

² - أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسام الجمل، ص236.

الجزئية فحسب، بل تخبر بالمضامين عن ميلاد منهج جديد في فهم أغراض الوحي، هذه الأغراض أنتجتها جدلية السببية بأفقيّة التنجيم.

3- تنجيم القرآن في جدلية السببية

وإلى جانب هذا التحليل المقاصديّ في عمق القضية، فإنه ليس من الحكمة تجاهل بعض ما أبانه القرآن من وجه العلة في إنزاله مفرقاً ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى حَكْمٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلاً﴾ [الإسراء: 106] ولكن لماذا يجب أن يُقرأ على مهل؟

الجواب:

لكي يكون هذا الخطاب مستجيباً للأسباب مجسداً في ذات الحين أنماطاً دلالية بخصائص تفرقه على الزمن، يهيئ لصياغة غير معهودة لمنهج بتوادة في الفهم كما نزل بشكل توادة في التجلّي، وتلبس هذه الحالة بسؤال الناس، يعني فكّ مغاليق الاستشكالات النصّية، وتحديد التقاط الاستدلالية، وليحرره من وضع (جملة واحدة إلى السماء الدنيا) إلى وضع الارتباط بالوقائع والاستغراق في مدد زمن التلقي (التنجيم)، قال عبد الصبور شاهين: "غير أنّ ما ذكرناه في تنجيم الوحي يدلنا على أنّ في ذلك حكماً وأحكاماً ترتبط بمناسبات النزول، وهي جزء لا يتجزأ من بيان الوحي المنزل..."¹.

ولا ينافي بالمقابل ظهور الخصائص النصّية الحجاجية في كلّ زمن بعد زمن الوحي، بمعنى: إذا تقرّر نزول القرآن على مكث لإصلاح ومتابعة واقع المسلمين والإجابة عن أسئلتهم الملحة (يستلونك...)، ومواكبة المستجدات الحاصلة والتي تقتضيها طبيعة المواجهة وليونة الشرع بأحكام التدرج وغيرها كالتسخ، فإنّ هذا التمثيل يصلح للاحتجاج في كل زمن بما أودع في النصّ من حجج وبراهين وقدرة على الوفاء بحاجة البشر في السّاعة التي يخاطب فيها كل أناس في كل عصر، كما يجب مراعاة جهة دوام ظهور المعارضة له إلى يوم القيامة، والمقصود أنّ نزول القرآن على مكث لتثبيت وتقويم المسار التكوينيّ للدعوة وغير ذلك، ليس خاصاً بزمن الوحي من جهة مرونة القرآن وخصائصه في فائض المعنى، ونزوله شيئاً فشيئاً ودفعاً دفعاً لأسباب معينة يعني ذلك نزول معاني جديدة ومستجدّة توافق الحالة التي نزل فيها والحالة اللاحقة التي لها أسبابها أيضاً ولها الحقّ في استفتاح النصّ، وعلى ذلك فإنّ النمط المعريّ الذي تقوم عليه هذه الحقيقة هو سلوك منهج دراسة وتحليل لطبيعة نصّ الخطاب وواقع الخطاب وتدبر كامل لأوجه العلاقة بينهما، والقرآن روح

¹ - تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ص 30.

وعند امتزاجه بجسد الواقع تظهر الحياة، قال مالك بن نبي: "ولو أن القرآن كان قد أنزل جملة واحدة، لتحوّل سريعاً إلى كلمة مقدّسة خامدة، وإلى فكرة ميّنة وإلى مجرد وثيقة دينيّة، لا مصدرًا يبعث الحياة في حضارة وليدة"¹، ونزوله على مراحل بأسباب النزول يعني الإمكانية بالاستدلال الإجرائي ظهور أسباب جديدة في تصرفات الناس "والتّوراة والإنجيل نزلا إلى البشر مكتملي التّكوّن ومن ثمّ ليسا بحاجة إلى التّمرحل التّربوي العقدي"²، وبذلك السّعي للبحث عن المفاهيم المستجدة في القرآن التي تعالج الواقع وتعطيه العلاج دفعةً دفعةً كما نزل دفعةً دفعةً وبقدر يستوفي الحاجة كما نزل أوّل مرّة، غير أنّه لا يتعدّد النزول ولكن تتعدّد خطوط الاستدلال، قال عبد الله دراز: "في مجال هذه التّجربة الحيّة يتعين علينا أن نبحث عن المصدر الحقيقيّ لتعاليم الرّسول فإن كل درس من القرآن كان فصلاً جديداً يضاف إلى ذخيرته العلميّة..."³، وهذه الصّفة في التّزول الخاصة بزمن الوحي تتضمن أوجه دلاليّة من حيث التّوقّف عندها جزئيّاً كيف؟

إنّ إشكاليّة التّقيّد ببعض الجزئيّات في الحدث من حالة التّنجيم دفع ببعض المعاصرين إلى القول بعدم التّكلف في تتبّع جزئيّات الحوادث من أسباب التّزول التي تصرف عن الالتفاف حول النّصّ "لكن لا بدّ من الالتفات هنا إلى أمر مهمّ هو ألاّ يتحوّل البحث في أسباب التّزول إلى قيد لحركة الباحث، وألاّ يمنعه من السّعي لتجاوز حدود الأحداث الجزئيّة، لأنّه في غير ذلك ستحوّل محاولة التّعمق في فهم النّصّ إلى الوقوع في حبال الأحداث الجزئيّة والبسيطة وبالتالي سيكون الحدث البسيط هو محور البحث والدراسة"⁴، ومع ذلك فقد انتبه ابن عاشور لوجود وجه إعجازيّ من خلال تتبّع جزئيّات الأحداث وارتباطها بأسباب التّزول "وثمة فائدة عظيمة لأسباب التّزول وهي أنّ نزول القرآن عند حدوث حوادث، دلالة إعجازيّة من ناحية الارتجال وهي إحدى طريقتين لبلغاء العرب في أقوالهم فنزوله على حوادث يقطع دعوى الذين ادّعوا أنّه أساطير الأوّلين"⁵، والارتباط الشّديد لأسباب التّزول بتنجيم القرآن وعمق العلاقة بينهما يبيّن لكلّ دارس أنّ أسباب التّزول وقعت بالفعل في زمن التّنزيل فإثبات ظهورها بالكلّيّة في عصر التّابعين نفى

1- الظّاهرة القرآنيّة، مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصّبور شاهين، دار الفكر دمشق سوريا، الطّبعة الرابعة سنة 1420هـ/2000م، ص211.

2- النّصّ القرآنيّ أمام إشكاليّة البنية والقراءة، الطّيب تيزيني، ص360.

3- مدخل إلى القرآن الكريم عرض تاريخيّ وتحليل مقارن، عبد الله دراز، ص169.

4- فهم النّصّ في سياقه التاريخيّ، آية الله السيّد حيدر علوي نجاد، تعريب: السيّد أحمد القزوينيّ، مجلّة البصائر، مركز الدّراسات والبحوث

الإسلاميّة تصدرها حوزة الإمام القائم (عج)، العدد 39، السّنة 17 ربيع 1427هـ/2006، ص69.

5- التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر بن عاشور، ج1، ص50.

للحقيقة "وهو الجانب الأخطر ادعاء أنّ الاهتمام بأسباب النزول لم يكن في مرحلة مبكرة في الإسلام...¹⁻²".

وأسباب النزول التي تشكل جزءاً هاماً من التنجيم تعكس الصورة الحية لترابط مشاغل الناس وحاجاتهم الفكرية ومع تمديد أجل الوحي ب: "الكيفية التي صاغ الله بها هذا الكتاب الكوني بحيث يعطي أشكالاً مختلفة من الوعي والمعرفة تبعاً للفوارق النوعية في تطور العقل البشري وأنساقه المعرفية... وليؤدّي رسالته العالمية وعبر متغيرات الزمان والمكان.."³، ومن ثمة يكون الترجيح باختيار المنهج في الفهم والاستنباط، أنّه المنهج الذي يشفي أدواء الأفكار الطارئة في كلّ عصر، وكلّ تفسير (يخلو من التأويل والاستنباط) لا يعتمد صاحبه هذا المنهج، ويسلك سبيل التّعالّي على الاستشكالات والمشاكل الحادثة (أسباب النزول في صورتها الأفقية) باستخدام المنهج الصالح في نفسه غير الصالح لواقعه زمن التفسير يعدّ لاغياً لا من حيث عدم صلاحيته في نفسه، ولكن من حيث ضعف فعاليته في توظيف الأسباب والمنبّهات الخارجية التي تجعل الناس يرتبطون بالمعاني المتولدة أقوى من ارتباطهم بالمعاني المقررة، ولا يخفى ما لهذا المنهج من فضائل إعادة تجديد علاقة الناس بالقرآن وإحياء أوجه الإعجاز فيه وإنشاء رهبته في قلوبهم، وعلى هذا يمكن افتراض علاقات بين النصّ وبين المخاطبين وفهم دواعي نزول نصوص أسباب النزول ونزول أخرى دونها على مراحل التنجيم، وذلك المنهج لا شكّ يقوم على أطر تداولية يضع لها نطاق وحدود.

المطلب الثاني: البعد التداولي

1- الآلية الدرائعية

إنّ مراعاة الترجيح من واقع الخطاب يبدو من وصفه عدولاً عن النصّ وخروجاً عن سياقه وتركيبه الداخلي (النبويّ)، ولكن وبناء على ما تقرّر في المطلب الأوّل فإنّ هذا المنهج لا يُهمل الاهتمام بوحدة النصّ وفحواه الأصيل، فهما يختلطان في مستوى (التكوّن والتداول) ويربط بينهما المجال الدرائعي المتماهي، وسيتعيّن علينا فحصه اختبارياً في الواقع الترابطي باعتبار الدرائعية كخاصية تداولية مهمّة، ومثال هذا أنّ كيفيات نزول القرآن على أسباب وأجزاء تمثّل ذرائع نصية ووحدات موضوعية، فيها ربط الأحكام بأسبابها وإجابة معضلات السّؤال في حينها.

¹ - إشكالية تاريخية النصّ الديني في الخطاب الحدائبي العربي المعاصر، العمري مرزوق، ص 419.

² - تكلمت عنها في فروع تاريخية أسباب النزول.

³ - منهجية القرآن المعرفية، محمد أبو القاسم حاج حمد، ص 93.

1-1 التمثيل للذرائعية

فالقُرآن في ساعة التَّجَلِّي يخاطب النَّاس بما ينسجم مع تفكيرهم بالجملة والتفصيل، من صور ومعارف ما يكون قوَّة أثر الخطاب فيهم، كما لهم أثر تجلّيه، والأسلوب ذو الانسيابية مع الكيان في البعد الانسانيّ تظهر بواسطته التداوئية الذرائعية في شكل دراسة النَّصّ في حالة المخاطب وأسباب تحفيزه لتجلي الوحي ونزوله.

ويصحّ التمثيل بقول عائشة رضي الله عنها: "إنما نزل أوّل ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنّة والنار، حتى إذا تاب النَّاس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أوّل شيء لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تزنوا لقالوا: لا ندع الزنا أبداً" قال ابن حجر: "قوله: نزل (الحلال والحرام) أشارت إلى الحكمة الإلهية في ترتيب التنزيل"¹.

ووجه العلاقة من هذا الأثر أنّ ظاهرة النَّصّ تسبقها في الوجود ظاهرة أخرى سببها وأنتجتها هي ظاهرة الإنسان المتلقّي، وفي نفس الحين أفعال الإنسان تخضع لأسباب فيتلبس النَّصّ بداعيين:

- حالة الناس التي كانوا عليها هي التي اقتضت بها حكمة الله نزول القرآن متدرجا بشرائعه مراعاة لطباع الناس وحالتهم.

- يرصد القرآن أسباب هذه الحالة ويراعيها ويعالجها.

وحين يكتشف الإنسان أسبابها وقوانينها (كالأسباب في تحريم التَّبَيّ "فلما قضى زيد منها وطراً") فإنه يستنتج أنّ تكرر الظاهرة (الأسباب)، يفضي إلى تكرر نفس الأحكام، تكون متجانسة مع تلك الظاهرة.

وبعيداً عن سبيل الأثر المتقدّم، ويذهب في دراسته للظاهرة القرآنية بوصفها ظاهرة إسقاطية، فإنه يكفي بالتشخيص الأوّل ويتوقّف عنده لوجود حاجز لا يتصوّر عبره الجانب الذرائعي، وخطورة إهماله تتجه إلى النَّصّ فيبقى محبوساً في أسبابه الأولى، محبوساً في قالب جامد، بينما أعمال هذا الجانب ليس فقط يجرّ النَّصّ، بل يتمهد الطريق مثلاً لفهم آيات التدرج في تحريم الخمر وأسباب نزولها وتمرحلها، فنفهم ورودها دون أن نلزمنا بالتحريم بدلائنها القطعية، ولكن بالإشارة إلى قبورها وبما أنّ واقع التنزيل سالف عن نصّ الخطاب فيمكن القول أنّ في آيات التدرج تعليمٌ للمفسّر وللناس مراعاةً فوارق

¹ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني ج9، ص48. والحديث في الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، رقم 4993، ص1277.

الحال تيسيراً على الخلق فتصير الآيات (آيات التدرج) نفسها من محكم التنزيل (بشروط الدرائعية)، والمراد بالمحكم هنا الذي يقابل المنسوخ، وإثبات صفة المحكم لها لأنها جاءت لتظهر مصلحة مقاصد الشرع وروح القرآن لا من حيث بيان صفة التمهيد للحكم نفسه (الأمر الذي سبب التدرج) وإنما من حيث بيان كيفية إسقاطه على الواقع ومراعاة حال المخاطبين، وقوله تعالى ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل:67]، أعتبر هذه الآية من محكم التنزيل ليس في الجزئية الحكمية وإنما في الكليّة التفسيرية، لأنّ فيها إشارة إلى أنّ السكر ليس رزقاً حسناً فيفهم منه المفسر منهج المقابلة في تقدير الأشياء وهنا أتى التقدير من إبداء أوجه الضرر في الخمر، ومن ثمّة فلا لوم على المفسر إذا ذكر وعدّد عيوب الخمر وأبان عن أضرارها بما وصل إليه جهد الإنسان العلميّ وعندئذ لا يقال¹ هذا ليس تفسيراً كما يخلو لبعضهم قوله وقد علم أنّ القرآن نفسه قد نهج منهج المقابلة وعلى ذلك فإنّ ترجيح وجه التفسير في الآية خير من تقديم وجه النسخ في الأحكام أو التدرج المجرد من لوازم كليّات النصّ نفسه، والترجيح منه ليس حول قضية النصّ (حالة فصله وغلقة) تأويلاً تحليلاً واتّحادهما، وإنما في عضوية الحدث والسبب وما يتشكّل من النصّ من أوجه الدلالات بانصهارهما وباعتبار نزوله على هذه الصّفة والغاية أساساً.

فتقاس الأسباب الأولى على الأسباب الثانية، حيث يكفي في المتلقين صفة الجفاء والنفور، حتى يتأكّد وعظّمهم قبل بيان إحكام الحلال والحرام لهم وقد سبق ذلك نزول آيات الجنة والنار، والمفسر (الذي يستفيد من مبدأ المقارنة) البارع يحسن تصوير الحرام وتقبّحه في قلوب الناس، والترجيح في هذا المقام بإبراز المقدمات لقبول تحريم الحرام وكيفية تحصيل الحلال، وعندما ترجع إلى آيات الحدود والحدود هي الفاصل بين الحلال والحرام فإنّك تجد نصوصها مشحونة في أوائلها وخواتيمها وثناياها بلزوم التقوى والتّحذير من عقاب الله وانتقامه.

¹ - بالشروط المبسوطة في مظانها، والجدير بالقول هنا أن الانطلاق وراء الحقائق العلمية وتحكيمها على المعاني القرآنية دون بصيرة كما لو وصل العلم إلى حقيقة فإنّه إن أزم المفسر نفسه حمل النصّ على تلك النتيجة، واكتفى بأصول العلم وترك أصول فهم النص-علماً أنّ أصول العلم والتّجربة ليست هي أصول فهم النصّ- فقد ينشأ من ذلك مجازفة خطيرة في تفسير القرآن، ولذلك فإنّ المراد من جهد الإنسان العلميّ هي الحقائق التي لا يرتقي إليها الشك أبداً.

1-2 النتيجة الذرائعية

ونتيجة لهذا التركيب المعنوي يلحظ الدارس أن التلقي الورع والعبد الذي يراقب ربه في نفسه أجدر وحقيق على الوقوف عند حدود الله وأبعد عن محارمه وألزم الناس بفرائضه فصارت حالة المخاطب نفسه (القارئ) هي المعيار لتنفيذ الأمر وترك النهي، فتعيّن على المفسّر الرجوع إلى إصلاح حال المخاطب قبل عرض الحكم "لأنّ النصّ القرآنيّ ليس قالباً متحرّجاً يجب التّفوق داخل حرفيته، وإمّا هو نصّ مرّن يستطيع أن يغيّر منطوقه مع تغيّر الأحداث والوقائع وحسب ظروف معيشة الناس وأحوالهم"¹، وهذا المبدأ الذرائعيّ والمنهجيّ، يُعدّ المعيار الفاصل لأيّ قراءة إذ "ليس ثمة عناصر جوهرية ثابتة في النصّ، بل لكلّ قراءة-بالمعنى التاريخيّ والاجتماعي- جوهرها الذي تكشفه في النصّ"²، لأنّ المآلات في النصّ هي التّحقّق من وصول البلاغ للمتلقّين، فيتلاءم مع الأسباب ويتواصل عبرها.

2- النصّ القرآنيّ إبلاغ تواصلية

إنّ المتلقّي يُعدّ (مضمون رسالة الخطاب)، ويُعدّ التواصل بينه وبين النصّ جزءاً من كينونة الخطاب بعلائقية السبب، فإذا حصل فقدان المعنى التواصلية لدى مفهوم الفعل الكلاميّ بالحدث، فسرى أنّ ثمة علاقة غير طبيعية تقوم بينه وبين المتلقّي، فالنصّ يصدر بقصد التواصل وهذا الشرط ضروريّ لتتمّ فعالية الكلام وتأثيره في المتلقّي، ويرتبط سبب النزول بالعملية التواصلية ارتباط المستدلّ بغيره³، فقد أدّى توظيف بعد التواصل ودراسته إلى مرونة التحوّل من دراسة النصّ في الصورة الدلالية، إلى التحليل التداولي المنوع، وترتكز المعادلة على البحث عن الفهم القاعديّ الناشئ من عملية التواصل نفسها، ويخرج بعمق دلاليّ فلسفيّ تتعدّد فيه أطراف الفعل، "وانطلاقاً من هذا (الاكتشاف)، أكّد سورل وثبت فكرة مفادها أنّ العنصر الأساسيّ في التواصل الإنسانيّ ليس مقطعاً داخلياً في اللغة (مثل الكلمة)، وإمّا هو عمل القول أو إنشاء القول"⁴، لقد نجح أصحاب نظرية القراءة والتلقي في تأسيس نظرية دلالية، وكان لها أكبر الأثر في تغذية الفكر التواصلية في المضامين النصّية اعتباراً من تاريخ النزول والبيئة الخاصة (الجزيرة العربية) والبيئة العامة (المجتمع الإنسانيّ) في بعدهما التاريخي والحاضر، والعصر الذي يتلقى فيه القارئ النصّ وتلبّسه

1- المأزق في الفكر الدينيّ، نضال عبد القادر صالح، ص40.

2- نقد الخطاب الدينيّ، نصر حامد أبو زيد، ص83.

3- انظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، المرجع السابق، ص47.

4- المرجع نفسه، ص55.

بالفهوم الجديدة في بعدها الحي المحسوس، ومع تعدد الواقع تتعدّد معادلة الاتّصالات الدلاليّة واللّسانيّة، تأثراً بالتنوع الحاصل من الحالة الثقافيّة والمعرفيّة التي عليها عصر المتلقّي.

2-1 تمثيل الإبلاغ التواصلي

وهذه المعادلة تلزم ضرورة دفع تكامل الحالات النّصيّة جميعاً إذ يستحيل فصلها عن بعضها فأسباب النزول تعين على معرفة تاريخ النزول وفهم البيئة العامّة والخاصّة وهي بنفسها تطرح العبرة من نشوء السّبب من النّصّ من أجل التّواصل التداوليّ، وإلقاء الحاجة لإدراك الحالة المعرفيّة والدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، وكيفيّة التّعامل معها وتفصيل الأحكام الفقهيّة المتولّدة عن التّصور الأصليّ لها فلا يمكن فهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَذَلِكَ وَرِعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنٌ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴿٣﴾﴾ [النساء: 3] دون الوقوف على مجالها السببيّ وهي الحالة التي كان عليها النّاس في عصر التّجليّ، فقد جاء عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً كانت له يتيمة، فنكحها، وكان له عذق وكان يمسكها عليه، ولم يكن لها من نفسه شيء، فنزلت فيه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ أحسبه قال: كانت شريكته في ذلك العذق وفي ماله¹، قد يفهم من النّصّ مجرد جواز التعدد بالأربع والثلاث والمثنى وهذا صحيح ولكن ابتداء الآية بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ وتوسطها بقوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ يوجب الاحتراز في أمر النّكاح وأنّ التعدد منوط بشرطين الخوف من ظلم اليتيمة كما صرّح أثر عائشة ودُكر في الآية، والثاني الخوف من التّعدي في حقّ التّزوجات كما مدلول أيضاً في نصّ الآية، وتنتقل العلة من صورة السّبب وهي: "فريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيرها" كما في الرواية الأخرى الصحيحة² عنها بسؤال عروة بن الزبير رضي الله عنهما، وأنّ يمنّ عليها ببعض ما بذل منه لها من معروف، إلى علة وجود الظلم نفسه مهما كان نوعه، ولا يلزم منه النوع الوارد في السّبب بل كل ظلم، والتّعدد منشؤه خشية الوقوع في عدم القسط والعجز عن تحمل حقّ الأهل والولد "ذلك أدنى ألا تعولوا" والعبد يشهد من واقع نفسه فيأتي أو يترك، وهو كما قال الألويسي في

¹ - الصّحيح الجامع، محمّد بن إسماعيل البخاريّ، كتاب التفسير، باب "وإن خفتم ألا تقسطوا في اليمين" في التامى

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنٌ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴿٣﴾﴾، رقم: 4573، ص 1224.

² - المصدر نفسه، نفس الباب: رقم: 4574، ص 1224.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ "كأنه لما وسَّع عليهم أنبأهم أنه قد يلزم من الاتساع خوف الميل فالواجب حينئذ أن يحتزوا بالتقليل على الواحدة والمراد ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ فيما بين هذه المعدودات ولو في أقل العداد المذكورة كما خفتموه في حق اليتامى، أو كما لم تعدلوا في حقهن فاختاروا أو الزموا واحدة وتركوا الجميع بالكلية"¹

2-2 نتيجة الإبلاغ التواصلي

إذاً وجود التعدد سببه حصول الخلل في البناء الاجتماعي ووقوع الظلم، وجاء حكمه لدرء اعوجاج المجتمع وتقوم سلوكه لا مجرد التشهي بالنساء، فلما تم فهم القصد الكامل للآية نظرنا في الواقع وعددنا آفاته من حيث تعطل النساء عن النكاح وكثرة المطلقات والأرامل والفقيرات المعدومات، وانتشار الشهوة الآثمة، فوجب إصلاح هذا الخلل بالتعدّد لستر الإماء والتّيّبات والمطلقات، لا تعدّد الشهوة بالأبكار، وإن كان مباحاً فقد ترك صاحبه الأولى والأقسط عند الله.

والدراسة الموضوعية والواقعية للقرآن الكريم، توجي إلى نفس المفسر طلب المعنى الذي منه السبيل لبلوغ غرض التواصل بين المجتمعين في ظلال المعاني والمفاهيم القرآنية الحية والمتجددة بالتأمل عن طريق إحداث آلية تواصلية بين عصرين بتوظيف سبب النص، والاعتبار والعبرة، والاستبصار من حال المخاطبين، والإنسان هو هو، فإن تعيّر نمط حياته فلا يتغيّر جوهر تفكيره وما يصلح لأولئك المخاطبين يصلح هؤلاء المحدثين.

والتكامل السببي بين سياقات النص تقتضي الاجتهاد فيه، ومقارنتها من الواقع الذي يقتضي كذلك الاجتهاد فيه (تشریح الواقع)، وهذه السياقات التواصلية سواء كانت لغوية أو اجتماعية أو فكرية أو دينية، لا تخرج عن كونها في نفسها واقعا اتصالياً، فيقاس الواقع بالواقع بدلالة التواصل السببي والتصبي، ومعرفة تنزيل الحكم منه إلى الواقعين بصفة متوازنة، وتلك العبرة والسّر من نزول القرآن بصفة الاستجابة لحال الخطاب وأخذ العبرة بموازنة واقع مضى وواقع آت.

¹ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود أبو النّاء شهاب الدّين الألوسي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت لبنان (دنت) ج4، ص195.

3- النصّ القرآنيّ بناء سببيّ وتمهيد نفسيّ

لقد عملت مختلف الأنواع التداوليّة على التلقّي الخارجيّ لعمليّة إنتاج المعنى من المكتسبات الدلاليّة، ومن مفهوم السبب تولّد الشعور بوجود استقصاء أبعاد العلاقة بين النصّ وأفاقه اللغويّة البنائيّة المرتبطة بمقتضيات حال النصّ وأسراره التأسيسيّة لانبثاق المعاني المتتالية، وهكذا فإنّ روح القرآن تجدد الديناميّة في التفكير وهذا يكفي في تحليل ابتكار آليات جديدة، ويتميّز بنجاحها بمدى فهم المفسّر والمجتهد في النصّ، ومدى التوفيق في استخراج العناصر التي تجعله ملتصقًا بالسبب ولا شك أنّ هذه العناصر موجودة لا محالة ولكن الناقد البصير هو من يحسن إظهارها ويوفّق إلى جمع الروابط التفسيرية لها من مدلول هذا الكشف، ويمكن القول إنّ ثلاثة أركانٍ تبني مثلث إنتاج المعنى: البناء النصّي، والسبب المفضي للمعنى، وإنتاج معنى من المعنى، ولا خشية من انحسار النصوص في واقعها لأنّ " النصوص وإن تشكّلت من خلال الواقع والثقافة، تستطيع بألياتها أن تعيد بناء الواقع ولا تكفي بمجرد تسجيله أو عكسه آلياً مرآويّاً بسيطاً"¹، وهذا المثلث يرتكز تداوليّاً على عدد من الأسس منها:

- أسبقية الاستعمال الوصفي للمقام والتمثيل المشخص.

- من بنويّة النصّ الداخليّة.

- من الاهتمام بعنصر ظهور النصّ وإنتاج المعنى.

- الاهتمام بقول المتكلم وبخاصيّة التلقّي.

3-1 التمثيل للقضية

هذه الفوارق تأتي لتضع التمييز بين البنيويّة المجرّدة والمنغلقة داخل النصّ وبين التداوليّة السياقيّة، لتجعل من النصّ متغيّراً في الخطاب مرناً في المعنى، بخلاف البنيويّة التي تجعله قارراً في الخطاب، منغلّقاً على نفسه، مكتفياً بأدائه اللغويّ، ومن ثمّ أبعدت أسباب صدور النصّ (المقام الخطابي) من حساباتها التحليليّة وتمكين الفهم والقدرة على تحصيل المعنى بالوعي والتحقّق من سبب النصّ ومقاصده الضمنيّة لذلك فإنّ أصحاب التداوليّة "يشترطون وحدة موضوع النصّ ووحدة مقصده، والنصّ في تصوّر كثير من المعاصرين يتجاوز

¹ - مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 69.

الكيونة اللغوية المحدودة ولا ينحصر في مقولات اللغة على الرغم من أنه متشكل منها، بل يراعي الواقع الخارجي، ومن ثم فإن النص هو المعادل اللغوي للواقع الإنساني والكوني¹.

النص القرآني	السبب الأول	السبب الثاني
"تبت يدا أبي لهب وتب" [المسد: 1]	دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم قريشاً إلى الحق واستخدام وسائل الترغيب والوعيد، ثم اعتراض أبي لهب وقوله: "تباً لك ألهذا جمعنا"	مشاققة الرسول في الأمر، والمخالفة لهديه الشريف، والدعوة لإبطال دعوته.

وحيث حاول أن نتمثل تجلّي النص القرآني نلمسه في لحظة التلبس مع القارئ في صورة السبب، ففهم النص إذاً استنتاج معنى بواسطة خصوصية نصية سببية، ولكن هذه الخصوصية تمر من مرحلة أولية (السبب الأول) إلى المرحلة المتلاحقة بوجود مسار تحويلي ينتج (السبب الثاني) "فسبب النزول وإن كان مفتاح الفهم، إلا أنه يفتح الباب على مصراعيه لتناول الآي المرتبطة بسبب النزول، وكل ما يشبه هذا السبب فهو في الحقيقة مثال مضروب لتثبيت قاعدة معينة"².

والانتقال يتم عبر معرفة أطروحة النص ومدى تناسق أجزاءه الموضوعية من ناحية، ومن ناحية أخرى معرفة الأسباب القصدية التي تعين على تتبع الموضوع مع الشعور بذلك الترابط السببي وكل ما يدل على السمات الذاتية التي يجد القارئ نفسه بواسطتها داخل النص الذي هو وعاء لغوي مشحون بالتعبير والسيميائيات وهذا الوعاء حاضن لبنائية القرآن في فضاءه غير المتناهي "فينقل القارئ إلى تلك الأجواء النفسانية، والبيئة التاريخية التي نزلت بسببها الآية أو الآيات"³، والشواهد على هذا القدرة التصويرية في بناء القرآن البلاغية والفنية، لذلك فإن "سبب النزول عبارة عن قصة تستمد من الواقع عرضها وحلها وعقدتها وحبكتها وأشخاصها وأحداثها، تقرأ بشغف، مع التركيز وهي تدفع السامة والملل عن القارئ والسماع معاً"⁴.

¹ - علم لغة النص لمفاهيم والأبحاث، سعيد حسن مجيري، الشركة المصرية العامة للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1418هـ/1997، ص 109.

² - علوم القرآن، عبد الفتاح أبو سنة، دار الشروق، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1416هـ/1995م، ص 81.

³ - المرجع نفسه، ص 77.

⁴ - أسباب النزول وأثرها في تفسير القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، عدنان بن محمد أبو عمر، ص 55.

3-2 نتيجة تمثيل القضية

أما هنا فليس لدلالة القرع والتوبيخ (لأبي لهب) مكان في سورة المسد إلا باستحضار المشهد السببي وهو شتم أبي لهب للرسول صلى الله عليه وسلم الأكرم، والاعتقاد بأن الحسرة ستصيب الممثل بهذا المشهد، وبالتالي فإن المشهد هو ما يخضع لسلطة الوحي، وأن التصرفات النفسية لدى القارئ تسيطر عليها الفاعلية القرآنية التي تستند إلى السبب الأول لتصور في ذهنية القارئ السبب الثاني، يأتي في هيئة تخيلية تحاج صاحبها وتدفعه للتخلي بمضمون قضية النص.

ويدخل في صياغة التخييل عنصران:

- الفضول النفسي لربط النص بالسبب.

- أثر النص في تفكير القارئ حتى يبحث عن سبب لهذا القرع والتوبيخ (تبت يدا ..).

ويضطلع التأويل التخيلي¹ في نفس القارئ بوظيفة كشفية للسببية المحسدة داخل النص والمشخصة في ذهنه، والحق إن نظرية التلقي تتوجه إلى القارئ أو المتلقي أكثر من توجهها إلى المرسل، فإذا كانت الدلالات عند أركون تحطى العتبة الزمنية "فتفاسير القرآن وتأويلاته المتتالية والمتنوعة عبر العصور تقدم لنا مثلاً ممتازاً على دراسة تطوّر جماليّات التلقي..."²، فلم يصرّ على إبداء التنكر لحقيقة أسباب النزول إذ تتكشف بشكل آلي من ظاهر النص؟، فكثير من آيات القرآن تكاد تنطق بالتعبير اللاهائية من الترابطات السببية، والعجب من إصرار أركون على رأيه فهو يملك عقلية تفكيكية جبارة! ودعواه تقوم على تفكيك النص والاهتمام بالجوانب الخارجية عنه، فكيف يكون هناك جمال للتلقي دون أن يكون هناك أرضية له تدعى (لحظة التجلي)، ومن خصائص النص القرآني أن تعدّد جماليّات التلقي فيه، بتعدّد لحظات التجلي، وتعدّد الدلالات السببية بتعدّد التجليات السببية، وكون أركون تفكيكياً هل يعني أنه يتجاهل بنية النص؟ والجواب لا، فهو في الحقيقة مخلص للبنىوية ينطلق من النص نفسه، ثم يلجأ إلى متعلقاته الخارجية لبدأ في التحليل المفهومي للدلالات الموجودة فيه، فانظر مثلاً إلى تناوله لمفهوم العقل الإسلامي فهو يحدّده بالعودة إلى العقل كما صوّره القرآن³.

¹ - التأويل التخيلي: عبارة أطلقها وأردت: فهم الدلالة والمعنى باستخدام التخيل.

² - الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، ص 166.

³ - انظر: المرجع نفسه، ص 194.

ويمكن القول في حاصل الأمر:

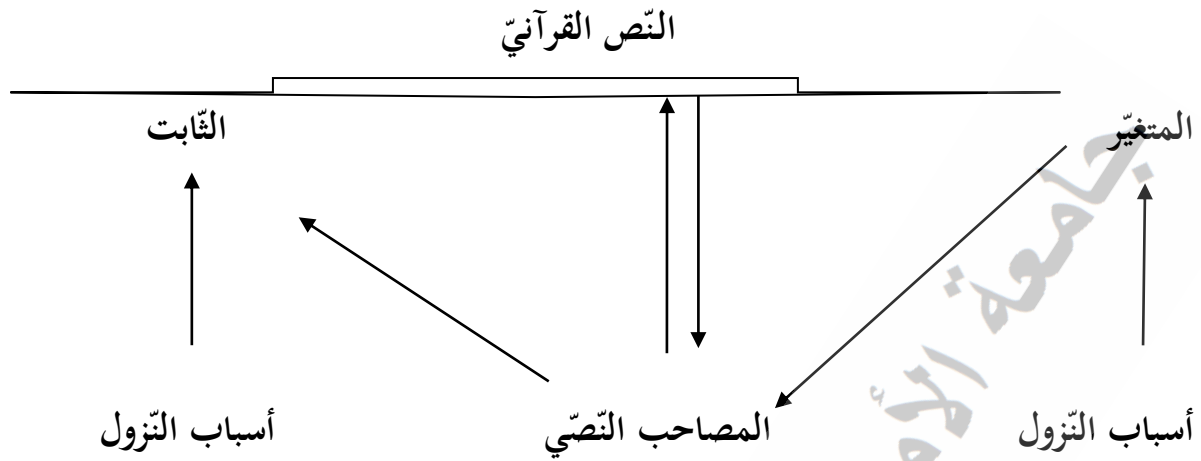
إنَّ عمليّة استحضر وتمثّل التجلّي تكون بانتقال الذّهن من إدراك شيء سببيّ في النّصّ إلى إدراك شيء سببيّ في النّفس.

المطلب الثالث: الثّابت والمتغيّر في معادلة أسباب النزول

1- إشكاليّة تحرير النّصّ القرآنيّ من الانحسار المصاحب

من المصاعب التي قد تصدم الباحثين هي تلك القضايا الهامة المتعلّقة بتخليص المضامين السببيّة من الانحسار، والقدرة على نقل وإبداع المنهج الفكريّ لمواجهة ثوابت الانحسار المصاحب، فإن جاز لنا أخذه من الآيات المصحوبة بالأسباب التي كانت منطلقاً لإرسالها وشيوعها في ذهنيّة المتلقين في مختلف الأسباب التي تشبه الأسباب الأصليّة، - لا أتحدّث عن الأسباب بمعنى الروايات بل كذلك الأسباب كدلالات موجودة في النّصّ -، فإنّه يحين الأجل للحديث عن تحاور النّصّ مع الواقع، والاتّساق الحاصل بينهما نتيجة للوصل الأفقي، وعلى هذا يتأسّس الموقف الوسطيّ أو ما يمكن أن أدعوه (المعيار الرّابط)، الرّابط بين حكم فات وحكم مثله سيأتي، أي: كيف نقرأ هذا السّبب في زمنه وكيف نقرأه في زماننا، وكلتا القراءتين تطبيقيّتان في الاجتهاد والتّأسيس على المصاحبة النّصيّة، ثابتتان بالنّسبة لماهيتهما، ومتغيّرتان بالمصاحبة، لذلك فإنّ "التّغيّر والتّبدل داخل في أقوال الفقهاء واجتهاداتهم والتي لا بدّ أن تكون متأثرة بطبيعة البيئة التي أفرزت السّؤال الفقهي آنذاك"¹، كقوله تعالى ﴿وَسَأَلُونكَ عَنِ الْمَجِيْضِ ۗ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْرِزُوا أَلَيْسَ فِي الْمَجِيْضِ ۗ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ ۗ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ [البقرة: 222]، كما أفرزت بيئة النزول سؤالها المصاحب، فلا يقتصر على البيئة بعينها بل يشمل الرّوابط داخل النّصّ وداخل المصاحبات، فلا بدّ يخرج عن طور التّنزيل.

¹ - أثر العرف في فهم النّصوص، رقية جابر العلواني، دار الفكر دمشق سورية، الطّبعة الأولى سنة 1424هـ/2003م، ص78.



فقلماً تدرجت الأسباب في مراحل الزمن وكانت في أكثر الأحيان عند المفسرين ثابتة في البيئة الأولى ثابتة في معنى واحد، وكان مقصد الأثرين يندرج عموماً بوصف أركون "إعادة تشكيل الظروف التاريخية لأسباب

السبب الأصلي (التقليدي)	السبب المماثل	السبب المباين
يريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل يعطيها غيرها "تقدم إخراجها"	الحشية من وقوع الظلم في المجتمع (تعطل النساء عن الزواج، كثرة الأيامى، فقر المرأة...)	الأسرة الفاضلة لا تكون إلا في إطار زواج واحد، دفع الضرر والضرار ² (التعدد)

النزول¹، دون إعطائها الدينامية في التغيير الدلالي والانعقاد من الانحسار المرحلي، وهذا التشكيل يخدم المخيلة أكثر مما يخدم عملية التغيير والتأويل.

بهذا المعطى فإن أسباب النزول تحدث فعلها الجدلي في علاقة النص بالانحسار والتحرر، كما يحدث النص فيها نفس الفعل بهما، وهذه خاصية تحويلية في الوظيفة، بمعنى تحويل وظيفة أسباب النزول من قرينة لتوجيه الدلالات ثم تحديد المعنى، إلى تحول وظيفي يعني ب (الإطار التشخيصي للمصاحبات)، وينشأ داخل هذا الإطار سببٌ يمتد من سبب سابق مماثل أو مباين، يؤدي إلى فتح أبواب لأسباب أخرى مكتملة أو منافية، قال تعالى: ﴿الطَّلِقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يُحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ مَاتَتْ تَتَمُّوهُنَّ سَيِّئًا إِلَّا

¹ - الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، ص151.

² - وهذا رأي محمد عبده وواقفه المستشرق جولد تسهير، انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، جولد تسهر، ترجمة: عبد الحليم التجار، مطبعة السنّة المحمّديّة، القاهرة مصر، 1374هـ/ 1955م، ص387/388.

أَنْ يَخَافَ الْإِيْمَانِ حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ الْإِيْمَانِ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ [البقرة: 229]

وفكرة تقدير السبب تكسب تأييد التفكيكي بإقناع المتلقي عن طريق تحليل السبب كظاهرة، وإلى مناحي تفكيكية يذهب بعضهم مثلاً أنّ إباحة التعدد لم تكن وليد الشريعة الجديدة، بل جاءت لتضع ضوابط للحريّة المطلقة منها التحديد لعدد النساء وهذا سلوك في المظاهر الاجتماعية قبل الإسلام، ثم يخرج عن السبب التلقّي الأصليّ نحو سبب التعدد في الجاهليّة وهو أنّ "نساء كثيرات (يعني): -أبناء أكثر فأكثر، وأبناء أكثر (يعني) مقاومة أكبر فأكثر، مقاومة لعوامل الفناء من أوبئة وندرة ووحوش ضارّة، وقوّة أعظم فأعظم في مواجهة الآخرين، ونساء كثيرات (تعني) صفات وراثية متنوّعة في بيئة تحتاج ذلك التنوّع..."¹، وفي رأيهم هذا انحسار واضح للسبب الأصليّ ومعه ينحسر حكم جواز التعدد لأنّه لم يعد هناك داع لإسقاط الوقائع المصاحبة على الوقائع اللاحقة فقد تغيّرت الملامح والأسس التي كان يبنى عليها المجتمع بقاءه وقوّته، "ومن هنا يصبح الزّواج المتعدد مفهوماً في محيطه الاجتماعيّ التاريخي..."²، ممّا يعني تحديد استعمالات أسباب النزول وربّما لا يخرج من المجال العام لفهم القرآن الكريم، "وهذا يضيف دعامة جديدة لواقع أنّ النّصّ القرآنيّ (نزل منجّماً حسب الوقائع الأرضيّة وبجواب على كلام العباد وأفعالهم)، وأنّه لشديد الصّلة بالواقع المخاطب، وأنّه ليس نصّاً متحرّجاً ثابتاً، وإنّما تتغيّر قراءته مع تغيّر الوقائع وظروف معيشة العباد"³، وهذا سوء تقدير فما تأتي الأسباب الثّانية إلّا بدواعي تثبيت الحكم (التعدّد).

ونتيجة لذلك: فإنّ معادلة الفهم تنتقل من حدود النّصّ المقرون بالسبب الذي نزل من أجله، إلى حدود الفهم الذي نزل النّصّ قاصداً له، ممّا يمكن صياغته كالتالي:

الفهم هو النّصّ الذي أثبتته التجربة الإنسانيّة المتغيّرة

2- أسباب النزول كتجربة نصيّة وإنسانيّة

إنّ الاستقبال الصّحيح للدلالة النّصيّة يستدعي تمثّل القصدية التي تحملها أسباب النزول، ومثّلت إشكاليّة الزمكانيّة منعطفاً أساسياً لإعادة تأطير النّصّ دلاليّاً إذ هو محكوم بجديّة الثّابت والمتغيّر، ويذهب أبو زيد

¹ - سلطة النّصّ قراءات في توظيف النّصّ الدّينيّ، عبد الهادي عبد الرحمن، ص 242.

² - المرجع نفسه، ص 242.

³ - المأزق الفكريّ بين النّصّ والواقع، نضال عبد القادر الصالح، ص 41/40.

إلى القول بأن لكل آية سببًا، وأن الأسباب ليست سوى سياق واقعي تتجسد من خلاله النصوص الدينية وتجلّى في صورة الملموس، "النصوص دينية كانت أم بشرية، محكومة بقوانين ثابتة، والمصدر الإلهي للنصوص الدينية لا يخرجها عن هذه القوانين، لأنها تأنسنت منذ تجسدها في التاريخ اللّغة، ووجهت بمنطوقها وجدالها إلى البشر في واقع تاريخي محدد، إنها محكومة بجدلية الثبات والتغير، فالنصوص ثابتة في المنطوق متحركة متغيرة في المفهوم"¹، إذا كانت المعطيات الإمبريقية في نظر أبي زيد تلحق كل آية بسبب نزول، فإن المعطى الإمبريقي أيضًا يؤكد وجود مجموعة من المتغيرات في البنية الفكرية والحالة المعرفية والاجتماعية، فلا يمكن أن تتساوق مع النص، إلا إذا كان النص كذلك متغيرًا، فما هو إذا الثابت والمتغير؟ إن الثابت عند أبي زيد هو النص نفسه بمعنى ثبوته من حيث القداسة والتعالى ومنطوقيته، فلا ثبوت في قيمته التفاعلية الدلالية مع الواقع بواسطة التجلي بأسباب النزول، والمتغير هو الاجتهاد في فهم وتأويل النص "ولا بد من التمييز والفصل بين الدين والفكر الديني، فالدين هو مجموعة النصوص المقدسة والثابتة تاريخيًا في حين أن الفكر الديني هو الاجتهادات البشرية لفهم تلك النصوص وتأويلها واستخراج دلالاتها"².

فتصير دلالات أسباب النزول مجموعة من المتغيرات التي صاحبت النص، وكما حصلت بها المصاحبة تحصل بها كذلك المتغيرات اللاحقة عند الناس حين يستقبلون النص، فيكون الثابت هو النص لا تتغير حروفه، والمتغير هو المستقبل له إذ الأسباب والمتغيرات هي من يجب أن تكيف نفسها مع الواقع. وليس بعيدًا عن هذا قول حسن حنفي لما أصل بأسبقية الواقع على الفكر والسبب على النص، لأن في نظرهما لا تتم مجالات الترابط الدلالي والانتظام في عملية تفسير النصوص، إلا بمقابلة الفكر والواقع والسبب والنص، ولم يكن أبو زيد وحسن حنفي وحدهما من أجهها بالنص إلى المعايير الواقعية فقد سبق أن الجابري قد ألف تفسيرًا بالترتيب النزولي و عمدة ما استعان به أسباب النزول. وفي رأبي يكون ما مضى تعزيزًا لقداسة النص وتأييدًا لصلاحيته المطلقة (وليس العكس) كما قد يُظن، فإنه ما يؤرق الدارسين اليوم هو كيف يجعلون القرآن مشخصًا في الواقع المعيش المتغير، أي: كيف نجعل المتغير انسيابيًا مع الثابت؟.

¹ - نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، ص 119.

² - المرجع نفسه، ص 185.

وهاهنا قضية لا بدّ من الوقوف عندها وهي أنّه قد تؤدّي المعالجة السياقية التي تحدّد المحيط في الحالة الثقافية والاجتماعية وظهور التماهي الشديد بينها وبين النصّ، إلى توجيه افتراضيّ خاصّ بالصاق صفة الأنسنة بالتّصوص التي يفهما بعضهم من ظاهرة أسباب النزول، فهل مثلاً قول عليّ حرب وهو يعود إلى حقيقة الحقيقة وأنها ليس واحدة "صحيح أنّ الشريعة هي إلهية في الأصل والمبتدى، لكنها تؤول عند التفسير والتطبيق إنسانية دنيوية، لأنّ المجتهد أيّاً كان مبلغ علمه وفهمه، يصدر عن ظنّ فيما يراه أو يستنبطه ولا يمكن له أن يبلغ اليقين، إذ لا أحد يبرأ من الخطأ والوهم والنسيان"¹، هل هو ادعاء مطلق بإنسانية النصّ؟.

ولا يصحّ هنا إلّا دفع سؤال بسؤال مثله، هل عندما تتجسّد معطيات النصّ وأسبابه في التاريخ ولا يستألفاظه ومعانيه وتفاعلت مع طبائع الناس وأسئلتهم (قالوا...)، (يقولون...)، (وقال الذين كفروا...)، (يسئلونك...)، وأمثال هذا الأسلوب السببيّ، هل يحمل (التجسّد) مقتضياتٍ - لو صحّ - في الظاهر على حصول التأنس؟

والجواب لن يستقيم جدلياً حتى يتمّ التوفيق المنطقيّ بين السّؤالين، فمن حيث إنّه لا بدّ من فهم أفعال الناس وتصرفاتهم، يحصل فهم السرّ لوجود معنى في الآية متلبّس (بالتصرّفات) دون غيره، فيكون الجواب عن السّؤالين بهذا الاعتبار فقط وبالمنطق إذاً لا، ويختار أبو زيد هذه العبارة (لأنّها تأنست منذ تجسّدها في التاريخ اللّغة، ووُجّهت بمنطوقها وجدالها إلى البشر في واقع تاريخيّ محدّد)، ليدلّ على ذلك الانسجام.

وادّعاؤه لكلّ آية سبباً وربط ذلك بمرونة النصّ، إنّما لإعطاء السلطان للواقع في توجيه الدلالة لا في الاستعلاء على النصّ، في حين يعتبر آية الله سيّد حيدر فكرة أبي زيد تعبيراً عن تشكّل النصّ من تحت إلى فوق ومن أسفل إلى أعلى ونفي الوجود الحسّي للقرآن قبل نزوله فيما يسمّى (الجدلية الصّاعدة)²، وفي نظر أبي زيد يكون النصّ في الأصل إلهياً لكن حين ينزل (لحظة التّجلي) يجادل المفاهيم الخاطئة في عقول الناس ويقوم المسيرة البشرية مستعيناً بالأسباب المباشرة وغيرها، لذلك لا ينبغي أن يحكم بإطلاقية الموقف الصّادر عنه، والنصّ يشهد بنفسه على نفسه أنّه ينزل للناس هداية لهم ونزل فيهم والمعطيات الواقعية له لا

¹ - نقد الحقيقة، عليّ حرب، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1414هـ/ 1993م، ص 65.

² - فهم النصّ في سياقه التاريخيّ، آية الله السيّد حيدر علويّ نجاد، ص 87.

تنكر "مما يؤكد أنّ الوحي مثبت لا مشرّع، ومؤكّد لحكم بادئاً به، والسؤال من الواقع، والإجابة من الوحي، ومن ثمّ تتجّه الأسئلة وتتجدّد الإجابات طبقاً لروح العصر، وهو منهج الاجتهاد اعتماداً على الكتاب، وقد يأخذ الجواب السؤال في صيغة الجواب، لا فرق بين سؤال البشر وجواب الوحي"¹، وهو موقف ما يشبه حتى يأذن بتأويل النصّ دون الحكم على قداسته وعلوّ مصدره.

ثمّ إنّ تفاوت مستويات التأويل والدعوة إلى التدبّر فيه إشارة إلى إمكانيّة فهمه، فما دام يمكن فهمه إذاً يمكن اعتبار وصوله إلى المستوى الذهنيّ للبشر، وهذا الموقف لولا ما له من شواهد في الحسنّ من أسباب النزول وغيرها، لبقى محبوساً في الجدل النظريّ المجرد، سيما وأنّه خاضع لانعكاس الثابت والمتغيّر، فلا يمكن تأسيس الأنسنة من هذا الجانب.

3- انعكاس الثابت والمتغيّر

لا شكّ أنّ المرجعيّة أو الأساس الذي كان اللبنة الأولى في بناء أرضيّة الوحيّ هي تلك الأسباب والمناسبات، وهي ذاتها التي أسهمت في استواء الفهم على المرجعيّة المحسوسة. وتطوّر الفهم يكمن في جعل النصّ تابعاً للمتلقّي، حيث تُعكس عمليّة التبليغ من الثابت إلى المتغيّر ومن المتغيّر إلى الثابت، فحين يتّجه المعنى من النصّ إلى القارئ فإنّه يزوده بالأسباب القبليّة التي جعلته ينزل، ويعطيه معاني جاهزة (الثابت)، وعندما يتّجه التفكير من القارئ إلى النصّ فإنّه يلج إلى بنيته التركيبيّة والدلاليّة ليفصح عن أسباب جديدة (المتغيّر)، القرآن إذاً نصّيتعالى وتنعقد دلالاته بأحوال الذي يتلقّاه في اللحظة التي يفتح فيها مجال التجربة الذاتيّة لا بأحوال مرسله، ولذلك جاء الأمر بالتدبّر والاستنكار لمن تركه، وهو لأنّه كذلك، فإنّه يجعل القارئ يملك الحقّ في تغيير إحساسه ورسم الصّورة الذهنيّة له، ويجعله كذلك يمتلك أفقه الخاصّ به والتّمتع بإبداء تأويله المنعكس في تفكيره بناء على تجربته الذاتيّة في السببيّة التفاعليّة، ويعتد حركيّة السيّورة المؤدّية إلى انبثاق أسباب جديدة، للتحرّر من الأسباب الأولى، وحتى يعيش المتلقّي الحالة العامّة في النصّ ولو سبقت بأسباب خاصّة "فحتى في الآيات التي نزلت في وقائع محدّدة أو أشخاص بأعيانهم، لا يشير النصّ إلى هذه الوقائع أو إلى هؤلاء الأشخاص، كما أنّه لا يتطرّق إلى تفاصيل الأحكام ومفرداتها بالشكل اللاتحيّ الذي نراه في كثير من نصوص التّوراة...، لذلك يبدو النصّ القرآنيّ كما لو كان يستخدم وقائع

¹ - من النصّ إلى الواقع، حسن حنفي، ج2، ص137.

النزول كمناسبة لتقرير حكم عام...¹، وهذا الاستخدام تمثله الظواهر الأسلوبية داخل النص القرآني المشكّلة في سرد الحدث والسبب معاً، وما يتصل به من إيجات ودلالات متغيّرة مع حالة المتلقي. ومعلوم أنّ تعدّد الاستدلالات والفهوم يرجع أساساً إلى اختلاف الأسباب وتغيير التجارب التي يعيشها الناس على تنوع أحوالهم وتباين مقاماتهم، وهو ما يفسّر التفاوت الهائل في حمل النصوص على دلالات متغيّرة تناسب الرّهانات المعرفية للمرحلة الرّهانة و" هذه المرحلة الحديثة من مرحلة الفهم يمكن أن نسميها مرحلة البحث عن التّطابق وقد فرضها ثبات الفهم وتغيّر الواقع"².

إذاً أسباب النزول هي الطريقة الأسلوبية التي تعبّر عن ليونة النصّ واختلاف التجارب النصّية من متلقي إلى متلقي ومن مفسّر إلى مفسّرون كانت بحسب الحقيقة واحدة، وهذا يطرح العبرة من نزول القرآن بمؤثّرات، ولأنّ النصّ مرتبة أوليّة، وأسباب النزول مرتبة وسطية، والحقيقة مرتبة لا متناهية، فإنّ الدلالات متزاوحة في أطر تلك المستويات الثلاثة، ويشهد لهذا: الالتفات الأسلوبية المألوف في القرآن، فكما أنّ التجربة (السبب) ضرورة لتشخص النصّ يكون تأليفه بها، فكذلك يدخل البناء القرآني في سياق تقريب التجارب وتكون خزّان للدلالات غير محدّدة، وكما أنّ النصّ لا ينبغي أن ينزل دون سبب، فكذلك تجربة التلقي لا تحصل دون سبب، وهنا لا يصير معنى التدبّر متوقّف على الآلية المنهجية التفكيكية³ أي الانتقال من اكتشاف النصّ إلى إعادة تأويله من جديد، فالقارئ ليس له الحرية المطلقة في فهم النصّ القرآني وإعادة كتابته، بل يخضع فهمه لتوجيه النصّ نفسه، وإلاّ لن يكون هناك فرق بينه وبين النصّ الوضعي، والأسباب التي اختارها العليّ القدير وأنزل بموجبها كلمات الوحي، هي أسباب معيارية مختارة بحكمة من أنزله، والنصّ القرآني من سماته أن يضع القارئ والمتلقي داخل الإطار الذي يجليّ البنية الثقافية والدواعي العامة والخاصة لنزول الآيات، دون أن يفرض عليه الارتباط الكليّ بالدلالات الجزئية الحاصلة داخل الأسباب، فهو إذاً ليس ارتباطاً مصيرياً وإتّما هو ارتباط قاعديّ، أعني كما لا يصحّ وجود النصّ دون هذه الأسباب كذلك لا

¹ - الدين والتدين التشريع والنص والاجتماع، عبد الجوّاد ياسين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية، سنة 1435هـ/2014م، ص 317، وليس مراد عبد الجواد منه نفي عدم إشارة النصّ إلى الوقائع والأشخاص، عدم التعليق أو الجواب، كلاً وإتّما يريد أن يدفع عن القرآن صفة موجودة في التوراة، وهي الاستعراق الشديد في تفصيل الوقائع وذكر الأسماء والأماكن...

² - جدلية النصّ والواقع، الجمعي شبايكي، مجلّة المعيار، العدد 28، ج 1، عدد خاص بالفعاليات الفكرية الخاصة بالملتقى الدولي حول فهم القرآن، المنعقد في جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر، 1432هـ/2011م، ص 147.

³ - انظر: إشكالية القراءة الحدائثية للنصّ الدينيّ دراسة نقدية، إبراهيم طلبة حسين، مجلّة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر، ج 1، العدد 33، 1436هـ/2013م، ص 306.

يصح إهمال مؤشرات الدلالات، وإن تخطأها في التأويل فلا يقع بها تحطّي للنصّ "ولأنّ التأويل قد يخطئ وقد يصيب، فإنّ حدوده لا تتعدّى حدود الذات الفردية والتاريخية، وتلك الحدود هي احتمالية في جذورها..."¹، وعندما يعيب بعضهم التدبّر تحت مسمى القراءة الحرة والمطلقة وينتقد القراءة المعاصرة بكلّ أبعادها وآفاقها، والأحكام الذاتية التي يملكها المتلقي، ينسى في الوقت نفسه، أنّ النصّ القرآنيّ قد تلبس في الأساس بأحوال بشرية وتصرفات الناس الذاتية، وبأسباب أرضية قد نزل، فلم يضيق إذا فهمه في الأفق الفكريّ البشريّ؟ وعندما يصير قول **علي حرب** "النصّ يتسع لكلّ، ويتسع لكلّ المستويات"²، داخل في التدبّر المأمور به، لا في القراءة المتسكّعة التي وُصفوا بها³، والتفسير بهذا البعد محتوى غير جامد، يجري نحو صيرورة ووقائع وأسباب وضعيّة، فقد أطرت الأسباب نزول الوحي، وإن كانت لا تمثل كلّ الحقيقة، فإنّها تمثل الخطّ المنهجّي الذي يأخذ بعين الاعتبار مرحلة التخصّص التي مرّ عليها النصّ، ولقد تجشّم أبو زيد صعوبات المخاطرة بوضع النصّ في محكّ الجدل، ذلك أنّ النظام التفسيريّ كان دائماً تحت سلطة الأثر، وفي هذا الأثر نفسه بعد واقعيّ، فوقع له الجدل بين الخروج من الأثر وبين الاستناد إلى قاعدته الواقعية المحايثة فيه، ومن ثمّ ترى المفارقة الموضوعية الموجودة في كتابيه (مفهوم النصّ) الذي لم يأت على غرار⁴، وكتاب (نقد الخطاب الدينيّ)، وتحتاج هذه الجدلية رؤى منهجية ومعرفية على غرار ما أشار إليه محمد أبو القاسم حاج حمد: "أمّا القرآن كما تشير الآية في سورة الحجر فإنّه كونيّ يتضمّن متغيّرات المكان وامتداد الزمان، فهو معادل للوجود الكونيّ وحركته"⁵.

¹ - سلطة النصّ قراءات في توظيف النصّ الدينيّ، عبد الهادي عبد الرحمن، ص 31.

² - نقد الحقيقة، عليّ حرب، ص 45.

³ - انظر: إشكالية القراءة الحدائثية للنصّ الدينيّ دراسة نقدية، إبراهيم طلبة حسين، ص 306.

⁴ - لم يأت على عجلة، بل ألفه في نحو ستة عشر سنة، انظر: مقدّمة كتابه مفهوم النصّ.

⁵ - منهجية القرآن المعرفية، محمد أبو القاسم حاج حمد، ص 93.

خلاصة البحث

إنه بالرغم من الاهتمام الذي أولته المدرسة الأثرية لمفهوم ومدلولات (أسباب النزول) فإنها لم تعطها حقها الكامل بما يمكن أن تُظهر نظريتها المعرفية، ولذلك فإن من نتائج تصريف القول بمختلف الأنساق المعرفية الظاهرة هو فهم حالة تجلّي النصّ القرآنيّ، لذلك نجد (الأنساق) تدرس شروط المعرفة الصحيحة بأسباب النزول، أولاً من حيث هي مرتبطة بالأفق الخطابيّ، والثاني من حيث رصدها للعلاقة بين النصّ القرآنيّ والواقع، باعتبارهما يشكلان الوحدة المتكاملة في التكوّن الدلاليّ والتلقي الخطابيّ، وتساعد على فهم قوانين التفكير النصّيّ وقوانين التفكير الواقعيّ، ودون الالتفات إلى معايير هذا التفكير أو ما لا بدّ منه في التوازن النصّيّ الواقعيّ، فهو معني ببقاء الطريقة الاستدلالية من النصّ، وسلامة التحوّل من المقدمات (الواقع) إلى النتائج (تجلّي حكم النصّ) بحيثيات أسباب النزول.

المبحث الثاني: النصّ القرآني دراسة في علاقة تأثير الوظيفة السببية في الحكم الفقهي

في الحقيقة يمثل هذا المبحث تأصيل الرؤية المعاصرة إزاء بلورة الحثثات السببية وحضورها داخل المنظومة الفقهية، فعلاقة النصّ مع التنجيم تمثل أعلى الصور الواقعية للحكم الفقهي، وأسباب النزول من هذا المنطلق تنقل ضرورة التنجيم وهي الظروف المهيئة لصيرورة وقائع التنزيل وسيورها بشكل طبيعي دون تكلف، وهكذا يقع الحكم الفقهي بتلك الصورة متجاوزاً الاعتبار العلوي لمسيرة الاعتبار الأرضي، ومن خلال الاعتبار الثاني يكسب الحكم الخصوصية لا في الحصر في أفراد المعدودين، وإنما في ربطه بدلالته الأصلية والتي أجلاها سبب النزول، واستجاب لها الوحي إفاً عبر السؤال أو غيره.

المطلب الأول: أسباب النزول الأحكام الفقهية في بيئة التلقي

1- التنجيم والعلاقة بين السببية والحكمية الفقهية

قد يبدو للبعض أنّ معيار فهم وتطبيق الحكم الفقهي يتوقف على فهم النصّ ذاته والواقع الذي الذي ينبغي مراعاته في التطبيق، مع أنّه من الحكمة النظر إلى كيفية ظهور هذا الحكم وسببه المباشر، وقياساً على الحالة الأولى فقد راعى الشارع طبيعة المجتمع الأول وتدرّج معه في التشريع، فلا بدّ من تحيّن الظرف المناسب لوقوع الحكم، كما راعاه الشرع بادي الأمر "فالشارع تدرّج في إنزال آيات الأحكام بحيث مهّد لها بآيات العقائد، ثمّ أتبعها، ولكن في الوقت نفسه راعى الوقت المناسب لتطبيق الحكم، لأنّ النصّ القرآني قطعي وتطبيقه فوري لا يمكن تأجيله، ومن ثمّ فإنّ النزول كان يتأجلّ لحين اكتمال شروط التنزيل، فهناك تلازم بين النزول والتنزيل بحيث لا يقع الأول حتىّ تتهيأ ظروف الثاني وتأسس، وحينها يأتي النزول ليحسم الأمر"¹. وإذا كانت الصّروف المنتجة للأحكام هي بمكوّنات أسباب النزول وخصائص التدرّج، فإنّ تأثير القصد يعزى إلى مطابقة السبب للنصّ وسوّقاً للأحكام لغرض التوجه في تكييف النصوص داخل الدائرة الكبرى للسياق ودائرته الصّغرى، "فهذا كله يبيّن لنا أهمية العلاقة بين أسباب النزول وعلوم القرآن عامة وعلم التفسير خاصّة؛ الذي يتركز على السياق في استنباط الأحكام والمقاصد"²، أو ترجع لعلّة تمهيدية وراجعة إلى سبب ذاتي أي: العلم بأنّ المجتمع يحتاج الحكم بالتأخير، وفي تعليل نزول سورة الأنعام جملة واحدة

¹ - أسباب النزول بين التساهل والطعن، مجلّة معارف، التيجاني أحمد، ص 295.

² - دلالة السياق في فهم النصّ - سورة يوسف أمودجًا-، عبد الفتاح حمّار، كليّة الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر -بسكرة- سنة 1436هـ/2015ص 37.

يذهب ابن عاشور إلى مجرد جواز ذلك! "على أنّ أسباب النزول لا يلزم أن تكون مقارنة لنزول آيات أحكامها، فقد يقع السبب ويتأخر تشريع حكمه"¹، فذكر هذا الكلام في معرض الرد على شبهة نزول سورة الأنعام جملة واحدة بينما هناك أسباب متفرقة، إذ لا يخدم في الأصل واقعية القرآن ومراحل تنزيله على التدرّج، ومعه لا بدّ من الالتفات إلى أنّ القرآن راعى التدرّج والأسباب، ولكن نزول سورة دفعة -على غير العادة- تنبيه لعظمة الوحي على الواقع، وأنّ الأمر في نهايته يؤول لسلطان الله وأمره في خلقه، وهذا من الأسباب الكليّة التي يمكن أن تتجاوز الأسباب الجزئية، "ومن البديهي أن يكون في القرآن آيات نزلت دون سبب، ... لا تتعلّق إلاّ بالسبب العام، وهو تنزيل الرّسالة على الرّسول غير أنّ ما ذكرناه في تنجيم الوحي يدلنا على أنّ في ذلك حكماً وأحكاماً ترتبط بمناسبات النزول، وهي جزء لا يتجزأ من بيان الوحي المنزّل، فلا ريب أنّ للمناسبة أثرًا في تفسير المراد بالنصّ، بل إنّها همزة الوصل بين هذا النصّ من حيث علويّة المصدر، وبينه من حيث هدفه في معالجة الواقع."²

وأسباب النزول بمعطيات التجربة الإنسانيّة تمثّل القصد إلى إفهام الخلق بربط الحكم الشرعيّ مع فضاء الزمان والمكان لحظة بلحظة ومكان دون مكان لأنّ "القصد من نزول آية أو آيات من الأحكام، هو التطبيق والتنزيل على الواقع المعيش، ومن ثمّ بعث رسالة إلى المأولين للنصّ والمفسرين له أنّ هذه هي الطريقتة في تطبيق الأحكام، وهذه هي المنهجية المؤدّية إلى نفاذ النصّ إلى قلوب المؤمنين، وترسيخ الإيمان به"³.

وسوف تنطلق الفكرة الأساسيّة حول التّصوّر للنزول وجدله مع التنزيل الذي تمثله ظواهر من قبل التنجيم، وأسباب النزول، ومراحل التدرّج في الأحكام، و سيكون لزامًا إعادة فهم حقيقة النزول الأوّل (الإجماليّ) والنزول اللاحق (التدرجيّ) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، بيّن النزول الإجماليّ "وصيغة الماضي الواردة في الآية محور النقاش صيغة دالّة بحقيقتها من حيث ابتداء النزول أوّلاً ومن حيث الموقف الاتّصاليّ ثانيًا لقد كان موقف الفقهاء والأصوليين من (أسباب النزول) هو الموقف الأكثر نضجًا كما يتجلّى ذلك من مناقشتهم للحكمة من وراء التنجيم وأهميته بالنسبة لاكتشاف دلالة النصّ"⁴، إنّ أبا زيد يريد كشف العلاقة بين تعطيل الفهم الصّحيح للنزول الأوّل، ولحظة الاتّصال بأوصاف التنجيم الذي لم يوفّ

1- التّحرير والتّوير، محمّد الطاهر بن عاشور، ج7، ص6.

2- تاريخ القرآن، عبد الصّبور شاهين، ص30.

3- أسباب النزول بين التّساهل والطّعن، التّيجانيّ أحمد، ص295.

4- مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص120.

حكمتها وأسرارها في رأيه سوى الفعل والممارسة الفقهية والأصولية، يتجلى من خلال مناقشة قضايا النسخ في الأحكام وإعمال العرف والعام والخاص وغيره، ونقل الأسباب لتجاوز الفكرة الإسقاطية لتعكس الفكرة الحوارية للنص مع الواقع، وهي جزء من المنظومة التي ينبغي أن تقوم عليها الرؤية الإدراكية لفهم فلسفة الشرع، إذ لا بدّ أن تستعيز عن المنقول المحض بمقاربات تؤسس لفلسفة الفقه والأصول، وهذه إحدى يقينيات فكره وما طلبه في كتابه (نقد الخطاب الديني)¹، وإنما حملت مذهب أبي زيد على خروج الكلام من منظور الرؤية المحصورة في التجديد المطلوب وإلا فلن يكون "إثبات النزول المنجم يتناسب مع أحداث الواقع والتاريخ ولذلك أثبت، أمّا النزول المجمل هو نزول غيبي غير تاريخي فقد أنكر بحجة بعده عن معطيات الواقع والتاريخ، وبهذا يصبح نزول الوحي في حدّ ذاته أمر تاريخي²...³ وهذا لإصاق صفة التاريخية دائماً.

وصورة التنجيم خاصّة في تكيف الأحكام مع أسباب النزول تعتبر تأسيساً لمنهج استنباطي، ومن ثمّ تأطيراً للأحكام بمقدّمات منطقيّة تعطي الحقّ للفقيه وتكسر كثيراً من حواجز وإشكاليات التكليف بالشرائع، وعليه فإنّ الاستنباط التزماني لها يتطلّب مراجعة الشّروط الثقافيّة التي كانت سبباً في ولادة الحكم ضمن قاعدة من البيانات المضبوطة، والخاضعة ذاتها لسلطان جدليّة التطوّر والخصوصيّة.

2- خصوصية الحكم الأصلي في الأسباب المسببات

مقابلة الحوادث حيال الواقع المتغيّر، يلزم أصحاب الرؤية المعاصر بقراءة الأحكام التشريعيّة قراءة ملازمة لجدليّة الشرط التاريخي وتبني أحياناً رؤاها على ما تؤسسه علوم القرآن لفهم مقاصده، وأخضعوا هذه المقاصد لخصوصيات التنزيل، حتّى أتت عباراتهم موحية بقطيعة الجيل اللاحق للتعاليم التشريعيّة، فلجأ العشماوي، بعد قوله: "فقاعدة تفسير آيات القرآن وفقاً لأسباب تنزيلها يؤدّي إلى واقعيّة هذه الآيات وتنتهي إلى تاريخيّتها وتفرض ربطها بالأحداث (ومن ثمّ ينبغي) تفسير القرآن بأسباب تنزيله لا بعموم ألفاظه"⁴، إلى افتراض مطابقة الأسباب مع تاريخيّة أحكام التشريع، مع أنّ ربط الأحكام بمدلولات حسنيّة

¹ - يلاحظ القارئ قلّة اعتمادنا على هذا الكتاب والجدير بالتنويه أنّه ظهر في فترة تعقّبت محنة فكرية مرّ بها أبو زيد، لذلك اتّسم بحدّة النقد وكثرة اللوم للمدرسة التقليديّة، ولن يكون من الصّالح التحاكم إلى هذا الكتاب لكشف فكر الرّجل، بخلاف كتاب مفهوم النصّ، إذ عني بعلوم القرآن خاصّة وألّفه بعيداً عن ضغوط الجدل الفكريّ مع الآخر.

² - والصّحيح أمراً تاريخياً، خبر العامل (يصبح).

³ - إشكاليّة تاريخيّة النصّ الدينيّ في الخطاب الحدائثي المعاصر، العمري مرزوق، ص 420.

⁴ - (تحديث العقل الإسلامي)، محمّد سعيد العشماوي، بحث مقدّم إلى الندوة العلميّة حول التراث وآفاق التقدّم في المجتمع العربي المعاصر المعقودة في عدن 8/3، فبراير 1992، ص 7.

يساعد على "تثبيت الوحي في ذهن من يسمع الآية، لأن ربط السبب بالمسبب، والحكم بالواقعة، والمنزل بالحدث، من دواعي تقرر الشيء وعلوقه بالأذهان"¹، وليس مجرد نقل صفة مقدّمة على النصّ، وقد أجاب الطيّب تيزيني عمّا يتبادر من ثقل هذه الكلمة، والعلاقة بين الأحكام والأسباب أنّ الأحكام كانت تتابع المرحليّة ولكلّ مرحلة مقتضيات للحال وأسباب مستجدّة، وكذلك تتسم كلّ فترة وجزء من زمنيّة التّجليّ (بخصوصيّة التّنزيل)، "من هنا كان التّأكيد على الصّلاحيّة المطلقة للنّصّ قد ظهر بمثابة مشجب علّقت عليه مختلف المواقف والتّيّارات والتّأويلات والاجتهادات، ممّا حفّز - من جانبه² - على دراسة السّور والآيات متورّخة (منجّمة)، وذلك للتّدليل على أنّ ما ينجزه الفقيه يتطابق مع (خصوصيّة التّنزيل)، ويقود - من ثمّ - إلى تحقيق عمليّة تكييفه مع ما يطرأ من تحولات وتغيّرات في البنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثّقافيّة، وغيرها، كيف لا يحدث ذلك، وقد نُزل النّصّ نفسه وفق (الحوادث ومقتضى الحال) لدى من خاطبهم من النّاس..³

وهنا يعاد السّؤال، "لماذا كان التّنجيم مراعاة للوقائع والأسباب والله سبحانه وتعالى عالم بالوقائع كلّها جملتها وتفصيلها قبل أن تقع؟ ولا شكّ أنّ مثل هذا السّؤال يتجاهل حقيقة أنّ فعل الإلهي في العالم فعل في الزّمان والمكان، أي فعل من خلال قوانين العالم ذاته،..⁴ وهذه القوانين في الفقه وغيره لا تقطع خطّ الرّجعة لاستئناف المشروعيّة الفقهيّة الخاصّة، بل تقطع معوّقات التّطور اللّازم النّاتجة عن تحكيم خصوصيّة المجتمع الأوّل، والحقائق التي تعتمد عليها ثلاثيّة خصوصيّات: الخصوصيّة الزّمنيّة، والخصوصيّة السّببيّة وخصوصيّة المناط الحكمي، تغوص في الوقائع المنجّمة وتتبع أسبابها محاولة الوصول إلى أسرار وحكم التّشريع.

وتقريرًا للحكم السّابق على هذا، لخصّ العشماويّ شروط تطبيق قوانين الشّرائع فيما دعاه (الأصول العامّة للشّريعة) يقول "ولتحديد الأصول العامّة للشّريعة يتعيّن متابعة أوّل مصادر الأحكام الشّرعية - وهو القرآن الكريم - متابعة تاريخيّة، تتدرّج على آياته، آية آية، بحسب وقت نزولها وسبب نزولها وغاياته وحكمته حتّى يمكن الإبانة عن غايات الشّارع من التّنزيل عمومًا، وهو هدف يتجاوز الوقوف عند الأحكام العامّة

1 - مقدّمة في أصول التّفسير، ابن تيميّة، ص 72.

2 - أي العشماويّ في كلمته الأنفة.

3 - النّصّ القرآني أمام إشكاليّة البنية والقراءة، الطيّب تيزيني، ص 365.

4 - مفهوم النّصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 99.

التي توخاها الشارع إلى التبصر بالأصول العامة التي نبع منها التنزيل...¹، ومما اشترطه العلم بعلم أسباب التنزيل، وعلم الأسباب بنفسه خاضع لجدلية الثابت والمتغير، من أجل هذا عدّ العمري مرزوق التعريفات السابقة لعلم أسباب النزول مضللة عن الدينامية التي يتمتع بها هذا العلم، وداعية إلى تاريخية الأحكام الشرعية تحت تأثير - في اعتقادي - نظرية (السبب سبب للوجود والعدم عدم للوجود) والاكتفاء بتعريف "ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبيّنة لحكمه أيام وقوعه، والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو سؤال وجه إليه فنزلت الآية أو الآيات من الله ببيان ما يتصل بتلك الحادثة أو بجواب هذا السؤال"²، غير مانع لدخول وجوه الاحتمال عليه وإخضاعه لشرط الخصوصيات السابقة فقط، و"قد يكون أخذ هذا التعريف هكذا دونما تعقيب أو تعليق، ودونما لقيوده من التعريفات التي جعلت الخطاب الحداثي يعتبر النصّ مرتبطاً ارتباطاً سببياً بالحادثة التي نزل فيها، وكأنّ النصّ لم يكن لينزل لولا تلك الحادثة أو السؤال الذي وجه للنبي صلى الله عليه وسلم، أي أنّ الشريعة كانت تنزل لأسباب تقتضيها، وقد وقفنا على هذا مع سعيد العشماوي"³، وخصوصية الحادثة الخاصة والسؤال المخصوص بجهة زمنية محدّدة، لا ينفع حجة لتصور التاريخية، قال فضل حسن عباس: "وحتّهم أنّ هذه الأحكام لكلّ منها سببه الذي نزل من أجله، وهذه الأسباب بالطبع كانت نتيجة بيئة خاصّة،... الأحكام القرآنية - إذن - نزلت لأسباب والأسباب وليدة البيئة، نتيجة هذا كلّه أنّ القرآن لا ينبغي أن يتجاوز عصره وبيئته، وهذه النتائج يبنونها على مقدّمات ليست صحيحة ولا قريبة من الصّحة فنحن نعلم علمًا لا يتطرق إليه ريب... أنّ القرآن الكريم منه ما نزل ابتداءً ومنه ما نزل لسبب، لكن الذي نزل لسبب كان قليلاً إذا ما قيس بالقسم الآخر..."⁴، بل ينفع في تصور المتغير داخل الحركة الفكرية البشرية التي تشترط كلّ مرة أنماط تضبط قوانينها، وإلا لن يكون اشتراط العشماويّ استحضر أسباب التنزيل سوى ضرب من تجاوز القواعد الأساسية للنظر في قانون المتلقي وقانون النصّ، والتي كرّس قلمه للدفاع عنها في كتاب (أصول الشريعة)، ومن هذه القوانين، قانون تهيئة المتلقي.

1- أصول الشريعة، محمد سعيد العشماوي، ص 61.

2- مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الترقاوي، ج 1، ص 108.

3- إشكالية تاريخية النصّ الديني في الخطاب الحداثي المعاصر، العمري مرزوق، ص 414.

4- إتيان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، ص 357.

3- تهيئة المتلقي لقبول الأحكام

3-1- تأصيل التهيئة

ولو عدنا لكلمة العشماوي لا تضح أنّ المقصود ليس الحكم بتاريخية الأحكام الشرعية، إذ يستحيل نزع المصادقية عن القرآن، ولكن من أجل تقرير صلاحيته، وإلا لصار ما يقوله لغواً من قبيل الخداع بعد قوله "فالذي يريد تطبيق الشريعة لا بد أن يهيئ المجتمع لذلك... تلك سنة الله فلقد هيئ مجتمع المسلمين الأوائل مدة ثلاث عشرة سنة، حتى إذا تهيئت نفوسهم ورضيت ضمائرهم بدأت الشريعة حكماً حكماً، في كل واقعة حكم، ولكل سبب آية، وهي تقوم جميعاً على الأساس الذي نبعث منه ونشئت فيه وربت به، حيث يغلب العفو القصاص وتسبق التقوى أي إثم أو حتى التفكير فيه، ويكون الفضل هو الأساس في أي تعاقد أو علاقة"¹.

ثم إنه تقرّر عند علماء الأمة أنّ القرآن بكلّيته نزل في مدار أكثر من عشرين سنة، تختلف مواضعه التي كانت تأتي دفعة دفعة، على حسب ما تقتضيه طبيعة المرحلة مع طبيعة تلك المواضيع، قال نصر حامد أبو زيد "إن أسلوب التنجيم في نزول الشريعة يتضمن معنى الواقعية والتدرج بالإنسان وإعانته شيئاً فشيئاً عن التخلي عن الجاهلية وعاداتها المستحكمة فيه والتخلي بالإسلام وفضائل وأخلاقه وهذا المعنى يصدق في كل عملية تربوية فلا بدّ من المقدمات لتكون النتائج..."².

ونلاحظ أنّ العشماوي يتشدّد في وصف ووضع الشروط لتنفيذ الأحكام الشرعية، والحقّ هو مسبوق إليه، فقالت عائشة رضي الله عنها: "إنما أنزل ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تزنا لقالوا: لا ندع الزنا أبداً"³.

والتلطف بالعباد والمتلقي وتتبع أحواله والتدرج في إقامة الحكم عليه من أعظم الدلائل على تهيئته، والغفلة عنه توقع في تحميل النصوص عكس مطالبها "ومن أوضح الشواهد على المآل الوخيم لإهدار هذه القاعدة: تحليل المحرمات واستباحة الكبائر، ذلك أنّ النظر التجزيي في مسألة شرب الخمر في القرآن الكريم قد يقود

¹ - أصول الشريعة، محمد سعيد العشماوي، ص 65.

² - مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 84.

³ - شعب الإيمان، البيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة 1424هـ/2003، فصل: في ترك التفسير بالظن، رقم: 2086 ج3، ص 542.

إلى العمل بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ۗ﴾ [النساء:43] فيؤخذ منه النهي المقيّد عن شرب الخمر بحالة التلبّس بالصلاة، مع أنّ النهي المطلق جاء بعد هذه الآية في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۗ﴾ [المائدة:90] وعليه العمل باعتبار ترتيب النزول وسنة التدرج التشريعيّ، إذ لم يكن للشارع أن يحدّث هذه الآفة جملة واحدة، وقد صارت طبعًا راسخًا، وعادة متسلّطة، لا يمكن التخلّي عنها إلّا بالانفصام الجزئيّ التدريجيّ، ومعالجة النفوس بالرفق والهوادة والليان¹.

3-2- نتائج مجارات النصّ القرآنيّ لطباع الناس

وهذه الشّروط ليس ضروريّة لمماثلة المجتمع الأوّل بقدر ما هي سوى بيان للناس وهدى لتحقيق مصالح الشريعة وتطبيقها على سنة التوفيق بين الحكم والدّاعي إليه "وأكثر مناسبات النزول على هذا النحو، يتجاوزها النصّ إلى عموم يعالج حالات أخرى متجدّدة، بحيث يصبح السبب جانبًا من تاريخ النصّ، يسترشد به في بيان المراد أصلاً"²، وهذا الأمر يميلنا إلى فهم بنية النصّ وطرائقه في التربيّة والتّقويم، ويزيل في نفس الوقت فوارق النزول المحمل (الكليّ) وبين النزول المفرّق (التنجيم)، ويزيد الإيمان بواقعيّة النصّ القرآنيّ ومجاراته لطباع الخلق، وهذه التهيئة تفيد كذلك في الاطّلاع على النواحي الثقافيّة والجوانب النفسيّة، وكشف المحدّدات التاريخيّة لبناء السلوك الفرديّ والجماعيّ، ولهذا فإنّ السبب يبيّن حالة البيئة المستقبلية التي شرع فيها الحكم، وإذا حقّق مصلحته في ذلك وقد حصل التحقّق بتربية العرب من الجاهليّة والفرقة والعوائد القبيحة، فإنّه برهان على إمكانيّة تحقّقه مرّة أخرى بشروط التمثّل الأوّل والطريقة الأولى، وقد جاء القرآن للناس هاديًا وليس في الأرض قوم يهدون إلى الحقّ وبه يعدلون³، وكان العرب على ما كانوا عليه من تماوى منظومتهم التشريعيّة إلى مراتب الأنعام، لا يورثون الأبناء ولا النساء بل ورثوهن كما يورث المتاع، ونكاحهم أفسدته طبائع الطمع والحيل، وفي معاملاتهم قالوا إنّما البيع مثل الرّبا، والدّم لا يُجبر بسبب ناقة، والعداوة تجري في عروقهم.... حتىّ جمعهم الإسلام وأصلح حالهم، وكلّ هذا نزل في خصوصه قرآن يعالجهم شيئًا

1- النصّ القرآنيّ من تحافت القراءة إلى أفق التدبّر، قطب الرّيسويّ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة المملكة المغربية، الطبعة الأولى سنة 1431هـ/2010م، ص490.

2- تاريخ القرآن، عبد الصّبور شاهين، ص31.

3- إلفات من البشر.

فشيئاً حتى استقاموا، وهيتهم حتى عادوا لهدايات السماء، ومن الاعتناء بمعرفة البيئة العربية، يفرع جانب هام هو الاعتناء بأسلوب القرآن وفهم طرائقه الحجاجية، ففي قوله تعالى ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 103] كيف أن الله تعالى أرشدهم إلى الحفاظ على إيمانهم بمجانبة تأثير كيد اليهود عليهم "إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب"، وهذه الآية سابقة على التي قبلها وسبب نزولها ما نقله السيوطي، "أخرج الفريابي و ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: كانت الأوس والخزرج في الجاهلية بينهم شرّ، فبينما هم جلوس ذكروا ما بينهم حتى غضبوا، وقام بعضهم إلى بعض في السلاح، فنزلت وكيف تكفرون الآية والآيتان بعدها.

وأخرج ابن إسحق وأبو الشيخ عن زيد بن أسلم قال: مرّ شاس بن قيس، وكان يهودياً على نفر من الأوس والخزرج يتحدثون فغاضه ما رأى من تآلفهم بعد العداوة، فأمر شاباً معه من يهود أن يجلس بينهم فيذكرهم يوم بعث ففعل، فتنازعا وتفاخروا حتى وثب رجلان: أوس بن قضيي من الأوس، وجبار بن صخر من الخزرج، فتقاولا¹ وغضب الفريقان وتواثبوا للقتال، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء حتى وعظهم وأصلح بينهم، فسمعوا وأطاعوا، فأنزل الله في أوس وجبار ومن كان معهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ﴾ [آل عمران: 100]، الآية وفي شاس بن قيس يا أهل الكتاب لم تصدون الآية².

فهم إن رجعوا إلى الفرقة رجعوا منطقياً إلى الكفر، ولذلك أمرهم في خلال هذه الآيات بتقواه سبحانه حق التقوى، قبل أمره لهم بالاعتصام بحبله الرّشيد، "واعتصموا بالله جميعاً ولا تفرقوا"، إذا أسباب الكفر من أسباب الفرقة، وإطاعة اليهود في قبول الفرقة تعني إطاعتهم في قبول الكفر ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ﴾ [آل عمران: 100] وهكذا فإن أسلوب القرآن بناء على الأسباب يقدم الممهّدات قبل تقرير التّناج، وينطلق من مسلمات لتحكيم المنطق، ويجعل من الاستدلال المنطقيّ النظريّ سبيلاً للإدراك، دوغما خوض التجربة الحسيّة.

¹ - أرجع بعضهم لبعض القول.

² - لباب التقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص 55.

المطلب الثاني: أسباب النزول في جدلية نسبية الأحكام وإطلاقها

1- أرضية تجسيد الأحكام

لقد شكّلت قواعد تعاطي الأحكام الفقهية من قبل جمهرة الفقهاء من القديم إلى الحديث الأثر الكبير في الأساس التقديري في تاريخ الفكر الإسلامي عمومًا وآيات الأحكام خصوصًا، فلم يعد النقد المعاصر مجرد عرض وتنقيح للآراء وترجيح لرواية على أخرى لتكييف الأحكام التشريعية، بل لجأ في أشد مظهره إلى النقص، ومن خلال الحق في ممارسة فهم القرآن أصبحت دراسة أسباب النزول عبارة عن معالجة وتحليل للأطر المعرفية والأرضية وفحص الأسس التفكيرية وآليات تقنين الحكم الفقهي، ابتداءً من كيفية أنطولوجية وهي "أن الظرف الاجتماعي العام في الجزيرة وفي المدينة بوجه خاص يمثل سببًا إجماليًا للنصوص التشريعية جميعًا وأن الأخبار المدونة في أسباب النزول لا تغطي جميع هذه النصوص"¹، والملاحظ أن عبد الجواد يس يوجه تأثيرات التلقي نحو الحالة الاجتماعية ذات الدلائل القائمة على خصوصية معينة، تكشف أحيانًا عن قوانينها الخاصة في أسباب نزول باعتبارها ترميز وجزء من كيان ممتد يتجلى على كل المستويات النفسية والثقافية والفكرية... عند المتلقي الأول، وقبل العودة إلى تفصيل مجموع القوانين التاريخية التي تحجب عنا حق تمكين الأحكام الفقهية من التحقيق بتصوّر عبد الجواد، سبق في دواعي أسباب النزول وارتباطها الأصيل ببيئة التلقي التي أفرزت السؤال عن الحكم الفقهي، وأظهرت وقائعها أسباب ودواعي هذا الحكم المشروط ببيئته، لذلك فإن منظور عبد الجواد يس أبعد من الظاهر كثيرًا فالرجل حين وسع تأثير البيئة وضيق مجال الأسباب، إنما يحيلنا إلى الشروط الممدودة على أفق أرضية التلقي وتجاوز في نظره الجزئيات الصغيرة (أسباب النزول)، تلك الشروط لتجسيد الأحكام لا تخضع لسلطان (سبب النزول) وإنما لسلطان أكبر هو الواقع الذي أفرز السؤال، وفي أعقاب الفروع القادمة ستظهر دلائل ما أقرناه، إذًا سيكون السبب ليس حادثة بعينها، ولكنه الواقع بخصائصه ومشكلاته الاجتماعية، لذلك أجراه حسن حنفي على هذا المعنى، ومن ثم ادعى لكل آية سببًا، والمشكلات الفقهية المعقدة كقضية الموارث والحدود... تبدو صائرة إلى سبيلين:

- سبيل تفسيري وتفهم للنص.
- سبيل تطبيقي لهذا الفهم، وكيفية فهم مقتضيات الحكم الفقهي.

¹ - الدين والتدين، عبد الجواد يس، ص 315.

على أنّ بعضهم لا يكتفي بهذين السبيلين، بل يلجأ إلى تعميق أسباب النزول غير المنكفئة على ذاتها عبر طرحها على أرضية الأحكام الفقهية وفي نفس الوقت في المنظومة التي تعيد تشكيل الظروف التاريخية لأسباب النزول وهذه الظروف التمثيلية تصبغ رأي الفقيه بالحجة¹، ومن جهة ثانية فإنّ أركون في هذا الصدد على رأي عبد الهادي عبد الرحمن "يطرح مشاكل عامة تخصّ وجود الآيات التشريعية في النصّ الموحى، إنّه يطرح مشكلة تيولوجية² رغم أنّ الفكر الإسلامي المعاصر لم يعد يهتمّ بها على الرغم من وجودها وإلحاحها في مجتمعاتنا الراهنة، ولكنّها قد تطوّرت كثيراً بالقياس إلى المجتمع الإسلامي الأول وبالتالي فهي بحاجة إلى اجتهاد وتجديد تيولوجي على كافة الأصعدة"³، إنّ أسباب النزول تجسيد لفهم سابق قابل للتجديد بشروط التخلّص من التمثيلات الدوغمائية، وبنفسها مشروطة بخلع القداسة التاريخية عن بيئة النصّ. ودائماً يقع في نفس الباحثين فضول المدرسة المعاصرة وسعيهم في كشف أسباب النزول وعبرها كشف أسرار القبليات الأنطولوجية للنصّ القرآني المؤثرة في إنتاج الحكم الفقهي، ولأنّ الحكم الفقهي يمثل جانباً تشريعياً قانونياً وجانباً تعبدياً، فهل له من أسبابه الآتية اتّساق مع الحقائق الأصيلة للنصّ، أم تولّد تناقض في الفهم أو نظرية استدلالية جديدة؟، والجواب عند عليّ أمليل أن تخرج أسباب النزول من القبليات الدوغمائية، وتدخل في منظور حيويّ يجدد المعاني ويجدّد التشريع "لقد فتح البحث في أسباب النزول إمكانات ممتازة لتجديد معنى النصّ، وبالتالي لتجديد التشريع... لو لم يضعوا كلّ تلك التحقّظات والقيود التي ألغت كلّ اعتبار للتاريخ، فجعلوا هذه الأسباب (موقوفة) والأسئلة (مقفلة)، وهكذا لم يتيسّر استثمار الامكانيات الهائلة التي فتحتها هذا المبحث الغريب (في أسباب النزول)"⁴، ومهما كان تبرير عليّ أمليل فإنّ أركون يعتقد أنّ الفقه الإسلامي لا يسعه تجاوز ظروفه التاريخية المشكّلة في أسباب النزول وغيرها وبالتالي لا يمكن والحال كذلك أن يتواكب، بينما يعتقد الصادق بلعيد أن تقوم أسباب التنزيل بوظيفة إعادة هيكلة الفهم الأفقيّ للنصّ القرآني المتضمّن للقضية الفقهية "إنّ فهم الأحكام القرآنية مرتبط بمعرفة الظروف التي

1- الفكر الإسلامي قراءة علمية، المرجع السابق، ص151، وانظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، المرجع السابق، ص37.

2- أي: عقائدية.

3- سلطة النصّ قراءات في توظيف النصّ الديني، عبد الهادي عبد الرحمن، ص208/207..

4- في شرعية الاختلاف، عليّ أمليل، ص78.

نزلت في شأنها، وبذلك فإنّ تحديد تلك الأحكام مقيّد بمقتضيات تلك الحوادث¹، وسأثبت بطلان هذه الرأى والذي قبله فأقول:

أسباب النزول ليست موانع لتجسيد الأحكام ولكن مناطات يقيدها السياق والإطار المستقبل لها لتتحقق حركة التداول من الفعل السببيّ لذلك فإنّ "استيعاب النصوص للوقائع الجديدة لا بدّ أن يستند إلى دوال إمّا في بنية النصّ وإمّا في السياق الاجتماعيّ لخطابه، أي في أسباب النزول، وقد أدرك عمر بن الخطاب حكمة التشريع الذي يعطي للمؤلفة قلوبهم نصيباً من الزكاة، لا من بنية النصّ ذاته، بل من السياق العام للنصّ، فأدرك أنّ حكمة هذا التأليف تقوية الإسلام الذي كان ضعيفاً، ومع قوّة الإسلام وسيطرته على الجزيرة العربيّة، وامتداده إلى ما وراءها لم يعد ثمة حكمة في إعطاء جزء من الزكاة لمن لا يستحقّها، وبالفهم نفسه من جانب عمر لحكمة فرض حدّ السرقة، لم يُقم هذا الحدّ على العبدن اللذين سرقا سيدهما..."²، ومن أساسيات حصول التداول أنّك ترى المفسّر يميل إلى الإحساس بالأرضيّة الأولى للوحي، وكان عليه دومًا استحضر الرواية السببيّة مناطاً للحكم الذي بصده، وليس بالضرورة استحضرًا لمتلقي الحكم (القارئ) منه (المفسّر)، وهذه إحدى الإشكاليّات فتركيب السبب في ذهن المتلقي قد يجسه في ظرفيّة التنزيل وقد يحزّه من عقدة الفهم.

وهذا التركيب مرتبط أيضًا بأبعاد دلاليّة يعبر فيها عن الوعي الغائب ثمّ صرفه إلى الأطروحة الأساسيّة وهي أنّ البيئة الأولى عبرت عنها أسباب النزول وإن كانت "ليست عندهم ظرفيات خاصّة استدعت إيراد أحكام تتعلق بهذه الظرفيات وحدها"³، ولكنها تمثل في الضمّة المقابلة بنية التوجيهات الفقهية التي تصير الزمكانيّة التاريخيّة أصلها الوحيد، وعليه عمد عبد الجواد يس إلى اعتماد العرف السائد ويعززه بشواهد من أسباب التنزيل، ففي قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ النَّهْرِ الْحَرَامِ فِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقِنُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

¹ القرآن والتشريع، قراءة جديدة في آيات الأحكام، الصادق بلعيد، منشورات الحلبيّ الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1425هـ/2004م، ص294.

² الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق - قصص أولي العزم من الرسل عليهم السلام (أمّودجًا-)، إسماعيل زاوي، مذكرة ماجستير، كليّة الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017، ص66.

³ في شرعية الاختلاف، عليّ أمليل، ص73.

وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧﴾ [البقرة: 217] ينطلق في تحليله لهذه الآية من سبب نزولها، حيث يبدو واضحًا من سياق النزول -حسب قوله- "أنها جاءت لتؤكد عادة عرفية معهودة عند العرب في الجاهلية وهي تحريم القتال في الشهر الحرم"¹، "ونلاحظ استخدام السبب لتمثيل العرف السائد، وكذلك من سبب النزول يستخلص أنه لم يستحدث النص القرآني تحريم القتال في الأشهر الحرم، بل أقر بشريعته العرفية المستمدة من النظام الجاهلي السائد، الثاني: تعارض آيات التشريع الذي يرجع بالأساس إلى تعبير الواقع الاجتماعي الذي أنزل فيه النص حكمًا معينًا"².

ولكن ما ينبغي العلم به أيضًا ليس أن تحريم القتال مجرد عادة جاهلية مغروسة عند العرب، ولكنها سنة سار عليها الناس من شريعة إبراهيم عليه السلام والتاريخ... ولذلك أقرهم القرآن 'قل قتال فيه كبير' أي هو تشريع في الأصل ولو كان غير ذلك لما استعظم حصول القتال في ما حرّمه هو بنفسه، والعرب قبل الإسلام وإن كان فيهم جاهلية، فقد كانت فيهم بقية فطرة، وأصول من شريعة إبراهيم كالحج وكيف لهم أن يعلموا مناسكه، وشعائر البيت وغيرها، وليس أدلّ عليه من تعظيمهم للبيت وتأمين المستجير به، مع ما أحدثوا في النسك من البدع مثل طوافهم بالبيت عرايا، فيصير قول عبد الجواد مجرد تخمين.

النتيجة: ومع هذا فليس شاهد سبب النزول يصلح في نظر عبد الجواد يس تطبيق الحكم الفقهي المتضمن في الآية، وعليه يتحتم الرجوع مرة أخرى إلى نظرية الإطلاق والانحسار، وهو ما يأتي الكلام عنه في الفرع الآتي.

2- أسباب النزول وإطلاقية الأحكام الفقهية

نلاحظ التناقض في إمكانية استغلال مرجعية أسباب النزول على الرغم من الغرض المتوخى من استعمالها، فعندما عجز شحورور في كتابه (الكتاب والقرآن)، عن نفي السببية عن آيات الأحكام لوجود القرائن اللغوية والأسلوبية مثل (يسئلونك)، ولأن القرآن أزلّي والأحكام طارئة، فيحاول هذه المرة في كتاب (نحو أصول جديدة في الفقه الإسلامي) درأ السببية عن القرآن ولو كانت في أحكامه: "والأهم من كل ما ذكرنا أن زعم وجود أسباب النزول، يجرد الآيات والأحكام والقول الإلهي من مطلقته وعموميته ويجعله

¹- أسباب النزول بين التساهل والطعن، التيجاني أمّدي، ص 199.

²- الذين والتدين، عبد الجواد يس، ص 136.

مقيّدًا مخصّصًا، ويربطه لزومًا بالحدث التاريخي، الأمر الذي يفتح الباب واسعًا أمام المؤمنين بالحميّة التاريخية للقول بتاريخيّة النّصّ القرآنيّ ومرحلّيته، ولرفض فكرة صلاحيّته لكلّ زمان ومكان، طالما أنّ هناك من يضع للنزول أسبابًا مخصوصة بأزمنة بعينها وأمكنة بعينها وأشخاص بعينهم¹، ومراد شحورر ليس الدّفاع عن إطلاقيّة النّصّ القرآنيّ فحسب، وإمّا أيضًا الدّفاع عن إطلاقيّة الفهم والتحرّر في الاجتهاد المحبوسة في حيثيات الأسباب وقال أيضًا " أمّا نحن فلا تعيننا هذه الأسباب في شيء، لأنّ النّصّ القرآنيّ كينونة فقي ذاته مغلق ذاتيًا، ومكتف ذاتيًا، ولأنّ فهم هذا النّصّ هو التاريخي، أمّا النّصّ ذاته فلا، ولأنّ التطوّر التاريخي غير قادر على إلغاء آية قرآنيّة أو حكم قرآنيّ تحت شعار تغيّر الأحكام بتغيّر الزّمان"²، وهذا الأداء والتعليل من شحورر فيه من التّحاييل الفكريّ الشيعيّ الكثير، والغاية من هذا الإطلاق أن يكيّف النّصّ والحكم الفقهيّ للحالة العرضيّة المستقبليّة، ويتأسّس عليه أنّ أسباب النزول لا تخدم تنزيل الحكم الفقهيّ على الأحداث اللاحقة بحكم تاريخيّتها.

فهي إذًا عائق فكريّ وليس عائقًا منهجيًّا، وبمثل هذا يعتقد أركون، أي: إشكاليّة أن تصبح أسباب النزول المنقولة أحد أسس الشّرعيّة في توليد الحكم الفقهيّ، وفي ذات الحين اعتبارها تاريخيّة الأصل والمبتدى" وهنا تكمن مشكلة التّفسير الإسلاميّ الكلاسيكيّ أو القديم، فهو وإن كان قد ربط الآيات القرآنيّة بما سمّي بأسباب النزول، فقد بقي عاجزًا عن كشف التاريخيّة بالمعنى الفعليّ والحديث للكلمة"³، والسؤال: ما معنى التاريخيّة في تفكير أركون، هل تعني أنّ الأسباب لا تستطيع تقمّص مختلف المعاني والوظائف والدلالات التي ينبغي أن تواكب الثّقافة المعاصرة؟، إذا كانت كذلك، فلم لم نلاحظ منه اجتهادًا يستخلص العبرة من السّبب سوى تصنيفها داخل الخانة الأنطولوجية للنّصّ وهي موجودة فيه، وبالتالي إعاقه تنفيذ الأحكام التّشريعيّة عبر تحرير مواطن الازدواجيّة بين النّصّ وتاريخيّة النّصّ، ودون أن يزوّدها بالحلول الفكريّة والاكتفاء مع ذلك بنقد العقل الإسلاميّ؟.

1- نحو أصول جديدة في الفقه الإسلاميّ، محمّد شحورر، الأهالي للطباعة والنّشر، دمشق سورية، الطّبعة الأولى، سنة 1421هـ/ 2000م، ص 93.

2- المرجع نفسه، ص 94.

3- مفهوم المخيال عند محمّد أركون، محمّد الشّيبه، دار الأمان، الرّباط المغرب، الطّبعة الأولى سنة 1435هـ/ 2014م، ص 48.

ثم إنَّ من أعظم الإشكاليات التي تعترض تنفيذ الأحكام التشريعية المستخلصة من أسباب النزول قضية العموم والخصوص "والصَّحابة عمَّوا أحكام هذه الآيات¹ من غير نكير، فدلَّ ذلك على أنَّ السَّبب غير مسقط، للعموم، ولو كان مسقطاً لكان إجماع الأمة على التعميم خلاف الدليل، ولم يقل أحد بذلك"²، ومنه فإنَّ عدم التَّمييز بين تاريخية الأسباب (دلالاتها)، وبين تاريخية (دلالات النصِّ) يلقي بالمتلقي في إشكاليات معرفية، فأسباب النزول لا تجري مجرى التاريخ كما زعموا، والأحكام التشريعية التي صاحبها متوقفة على صورة السَّبب الذي يدخل بصفة قطعية في الآية، ولو صحَّ عندهم العزم لفرَّقوا بين خصوصية الواقع المصاحب للسَّبب، وعموم الوقائع المتلاحقة، فالتعدّي سبب خاصَّ للقتال، والكفَّ سبب خاصَّ للانتهاء، وعلى أساسه فرَّق أبو زيد بين الخصوصيات والعموميات، وأخرج من عباءة أسباب النزول جدلية الزمنية وخلص الأسباب من الحصر، لتدخل بنفسها في الأطر العامة لظهور النصِّ وواقعه "والذي نعنيه بالخصوص والعموم هنا هما جانبا الدلالة في النصوص، فالخاصَّ هو ذلك الجانب الدلاليَّ المشير إشارة مباشرة إلى الواقع الثقافيِّ التاريخيِّ لإنتاج النصِّ، والعام هو الجانب المستمرَّ القابل للتَّجديد..." ثمَّ يقسمهما إلى ثلاثة مستويات- مستوى دلالات الشواهد التاريخية- مستوى الدلالة القابلة للتأويل المجازي- مستوى الدلالة القابلة للتَّساع، يكون المستوى الأخير مستوى مرن متحرِّك "لكن بعض الدلالات الجزئية - خاصة في مجال الأحكام والتَّشريع- يسقطها تطوُّر الواقع الاجتماعيِّ التاريخيِّ..."³، إذًا يصحُّ تعديده هذه الأحكام المنسوبة إلى أسباب النزول وإلى بيئة ومجتمع مخصوص إلى حالات متجدِّدة ومجتمعات تحتلثقافتها عن المجتمع المستقبل الأوَّل، ويكون الاجتهاد في بعض الجزئيات وهو ما يُدعى بفقهِ الواقع وفي الفرع القادم سنعود إليه، وقياساً على الحالة الأولى فقد راعى الشارع طبيعة المجتمع الأوَّل وتدرَّج معه في التَّشريع، فلا بدَّ من تحيُّن الظرف المناسب لوقوع الحكم، كما راعاه الشرع بادي الأمر "فالشارع تدرَّج في إنزال آيات الأحكام بحيث مهَّد لها بآيات العقائد، ثمَّ أتبعها، ولكن في الوقت نفسه راعى الوقت المناسب لتطبيق

¹ - التي خُصَّت بالأسباب.

² - التَّيَّار العلمانيِّ الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم عرضٌ ونقدٌ، مني بهيِّ الدِّين الشَّافعيِّ، دار اليسر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ / 2008م، ص 408.

³ - نقد الخطاب الدِّينيِّ، نصر حامد أبو زيد، ص 210/209.

الحكم، لأنّ النّصّ القرآنيّ قطعيّ وتطبيقه فوريّ لا يمكن تأجيله، ومن ثمّ فإنّ النزول كان يتأجّل حين اكتمال شروط التنزيل...¹.

ولما كانت الأحكام في الواقعة الأولى ثقيلة على النفس فكان يترصد القرآن الكريم لها الاستعداد النفسي والقبول المعنوي، وليس أتمّ لذلك من وجود سبب ظاهر، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ألحّ على الله لبيان القول الشافعي في الخمر، وهذا الفعل يظهر مدى كره الصحابة لها وإرادتهم التخلّص من إثمها، فصار أنّ تحريم الخمر قطعيّ لا ريب ولكن تطبيقه يتوقّف على الممهّدات والبحث عن الاستعدادات النفسية والأسباب الاجتماعية، ليتحقّق المقصد ويتمّ الأمر، وإلاّ لم يكن معنى لثبوت التحريم بعد تدرّجات في الحكم، وتأسيساً على هذا الجانب تنطلق الأحكام نحو الإطلاق والثبات، لتستثمر أسبابها وتحزّرها من القيود التي كرّستها التاريخية المرسومة في الواقعة الأولى.

3- توجيه الأحكام بأسباب النزول

لقد فرّق الفقهاء في بداية التّأصيل الفقهيّ بين بعدين في الاستفادة من الحكم القرآنيّ: بتحرير الألفاظ وتقرير المعاني، وبعداً في كفيّة تطبيقه، وعلى معيار تطبيقه يتعيّن تجسيده بعد تحقّق وتوفّر محله. وتألّيفاً للنّصّ القرآنيّ مع أحوال المخاطبين، نظروا في أسباب النزول واستدلّوا بها على توجيه الأحكام الشرعيّة لأنّ "الآيات التي نزلت على الأسباب قد لا تتصدّى لأكثر من بيان التّشريع وتحرير موضوعه فقد لا يدرك المتلقّي للآيات المنشأ لتصدّي القرآن لهذا التّشريع خصوصاً إذا أصبح التّشريع بعد زمن بديهياً وواضحاً فقد يتساءل المتلقّي لماذا تصدّى القرآن لبيان ذلك وهو غاية في الوضوح لكنّه حين يقفّ على سبب النزول يدرك الوجه لتصدّي القرآن لهذا التّشريع ويؤمن التّمثيل لذلك بوادّ البنات وقتل الأولاد، وتحريم نكاح زوجة الأب وتحريم دخول بيوت الغير دون إذن وغير ذلك من التّشريعات التي قد يتوهّم المتلقّي عدم الحاجة إلى التصدّي لتشريعاتها نظراً لوضوحها لكنّه حين يقفّ على أسباب النزول يتبيّن له منشأ التصدّي لتشريعاتها"² وعلى هذا السبيل هناك من يرى الاعتماد على أسباب النزول لأنّها هي المقياس لتبرير المعقوليّة ومن خلال تلك التّبريرات تكتسب أسباب النزول أهمّيّتها في تقنين الحكم، يقول الجابري: "بناء معقوليّة الحكم الشرعيّ على (أسباب النزول) في إطار اعتبار المصلحة يفسح المجال لبناء معقوليّات أخرى

¹- أسباب النزول بين التّساهل والطّعن، التّيجاني أحمد، ص 295.

²- تاريخيّة النّصّ الدينيّ وأسباب النزول، محمّد صنقور، مركز الهدى للدراسات الإسلاميّة www.alhodacenter.net تاريخ التّشريع: 2017/02/03.

عندما يتعلّق الأمر ب(أسباب نزول) أخرى، أي بوضعيات جديدة، وبذلك تتجدّد الحياة في الفقه وتتجدّد الروح في الاجتهاد وتصبح الشريعة مسايرة للتطوّر قابلة للتطبيق في كلّ زمان ومكان¹، فتكسبنا بصيرة نافذة في الفهم والتنزيل معاً، ومن الغريب أن تتوارى تلك الحكمة وراء تحليل هو توثيقي أكثر منه تحليلاً وتوظيفياً، فيقول بسام الجمل: "ولا شك أنّ في أخبار أسباب النزول تشير -من منظور معيّن- إلى تلك (المسائلات) والمشاكل (والأوضاع) التي تراعي، أكثر ما تراعي، انتماءات المفسرين الفقهية، ويعكس هذا المنظور آفاقهم الذهنية، ولذلك وظّف علم أسباب النزول في توجيه معاني القرآن قصد تأكيد صحّة فهمهم"².

إنّ بسام الجمل يطرح إشكالية مفارقة للبنية الموجودة في النصّ عمومًا وما يتعلّق بأحكامه خصوصاً، لأنّه لا يهتمّ إن كانت الأسباب مؤطرة أم مغرّضة، فهي في نهاية الأمر موصولة بالعلاقة ببنية النصّ، ولأنّ الحكم الشرعيّ يحضى بملازمة الداعي المنطقيّ له، يبقى من العجب تكييفها داخل أغراض المفسرين والفقهاء بدل البحث عن أغراض قيمتها العلميّة، الوظيفيّة.

وفي مقابله يذهب العشماوي إلى استحالة فصل الأسباب عن الأحكام وغيرها إذ هي وسائل تتوقّف بها الفهم الصّحيح للحكم "فكلّ آيات القرآن -كما سلف- نزلت على الأسباب، حتّى وإن تضمّنت حكماً شرعيّاً أو قاعدة أصوليّة أو نظماً أخلاقيّة... كما لا يستطيع ان يفهم حقيقتها وما تقصد إليه ما دام لا يعرف أسباب التنزيل"³، وهذا الفهم يوجّه الحكم إلى الاحتمال المقصود لا الاحتمال المخالف، ففي قوله تعالى: "الطلاق مرّتان فيمساك بمعروف أو تسريح بإحسان"، يأتي سبب نزولها يوجّه مضمون الحكم، فقد نقل السيوطي "عن الترمذيّ والحاكم وغيرهما عن عائشة قالت: كان الرّجل يطلق امراته ما شاء أن يطلقها، وهي امراته إذا ارتجعها وهي في العدة، وإن طلقها مائة مرّة وأكثر، حتّى قال رجل لامرته: والله لا أطلقك فتبيّني مّي ولا أويك أبداً، قالت وكيف ذلك؟ قال: أطلقك فكلمّا همّ عدتّك أن تنقضي راجعتك، فذهبت المرأة واخبرت النبيّ صلى الله عليه وسلّم، فسكت حتّى نزل القرآن "الطلاق مرّتان فيمساك بمعروف أو تسريح بإحسان"⁴، صحيح أنّ القارئ يفهم من الآية وجوب التقيّد بطليقتين لأنّ الثالثة تصير

¹ - وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، محمد عابد الجابري، ص 61.

² - أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسام الجمل، ص 34.

³ - أصول الشريعة، محمد سعيد العشماوي، ص 67.

⁴ - لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص 43.

معها المرأة بئناً، ولكن توجيه الحكم يؤكد مطلوبه فهو إذا علم أنّ الأمر يؤول إلى الحدّ من مطلق التصرف في كلمة الطلاق، ورفع الظلم عن المرأة، سيفقه حينها أنّ المسألة تتعدى إلى التحذير من عاقبة التعدي، "وهي تدلّ على أنّ ذلك كان هو سبب النزول فشرع الله تعالى الطلاق مرتين لحفظ حقوق النساء، ولا يكون مضغة في فم المتلاعبين من الرجال"¹.

النتيجة: لقد تبين بخلاف ظنون كثير من الناس أنّ أسباب النزول لا تعدّ واهية القيمة، بل تعدّ معياراً توجيهياً يؤطر الأحكام الفقهية، ويمكن تلخيص هذه التوجيهات:

- بيان وجه التصدي القرآن لتشريع ما.

- بناء معقولة الحكم الشرعيّ.

- توجيه الحكم إلى الاحتمال المقصود لا الاحتمال المخالف.

المطلب الثالث: المؤثرات القبلية في الحكم السببي وتقرير الحكم الفقهي

1- تلبس السبب بميلاد الحكم

اتخذ الباحثون المعاصرون من لحظة ظهور الحكم الفقهي ركيزة لإعداد قوالب تأويلية تهيئ النصّ القرآني لقبول بنية قصديّة تخالف أحياناً خاصيّة الظواهر الخارجيّة كأثما ظواهر زائفة ومنكمشة في المنطوق الاجتماعي الذي أولده بذاتيته وبسببه حتى كأنه "لم يبد أنّ النصّ يقصد إلى إصدار لائحة نهائية تشريعية للمستقبل، بقدر ما كان يقصد إلى معالجة الأحداث والحالات القائمة، بما كان اعتباره قراراً وقتياً متعلقاً بسببه ومحلّه"²، هل القرار الوقيّ ولد بنفسه من أجل أنّه ظهر سببه؟ فأبيّ أساس منطقيّ يجعل من عظمة أعظم نصّ مقدّس في التاريخ تنحصر في أحكام تشريعية مسبقة بأسباب تمهيدية كانت الدافع المباشر لميلادها وتجاهل سماته الأساسية البارزة في عالميته؟، صحيح لا يمكن تصوّر مقاصد النصّ وفلسفته الحكمية التشريعية قبل التصوّر الصحيح للسمات الاجتماعية المنشئة بكلّ خصوصياتها، لأنّ نتائجها لن تقع على مكوّن المجتمع الأوّل الذي أفرز السؤال الفقهيّ، بل تقع النتيجة على المجتمع الثاني فيصير قول **عبد الجواد يس** "نتيجة لذلك يتحدّد موقع (أسباب النزول) داخل هذا الطرح الكلّي، كتجليات واقعية لظاهرة التفاعل بين النصّ والاجتماع، تعكس الحضور الأصليّ للاجتماع كجزء من بنية النصّ، وهو ما

¹ - شرح لباب التّقول في أسباب التّزول، محمّد حسن محمّد الخوليّ، ص 93.

² - الدّين والتّدين، عبد الجواد يس، ص 44.

يظهر بوضوح تام في التشريع¹، ناسخًا لتناقضات الرجل التحليلية ثم الفكرية، ومثل هذا قد وقع فيه بسام الجمل، حيث من الظواهر الملاحظة على طريقته وغيره، الاعتماد الكلي على مبرر (أسباب النزول) للحكم على ميلاد الحكم الفقهي وتأسيس الأنطولوجية التشريعية "ولعل الأواصر المتينة بين أحكام المعاملات ومكونات المجتمع الإسلامي هي التي تبرر وجود أسباب نزول خاصة بتلك الأحكام، وذلك أن أسباب النزول تمنح الأحكام القرآنية مشروعيتها الدينية ومرجعيتها التاريخية، ويعد ذلك كله من أعظم الوظائف التي ينهض بها علم أسباب النزول في الفكر الإسلامي قديمًا، وقد اتضح لنا أن النسبة الغالبة من أحكام المعاملات تعلقت بالسلوك الاجتماعي²، دون التأسيس المنهجي لاستثمار وقائع بيئة التنزيل، والاستفادة من كيفية إظهار مرونة النص القرآني، وإظهار خصائصه التشريعية لحظة صدور الحكم التفاعلية والحجاجية من كفيّة إظهار مرونة النص القرآني، وإظهار خصائصه التشريعية لحظة صدور الحكم التفاعلية والحجاجية قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:1]، فكان بيان حكم (الظهار)، قال المنصف عبد الجليل: "القرآن نص حجاجي، وإن آياته متّجه إلى مساءلات الناس وقتذاك ومشاغلبهم وأوضاعهم وعقائدهم... وجوهر هذه الملاحظة أن القرآن غير قائم الدلالة بذاته حتى يعلم من أمر المحاور أو المحاور ما يوجّه إلى الدلالة القرآنية³

وهذه الحوارية في الحقيقة تكشف عن مكوّن ومبتدى تشكّل الحكم في الواقع، وعبر عنه الريبسوني بأنه: التحام الوحي والواقع، قال: "ومن ثمّ فإنّ استثمار هذا المبحث لتحقيق القول بالتاريخية يفضي إلى نتائج ناقضة للمطلوب، وجارية على سنن المخالف؛ ذلك أن أسباب النزول شاهد ناهض على التحام الوحي والواقع، ومدارجه التشريع لأحوال المجتمع، وما كان هذا شأنه فإنه أنأى ما يكون عن التاريخية الضيقة، وأسمى على الارتهان بالسياق الأوّل سياق التشكّل، أو النشأة، أو النزول⁴، وقد يولد حكم متزامنًا مع حكم آخر فيتوهم منه تخصيص الحكم الأوّل بالسبب، مثل آية التيمّم وسبقها آية الوضوء وآية السعي إلى الجمعة وأعقبها التهي عن البيع" بمعنى أنّ ذكر الوضوء فيها ليس مقصودًا بل جاء توطئة لذكر التيمّم وهو محور الموقف الذي نزلت الآية استجابة له⁵، لذلك لا يخضع النصّ لمطلق الزمن بل يجعله مسخرًا له، دون

¹ - المرجع السابق، ص 75.

² - أسباب النزول علم من علوم القرآن، بسام الجمل، ص 164.

³ - ملاحظات في الوحي والقرآن والتبوة، المنصف عبد الجليل، حوليات الجامعة التونسية عدد 44، سنة 1421هـ/2000، ص 26.

⁴ - النصّ القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبّر، قطب الريبسوني، ص 244.

⁵ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 91.

ان يهمل جانب التأثير بينهما والأجوبة التي أتت مع الأسباب "تمرّ بها حسب المرحلة المرادة في علم الغيب، وتتخذ من الأسباب خاصية التحيين، وهي استعادة دلائل النزول في كلّ آن وحين لتأقلم مع مختلف التغيّرات الإمكانية"¹.

لهذا فإنّ هذه الرؤية تنظر إلى النصّ القرآنيّ وفهمه متأثراً بما يكتنفه من عوامل الظهور والأسباب المباشرة، وهي - في رؤيتهم - مخالفة للاستناد الواقعيّ في المجتمعات اللاحقة وتصوّراتها المستحدّة، وكلّ مجتمع تولد فيه ظواهر وتتبعها أسباب، ولكن يستطيع المتدبّر أن يحسّ بمخاطبة النصّ له "فما من أحد يتدبّره إلّا ويظنّ أنّه المخاطب به، وعليه تنزل أحكامه وإشاراته..."²، وكلّ لحظة يولد فيها سبب يولد فيها حكم، و"أسباب النزول هي المناسبات الزمانيّة والمكانيّة والشخصيّة والجماعيّة التي نزلت فيها آيات معيّنة، بيّناً لحكم فيها استشكل على الجماعة المؤمنة"³، لتكون ميلاد التشريع للأمة، قوله تعالى في الحجّ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَاتَفَعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: 197] ابن عباس قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، ويقولون نحن متوكّلون، فأنزل الله: وتزودوا فإن خير الزاد التقوى⁴، والحقّ من صفات بعض الخلق في كلّ زمن ترك المطلوب للعدّة في الحجّ، وعلى حسب تطوّرات المجتمع تولد أسباب جديدة، فيتعيّن على الحجاج الآن اتّخاذ التدابير الحكميّة اللاّزمة، كإعداد الجوازات واتّخاذ إجراءات التسجيل... ممّا يعدّ من ضرورات الوصول للمناسك، وهذا من التزوّد، وإمّا لا يولد الحكم من فراغ العدم فما دام سأل الناس عن الأمر حكم أوقضيّة استغلق عليهم فهمها ونزل النصّ بجوابه، فهذا يعني احتمال وجود مشروعية التأسيسية للحكم وثانياً إمكانيّة الاستفهام ثانياً، وهكذا يتولّد الحكم وينسجم مع الجواب بصورة طبيعيّة بعيدة عن إشكالات التعقيد الذهنيّ بكلّ مرونة وإنسانيّة فطريّة.

2- أثر أسباب النزول في الحكم الفقهيّ

يستوعب سبب النزول العامل الموضوعيّ الغيبيّ والقدريّ لتشريع الأحكام وبالجملة نلاحظ ورود الأسباب على تفاصيل العبادات الأمّ، إذ لا ينزل لفرض الصلّاة سبب، فالسبب فيها غيبيّ قدريّ ولا الحجّ

¹ - أسباب النزول المقدّس التاريخ والواقع، محمّد أحمد الخضراوي ص 109.

² - الفكر السامّي في تاريخ الفقه الإسلاميّ، محمّد الحجوي، المكتبة العلميّة، المدينة المنورة السعديّة، 1396هـ/1975م، ج 1، ص 106.

³ - تاريخ القرآن، عبد الصّبور شاهين، ص 30.

⁴ - لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدّين السيوطيّ ص 35.

ولا الزكاة والصوم، ولكن ينزل النصّ بسبب بيان مسائل فرعية عن أمّها، تعتبر أسباب النزول والورود من الوسائل المهمة التي تعين المجتهد على استنباط الأحكام الشرعية، وإنّ البعد عن هذه الأسباب يؤدي إلى الانحرافات الفكرية والأخطاء الفقهية التي وقعت بها بعض الفرق والمذاهب ناتجة عن عدم إحاطتهم بالأسباب والوقائع التي جاء الخطاب الشرعيّ في شأنها¹، وأكثر اللبس يقع على فروع المسائل والجهل بها يتجدد ويتعدّد ويختار القرآن التلبس بحال السائلين والمستفهمين ليظهر أنّه قابل لأن يزيل غموض الحكم الآنيّ والمستقبليّ، و"لقد ثبت عند أكثر المفسرين اعتبار القواعد المتعلقة بأسباب النزول إذ تجعل المفسر يميل إلى القول الذي تؤيده الأسباب ويقدمه على غيره"²، ومثاله في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 93] عن أنس رضي الله عنه قال: كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً: ألا إنّ الخمر قد حرّمت، قال: فقال لي أبو طلحة اخرج فأهرقها، فخرجت فهرقتها، فحرت في سكك المدينة، فقال بعض القوم: قد قُتل قوم وهي في بطونهم، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 93] الآية³، وعموم اللفظ يرفع الجناح عن كلّ الذين ءامنوا فيما أصابوا من الخمر، بيد أنّ سبب النزول يحصرهم في أناس مخصوصين، وهم قتلى المسلمين من الشهداء في غزوة بدر وأحد (قد قتل قوم وهي في بطونهم)، شربوا قبل أن ينزل نصّ تحريم الخمر وقال الناس بعد تحريم الخمر "يارسول الله، ناس قتلوا في سبيل الله⁴ وماتوا على سرفهم، وكانوا يشربون الخمر، ويأكلون الميسر، وقد جعله الله رجساً من عمل الشيطان، فأنزل الله ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 93]⁵، قال الدكتور صبحي الصالح:

¹- أثر أسباب النزول والورود في الاجتهاد، محمّد مجمل عبد العزيز حريز، مجلّة الدراسات الإسلامية الجامعة الإسلامية غزّة، ج 25، العدد 2، سنة 1437هـ، / 2017، ص 223.

²- قواعد الترجيح عند المفسرين حسين بن عليّ الحري، دار القاسم الرياض السعودية، الطبعة الأولى سنة 1417هـ/ 1996م، ج 1، ص 241.

³- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، كتاب الشريعة، باب تحريم الخمر وبيان أنّها تكون من عصير العنب ومن التمر والبسر والزبيب وغيرها ممّا يسكر، حديث رقم 1980.

⁴- قولهم: (في سبيل الله) ليظهر السائلون صلاح الذين ماتوا وفي بطونهم الخمر بأجلّ أعمالهم (موتهم في سبيل الله عزّ وجلّ).

⁵- لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص 103.

"ولولا بيان سبب النزول لظلّ الناس إلى يومنا هذا ييحبون تناول المسكرات وشرب الخمر وأخذاً بظواهر الآية"¹.

قلت يتحیی النصّ لها المناسبة لتكون بمنزلة التوطئة لفهم جوانب حفيّة تبعث رسائل من الوحي القرآنيّ تبين كيفية التعامل مع مستحدثات المسائل، وقد قسم الجديع القرآن إلى قسمين قسم نزل ابتداءً وقسم "ما ينزل لحادثة مخصوصة أو سؤال وهذا القسم بمنزلة الفتاوى في التوازل، والتأزلة قضیة معینة تنزل بالمسلمين أو بعضهم، فيوحي الله تعالى جوابها إلى نبيّه للفصل فيها"².

وأسباب النزول كما تكون بمثابة التأزلة، وتكون أيضاً بمثابة مناطات لحكم قابل للتغيّر ويدلّ على مرونة المنظومة الفقهیة، قالت رقیة جابر العلواني "لا ينكر تغيّر الفتوى بتغيّر الأحوال والزمنة والأعراف... والمتأمل في نشأة هذه القاعدة وجذورها، يلحظ الفارق الهائل بين حوار الأمس واليوم، فالعلماء في السابق لا يظهر من عباراتهم، كما سبقت الإشارة أنّهم قالوا بتغيّر حكم قائم ومبني على نصّ قطعيّ الثبوت والدلالة، وإنما يفهم من كلامهم أنّ التغيّر والتبدل داخل في أقوال الفقهاء واجتهاداتهم والتي لا بدّ أن تكون متأثرة بطبيعة البيئة التي أفرزت السؤال الفقهی آنذاك، ولا عجب"³ ففي قوله تعالى ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِزُوا الْإِنْسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:222] هذه الآية مقرونة بسبب على شكل سؤال فجواب القرآن في البداية بيان فساد دم الحيض وأثره السيئ على البدن، فلا ضير يعاد الجواب المستقبليّ بأسلوب علمي، فيعدّد الفقيه المضار الجسديّة التي أثبتها العلم، ومفهوم هذا التوجيه من قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ قبل بيانه لحكمه (فأعزّوا النساء)، وهكذا لا يعني تغيّر الفتوى بتغيّر العرف والبيئة أن يسقط الحكم بالكلية أو جزء منه بل يعني أيضاً تغيّر طريقة الجواب والتفنّن في الأسلوب الموافق لأذهان الناس وطرائق تفكيرهم ومنتهى فكرهم، وتقوية شواهد للحكم بما تيسر من معرفة مستحدّة، وقال ابن عاشور: "ومن هنا نعرف

¹ - مباحث في علوم القرآن، صبحي صالح، ص 131.

² - المقتدّمات الأساسيّة في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الرّيتان، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1422هـ/2001م ص 43.

³ - أثر العرف في فهم النصوص، رقیة جابر العلواني، ص 78.

شأن ومكانة أسباب النزول في تحديد المعنى الدقيق والصحيح للنص القرآني الذي نزل به سبب خاص، بحيث لو فقد ذكر السبب، لم يُعرف تفسير النص، ولتطرق له الاحتمالات...¹.

3- أسباب النزول كآلية لتغيير الفكر التشريعي الفقهي

يتوقف (علم أسباب النزول) على دلالات النص وتحليلها في مستويات الدرس الفقهي حكماً وتطبيقاً، ثم يعود النص القرآني ليهتم بتنفيذ ما يوجد وراء النص من كل العوامل السببية ليحرك عوامل الترابط والتجديد بالنسبة لكل سبب خصّ بآية، ومشروط في نظر عليّ أمليل بنقله إلى جدلية النص والواقع "هل كان لمبحث (أسباب النزول)، وكما حدد إطاره الأقدمون أن يذهب إلى ما هو أبعد، أي إلى تجديد مستمر للتفسير، للمعنى وبالتالي للتشريع، تجديد يقوم على جدلية مستمرة بين النص والواقع؟"²، وأسباب النزول هي بنفسها تتجدد كما تتجدد روح النص المصاحبة له، ويبقى التجدد على مستوى التطوير الذي يراعي المقاصد والأصول العامة للتشريعة، وقد كان شحور مدافعاً عن فكرة فصل الآيات ذات الأحكاماً "الهدف من إنكار وجود أسباب للنزول بالنسبة لآيات الأحكام هو الوصول إلى القول بجواز التغيير والتبديل في أحكام القرآن، وذلك لأن وجود سبب النزول -بزعم الدكتور- يعني أنّ الآيات ليست أزليّة قديمة مكتوبة في اللوح المحفوظ، بل مستحدثة عند وقوع الحادثة، لكون الله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً لا يعلم الجزئيات وما أنّه يعتقد أنّ كتابة الشيء في اللوح المحفوظ يعني كونه ملزماً، له صفة الثبات إلى يوم القيامة بخلاف ما ليس مكتوباً، مثل آيات الأحكام بزعمه، فنتج عن ذلك القول بأن آيات الأحكام ليس لها خاصية الثبات، وأنها قابلة للتغيير والتبديل"³، وفي صيغة السؤال أظهر الدلائل على وجود السببية في آيات الأحكام وغيرها، والله تعالى قدر الشريعة والمنهاج الذين ارتضاها لعباده، وهو كذلك ارتضى أن تكون الأحكام بارزة في الواقع وعلى الأخص بصورة السبب، قال شحور: "قد يقول الفقهاء إنّ للتزويل في القرآن أسباباً، وأقول إنّ القرآن ليس له علاقة بأسباب النزول لأنّه كان يأتي سؤل عنه أم لم يسئل، حيث أنّ معظم الأسئلة كانت في أم الكتاب أو تفصيل الكتاب"⁴.

¹ - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج1، ص67.

² - في شرعية الاختلاف، عليّ أمليل، ص75.

³ - التّيار العلمانيّ الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم عرضٌ ونقدٌ، مني يحيى الدين الشافعيّ، ص413.

⁴ - الكتاب والقرآن، محمد شحور، ص155.

ولو أخذنا مثال (الحيض) بصيغة (يسئلونك) فالمقصود أنّ السائل لا يعلم من أمر المسؤول عنه شيئاً وفي الحيض أظهر الله حالة الجهل التي كان عليها السائلون إلى درجة لم يكونوا يميّزون فيها بين الطهر والحيض في الجماع، وعندما ينزل الجواب في الحين يحسّ السائل برغبة الامتثال للمأمور، بخلاف ما لو كان جاهزاً لكن خفياً بين ثنايا الوحي لا يفاجئه ولا يؤثر فيه تأثير المستجد، ودرجة التّجديد والتّغيير تكون متأولة من صفة الصّورة الأولى، بمعنى يستغلّ المسؤول (الفقيه) سؤال السائل ليعطيه جرعة الإجابة، وعلى ذلك فإنّ وصف شحور لهذه المسألة بعيد عن مقاصد الوحي، وموازيًا لحقائق التشريع وأفقته في التّغيير والتّجديد، "لقد انطلق مفهومهم لأسباب النزول من أنّ هناك أسئلة طرحت، وفي ظروف فذة، فجاء الوحي كجواب لها ليكون تشريعاً قارئاً، لقد كان وراء (الجواب) (سؤالاً)، إلا أنّ الجواب استقلّ بذاته ليتخذ صفة الشّمول والإطلاق، إنّ (أسباب النزول) أسئلة، إلا أنّها الأسئلة الوحيدة الممكنة، وعلى كلّ واحد مهما كان زمانه أن يكرّر طرحها هي نفسها، وأن يستعيد ظرفيّة السؤال نفسها كما في الماضي: ظرفيّة الشّخص والأشخاص الذين طرحوا السؤال، وكيف طرحوه وكيف نُطقَ بالجواب أن يعيد ذكر (أسباب النزول)"¹، ثمّ إنّ التّجديد لا يتوقّف على أمر التشريع بل هو بذاته يسوق الناس لاتباع الحقّ وفي فوائد أسباب النزول قالوا: "وأما الكافر فتسوقه تلك الأحكام الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفًا، حين يعلم أنّ التشريع الإسلاميّ قام على رعاية مصالح الإنسان، لا على الاستبداد والتّحكّم والطّغيان"².

وأما أركون على رأي مني بهيّ الدين الشافعيّ فلا يعتبرها تجديدًا للأحكام بل تراجعًا و"يسمّي اعتبار أسباب النزول وتطبيق الأحكام الشرعيّة الموافقة لما جاء على صورة السبب (تطبيقًا للتاريخيّة الإسلاميّة) وأنّ ذلك أدّى إلى تعليقات هلوسيات في التراث"³، ويلقي هذا الكلام يلقي الجدليّة في الترجيح النقلي والترجيح الاستنباطي، وبين الإطلاقيّة والتّسبيّة، وقد ذهب شحور إلى أنّ وجود الأسباب يفرض حسب النصّ القرآنيّ في مرحليّة الزمن فضلاً عن التّجديد إذ "زعم وجود أسباب للنزول، يجرد الآيات والأحكام والقول الإلهي من مطلقيته وعموميته ويجعله مقيّدًا مخصّصًا، ويربطه لزومًا بالحدث التاريخي"⁴، وللتخلّص من الحدث التاريخي، يفترض شحور أنّ أسباب النزول وسيلة لإظهار الإطلاقيّة والحركيّة في التشريع فمثلاً

1 - في شرعيّة الاختلاف، عليّ أمليل، ص75.

2 - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم التّرقاوي، ج1، ص91.

3 - التيار العلمانيّ الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم، مني بهيّ الدين الشافعيّ، ص411.

4 - نحو أصول جديدة في الفقه الإسلاميّ، محمّد شحور، ص93.

في آيات الميراث بعد ما ساق روايات أسباب نزولها، يقول: "ولقد تمّ وضع الموارث على أساس هذه الأسباب"¹ ونتيجة لذلك فإنّ "علم الفرائض والموارث السائد الآن في توزيع التّركات (يحمل صفة التّاريخي)"² يلزم كما قال إذا الالتجاء إلى إعمال قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السّبب)³، وفي نظره محتواها يفكّ إشكاليّات التّعامل مع النّصّ وأسباب تشريع حكمه ثمّ يخلص إلى وجوب تجديد قوانين التّركة بدلالة (السّبب الظاهر لوجودها)، "فإذا نظرنا في كتب الموارث وتطبيقاتها العمليّة، وجدنا فيها إشكاليّات غير مقبولة، ووجنا أنفسنا معها أما احدد أمرين، إمّا أن نقول إنّ ما جاء في كتب الموارث هو عين محتوى آيات الإرث، ونجعل بذلك الآيات تحمل صفة التّاريخيّة، أو أن نحاول تعديل كتب الموارث لنفي ما فيها من إشكاليّات، فنكون كمن ينقض آيات الإرث ذاتها..."⁴

النتيجة:

- آيات الموارث قائمة على أساس أسباب مرحليّة.
- إذا اعتمدنا على تلك الأسباب لتقرير أحكام وإبائها نحكم على النّصّ بالتّاريخيّة.
- ينبغي إذا تعديل آيات الموارث بما يناسب الأسباب الآنيّة والمعاصرة لنبقى في فكرة تشريع الموارث من القرآن الكريم.

وما يبطل هذا الرّأي أنّ الواجب الالتفات إلى شرعيّة أحكام الميراث وصلاحيّتها مع المنظومة التّشريعيّة ككلّ وليس إسقاطها على مؤثّرات التّاريخ إذ: نصف نصيب المرأة مثلاً يتبعه إعفاء المرأة من التّفقة والسّكن، ونصيب الأمّ (السدس) يتبعه حقوقها على أولادها وهكذا.... بمعنى أعطائها القليل وأعفاها الكلّ.

¹ - المرجع السابق، ص 93.

² - المرجع نفسه، ص 93.

³ - المرجع نفسه، ص 96.

⁴ - المرجع نفسه، ص 95.

خلاصة المبحث

إنّ شروط تطبيق قوانين الشرائع ليست مقتصرة على فهم قانون الحكم فقط، وإنما بضبط محددات الأصول العامّة للشريعة، ويتعيّن متابعة أوّل مصادر الأحكام والوقوف على أسباب صدور الحكم (أسباب النزول)، وهي تلك الشروط لتجسيد الأحكام التي لا تخضع لسلطان (سبب النزول) فحسب، ولكن لسلطان أكبر هو الواقع الذي أفرز السؤال وعليه وجوب الالتفات إلى تلك الطريفة باعتبار الترتيب النزوليّ وصفة التمهّل قبل تقرير الحكم النهائيّ، وقد شرّع نكاح المتعة ثمّ نهي عنه ولا شكّ انتفى سبب وجوده، إذ لم يكن للشارع أن يجتثّ هذه العادة دفعة واحدة، وقد صارت طبعًا راسخًا، فلا يمكن التخلّي عنها إلاّ بالانفصام الجزئيّ التدريجيّ، ومعالجة النفوس بالرّفق والحوادة والليان.

المبحث الثالث: الدلالة السببية في قضايا أصولية

في محاولة سبر العلاقة بين وأسباب النزول يثور البحث في الذاكرة الأصولية من أجل فهم إشكالية العلة، والعموم والخصوص، وأوجه البيان، نلقي الضوء على هذه القضايا من أعظم المستجدات التي لا تموت بسبب تجدد حيثياتها، ولا جرم أن دراسات المعاصرين في إشكاليات هذه القضايا جعلتهم يقفون مجددًا على أبواب الدرس الأصولي، وأنه مهما تعدد النقد والتحليل لها، فلن يصل إلى حد صرامة الفقهاء والأصوليين القدامى، غير ما يدعو للنظر والبحث هو أنني سميتها (قضايا) بالنكرة لإفادة أن المبحث لا يستغرق كل جزئية أصولية بل اخترت ما رأيته متعلقًا وبما له صلة أولًا: بما يصلح لإظهار الترابط بينها وبين أسباب النزول، الثاني: بما تناوله المعاصرون؛ ولذلك ضاق مجال البحث وفروعه.

المطلب الأول: العلة وأسباب النزول

1- إشكالية التداخل الوظيفي

دخول العلة في محك الحديث عن الإشكاليات الغائرة في قضايا أسباب النزول يدعو للتأمل والبحث عن سرّ التداخل بينهما، فلا شكّ تمثل كل خاصية في اللفظين والمصطلحين ارتكازًا دلاليًا مستقلًا خصوصًا في استعمال كل منهما داخل فنه، وموضوعًا للاستعمال، فقد عرّف هل هناك قياس خاطئ بينهما، أمّا من الناحية المعجمية فقد أعطت الدلالة اللغوية معنى أحدهما للآخر، فقد جاء في القاموس المحيط "وهذه علته: سببه"¹، وللسبب اتصال بمعنى الذريعة "واتبع سببًا) معناه أن الله تعالى آتاه من كل شيء معرفة، وذريعة يتوصّل بهما، فأتبع واحدًا من تلك الأسباب"²، ومن ناحية أصولية يشبه المراد من السبب بالنسبة لعلماء القرآن ما أطلقه علماء الأصول على الحكمة أو المؤثر الخارجي، فقال الشاطبي: "فأما السبب، المراد به: ما وضع شرعًا لحكم، لحكمة يقتضيه ذلك الحكم، كما كان حصول النصاب سببًا في وجوب الزكاة، والزوال سببًا في وجوب الصلاة، والسرقه سببًا في وجوب القطع، والعقود أسبابًا في إباحة الانتفاع أو انتقال الملاك،

¹ - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص 1035.

² - مفردات ألفاظ القرآن، الزاغب الأصفهاني، تحقيق: عدنان داوودي، دار القلم، دمشق سوريا، الطبعة الرابعة سنة 1420هـ/2009م، 391.

وما أشبه ذلك¹، "والعلة من حيث كونها حكماً وضعياً: هي الوصف الخارجي الذي يؤثر في وجود الشيء"².

وتارة يدخل تعريف السبب بإظهار ما يشبه العلة أو تكون أحد أنواعه، وهذه الأنواع هي التي تكون الداعية للحكم، وقال الإمام القاضي أبو يعلى الفراء رحمه الله: "والسبب ما يتوصل به إلى الحكم ويكون طريقاً لثبوتها، سواء كان دليلاً أو علة أو شرطاً أو سؤالاً مثيراً للحكم"³، كما أنّ الفقهاء لهم في السبب معنى العلة الأصولية، والتي هي الوصف الظاهر المنضبط المتعدّي المناسب للحكم المؤثر فيه الذي لم يبلغ الشارع اعتباره، يقال: سبب الحكم كذا أي علته⁴.

النتيجة

لقد مكنت الذرائعية موضوع العلة من مساوقة الذرائعية السببية، ونلاحظه من الآلية الواقعية والخارجية التي تعدّ الجزء الأكبر من تداخل مفهوم السبب مع مفهوم العلة، واختيار الفراء من كون السبب ما يوصل إلى الحكم، سواء كان علة... قد يوحي إلى النفس بأنّ العلة أحصّ من السبب أو هي إحدى أنواعه، والحقّ هناك اشتراك في المعنى واشتراك في الوصف ولذلك قالوا: "وللعلة تعبيرات وأسماء أخرى، هي: الباعث، المناط، الدليل، الموجب، والمؤثر السبب، الحامل المستدعي، والمقتضى"⁵، وسبب نزول الآية هو الموجب والداعي لها، والمؤثر في ظهور الآية... والفرق بين النوعين أنّ المؤثر في وجود الشيء من ناحية سبب النزول هو استجابة الوحي وإنزال دفعة القرآن تواكب الحدث، بينما العلة تمثل نوعاً من الباعث الداخلي أو الباعث الخارجي، فإن قالوا السكر سبب للتحريم صارت العلة باعثاً داخلياً، أي: مكّون في الشيء المعني بالحكم، وإن قالوا: الزمن سبب لدخول وقت الصلاة ووجوبها فحينها يصير باعثاً خارجياً ولا يسمّى حينها علة في الاصطلاح الأصولي بل تدعى سبباً بالدقّة، وهو ما يوجب بوجوده الشيء وبعدهم عدم الشيء من جانب خارجي، فدخول الوقت أمر خارجي عن هيئة الصلاة، والعلة في الخمر فعل السكر ولا بدّ أن يلزم

1- الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، ج1، ص410.

2- معجم أصول الفقه، خالد رمضان حسن، دار الروضة، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1419هـ/1998م، ص186.

3- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: أحمد بن علي سیرالمباركي، (دم ط) الطبعة الثالثة سنة 1414هـ/1993م، ج1، ص182.

4- انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية، عبد الكريم بن علي بن محمد التّملة، مكتبة الرشد الرياض السعودية، الطبعة الأولى سنة 1420هـ/1999م، ج1، ص397/396.

5- معجم أصول الفقه، خالد رمضان حسن، ص186.

ما يوصف بالسكر داخلياً، وهنا يكون معنى السبب بالمعنى الأصولي هو الأقرب إلى معنى السبب بالمعنى عند أهل القرآن، ويكون مصطلح العلة قريباً إذا روعي الباعث على الشيء والداعي له. والذي أقرته آخرًا لا ينصرف في المحمل إلا إلى الجهة اللغوية الصرفة، وإلا فقد وقع كلا المصطلحين على مظاهر التغير والانسائية، وكلاهما له معنى بالذات ومعنى باللازم له، فأما بالذات يبدو منه معنى الباعث على الشيء، وأما باللازم؛ فإن قيل يلزم من وجود العلة حكم كذا، فهل يمكن أن يقال نزول الآية يلزم من وجود حدث وسبب، فمن نظر في طبيعة القرآن قال: نعم لأنه نزل للخلق يخاطبهم، ومن نظر إلى قدرة الله تعالى وتصرفه بمشيئته قال: لا، وفي الحالين لا يجوز إنكار حمل القرآن على متطلبات الواقع ومستجدات الناس في حياتهم، ومرونة المصطلحين من هذه الجهة، لأنّ علة الإسكار تدور مع تنوع السكر مهما مدى تطوره، ولا تكتفي بمسمى الخمر لتقرير الحكم، والنص القرآني كما نزل للناس على أسباب عامة وخاصة وأحوال ومناسبات وشؤون، فكذاك تحمل معانيه على أوجب ما يلائم المقاصد القرآنية أولاً، ثم تراعي الحالة النفسية والحالة الخارجية لتقع المدلولات على مطابقتها، لتتحقق صلاحية القرآن، كما تحققت صلاحية تحريم السكر، وهذا المعنى يبدو من قول أبي حامد الغزالي رحمه الله "اعلم: أنه لما عسر على الخلق معرفة خطاب الله تعالى في كل حال - لا سيما بعد انقطاع الوحي -، أظهر الله سبحانه خطابه لخلقه بأمور محسوسة، نصبها أسباباً لأحكامه، وجعلها موجبة ومقتضية للأحكام، على مثال اقتضاء العلة الحسية معلولها"¹، ولذلك اشترطوا في العلة أن تكون متعدية²، وكذلك تتعدى الأسباب بتشخيص الواقع، وكما أثبتوا العلة بالتقل والاستنباط³، استنبطوا قياس أسباب نزول النص بالتقل (الصورة الأولى)، والاستنباط فيه يكون بالقياس على الصورة الأولى، وكما كان السبب عند علماء القرآن: ما يدعو لنزول النص القرآني، فكذاك وصف الغزالي السبب بما يظهر الحكم به⁴.

¹ - المستصفي من علوم الأصول، أبو حامد الغزالي، دراسة وتحقيق: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية كلية الشريعة المدينة المنورة، (دنت)، ج1، ص312.

² - مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة السعودية، الطبعة الخامسة، سنة 1422هـ/2001م، ص330.

³ - المرجع نفسه، ص302/301.

⁴ - المستصفي من علوم الأصول، أبو حامد الغزالي، ج1، ص312.

جدول يمثّل أهمّ الفروق والتشابه بين العلة والسبب

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
كلاهما ذاتيّ التأثير	السبب لنزول النصّ القرآنيّ
كلاهما موجب للشيء، بالقياس	العلّة داعي لتكرّر الحكم
كلاهما له وصف متداخل مع وصف الآخر من ناحية (الداعي، الموجب) السبب داعي لتحقيق الحكم الأصل	العلّة وصف يلحق بذات الشيء العلّة أخصّ من السبب
انحصار دلالة اللفظ في المطابقة	السبب وصف يلحق لا بذات الشيء بخارجه

2- إشكالية التداخل المفهوميّ

وهذا الظهور من كلام الغزاليّ يعانق العلة في إخراج الحكم وبذلك يكرّس تنازع المصطلحين على الدلالة المشتركة، فذهب محمد عمارة إلى أنّ التدرج بأسباب النزول لتعطيل الآيات والقول بذهاب مضمون القرآن بذهاب أسبابه لا يشفع لصاحبه ف"إنّ وقائع أسباب النزول ليست منشئة للآيات ولا هي العلة في تشريع الأحكام"¹، مع أنّ ابن عاشور حاول الرّبط بين أسباب التنزيل وبين جهة التعليل فعرف أسباب النزول بأنّها "حوادث يروى أنّ آيات من القرآن نزلت لأجلها"² ويصحّ أن يقال: السبب تعلق وجود الآية به، وبدلالة لفظ (لأجل) الذي يفيد كذلك التعليل، بينما لا يعدّ إذا كان "رابطاً للآية وحكمها وإعمالاً وإلغاءً لسبب النزول وكأنّه سبب الحكم وعلته بينما هو في الواقع والحقيقة مناسبة نزول الآية والحكم، وليس علة الحكم الذي نزلت به الآية"³.

وفي هذا نظر إذ لا يستقيم درء تعطيل الإطلاق بدرء حقيقة قرآنية وهو أنّ النصّ إنّما نزل بنفسه من أجل الحكم وسببه، وإنّما لا يفيد هذا النزول الحصر في المنزل ساعتها فهو مطلق، وما من أحد وإلاّ ويقول سبب نزول الآية لا يخلو من علة الحكم المنزل فيه، وإن كان هذا الكلام بغرض الفصل بين الإطلاق والحصر

¹ - سقوط الغلوّ العلمانيّ، محمد عمارة، ص 249.

² - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج 1، ص 46.

³ - سقوط الغلوّ العلمانيّ، محمد عمارة، ص 250.

بغطاء العلة، فإنّ الإشكال يبقى قائماً إذ "ما موقع (أسباب النزول) من تعريف الأصوليين للسبب بأنه ما يلزم وجوده وجود الشيء ويلزم عدمه عدمه؟، هل نزول القرآن الكريم كان مرتبطاً ارتباطاً تاماً بأسباب معينة لولاها ما كان لينزل؟، لم يقل بهذا أحد ممن تصدّى للتأليف في هذا الباب، كل ما هنالك أنهم تحدّثوا عن وقائع ومناسبات تزامنت مع نزول تلك الآيات، أو آيات نزلت جواباً عن أسئلة، أو ربطوا بين آية سابقة النزول ونازلة لاحقة لظنهم أنّها تنسحب عليها، كما انسحبت من قبل على مثلتها"¹، وهذا التعليل يشبه تعليل محمد عمارة، ونعيد القول بأنّ ما قال عنه مناسبات هو في الحقيقة أسباب بمعنى صور وأوجه غائية، واستخدام لفظ (مناسبات) يثير البعد بين النصّ وما من أجله نزل، وهذا ليس صحيحاً بالمرّة، ولا تناقض بين ثبوت الحكم في الأصل بالنصّ، وثبوت في الأصل بالعلة، لأنّ النصّ والواقع قرينان بعلة النصّ بالاستنباط وعلة الواقع بالاستقراء².

والاشكالية الأساسية انبثقت من محاولة إثبات تاريخية القرآن بإطلاق مفهوم أسباب النزول على العلل الأرضية لتجلي الوحي، فأسباب النزول تعني بحسب هذا الاقتناع رصد الخصائص الموجودة في العلة، ونسبتها إلى السبب الذي استوجب النزول بحيث "لولاها لما نزلت هذه الآيات فهي بمثابة احتراق الورقة بالنسبة للنار بحيث لولا النار لما احترقت هذه الورقة، فهذا التفسير لمصطلح أسباب النزول ليس هو المتعيّن بل وليس هو الراجح، فهذا التفسير لمصطلح أسباب النزول لم يرد في القرآن الكريم نفسه، ولم يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم بل إنّ هذا المصطلح فضلاً عن تفسيره لم يرد في القرآن الكريم ولا السنة الشريفة وإمّا هو مصطلح تواضع على استعماله المحدثون والمشتغلون بعلوم القرآن، ولم يثبت أنّ مقصودهم من هذا المصطلح هو ما ذكره هؤلاء من أنّ أسباب النزول تعني علل النزول، ولو ثبت أنّ مقصودهم من أسباب النزول هو أنّها علل النزول فإنّ ذلك لا يجدي لإثبات أنّها علل للنزول واقعاً، إذ لا بدّ لإثبات ذلك بعد عدم تصدّي القرآن والسنة لتفسيره بذلك من الملاحظة لواقع حال هذه المعبر عنها بالأسباب وهل هي علل للنزول واقعاً أو أنّها ليست كذلك"³.

¹ - القرآن الكريم والقراءة الحدائثية دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النصّ عند محمد أركون، الحسن العباقي، ص 237.

² - انظر: من النصّ إلى الواقع، حسن حنفي، ج 2، ص 228.

³ - تاريخية النصّ الديني وأسباب النزول، محمد صنقور، مركز الهدى للدراسات الإسلامية، www.alhodacenter.net تاريخ النشر: 2017/02/03.

وإشكالية التسمية عند محمد صنفور لا تنهي الخلاف مطلقاً، إذ اصطلاح السلف "نزلت في كذا" أو "فأنزل الله"، لم يفهم منه العلماء غير وجه الداعي والموجب للشئ، فكأنه إجماع منهم على معنى السببية وقول الصحابي "أنزل كذا في كذا" أي: في شأنه وبسببه، فلا حاجة لنفي العلة بنفي التسمية، فقولنا أسباب النزول هي علة للنزول لا يعني بالضرورة أن ينتفي المنزل بانتفاء علته، لأنّ علة الوحي: في الشئ المخصوص والعام مطردة، ومثاله: تحريم الظهر: إذا لم يكن السبب معلولاً¹ فلماذا أنزل الله تعالى عقب الحادثة الحكم إذا لم يكن سبب النزول هو علة النزول؟ والظهر باق إلى يوم يعثون، فإن لم يفعله واحد فعله ألف²، وهكذا فالعلة والحكم والآية متصلات غير منفصلات ومطلقات غير محصورات، وتغليب لفظ السبب وترك الاصطلاح الموافق (المناسبة) من دواعي القول بالتاريخية فذهب العمري مرزوق إلى ربط السبب بالمناسبة لا بالعلة "هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك نمط من التصوص القرآنية تأخر عن سبب نزوله، وهناك نصوص تقدمت على سبب نزولها، وفي الحالتين النتيجة واحدة، إذ لو كان علة لا مناسبة لا يمكن أن يتقدم المسبب على سببه لأنه معلول له، والمعلول لاحق لا سابق لعلته"³ ثم ضرب مثلاً بآية الوضوء التي نزلت في المدينة بينما شرع الوضوء في مكة ساعة فرضية الصلاة.

3- تعميم علة الحكم وسبب الآية

وانطلاقاً من جدلية التسمية فإنّ السلف مقتنعون بأن صيغة السبب تحمل معاني العلة وما يشبهها كالحكمة والباعث... فليس من الحكمة حشر مقتضى العموم والخصوص للخروج من مأزق التاريخية الذي نجده عند محمد عمارة والغيرة والاندفاع يحجبان المرء عن التّحقّق العلميّ اللازم، يقول: "فالصّحابة والتابعون، وعلماء أسباب النزول وغيرهم مجتمعون ومجتمعون على منهاج (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) وهو منهاج جامع بين سبب النزول الذي هو مناسبة النزول، لا علة النزول والحكم، والذي هو طريق من طرق فهم معنى اللفظ، وحلّ إشكالات الفهم..."⁴، ومحمد عمارة ينكر بالأساس تسمية (أسباب النزول) التي جرى عليها العلماء في القديم والحديث وهي ارتضاء الأمة، واستبدالها ب(مناسبة النزول) وفي ذلك إجحاف كثير، والتفريق بين علة الحكم ومناسبة الآية يترتب عنه مزلق خطير يعرّي النصّ

1- أي مقروناً بعلة ولا يقال للعقل معلولاً، بل يقال له العليل.

2- ألف على التمثيل لا على الحصر.

3- إشكالية تاريخية النصّ الدينيّ في الخطاب الحدائبيّ العربيّ المعاصر، العمري مرزوق، ص 417.

4- سقوط الغلوّ العلمائبيّ، محمد عمارة، ص 266.

من مقصده والسبب من علته وهي موجودة، أليس تحريم الخمر كان نزوله في رجل أخط القول في الصلاة ولم يدر ما يقول بنص القرآن، وإذا كانت علة الحكم كما قال طريق لفهم معنى اللفظ فإن سبب النزول طريق قوي في الفهم، وقد نقل السيوطي في الاتقان قول ابن دقيق العيد "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن، وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"¹، وهذا الفهم عند أبي زيد لا بد أن يربط الحالات والتحويلات في النص بأصل تأثير الواقع في التعميم، وهنا بالذات يدخل سبب النزول في معنى العلة، إذ كل من العلة والسبب له خصوصية مفادها مستند موضوعي للحكم والنص "ويعلمنا هذا المنهج أن السعي لاكتشاف دلالة النص يجب ألا يفصل بين النص وبين الوقائع التي يعبر عنها ولكنه لا يصح أن يقف عند حدود هذه الوقائع دون أن يدرك خصوصية الأداء اللغوي في النص وقدرتها على تجاوز الوقائع الجزئية، إن درس (أسباب النزول) يزود الفقيه بالعلة من وراء أحكام النصوص، ومن خلال اكتشاف هذه العلة يستطيع الفقيه أن يعمم الحكم على وقائع أخرى شبيهة"²، ووجه المقارنة في رأي أبي زيد أن يكون السبب والعلة كلاهما شيئاً واحداً من حيث إن أسباب النزول هي أصل العلة بصيغة العموم، ومنه فإن التوجس من التاريخية لا يسهم في أي تحويل ولا يخدم فاعلية النص التي ادعى بعضهم أنها حبيسة التاريخ في خصوص الموقف "منذ أن كان موضوع الوحي في الإسلام يدرس مقترناً بمبحث أسباب النزول صار يعتقد بأنه ارتبط بأسبابه ارتباط علة بمعلولها، بمعنى أنه لو لم تقع تلك الأسباب لما كان هناك وحي ولما بعث النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وبالتالي ربط النص بسبب نزوله على هذا النحو وهذا هو معنى تاريخية النص الديني"³، وإحدى المنزقات الخطيرة هي في تقدير القرآن كنموذج لأفعال غير مرجوة النتائج تحت خلفية راديكالية تسير نحو التضخيم وتكثيف الدلالات الجزئية ومن جهة أخرى تعميم المقصود- لأسباب النزول على كل الآيات ومعه تعميم العلة من أجل حصرها، والتخلي عن أصول علم أسباب النزول كما أصّل له أصحابه من أهل العلم، وتلك مبررات في نظر العمري مرزوق لتجاوز هذا المنزلق، ومعه يمكن تجاوز إشكالية العلة وتوابعها التاريخية⁴، وقد تنبه الزركشي والسيوطي الأمر التاريخي واعتبر الكشف عن وجه الحكمة والعلة من تشريع الحكم من دواعي

¹ - الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج 1، ص 30.

² - مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 103.

³ - إشكالية تاريخية النص القرآني في الخطاب الحديث العربي المعاصر، المرجع نفسه، ص 114.

⁴ - انظر: المرجع السابق، ص 116/115/114.

الاهتمام بعلم أسباب النزول ورواياته "وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك بل له فوائد منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم"¹، وبأنه على رأي داود العطار: "العلم الذي يتكفل بالكشف عن الأحداث التاريخية والوقائع التي كانت من دواعي النص القرآني"²، إذا التاريخي منظور له من حيث الزمن المحض وليس الحكم المحض.

المطلب الثاني: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

معرفة العموم والخصوص من أجل مباحث أسباب النزول وهي بلا هذا المطلب لا تغني من الأمر شيئاً، ومن الاعتناء بأسباب النزول يتفرع الكلام إلى تحرير جدلية هذه القضية، وما من كتاب تكلم عن الأسباب إلا أردفها بالحديث عن العموم والخصوص.

"وبيان ذلك أن اللفظ قد يكون عاماً ويقوم دليل على تخصيصه فلا يجوز إخراج السبب من حكم الآية بالاجتهاد والاجماع لأن دخول السبب قطعي وإخراجه بدليل التخصيص اجتهادي، والاجتهاد ظني، ولا يجوز إخراج القطعي بالظني"³

1- قاعدة العموم والخصوص وعائق دلالة عموم اللفظ في المطابقة

تعالج قاعدة (العبرة بعموم اللفظ وخصوص السبب) التمييز بين دلائل القرائن العامة التي تسري على جميع الأفراد وجميع المعاني، بإلحاق الحكم الأصلي بما يمكن أن يدركه في العلة أو الشبه، وبين القرائن الخاصة التي تحبس العلة والحكم على معينين، وإنما ألحقت هذه القضية بمباحث (بأسباب النزول) لأن دخول السبب على اللفظ العام يوهم بالخصوص لمن يستحق وصف العموم والفرق بين العام والعموم أن "اللفظ المتناول والعموم تناول اللفظ لما صلح له"⁴ والعلاقة بينهما علاقة المصدر والمشتق عنه "ولكن الخلاف على هذا ينحصر في دليل سحب حكم العام على غير أفراد السبب: هل ثبوت الحكم لغير أفراد السبب بالنص القطعي الثبوت، أو بالاجتهاد والقياس؟ وحيث إن الحكم على كل الاعتبارين قائم وثابت بدليل شرعي بلا

¹ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ج1، ص22.

² - موجز علوم القرآن، داود العطار، ص21.

³ - دراسات في علوم القرآن، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان التومي، دار المتعلم، الرياض السعودية، الطبعة الثامنة سنة 1420هـ/1999م، ص143.

⁴ - البحر المحيط في الفقه، بدر الدين الزركشي، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الغدقة، مصر، الطبعة الثانية، سنة 1413هـ/1992م، ج4، ص8.

خلاف¹ فإن المسألة تؤول إلى خلاف لغوي فقط، ما دام لا ينتج عنها أثر حكمي سوى منازعة الألفاظ بعضها لبعض، فالجمهور يدخلون غيرها بمقتضى العموم وأما غير الجمهور فيقتصرون اللفظ على سببه... ثم يكون الدليل بقياس أو غيره ويتعدى الحكم للعلّة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، "ولأنّه خلاف الظاهر، لأنّ القائلين بخصوص السبب لا يقتصرون الحكم على سببه، بل يعدّي هذا الحكم إلى غيره، إمّا بنصّ آخر، وإمّا بدليل القياس"²، فيكون الدليل الأصليّ ثابتاً لحكم الأوّل، ودليل القياس أو نصّ آخر لحكم الثّاني، وهكذا تخرج قضيّة (الأعيان) من قيود القاعدة إذا كان الحكم لهم دون غيرهم، وتمثله ما نزل من قرآن على الخصوص في الذين خلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وقد تفرّع عن القاعدة مشكلات تؤثّر في ذات الخصوص والعموم، ومن المعلوم أنّ أسباب النزول أصبحت ترسم المضمون المقاميّ وجعلت كلّ نوعيّة مقاميّة تتفرّد باستقلاليّة في الدلالة على العموم والخصوص، وقد ثبت أنّ من مقتضيات البلاغة مطابق الكلام لمقتضى الحال، وتناولت كتب علوم القرآن قضايا العموم والخصوص وذكرها مشكلات تحقيق مناطات التّخصيص والتّعميم وقد استدلّ بعضهم على تغليب الخصوص على العموم "وقالوا: لو كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لكان اللفظ العام الذي هو بمنزلة الجواب، غير مطابق للسبب الذي هو بمنزلة السّؤال، مع أنّ التّطابق بين السّؤال والجواب ضروريّ بحكم القواعد البلاغيّة فهو ضرورة في القرآن الذي جاء في أعلى مراتبها، وحيث إنّ السبب خاصّ فالتّطابق لا يكون إلّا لقصر اللفظ العام على هذا الخاصّ"³، والجواب عنه "بأنّ الممنوع بلاغة أن يقصر الجواب عن السّؤال، فإنّه لا يخلّ بأعلى مراتب البلاغة..."⁴، وإذا كان علم المعاني يعني بما تعرف به أحوال اللفظ العربيّ التي بها يطابق مقتضى الحال، فإنّ أسباب النزول على العكس من ذلك يطابق السبب فيها اللفظ وإلّا فكيف تنفع في بيان الكلام ومقاصد وهي لا تتفق وهي في قول الشاطبيّ "لازمة لمن أرد علم القرآن والدليل على ذلك أمران:

أحدهما أنّ علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن فضلا عن معرفة مقاصد الكلام العرب إنّما مداره على معرفة مقتضيات الحوال حال الخطاب من جهة نفس الخطاب أو المخاطب أو المخاطب أو

¹ - اللآلئ الحسان في علوم القرآن، موسى شاهين لاشين، دار الشروق، القاهرة مصر، الطبع الأولى سنة 1423هـ/2002م، ص141.

² - اتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، ص346.

³ - اللآلئ الحسان في علوم القرآن، موسى شاهين لاشين، ص140.

⁴ - المرجع نفسه، ص140.

الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحس حالين وبحسب مخاطبين وبحسب غير ذلك كالاستفهام لفظه واحد ويدخله معان أخر من تقرير وتوبيخ...¹، إذًا هذا الاحتجاج بحجة مقتضيات المقام والبلاغة، لدفع غلبة خصوص السبب ليس فيه تلازم (مع أنّ العبرة بعموم اللفظ)، فالخطاب الشرعيّ قد يأتي مجموعًا لحالات متعدّدة ومقامات مختلفة على قدر المقاصد المطلوبة، وانظر مثلاً في سبب قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرَّمِ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ﴾ [النساء: 11] إنّما نزلت لتغطّي الحاجة الفكرية وتعالج الأزمة الأخلاقية حينها في ذلك الوقت كان الناس في حاجة إلى شريعة منظّمة، وهي الآيات التي أنزلت في الموارث على حوادث من ظلم أهل الجاهلية الذين كانوا لا يورثون لا البنات ولا الذكور الصغار إذ لم يكتف السبب ببيان ما للمستخير من الجواب بل تتعدّد أشكال المقام لتشمل العوائد والعرف، وأسباب النزول جاء بعضها مراعيًا صفة المجتمع، لذلك فإنّ تطبيقات القاعدة يتجاوز إلى ما أفرزته البيئة حينها حتّى خصّصوا العام بالعرف والعادة، وقالوا "كما أنّ الحقيقة العرفية تقدّم على الحقيقة اللغوية لذلك يصلح العرف في تخصيص اللفظ العام وتقييد المطلق"²، والآية السابقة صرح ابن حجر بأنّها نزلت في قضيتين ونقل السيوطي عنه وعن "أحمد وأبي داود والترمذي، والحاكم عن جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، هتان بنتنا سعد بن الربيع قُتل أبوهما معك في أحد شهيدًا، وإنّ عمّهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالاً ولا تنكحان إلّا ولهما مال، فقال: يقضي الله في ذلك فنزلت آية الموارث، قال ابن حجر: تمسك بهذا من: إنّ الآية نزلت في قصة ابنتي سعد، ولم تنزل في قصة جابر خصوصًا أنّ جابرًا لم يكن له يومئذ ولد، قال: والجواب أنّها نزلت في الأمرين معًا..."³، وهكذا يصير لدينا لفظًا واحدًا وأسبابًا متعدّدة وليست واحدة، لفظًا عامًا حقّق أغراضًا خاصّة، وكلّ ذلك حاصل في معهود العرب، والقرآن نزل منزل مقاصد العرب في الكلام، فهم يطلقون العموم بحسب قصد التعميم لأسباب خاصّة، وقال حسن حنفي: "والقول بصيغ العموم لا ينفي صيغ الخصوص، وكون العموم صيغة لغوية لا يعني عدم إمكانية التخصيص بأدلة وقرائن..."⁴، وإذا صاحبه السبب فلا يكون النقص في كلام

¹ - الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، ج 4، ص 146.

² - القواعد الفقهية المستخرجة من أعلام الموقعين عن ربّ العالمين، عبد المجيد جمعة لابن القيم، الرياض السعودية عبد المجيد جمعة، الطبعة الأولى سنة 1421هـ/2000م، ص 359.

³ - لباب القول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص 67.

⁴ - من الواقع إلى النصّ، حسن حنفي، ج 2، ص 323.

الشرع إذا كان فيه بيان لحكم غيره مع بيان حكمه، ثم إن كثيراً مما يتوهم فيه التخصيص يطلب لتعيين حصر الدلالة لا لقصد التخصيص، وشتان بين قصد التخصيص وحصر الدلالة مع لفظ العموم، فإن ظهور التناهي في الأولى - مع التحفظ - فإنه ينعدم في الثانية، وفي سبب نزول قوله تعالى: لا تحسبن الذين يفرحون الآية، نقل السيوطي ما "روى الشيخان وغيرهما من طريق حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ منا فرح بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم وهذه إنما نزلت هذه الآية في أهل الكتاب سألم الرسول صلى الله عليه وسلم عن شيء فكنتموه إياه وأخبروه بغيره، فخرجوا قد أروه أنهم قد أخبروه بما سألم عنه واستحمدوا بذلك إليه وفرحوا بما أتوا من كتمان ما سألم عنه"¹، قال نصر أبوزيد: "إن معنى التخصيص الذي يفهم من كلام ابن عباس رضي الله عنهما: تحديد مدلول النص لا تخصيص الحكم على الواقعة الجزئية الخاصة التي هي سبب النزول، إنه تحديد المقصود بالفرح وحب الحمد فليس كل من يفرح بما أوتي ويحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً وإلا عذب الناس جميعاً كما توهم مروان بن الحكم"².

2- الاستقبال مناط سببي تخصيصي

يعدّ الحديث عن العموم والخصوص من أكثر القضايا تجديداً لدى المعاصرين، ليس المقصود أيهما (عموم اللفظ وخصوص السبب) أولى، فقد أفاض الناس فيهما القول، ولا بدّ من بيان هنا أنّ هذه القاعدة (ترجيح عموم اللفظ) راجحة⁽³⁾، ولقد استقرّ في الحافظة والذاكرة الأصولية أنّ العام لا يستغرق حتى يقوم الدليل على قطعية دلالاته على كلّ أفراد، أو تقوم القرينة على تخصيصه، "ومن ذلك سبب النزول الوارد على بعض أفراد العام، ويقصد به أسباب النزول التي تخصّص النصّ القرآنيّ العام الذي ترتبط به، وهو ما يفرض أن يكون ذلك النصّ القرآنيّ عامّاً، يصلح لأن يستوعب حالات أو أفراداً أو أشياء كثيرة، إلا أنّ سبب نزوله يخرج من هذه الصور أفراداً متعدّدة، ويقصر النصّ على حالات أو صور أو أفراد معينة"⁴.

¹ - لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدّين السيوطي، ص 63.

² - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد ابو زيد، ص 198.

³ - مذكرة في أصول الفقه، محمّد الأمين الشنقيطي، ص 251.

⁴ - أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، عماد الدّين محمّد الرّشيد، رسالة الدّكتوراه، دمشق: جامعة دمشق، كلىة الآداب والعلوم الإنسانيّة، 1999م، ص 376.

والتحوّل النقديّ في نظر المدرسة المعاصرة ضروريّ للتخفيف من صرامة النقد الأصوليّ إلى مرونة القراءة من أجل جدليّة حركة الآلة الدلاليّة وتوظيف الشرط التاريخيّ، وفي هذا يقول عبد الجواد يس: "في هذه الحالة لن تكون المسألة الأساسيّة هي ما إذا كانت العبرة في استنباط المعنى بعموم اللفظ أم بخصوص السبب، لأنّه أيّاً كان المعنى المستنبط لن يتغيّر موقع أسباب النزول كمظهر للتفاعل بين النصّ والاجتماع وكعلامة على لاحقيّة الأول على الثاني، وبالتالي على زمنيّة النصّ التشريعيّ ومحلّيته..."¹.

إنّ الدارس لتحليل المعاصرين ومناهجهم النقديّة يلاحظ كيف تتشكّل الرؤية النقديّة، إذ تبني فكرة وتهدم فكرة، وأحياناً الاعتماد على خصوصيّة ما تقتضيه طبيعة الأسباب دون أن تفرض هذه الطّبيعة نفسها على ما تقتضيه الدلالة الخاصّة لضبطها وتعميمها، فتلجأ إلى فرض هذه الطّبيعة على العموم، ثمّ إنّ استغلال أسباب النزول (كمظهر للتفاعل) لتقرير (لا حقّيّة) الأول على الثاني، لا وزن له في ميزان العلم لماذا؟.

لأنّه من حيث التنزيل، فإن أسباب النزول والورود تعبّر عن منطق الواقع المستمد من سلطة النصّ القرآنيّ فهي شواهد نسقيّة لآليّة التجسيد للنصّ الشرعيّ ومضمون الوحي مع الواقع الإنسانيّ، فتكسبنا بصيرة نافذة في الفهم والتنزيل، وتبقى العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما نصّ على ذلك جمهور الأصوليين.

فأصحاب الاتجاه المتزن والمقاصديّ يعدّون البيئة التي نزل فيها القرآن العظيم الآليّة العمليّة في التفسير فجاءت تفاسيرهم مشحونة بملاسات التنزيل كأسباب النزول ووقائع السيرة وذكر أحداث غزوات المسلمين وربطها مع دلالات الآية والإكثار من الروايات التي تعنى بذلك، إلى درجة أنّها في أحيان كثيرة تعتبر مصدراً من مصادر السيرة، وأحواله صلّى الله عليه وسلّم، مثل كتاب الطبري وابن كثير، فقد نزل القرآن الكريم أوّل ما نزل في بيئة المجتمع العربيّ فينبغي الاحاطة بخصوصيّة ثقافة بيئة التنزيل، مثلاً قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا

يَعْمَتَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ [آل عمران: 103]، فلا يجوز بهذا المنطلق، للمفسّر أن يفسّر هذه الآية

إذا كان لا يحيط علمًا بأحوال العرب في الجاهليّة، وأسباب قيام العداوة بينهم، ثمّ يجهل سبب تألفهم واتّحاد قلوبهم، أو يجهل الباطل الذي كانوا عليه قال محمّد عبده: "وكيف فهم المفسّر ما قبحته الآيات من عوائدهم على الحقيقة أو - ما يقرب منها- إذا لم يكن عارفاً بأحوالهم وما كانوا عليه؟ هل يكتفي من

¹ - الدين والتدين، عبد الجواد يس، ص 75.

علماء القرآن دعاة الدين والتأصلين عنه بالتقليد بأن يقولوا تقليداً لغيرهم: إنَّ الناس كانوا على باطل وإنَّ القرآن دحض أباطيلهم في الجملة؟ كلاً¹، وأسباب التنزيل إنما تدخل من هذا الباب، ومع عمومية النص بالجملة، فإنَّ انطلاق تشكيل المعاني ترتبط دقته على علم الأسباب وهو برأي قطب الريسوني "علم تعرف به معاني المنزل، بحيث لو أعوز السبب، لم يعرف من المنزل معناه على الخصوص، دون تطرُق الاحتمال، وانتصاب الإشكال"².

وتأسيساً على هذا الأصل فإنَّ العموم والخصوص في نظر الرؤية الشاملة والمقاصدية، أوسع من الاكتفاء بدور المتلقي الأول وتلبسه بتفاعل النص منه وإليه، بل تسير نحو كشف عناصر هذا التلبس، وكلما عرفنا خصوصية المتلقي الأول، كلما كنا ملمين بشروط تحلّي القرآن العظيم، وكلما أحطنا بالنسق المنطقي أحسنًا تعميم ما يستحقّ التعميم، "وحمل اللفظ العام على سبب خاصّ إبطال لدلالة العموم وفائدته، ولو أراد الله تعالى اختصاص الحكم بالواقعة التي نزل فيها لما اتزله نصّاً عامّاً، وإنما أريد للنص أن يكون قانوناً عامّاً يجري على كلّ الأشباه والنظائر لتلك القصّة التي نزلت الآية لأجلها"³، أما التخصيص المنفصل عن موضوعه فلا يمكن أن نراه ماثلاً أمام صورة الفهم وهي أوصاف (الأشباه والنظائر) أطلقت كذلك على التراث ولكن "كلّ تراثنا بعد ذلك يندرج أمام إطلاقية القرآن الكريم في دائرة النسبي الذي من حقنا بل من واجبنا مراجعته ونقده على الدوام..."⁴، ولذلك أقول:

إنَّ الوضعية الخصوصية في أسباب النزول ويحمل عليها النصّ، هي ليست من صميم التفكير
الخصوصي داخل التراث، وإنما من خصوصية ما نزل النصّ لأجله.

لقد أصبحت قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) من أهمّ المسلّمات المنطقية لتجاوز التحيّز الزمكائي عند الأثريين ولما أصّلوا لها حصل في اعتقادهم ضرورة نقل الحالة الخاصة إلى مثيلاتها، أمّا إذا كان اللفظ خاصّاً والسبب خاصّاً لا سيّما إذا جاءت القرائن بالاتفاق على التخصيص⁵.

1- تفسير القرآن الكريم المشتهر (بتفسير المنار)، محمّد رشيد رضا، منشى المنار، الطبعة الثانية سنة 1366هـ/1947م، ج1، ص24.

2- النصّ القرآني من تحافت القراءة إلى أفق التدبّر، قطب الريسوني، ص26.

3- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، ص50.

4- قضايا إسلامية معاصرة مقاصد الشريعة، طه جابر العلواني، دار الهدى بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1421هـ/2001م، ص25.

5- أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، المرجع السابق، ص306.

ولكن يعاد إنتاجها في الرؤية المعاصرة بحسب ضغوط فكرية مسبقة ومسارات نقدية متبعة دون تتبع الخطّ الكشفيّ الصحيح لهذه القاعدة، وهذا يعني أنّ بعض المعاصرين يفرضون شروطاً لتطبيقها والانتقاء الشّدِيد لتفعيلها، ولا يمكن تحقيق الدّفاع عن النّصّ القرآنيّ وعن قاعدة العموم والخصوص، إذا كان الاستدلال غير تامّ الأركان بضرب البنية النّصيّة للقرآن العظيم مثل "وحتى لو سلّمنا جدلاً للخطاب العلمانيّ بأنّ العبرة بخصوص السّبب، وليس بعموم اللفظ فإنّ القرآن الكريم لن يصبح (خطاباً تاريخياً) لأنّ أكثر من 90%، من آياته نزل ابتداء وبدون أسباب"¹، وهذا الاستدلال جاء على يد محمّد عمارة والحسن العباقي ومنى بهيّ الدّين وغيرهم.. ليردّ كيد التّاريخيّة، كأنّ 10%، لا تعني شيئاً، أقول: إنّ حصر المقدار في نسبة ضئيلة لا يغني شيئاً أمام الدّفاع القرآن الكريم، بل لا تزيد الخصم إلاّ حجّة كيف؟، لأنّ الادّعاء بأنّ معظم القرآن مجرّد من السّبب فيه تلويح بأنّها شيء خفيف في جانب القرآن وهذا خطأ، لأنّنا حين نكرّ لهذا القرآن القداسة اللاّزمة فيعني أنّنا نقدّس معظمه أو أقلّ حرف منه، ومجيب نسبة² 10% من الأسباب فهذا يعني أمام عظمته الشّيء الكثير، وحين اختار الله تعالى لهذه التّسبة أن تكون متلبّسة بآياته فهذا من أجل تذكيرنا بطبيعة النّصّ الانسيابيّة وبذلك فلو جاءت آية واحد بسبب واحد لكان بالنّسبة لعظمته عبرة لأولي الفهم والتّفكير.

وعليه لا بدّ من البحث عن استدلالات أخرى غير تلك لصدّ الدّعوة، مثل الاحتجاج على الخصم بأنّ انحصار السّبب لا يعني بالضرورة انحصار النّصّ وانحصار النّصّ بطلان صلاحيّته بتعطيل العموم، ويترتب عليه ذهاب حكمه بذهاب سببه وكفى بهذا افتراء، ومهما تأتي محاولة قلب القاعدة بقولهم العبرة بخصوص السّبب لا بعموم اللفظ، لا يتمّ المراد لأنّ القاعدة هي نفسها مبنية على أصول الشريعة ومقاصدها، وهو قول منسوب إلى العشماوي وإن صحت نسبة القول إليه بهذا المراد فقد وقع في نقيض كلامه وقد قال أكثر من مرّة عن الشريعة "أحكامها ليست جامدة على الإطلاق، بل تتميز بالمرونة والتّخصيص، فما كان منها مطلقاً كان حكماً شرعياً، وما كان مخصّصاً جاز أن يوحى بقواعد سلوكيّة ومناهج أخلاقيّة ومسالك

¹ - التّيّار العلمانيّ الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم عرضٌ ونقدٌ، منى بهيّ الدّين الشّافعيّ، ص 480.

² - مع أنّي أشكّ في هذه التّسبة، بوجود كثير من الآيات تصدح بالسّبب دون أن تأتي رواية لها، كقوله تعالى ﴿وَقَالُوا أَسْطِطِرُّ

الأوليين. أَكْتَتَبَهَا فِيهِ تَمَلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان:5]، واتفق أهل التّفكير أنّ القائل هم كفّار قرش، ولم يأت لهذه الآية سبب مباشر.

اجتماعية تغيّر بتغيّر الأعراف أو تبدل العادات¹، فإن كان مقصده من قلب القاعدة مراعاة خصوصية الوقائع وحسبها فيمن نزلت فيهم بوجه التعيين والتخصيص فهذا قول قال به الأولون وليس فيه اجتهاد، فتخصيص العام هو: بيان ما لم يرد بلفظ العام، وإن كان مقصده تخصيص العام من أجل تخصيص النصّ فقوله لا ريب مردود.

3- التوجيه السياقي في قاعدة العموم والخصوص

3-1 التذليل السياقي

من الباحثين من يستمدّ ضابط القاعدة من عناصر لها اشتراك كلي مع الخصوص ومنها السياق، وفي الكلام عن أسباب النزول حاول حسن حبنكة الميداني ضبط قاعدة (العموم والخصوص) وتنبه إلى حصول الخلط في التفريق بين خصوص سياق النصّ، وبين أعمال العموم ويتجاوزون خصوصية السياق بحجة أنّ المقدم هو التعميم، يقول "ويتجاوز بعض الناس الحدّ المراد في تطبيق هذه القاعدة، فيقتطعون من الآية جملة، ويجردونها عن سياقها ويفهون منها معنى عامًا، أو معني خارجًا عمّا وردت له في السياق كليًا، مع أنّ الجملة لم تأت على أنّها قاعدة كلية، وما جاء في النصّ بعض تطبيقاتها، أو بعض أفرادها، وبهذا تتجاوز يتوهّمون أنّ سياق النصّ هو خصوص السبب، فيقطعون النصّ عن سياقه ويقولون (العبرة بعموم النصّ لا بخصوص السبب)، مع أنّ النصّ كله وحدة متماسكة.."²، ويمكن أن نعتبر هذا الكلام شرطًا لتحرّر الألفاظ من السياق، ومع أنّ الناس اعتبروا السياق نوعًا من التخصيص، فإنّ الميداني يؤكّد ويدعو إلى استثمار السياق لتفعيل الخصوص³.

3-2 التذليل الواقعي

وإذا كان لا بدّ من استغلال السياق، فخصوص السياق عمدة في فهم المعنى، وعموم اللفظ عمدة في حكم الآية، إلا أنّ ما نزلت الآية بخصوصه وأرادت تجلية معناه فهو قطعيّ الدخول فيها كمخصّص، إذ الأصل في العموم في الاستغراق وليس في تحديد الدلالة، ولذلك قال حسن حنفي: "العموم هو المبدأ والخصوص المبدأ الثاني، العموم هو الأساس والخصوص المؤسّس عليه، العموم يطلب أولاً، ثمّ ينشأ منه الخصوص، وبلغة المناطقة، العموم هو القضية الكبرى، والخصوص هو القضية الصغرى المستغرقة في

¹ - أصول الشريعة، محمّد سعيد العشماوي، ص 89.

² - قواعد التدبّر المثل لكتاب الله عزّ وجل، عبد الرحمن حبنكة الميداني، ص 96.

³ - بما سيأتي بيانه في الفصل الخاصّ بالسياق.

الكبرى¹، وهذا الكلام يدعو للنظر، إذا كان الواقع في نظره مخصّص دلاليّ ومقيّد نصّيّ، فلم يكون العام هو المبدأ الأوّل، وقد شرحنا عدّة مرّات في هذا البحث كيف يجعل حسن حنفي الواقع هو الحاكم على النصّ، فإذا أفرغناه من الخصوصية فأبّي معنى يجمّله؟، وإذا كانت أسباب النزول مظهر ومحدّد للعموم والخصوص، فما معنى قوله: "ما عبّر عنه القدماء باسم أسباب النزول هو في الحقيقة أسبقية الواقع على الفكر ومناداته له"²، وقال: "والسبب الخاصّ أحد القرائن لنقل العموم إلى الخصوص"³، فبان أنّ شروط الخاصّ تضاهي شروط العام، وعليه فإنّ كلاهما مبدأ أوّليّ أساسيّ بحكم أولوية الواقع على الفكر، والواقع أكبر كاشف عن وجود ظاهرة العموم والخصوص، وفي نظر أبي زيد موقف اقتضاه القصد التداويّ وما يلزم منه من انتقال الصّفات الدلاليّة من الخصوص إلى العموم ومن العموم إلى الخصوص، "لقد كان اهتمام الفقهاء والأصوليين باكتشاف الطرائق التي يمكن أن يستجيب بها النصّ لمتغيّرات الواقع في حركته التامة المتطورة عبر التاريخ هو العامل الأكبر وراء التّركيز على (عموم اللفظ) دون الوقوف عند (خصوص السبب)، لذلك نظر كثير من الفقهاء إلى (الوقائع) الجزئية التي يمثلها علم (أسباب النزول)، بوصفها مجرد نماذج وأمثلة لأحوال اجتماعية وإنسانية.."⁴، وعلى ذلك فإنّ وصف الخصوص لا يمنع استثماره للسياقات اللاحقة وهذا هو العموم لأنّ "دلالة النصّ لا تقف عند حدود هذه الوقائع الجزئية بل تنسحب على كلّ الوقائع الشبيهة"⁵، فكان الواقع من جهة فاعل في إنتاج الخصوص، ومن جهة أخرى اقتضاء العموم.

3-3 التّديل بالنّظام اللّغويّ والثّقافيّ

نستطيع أن نقول إنّ أكثر الجدل الذي أفرزته قاعدة العموم والخصوص ينصرف لتعيين الدلالة اللّغويّة على الخصوص أو على العموم وإحدى الصّور "أن يكون السبب خاصّاً واللفظ النازل عليه عامّاً، وهذا القسم جائز عقلاً وواقع فعلاً"⁶، وهذا الأسلوب قد وقع في القرآن، والحقّ يستدعي تكريس غلبة السبب للتّخصيص، وقال ابن عقيلة المكيّ: "إنّ اللفظ قد يكون عامّاً، وحمله على العموم يشكل؛ لمعارضته

¹ - من النصّ إلى الواقع، حسن حنفيّ، ج2، ص329

² - التّراث والتّجديد موقفنا من التّراث القديم، حسن حنفيّ، ص15.

³ - من النصّ إلى الواقع، حسن حنفيّ، ج2، ص332.

⁴ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص195.

⁵ - المرجع نفسه، ص195.

⁶ - المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمّد محمّد أبو شهبة، ص155.

لآيات أخر أو نحو ذلك، فإذا علم السبب قصر على صورة المسبب¹، والإشكال هل الآية تشمل غيره من جهة القياس على لغته أم على سببه؟، مثل لفظ (الناس) في قوله تعالى "الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم..."، يقول أبو زيد: "إن بنية النص ذاته تؤكد على خصوص مدلول (الناس) في كل لفظ من هذه الألفاظ بحيث يكون القائلون غير المخاطبين غير الغائبين وهي مستويات الضمائر في منطوق الآية، إن الألفواللامفي كلمتي (الناس) ألف ولام الجنس ولكنها ألف ولام العهد التي لا تنكشف إلا بالعودة إلى أسباب النزول² فإن النص جاء بلفظ عام (الناس) وهو لفظ لجنس البشر والسبب قيده بأبي سفيان، وهذا الذي قالوا عنه "معرفة سبب النزول غير خارج من حكم الآية فيما إذا كان لفظ الآية عامًا، وورد مخصص لها؛ فبمعرفة السبب يكون التخصص قاصرًا على ما عداه لقيام الإجماع على دخول صورة السبب..."³.

لكن أبو زيد يلتفت إلى بعد آخر في التدليل على الخصوص، "إن مناقشة دلالة النصوص من خلال ثنائية (عموم اللفظ) و(خصوص السبب)، أمر يتعارض مع طبيعة العلاقة بين النص اللغوي وبين الواقع الذي ينتج هذا النص..."⁴، لأن النظام اللغوي النصي عند أبي زيد مبناه على النظام الثقافي (أرضية النص)، في اعتبار الخصوص.

وهذا اعتبار مستجد من أبي زيد مع أن الخصوصية اللغوية والبنائية في النص، لا تبدو من الآية كما زعم، والآية نفسها تدعو إلى الالتفات إلى السبب بأسلوب (قالوا/ قال لهم الناس/ فانقلبوا...)، ومن المعلوم أن أكثر الأسباب وقعت آياتها بهذا الأسلوب، واعتمد كذلك على قوله تعالى "قل لا أجد فيما أحي إليّ محرّمًا" بقول الشافعي من أن الحصر في الآية خرج مخرج المناقضة لغرض الكفار في المضادة والمحادثة⁵.

ولو تأمل قليلاً لوجد أن الآية نفسها نزلت على سبب ومناسبتها أن كفار قريش عاندوا...، فدلالته في الحصر إذا سببية وليس كما قال "ومعنى رأي الشافعي أن قضية العموم والخصوص قضية لغوية..."⁶، ثم

¹ الزيادة وإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، ج1، ص292.

² مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص108.

³ المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد محمد أبو شهبه، ص142.

⁴ مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص106.

⁵ انظر: الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج1، ص26.

⁶ مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص107.

عاد إلى اهتمامه بأسباب النزول ليستدرك أنّ أنّ الحصر إنّما أخذ من السبب فقال: "وعلى ذلك يجب أن يكون المعيار هو النصّ ذاته بما ينتظم مفهوم النصّ من عناية بأسباب النزول"¹.

إدّ عندنا ثلاثة محصّصات:

- سبب النزول.

- النظام اللغويّ.

- النظام الثقافيّ.

وكلّها تحضى بالتفاعل والتداخل الفكريّ، والملاحظ من تصرف أبي زيد هو أنّ مقاصد النصّ عنده تجسّد تعدّديّة المناطات الدلاليّة، ليكرّر التأكيد على وجوب احتواء العناصر الثقافيّة واللغويّة للتدليل على الخصوص والعموم.

4- حصر الدلالة وإطلاق العموم

لقد تقرّر بعد ثبوت عموم اللفظ واستغراقه جميع مفرداته بلا حصر، من أنّ العموم كما هو عند الأصوليين: "اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له من غير حصر"²، وإخراج أحد هؤلاء الأفراد فإنّما هو تخصيصهم بالحكم وبوصف لحقهم ومعنى: (العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب)؛ أي: إذا جاء اللفظ العام مقترباً بالسبب الخاص الذي نزل من أجله، فإنّ هذا اللفظ يحمل على عمومه، ولا يحصر في ما من أجله ورد السبب؛ فكلّ عام ورد لسبب خاص - من سؤال أو حادثة - فإنه يُعمّل بعمومه لا عبرة بخصوص سببه؛ لأنّ القرآن عامّ لجميع المكلفين، فلو قصر الحكم فيه على السبب الخاص، لكان ذلك إسقاط خطاب التكليف من القرآن، وقال عبد الرّحمن العكّ "وكما لا يجوز حمل كلماته على خصوصيات جزئيّة، لأنّ ذلك يبطل مراد الله تعالى، كذلك لا يجوز تعميم ما قصد منه التقييد، لأنّ ذلك قج يفضي إلى التخليط في المراد، أو إبطاله من أصله"³.

وقد يتعلّق أحدهم بمطلوب هذه القاعدة ويتمسك بأصلها ويتولّى عن فهم السبب ويعرض عن توظيفه بحجّة عموم اللفظ لا بخصوص السبب، فإن قال: يراؤ باللفظ العموم، قيل: إنّ العموم يقع على أوصاف

¹ - المرجع السابق، ص 107.

² - البحر المحيط في الفقه، بد الرّدين الرّكشيّ، ج 3، ص 5.

³ - تسهيل الوصول إلى معرفة أسباب النزول، خالد عبد الرّحمن العكّ، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1409هـ/1998م ص 11.

معينة دلّ عليها السبب والعام قد يظنه بعضهم مبهما لاعلة فيه ولا صورة بحكم الاستغراق وهذا خطأ قد يقع فيه الناس وإتّما له ما يضبطه في أكثر الأحوال ويحصره في الصورة الشرعية التي دعت إلى إخراج الحكم لا سيما وقد فُرن بسبب نزول.

والعام متناول للشخص في سببه أو في كل من كان بصفته، وما قصدوا أنّ دلالة الحكم تختصّ حصراً على المسبب له دون غيره ولم يقل مثل هذا أحد على الإطلاق، وإتّما قالوا يدخل غيره بالقياس ولا يدخل أصالة، إلا إذا ثبت حكم الخاص، وقالوا دخول الحكم في صورة السبب قطعيّ ويكون العام ظنيّ من حيث دخول التخصيص عليه بخلاف الخاص، ومن هنا وجب الاطلاع أولاً على صورة السبب ومعرفة حقيقتها قبل الشروع في تعميم الحكم، ولذلك: "نقل الغزالي، والآمدي، وابن الحاجب، الإجماع على منع العمل بالعام قبل البحث عن المخصّص"¹، وهذه الصورة إما تقع عينية أو تقع وصفية، فإن كانت عينية خُصّص بها العموم باتفاق، وإن كانت وصفية لا تخصّص العموم.

وليس يراد هنا إظهار لكلّ سبب وجه للتخصيص، ولا حشو أنواع الخاص والعام، أو الإحاطة كلياً بأحكامها جميعاً إذ هي مبسّطة في مظانّ أصول الفقه بسطاً كافياً لمسائلهما، وإتّما المقصود في هذا المقام إثبات حجّة بعض الأسباب على تخصيص بعض صور العام، فإن عُرفَ هذا فإنّ خصوص السبب إذا كان وصفاً أو معنيّ من أجله ورد العام فإنّه يختصّ بهذا المعنى أو الوصف لا يتجاوزه لغيرهما، مثل: مثل ما أخرج الواحديّ بإسناد جيّد من طريق عثمان بن وهب عن موسى بن طلحة عن أبي اليسر بن عمرو قال: أتتني امرأة وزوجها بعثتُ النبيّ صلى الله عليه وسلّم في بعث فقالت: بعني بدرهم تمرّاً، قال: فأعجبني فقلت: إنّ في البيت تمرّاً هو أطيب من هذا فألحقتني، فغمزتها وقبّلتها، فأتيت النبيّ صلى الله عليه وسلّم فقصصت عليه الأمر، فقال: خنت رجلاً غازياً في سبيل الله في أهله بهذا، وأطرق عني، فظننت أنّي من أهل النار، وأنّ الله لا يغفر لي أبداً، فأنزل الله تعالى: (أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ) الآية، فأرسل إليّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم، فتلاها عليّ".²

¹ - تحصيل المأمول من علم الأصول، صديق بن حسن خان، مختصر إرشاد الفحول، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1424 هـ / 2003 م، ص 319.

² - أسباب النزول، الواحديّ، ص 269، وهو صحيح، انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب، المرجع السابق، ج 2، ص 365، وانظر: لباب التّقول، جلال الدّين السيوطي، ص 137.

فهذا دليل على أنّ كل السيئات التي تغشأها السائل في هذه الحادثة تغفر بالصلاة، وليس الحكم خاصاً بهذا الرجل فقط؛ فاللفظ قد جاء عاماً، ولكن لا يحمل مطلقاً على كبائر السيئات وصغارها، فإنّ الحديث أورد صورة خاصة هي اقرار الصغائر ما دون الكبائر بدليل قوله، (غير أيّ لم أنكحها)، وهي الكبيرة، إذ لو وقعت لاقتضى الحدّ لا مجرد الإكثار من الحسنات كما أشارت إليه الآية، فإنّ السبب الوارد خاصاً وتعميم خطاب الشارع بلفظه دون النظر بالصورة التي نزل من أجلها يقطع الفهم الصحيح الذي شرع الحكم لمثل سببه، ومثل هذا قال الزركشي: "ونقل بعضهم الاتفاق على أنّ لتقدم السبب على ورود العموم أثراً"¹ وإذا جئنا نوضح هذه القاعدة ونكفيها في هذا السياق قلنا: إنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، إلاّ إذا ظهرت قرينة من دلالة سببية تقصر العام بالنص على صورة السبب الوارد فيه. ومحصل القول: إنّ الخطاب إذا ورد عاماً، وظهرت قرينة في السبب تفيد كيفية تعميم العام، فإنّ هذه القرينة تكون إحدى مخصّصات العموم في عمومها، ويراد بهذه القرينة إفادة الخصوص المستفاد من دلالة السبب، فيصير العام مخصوصاً في بعض أفرادها، وقد أخطأ من المتأخّرين من زعم أنّه لا تخصيص بأسباب النزول وأنها ليست إلاّ طرقاً للتفسير، ممّا ذهب إليه بعضهم ولعلهم أرادوا التخصيص بمعنى الحصر على من نزلت فيه لا تخصيص بعض أفراد العام وقولهم قد تكون أسباب النزول طرقاً للتفسير، ولكنها لا تصحّ طريقاً لتخصيصها، هذه العبارة جاءت مجاملة، وقد تكون مخالفة²، وقال الشاطبي: "وهذا شأن أسباب النزول في التعريف بالمنزل، بحيث لو فقد ذكر السبب، لم يعرف من المنزل معناه على الخصوص، دون تطرّق الاحتمالات، وتوجه الإشكالات"³.

وإنّ المراد بالتوجيه بأسباب النزول ليس حصر فيما نزل فيه النصّ وجعله وحده مخاطباً دالاً عليه بل المراد حصر المعنى الذي تكيف له النصّ مع الحدث وهو قولهم العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولم يقولوا العبرة بتعميم الدلالة، لأنّ الدلالة محصورة في صورة السبب، ولو أثبتنا له معنى زائداً فالتبعية لا بالأصالة فخصوص السبب أصل في إدراك الدلالة والمعنى، وعموم لفظه أصل في نشر حكم مدلول الآية، إلاّ أنّ ما

¹ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ج 1، ص 23.

² - انظر: زيادة ذلك: أحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1416هـ / 1995م، ج 1، ص 278.

³ - الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، ج 4، ص 152.

نزلت الآية فيه يكون قطعيّ الدّخول فيها، إذ هو الأصل فيها، لكن الآية يدخل فيها غيره بواسطة القياس على شاكلته.

أقول:

وقبل تعميم العام ينظر في الأوجه المقصودة لتعميمه خشية طروء الاحتمالات، والاحتمالات تقيدها القرائن، وتزِيل إشكال العموم المجمل بإعمال السبب.

المطلب الثالث: وجوه البيان من أسباب النزول

1- الأسباب سياق اجتماعي عام للبيان، مناقشة (عبد الجواد يس)

عاجلت أسباب النزول في الفكر التفسيري آية التعامل مع النصوص القرآنية، وتحدّد طبيعة التوجيه البياني في القضايا الكلية والأصولية، ودخولها في نظم النصّ القرآنيّ يجعل من التأويل تمثيلاً آلياً مهمته تكوين العملية التفسيرية والمقامات قرائن تفرز مناطات حكمية قالت رقية جابر العلواني "ومن هنا اهتم العلماء في تفسير النصوص القرآن الكريم بأسباب النزول والمناسبات، وقالوا إنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، بيد أنّ ذلك لا ينافي ضرورة الاحتكام إلى المناسبة التي ورد فيها النصّ عند البحث في تأويلها، فهل يمكن اعتبار هذا النصّ ضمن هذا السياق دليلاً عاماً"¹، ومبحث الدلالة لا يقوم إلاّ على أصلين لا يمكن الوصول إلى المعرفة الدقيقة لبيانات النصّ إلاّ عبر ثنائية السياق التركيبي الداخلي للنصّ، والسياق المصاحب الخارجي (العناصر البيانية الاستدلالية العقلية كالمقياس أو النقلية كأسباب النزول، لذلك لم يكن الأثر البيانيّ بين سبب النزول والنصّ النازل مقصوراً على عملية التخصيص، كما يوهم كلام الأصوليين عند تعرّضهم لأسباب النزول في مسألة (هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟) فقد رأينا أنّ سبب النزول بالنسبة للنصّ النازل يتدخل في عمليات البيان كلّها..."²، وفي نظر عبد الجواد يس، لم تتركس المدرسة الأثرية أسباب النزول في علوم القرآن غير ما ترجوه من إظهار الاهتمام بتاريخ النصّ، في التفسير من أجل كشف دلالات النصّ، وانقلبت بعد ذلك بحكم تأثيرها في مسائل الفقه وأصوله، لكن الدراسة التاريخية اتّجهت إلى تأويل وتعليل قضايا النزول وإنشاء نظرية النزول المسبّقة لدرء تفاعلية النصّ مع الاجتماع، ولكن "تفقد أسباب النزول، باعتبار مظهرًا مباشرًا لهذا التفاعل، أيّ قيمة فعل حقيقية، رغم

¹ - أثر العرف في فهم النصوص، رقية جابر العلواني، ص 264.

² - أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، عماد الدّين محمّد الرّشيد، ص 543.

الحديث السلفي المتكرر عن أهميتها ولزومها لفهم معاني الآيات، نتيجة لذلك، ... لم تقف الممارسات التفسيرية والفقهية على الطبيعة الحقيقية لعلاقة التداخل بين النص القرآني والواقع الاجتماعي المزامن له، بل كانت تضمّر نزوعاً للقطع بينهما لحساب القول بالأصل المفارق والمسبوق للنص، وهو النزوع الذي سيتمّ تقنينه، لاحقاً في علم الأصول، بقاعدة استباقيّة تقول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب¹، يبدو هذا الكلام في مبحث العموم والخصوص، ولكن عبد الجواد يعطي الأولوية للواقع ويظهر حقّ الأفضلية للمنتج الثقافيّ للنصّ القرآنيّ، وهذا المنتج الثقافيّ يظهر في شكل أسباب النزول ومع حضورها الدائم في عملية التفسير، غير أنّ الأثرين - على اعتقاده - لم ينتبها لما فيها من تأصيل في الإسقاط التاريخي، وتجاوزها بقاعدة العموم والخصوص، إنّ أسباب النزول عند يس ليست أصلاً بياناً وقيماً لمعاني القرآنيّ بل هي أصل بيانيّ يدلّ على زمنيّة الأحكام وتأسيسها على المرحلية "وبالتالي على زمنيّة النصّ التشريعيّ ومرحليّته"² والحبس التاريخيّ لأحداثها ونصوصها المرافقة، ولكن "لا ريب عند من له تأمل وخبر بدراسة النصوص والوثائق أنّ لمعرفة أسباب النزول والوقائع التي يبنى عليها ورود النصّ أو ترتّب عليها وقوع الحدث من أحداث التاريخ له أثر بالغ الخطر في دراسة تلك النصوص أو الأحداث..."³، إنّ بحث يس عن طرق لتأسيس نظام بيانيّ متكامل يستند على مسلمّات لينتهي بجدليّات، لا يسعف صاحبه ومهما ركب الرّجل مركب التّأصيل بالواقع قصد توظيفه للقول بعدم صلاحية المنظومة التشريعيّة لا ينعف و"نتيجة لذلك يتحدّد موقع أسباب النزول داخل هذا الطّرح الكلّي، كتجليّات واقعيّة لظاهرة التّفاعل بين النصّ والاجتماع تعكس الحضور الأصليّ للاجتماع كجزء من بنية النصّ، وهو ما يظهر بوضوح تامّ في التشريع"⁴.

ولما كان الخطاب القرآنيّ خطاباً عربيّاً فينبغي أن نسلك فيه المعنى مسلك العرب في الخطاب، وإذا كانت مسألة أسباب النزول "لا تتعلّق بدلالة النصّ التشريعيّ - مبحث أصوليّ فقهيّ - بل باجتماعيّة هذا النصّ التي تفرض التساؤل عن قوّة سريانه الإلزاميّة في الزّمان (مبحث تاريخيّ، أنتروبولوجيّ، قانونيّ، دينيّ)،..."⁵ فهذا وأمثاله، ممّا يؤيّد فكرة التّحاكم إلى محلّ إنتاج الخطاب بدل توظيفه من أجل التّعامل معه كأثر رجعيّ

¹ - الدّين والتدين، عبد الجواد يس، ص74/75.

² - المرجع نفسه، ص75.

³ - علوم القرآن الكريم، نور الدّين عتر، مطبعة الصّباح دمشق سوريا، الطّبعة الأولى سنة 1414هـ/1993م، ص47.

⁴ - الدّين والتدين، عبد الجواد يس، ص75.

⁵ - المرجع نفسه، ص75.

"فلا ريب أنّ للمناسبة¹ أثرًا في تفسير المراد بالنصّ، بل إنّها همزة الوصل بين هذا النصّ من حيث علوية المصدر، وبينه من حيث هدفه في معالجة الواقع.."²، من المقرّر أنّ محلّ إنتاج الخطاب موضع من الخصوصية، وهذه الخصوصية من الناحية الأصولية إحدى المعايير الدالة على تحليل الخطاب تحليلاً حسناً "فمفهوم الخطاب الشرعيّ ينحصر في جملة من العناصر اللغوية الصادرة عن الشرع، والشروط الخارجية المحددة لحالات استعمال الخطاب التي تساهم كلّها في ضبط المعنى المقصود منه شرعاً"³، والمقصودات المكونة داخل النصّ من أعظم أوجه البيان التي تصبو إليها الاجتهادات لتقرير المعاني من الظاهر والباطن وكلاهما مشترك في ضرورة الاحتكام المبدئيّ لأسباب النزول فالمعاني مع أنّها مفتوحة الاحتمالات ولكنّها تخضع لحدود من الأطر الاستدلالية السببية وعليه ينبغي في الأساس مراجعة مقصود النصّ مراجعة صحيحة، أكدّه أبو إسحاق الشاطبيّ بقوله: "بيان أنّ الغفلة عن أسباب التنزيل تؤدّي إلى الخروج عن المقصود بالآيات"⁴.

إنّ استناد عبد الجواد يس على المعطى الاجتماعي، يعني أنّ الإنسان هو من يوجّه النصّ بذاتيته المجردة وبفهمه الجانح، والطبيعة الاجتماعية تجعل "الزمن يتجاوز الأحكام التشريعية رغم ورودها في النصّ الديني"⁵، وهو مدخل سنلج من خلاله إلى أبواب العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة حينها -مما تقدّم الكلام عنه بالتفصيل- وبالتالي لا بدّ من تمييز التداخلات الخارجية والداخلية للنصّ، وتأثير كلّ منها على الدلالة العامة والخاصة، وفي ظنّه لن تكون المسألة الأساسية في العموم والخصوص، بل في عموم سريان النصّ أم لا⁶.

إنّ الأساسيات البيانية والدلالية في العموم والخصوص، أو الحصر والإطلاق... هي نفسها قرائن بيانية ودلالية، وتخضع إلى قواعد عقلية ونقلية، وتوظيفها داخل الإشكالية التاريخية، لا ينفع لأنّها امتدّت على مدار الزمن كامتداد النصّ القرآنيّ، وهي جزء من بنيته الدلالية، والمطلوب هو فهم هذه الدلالية، وليس حصرها في الأرضية الأولى.

¹ - ووضع عبد الصبور هذا الكلام تحت مبحث أسباب النزول ونلاحظ منه إطلاق المناسبة على السبب.

² - تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ص30.

³ - أثر العرف في فهم النصّ، رقية جابر العلواني، ص264.

⁴ - الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، ج4، ص151.

⁵ - الدّين والتدين، عبد الجواد يس، ص75.

⁶ - المرجع نفسه، ص75.

2- أسباب النزول آلية للعدول عن الظاهر

من أقوى وأهمّ الفوائد المرجوة من أسباب النزول تحقيق معرفة بالظاهر والمؤول¹، وهما من أجل مباحث الأصوليين، ولا ريب تصدر من الأسباب دلالات على العمل بالتأويل، وتكلموا في حدّ الظاهر فقال الغزالي: "النصّ هو الذي لا يحتمل التأويل والظاهر هو الذي يحتمله"²، وهو ما يصبو إليه حديثنا، ومعناه أنّ الظاهر "ما دلّ على معناه دلالة ظنيّة، لأنّها إن كانت قطعيّة لم يحتمل التأويل وكان نصّاً"³، وحتماً هناك نصوص لا يجوز حمل المعنى على ظاهرها، إذ لا بدّ أن نبحت لها لمخرج عن ظاهرها وإلاّ لم يستقم معناها ولم يطلب لها الشرح ذلك المعنى حيث لا يقتصر أثر سبب النزول في تأويل النصّ النازل لأجله على حالة احتمال اللفظ للتأويل، وهو ما يمكن أن يسمّى بالتأويل الجائز، سواء كان قريباً أم بعيداً، إنّما يتجاوز ذلك ليدخل في التأويل الواجب، وهو تأويل الظاهر الذي لا يستقيم حمله على ظاهره بحال، فيجب صرفه إلى معنى تستقيم معه العبارة⁴ والظاهر يُحتكم إليه حتّى يوجد دليل صارف عنه، و السبب يمكن أن كون دليلاً قادر على صرف اللفظ إلى معناه الحقيقيّ الذي أخبر عنه المقام.

2-1 تمثيل التأويل الجائز: ظاهر النصّ بين المعنى الأصليّ المراد والمعنى التأويليّ المحتمل

مع أنّ الظاهر يبدو لبعض الناس مجرداً عن سياقه، فإنّ الظاهر في الحقيقة هو الآية نفسها بألفاظها وداخل سياقها السابقي واللاحق، وسياقها الخارجي (أسباب النزول)، وقد يحمل قارئ القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195]، على النهي عن إلحاق العبد الضّرر بنفسه، وهذا يفيد الظاهر، ولكن سياق الآية وسبب نزولها يعطي معنى آخر لا يتبادر إلى الذهن، قال البخاري: حدثنا إسحاق أخبرنا النضر، أخبرنا شعبة عن سليمان، سمعت أبا وائل عن حذيفة "﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قال: نزلت في النفقة"⁵.

¹ - للزيادة في هذه المسألة انظر: من النصّ إلى الواقع، المحسن حنفي، ج2، ص281.

² - المستصفي من علم الأصول أبو حامد الغزالي، ج3، ص86.

³ - أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، عماد الدين محمد الرشيد، ص293.

⁴ - المرجع نفسه، ص515.

⁵ - الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله "وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"، رقم:

1516، ج4، ص1106.

"وعن أسلم أبي عمران التَّحِيبيّ، قال: كُنَّا بِمَدِينَةِ الرُّومِ فَأَخْرَجُوا إِلَيْنَا صَفًّا عَظِيمًا مِنَ الرُّومِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلَهُمْ أَوْ أَكْثَرَ وَعَلَى أَهْلِ مِصْرَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَعَلَى الْجَمَاعَةِ فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ فَصَاحَ النَّاسُ وَقَالُوا سَبِحَانَ اللَّهِ يَلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ فَقَامَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ هَذَا التَّأْوِيلُ إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ لِمَا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ سِرًّا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ فَلَوْ أَقْمَنَّا فِي أَمْوَالِنَا فَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرِدُّ عَلَيْنَا مَا قَلْنَا ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ فَكَانَتْ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةَ عَلَى أَمْوَالِنَا وَإِصْلَاحَهَا وَتَرْكُنَا الْغَزْوَ فَمَا زَالَ أَبُو أَيُّوبَ شَاخِصًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى دَفِنَ بِأَرْضِ الرُّومِ، قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ" (1).

ولعلّ القائل يقول: وما البأس في حملها على عدم إلحاق التَّهْلُكَةُ بالبدن والنفس بحكم الظاهر، قيل: لقد صرح الصحابيُّ أنّ القوم يؤوّلونها على غير تأويلها الصحيح وهو أعلم، ومما يزيد نضاعة هذا القول سياق الآية الذي يتحدّث عن القتال، وقد سبقها بأربع آيات، قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190)، ثم قوله: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: 191)، ثم قوله: ﴿إِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: 192)، ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: 193)، ثم قوله عزّ وجلّ: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ وَصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَأَنْقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 194) وظهر بذلك علاقة الترجيح مع سبب النزول ومراد الآية كما فهمها الصحابي ودلّ على ذلك السياق.

وهذا المثال كشف ثلاثة أوجه وفوائد:

- تعزّز سبب النزول بمدلول السياق.

- جمعت الرواية بين أصليين: حين فسّر الصحابيُّ الآية وأورد سبب نزولها.

1- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، الطبعة الأولى (دتط)، كتاب التفسير، باب (ومن سورة البقرة)، رقم 2972، ج5، ص196.

- تعجب الصحابي من تأويلها على غير حقيقتها، سببه تعلق القوم بظاهر الآية، وترك ما من أجله نزل، بمعنى لو قلنا: يصح احتمال تفسيره على الظاهر (ترك إهلاك النفس)، فإنه يجزئ بإهمال السبب إلى ترك المعنى الأصلي المراد من إنزال النص، وهذا خطأ بين الصحابي بطلانه.

والعلماء قديماً وحديثاً يأخذون بظاهر هذه الآية، ويستدلون بها على وجوب دفع الأذى عن النفس، و درأ أي طريق من طرق الإلقاء إلى التهلكة، آخذين اللفظ على عمومه، قال ابن حجر: " وأما قصرها عليه - قصر الآية على موضوع التفقة في سبيل الله- ففيه نظر، لأن العبرة بعموم اللفظ"¹.

وليس حرجاً تأخير هذه القاعدة في هذا الموضوع لأن المقصود ليس إبعاد العموم الذي يتطلبه مقصد النص، ولكن التمسك بهذه القاعدة لا ينفع شيئاً هنا، لأن المسألة لا تدور حول العموم والخصوص، وإنما حول المعنى الأصلي المراد والمعنى الفرعي التابع والمحتمل، ولو ادعى أحدهم أن (القوة) في قول الله تعالى ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ. عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَمَا خَيْرٍ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْمَلُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الأنفال: 60] اسم لكل وسيلة مادية ومعنوية فعالة، بعد البيان النبوي من كونها (الرمي)، لما أنكر عليه أحد من العلماء، وحين يؤخر المعنى الأصلي الذي سبق له النص (الرمي)، يقال حينئذ خطأ لا من حيث التأويل الصحيح المحتمل، ولكن من حيث تركه للمعنى المراد والمعنى الأولى، وهذا من هذا.

2-2 تمثيل التأويل اللازم

لقد سبق أن أسباب النزول آية محكمة لرفع اللبس عن النصوص، ولكن يتأكد الأمر إذا كان من اللازم تبين المعنى الصحيح الذي لا يجوز مخالفته، وإذا كان يجب العدول عن الظاهر فيما بان وجه العدول عنه و أن الظاهر يجب العمل به حتى يكون دليل صارف عنه، فإنه يلزم العدول فيما لا يدل على مراد الشرع إلا به، وأسباب النزول دليل على مراد المتكلم ومحددة له في رفع الإشكال، مثل قوله تعالى: "وقالت اليهود يد الله مغلولة" فلا "يصح أن يحمل ذلك على ما هو معروف القبض ونحوه، لذا لا بدّ صرفه عن ظاهره حتى يستقيم الكلام، فإن اليهود أرادوا بذلك أن ينسبوا إلى الله نقيصة، فلعنهم القرآن"²، وذكر السيوطي

¹ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج 8، ص 207.

² - أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، عماد الدين رشيد، ص 516.

في لباب التّقول "أخرج الطّبرانيّ عن ابن عبّاس قال: قال رجل من اليهود يقال له: التّبّاش بن قيس: إنّ ربّك بخيل لا ينفق، فأنزل الله: "وقالت اليهود يد الله مغلولة"¹.

إذاً لا يصحّ حمل لفظ يد الله مغلولة إلّا على معنى الشّحّ، وما يزيد التّأييد لهذا المعنى هو قوله تعالى بعدها

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴿٦٤﴾﴾ [المائدة: 64] فدل على أنّ

المراد البسط في الرزق أو القبض وليس المدلول الحسيّ، كما يتوهّم من الظاهر.

¹ - لباب التّقول في أسباب النزول، جلال الدّين السيوطيّ، ص 99.

خلاصة الفصل الثاني

إنّ أسباب النزول كظاهرة تعنى بمصاحبة النصّ القرآنيّ لم تحظ في أكثر دراسات الأولين إلا من توصيف وتوظيفٍ روائيٍّ صرفٍ، ولم تنتبه بجلاء وكفاية للواقع الاجتماعيّ ساعتها كان قريباً من حيث البنية الخصوصية من الواقع الاجتماعيّ حين صدور الوحي، العلامات البارزة من تفاعل النصّ بأسباب الأحداث والاعتراف بنزول القرآن بصفة التّجيم يؤهل من جهة استيعاب المواءمة بين الوحي الإلهي الذي سببه الفعل الإنساني، ومثال هذا أنّ تجزيّ نزول القرآن على أسباب يمثّل ذرائع نصيّة وطرائق تشريعيّة، فيها ربط الأحكام بأسبابها وإجابة معضلات السّؤال في حينها، ويظهر من هذا الفعل كذلك روابط تواصلية تتقرّر عبر إحداث التّواصل النصّي من حيث لحظة تجلّي الخطاب ومن حيث استمراريّة الصّفة الأولى للتّجلي وعلى هذا يتأسّس الوسائط الاستنباطيّة أو ما يمكن أن يدعى (المعيار الرّابط)، هذه إحدى الظواهر لإطلاق النصّ القرآنيّ من الضيق الزمكانيّ.

لقد أثبتت واقعيّة القرآن عدّة حقائق فيما يُعنى بالمعالجة السياقيّة التي تحدّد المحيط في الحالة الثقافيّة والاجتماعيّة وظهور التّماهي الشّديد بينها وبين النصّ، وإذا كانت الأحداث هي من هيئت تجلّي الحكم، فإنّ تأثير القصد يعزى إلى مطابقة السبب للنصّ للواقع وإظهار مرونته، واجتماع حكم واحد لأشخاص متعددين أبدى أهميّة أسباب النزول وأظهر الجانب التبريريّ، وأيضاً أظهر أنّ الآية الواحدة قد تقع على أفراد متفرّقين في الدّات مجتمعين في الصّفات وتلك أقوى دافع لتحرير مواضع الاختلاف بالالتفات إلى زاوية العلة وزاوية الخصوص والعموم، باشتراك التسمية وتارة باشتراك الوصف والاشكاليّة الأساسيّة انبثقت من محاولة إثبات انحصار الأحكام.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد

تحصل مقارنة دلالات النصّ القرآنيّ وفق منظومة سياقية، مشروطة بمدى توفر الانسجام الذي انطلق منه بادئ الأمر والذي لا ينفكّ عن حالة البناء المحكم والتفصيل المتقن، وتدعو ضرورة البحث إلى التحقيق في أبعاد أسباب النزول إزاء الوضعية البنائية الداخليّة للنصّ والوضعية البنائية الخارجيّة له، ما يمكن أن نسمّيه (سياق البنية، وسياق الموقف)، ورغم أنّ نظرية السياق أصبحت جاهزة للتفعيل التطبيقيّ، بعد أن وضع لها الأقدمون الأسس الكلية العامّة، إلاّ أنه تندرج تحتها اليوم الكثير من الجزئيات التي تظهر عبر اجتهادات الزمن.

وتنوّع الدّراسات الحديثة وتفتّنها في إبداع آليات تحليليّة مبتكرة يفرض وجوب مواكبة المعطيات المعرفيّة التي تتحكّم في نظريّة السياق المقترنة بمقتضيات الحال وأسباب النزول، لأنّه "ورغم أنّ نظريّة السياق أضعفت شيئاً من يريقها وحضورها في معالجة النصوص عند الدارسين، خصوصاً بعد وفاة مؤسسها (فيرث FIRTH)، وذلك حين طغى التحليل الصوتي والنحوي على الجوانب الشكلية في اللغة، إلاّ أنّ الاهتمام بها عاد مع الدارسين عند من يسمّون (الفيثيين الجدد) في بريطانيا، وعند التحويليّين في الولايات المتّحدة، وبذلك أضحت نظريّة السياق منهجاً في دراسة المعنى يقوم على ثلاثة أركان: سياق الحال هو جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلامي... وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس... وجوب النظر إلى الكلام اللغويّ على مراحل..."¹، هذه الأركان تمثّل أسباب النزول بالنسبة للتركيبية البنيويّة والنصّية القرآنيّة بكلّ أبعادها المقاميّة التي تناولت دراستها في الفصل الأوّل وكانت الدافع لتحرير هذا الفصل، ومع هذا فإنّ نظريّة السياق لم تغادر ساحة البحث في الدرس القرآنيّ، في البحوث الأكاديميّة وغيرها²، وليس المراد في هذا الفصل إبراز المكانة الفاصلة للسياق في تحديد المعنى مطلقاً لأنّه حضري بمفهوم العناية، وإتّما إبراز - على وجه خاص - أوجه العلاقة بينه وبين أسباب النزول.

¹ - انظر: البحث الدلالي عند سيف الدّين الامدي، الجميلي خيرى جبير، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، بغداد العراق، سنة 1996، ص 96.

² - مثل: - (السياق وأثره في توجيه المعنى في تفسير الطبري) دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة محمّد بن عبد الله، المغرب، 1997، - (دلالة السياق)، ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطلحيّ، رسالة دكتوراه جامعة أمّ القرى، 2003، - (الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق سورة البقرة) دكتوراه، خلود إبراهيم سلامة العموش، كليّة اللغة العربيّة، الجامعة العربيّة، 1998، - (السياق ودلالته في توجيه المعنى)، فوزي إبراهيم عبد الرزاق كليّة الادب، جامعة بغداد، 1996، - (أثر السياق في النّظام النّحويّ مع تطبيقات على كتاب "البيان في غريب القرآن لابن النّباري") دكتوراه، نوح الشّهريّ، كليّة اللّغة العربيّة، جامع أمّ القرى 2006، - (السياق القرآنيّ وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة) دكتوراه، سعيد بن محمّد الشّهريّ، كليّة الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أمّ القرى، 2006،

وفي نظري لم تأخذ حقها كاملاً لذلك خصّصت لها ثلث الدّراسة، وليكن أوّلا التّأسيس النظريّ.

المبحث الأول: تحليل الظاهرة السياقية السببية

إنّ الفكرة التي ترى أنّ السبب معطى خارجي لا تأثير له في السياق النصّي، ولا يمكن حصر دلالاته وفق السياق النصّي، فكرة لا تخدم الدرس التفسيريّ، لأنّ المتعلّقات بالسياق والسبب تعود بإيراد المعنى المشترك باحتمالهما، والذي يتفرّع إلى مجموعة المعاني التفصيليّة والتي تتعدّد بحسب القراءة السياقيّة المقترنة بالدلالة السببية وتتسع وتضيق عبر قدرة المفسّر على التّحكّم في المتقابلات السياقيّة وتحوّلات المعنى إلى تركيب بنيويّ من أجل تصنيف المعاني، فكان من غير المفيد إبعاد استخراج مخزون المعاني السببية خارج متلاحقات الانسجام الكلامي في النصّ، والذي يثير الرّغبة أكثر في البحث هو أنّ المفسّرين قد "وضعوا شروطاً للمفسّر يتمكّن من خلالها تفسير القرآن تفسيراً سليماً وهذه الشّروط تمثّل في مجملها أركان السياق الحالي ومعرفة أسباب النزول (الأحداث والوقائع الملائمة للنصّ القرآنيّ)، ولا شك أنّ استحضارها يعين على فهم معاني الآيات"¹

المطلب الأوّل: مفهوم السياقية في الظاهرة السببية المصاحبة

1- مفهوم السياق

1-1 لغة

عند تتبّع مادة (س.و.ق) في المعاجم لا تصادفك الدلالة المقصودة عند اللّغويين والمفسّرين إلاّ بالإشارة القريبة من المدلول الاصطلاحيّ، فقد تناول ابن فارس (395هـ) اللفظ بمعنيين: المتابعة، والدّفع، "السّين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو² الشّيء، يقال ساقه يسوقه سوقاً، والسّيقة: ما استيق من الدّواب ويقال: سقتُ إلى امرأتي صداقها، وأسقته، والسوق مشتقة من هذا، لما يساق إليها من كلّ شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره، والجمع سوق، وإمّا سميت بذلك لأنّ الماشي ينساق عليها، ويقال امرأة سوقاء، ورجل أسوق، إذا كان عظيم السّاق"³، ومثل هذا ورد في لسان العرب¹، والقاموس المحيط²، وهما له

¹ - السياق والنصّ استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك النصّ، فطومة لحماي، مجلّة كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة محمّد خير، -بسكرة- العددان الثّاني والثالث، 1429هـ/ 2008، ص 19.

² - "الحاء) وال(دال) و(الحرف المعتل) هو السوق... ويُقال للشمال حدواء، لأنّها تحدو السحاب، أي تسوقه"، انظر: معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريّا، ج 2، ص 35.

³ - معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريّا، ج 3، ص 117.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

في شرح اللفظ تابعان، ولقد تبين من هذه المعاني أنّ السّوق مرده إلى التّابع والدّفع، والتّابع اتّصال الشّيء بالشّيء، والدّفع جزء مدفوع إلى جزء.

2-1 إصطلاحًا

وعلى ذلك لما دخل مدلول التّألف في أجزاء النّص صار يُعنى هذه المصطلح بشكل أساسي بدلالة الاتّصال والانسجام، وجاء في المعجم الوسيط "السياق: المهمل، وسياق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه"³، و(Texture التّساوق) هو التّوالف بين أجزاء الكل: تناسق القصيدة، تساوق الكلام⁴ فإذا تساوق الكلام اتّحدت عباراته مع مجراه "أي جاءت متّفقة مع مجمل النّص... لأنّ معنى العبارة يختلف باختلاف مجرى الكلام"⁵، نلاحظ اكتفاء التعريف بانحصار السياق داخل النّص وليس خارجه - فالبعد الخارجيّ سيضمن مكانه لاحقًا-، والحقّ سبق المدلول عند العرب في كلامهم (كالمعجم، والتّفاسير) واستخدامهم للفظ، ما أرادت المدرسة المتأخّرة بيانه على يد (فيرث-Firth) من كون السياق في (نظرية السياق The contextual theory) "ترتيب الحقائق في سلسلة السياقات، أي سياقات كلّ واحد منها ينضوي تحت سياق آخر، ولكلّ واحد منها وظيفة لنفسه، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كلّ السياقات الأخرى، وله مكانه الخاصّ فيما يمكن أن نسّميه سياق الثقافة"⁶، والجدير بالتّويه هو إطلاق (فيرث) الحقائق على المعاني، إذ لكلّ معنى حقيقة لا تُدرك إلّا من خلال ضمّها وانسجامها مع الحقائق (المعاني) المساوقة لها والمتّحدة برباط المعنى العام (السياق الأكبر)، وما يؤكّد سبق ما تستدعيه حاكمية السياق هو حضوره السائد في لغة العرب (الشعر- النثر) وسلطته المفروضة، ولكن أيضًا المفقودة لدى البنيويين والتّفكيكيين الذين يعنون بالنّص نفسه مجرّدًا بعد حديث (الفرثيين) عنه، وانتقل المدلول من الإطار التّطبيقيّ في الدرس اللّغوي والبلاغيّ، إلى الممارسة التّنظيريّة باستخدام اللفظ ومدلوله في عمليّة

¹ - لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور، ج7، ص304.

² - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص336/335.

³ - المعجم الوسيط مجمع اللغة العربيّة، جمهورية مصر العربيّة، مكتبة الشّروق الدّوليّة، الطبعة الرابعة، سنة 1425هـ/2004م، ص465.

⁴ - معجم المصطلحات العربيّة، خليل أحمد خليل، دار الفكر اللبناني بيروت، الطّبعة الأولى سنة 1416هـ/1995م، ص136-137.

⁵ - المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دارالكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1403هـ/1982، ص681.

⁶ - دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمّد بشر، مكتبة الشّباب، سنة 1396هـ/1972م، ص21.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

الفهم عند المفسرين¹ خصوصاً وغيرهم عموماً، فقد تناول الطبري مدلول السياق وجعله منهجاً في التأويل (التفسير) وسمّاه اتّساق الكلام، ففي آية النسخ يختار جواز حصول التسيان للنبي صلى الله عليه وسلم بمشيئة الله وحكمته يقول: "فأخبر أنه (سبحانه) يُنسي نبيه منه ما شاء، فالذي ذهب منه الذي استنياه الله، إنّما اخترنا ما اخترنا من التأويل طلب اتّساق الكلام على نظام في المعنى"²، فالسياق عند الطبري نظام معيّن في ترتيب الكلام يفيد معاني يقول: "فتوجيه الكلام إلى ما كان نظيراً لما في سياق الآية أولى من توجيهه إلى ما كان منعديلاً عنه"³، ولما ربطت المدرسة المعاصرة قراءة النصّ القرآنيّ بنظرية السياق، إنّما كانت ترمي إلى فتح مفاهيم جديدة محاولة تجديد المنهج الكلاسيكيّ لمفهوم المصطلح الذي لم يخرج عن إطار النصّ، والتي خضع لسلطة التداولية، إذ لا بدّ من استحضار البيئة التي صاحبت صدور النصّ ولايس معطياتها لامبريقية والفكرية والاجتماعية، كذلك يكون السياق عند البلاغيين يراعى ركني السياق (المقال والمقام)، وكلّ كلمة (شعر أو نثر)⁴ إلاّ بحثوا عن محلّها وسبب ورودها، وملكانته (السياق) جعله الخطابي أحد ثلاثة أركان تؤلّف الكلام "لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم"⁵، إذاً أهل العربية راعوا سياقين: السياق الداخلي (داخل النصّ) والسياق الخارجي (مقامي)، وكانوا متقدّمين قرونًا قبل ذلك على الغربيين قبل أن ينتبهوا لهذين الركنين باعتبارهما أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى، الأمر الذي عدّ عندهم من الإنجازات الفريدة في دراسة التصوص على مستوى الفنّ اللساني والأدبي⁶.

¹- انظر مثلاً: (السياق وأثره في توجيه المعنى في تفسير الطبري) دكتوراه، محمّد بنعدّة كلية الآداب، جامعة محمّد بن عبد الله المغرب 1418هـ/ 1997م، وانظر مثلاً: تفسير قوله تعالى "وقلنا يادم اسكن أنت وزوجك الجنة" قال ابن كثير: "وسياق الآية يقتضي أنّ حواء خلقت قبل آدم"، تفسير القرآن العظيم، المرجع السابق، ج 1، ص 233.

²- جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري ج 2، ص 480، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿سَفَرْنَاكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: 6] على حصول التسخ والتسيان.

³- المرجع نفسه، ج 6، ص 91.

⁴- ممّا يؤثّر من القول وشواهد لا يستوعبها سفر عظيم.

⁵- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرتباني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: محمّد خلف الله ومحمّد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى (دت)، ص 27.

⁶- يُنظر: اللّغة العربيّ مبناها ومعناها، تمام حسان، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب سنة 1415هـ/ 1994م، ص 337.

ولقد انتبه (فيرث **Firth**) إلى ما يمكن أن أسميه المصاحب النصي¹، ويمثله أحوال الأشخاص والموقف المرافق، وحالة الفاعلين داخل النص من حيث وضعيتهم النفسية، وتصرفاتهم الظاهرة كالضحك والبكاء والتعجب...، مما يعدّ عندهم عرفاً اجتماعي يوجه المعاني اللغوية وسماته (السياق الاجتماعي)²، فاللغة عنده بهذا الأساس تملك صبغة (اجتماعية)، أي كيف تصدر من الموقف والمقام وكيف تؤثر المناسبات وقرائن الحال في تصيير المعاني عبر السياقات المتعددة³، وهي مرادنا في هذا البحث لأنه قد يتكأ السياق في منظور طاهر سليمان حمودة على أسباب النزول من حيث شمولها عناصر الحال المتصلة بالمتكلم والمخاطب والظروف الملازمة للبيئة⁴، وإلى ذلك سبق الجاحظ إلى مراعاة شروط فهم المقاصد والمعاني حين فرق بين (المقام والحال)، "ف (المقام) عنده عام ثابت بخصوصياته؛ والتي تشمل أربعة أركان أساسية؛ المتكلم والمتلقي؛ ويشتراط فيهما شروط معينة تجعلهما في النهاية نموذجين⁵، والموضوع وطبيعة اللغة المستعملة، وأما (الحال) فمتجدد بحسب ما يطرأ على المقام المعين بكل مقوماته بالإضافة إلى الزمان والمكان الذي يجري فيه الكلام"⁶، سنتفق بادي الرأي أن تكون أسباب النزول إحدى القرائن الجدلية في السياق وقبل تحقيق هذا الإثبات لا بد من الرجوع إلى تحديد مفهوم السياق فأقول:

السياق وحدات متكاملة في النص مؤداها إلى حقيقة كلية تتوقف معرفتها على معرفة حقائق جزئية متحدة، تتكامل مع عناصر خارجية تبرز موقف المتكلم وحالة المتلقي ومناسبة الكلام.

ونذكر بأنّ البنيوية لم تكن تعير اهتماماً بالسياق الخارجي، إذ تعدّه عنصراً خارجاً عن النظام اللغوي، لكن سرعان ما تحوّل الاهتمام به على يد المدرسة الإنجليزية، وأسباب النزول إن كانت حالة خارجية فليست السياق الخارجي كلّها، وعلاقتهم علاقة الجزء والكلّ، وستأتي تعاريف السياق تترأّح لاحق الوضعية التي ترد فيها.

1- الذي أصلت له في الفصل الأول.

2- علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، (درط) سنة 1384هـ/1963م، ص 341.

3- يُنظر: دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية مصر، 1403هـ/1983 ص 213/314.

4- المرجع نفسه، ص 314.

5- أي: يعتبران معيارين لفهم الخطاب.

6- سياق الحال في الفعل الكلامي، سامية بن يامنة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 1433هـ/2012م ص 79.

2- المقاربة السياقية والمناسباتية

إذا كانت الخطابات في القرآن تأتي بنوع من التناسق، فإنّ هذا التمييز يعطي الأولوية للبحث عن الصّلات ولو من خارج النّصّ لإحداث التوازن بينه وبين مستقبلاته وما كان له الأثر في تجلّيه، وما أسباب النزول إلّا إرادة الله تعالى لكتابه أن يكون خطاباً يحدث التّواصل بين أجزائه وبين العلاقة القائمة من واقعه وتعبيراً عن كفيّة وقوع الاتّصال بأشكال المناسبة حتّى يصبح مقابلاً لطرفي التّطابق.

ويؤكّد محمّد الخطابي أنّ البحث عن المناسبة سببه أنّ المفسّرين يفقدون الرّوابط المنطقية بين المعاني المبثوثة في الآيات وتبدو متنافرة في الظّاهر - وهذا في مبتدأ الأمر صحيح لكنّه تطوّر حتى صار فنّاً مستقلاً - ويذهب إلى قوله بحجّة أوّلًا: أنّ الصّيغ التي استعملها المفسّرون لا تنصرف إلى آيات محكمة بروابط شكلية وموضوعية والثّاني: الاستعانة بالشّروح المرسلّة، أو اللّجوء إلى خارج النّصّ (أسباب النزول) لأنّ طريقة توضيحهم لكيفية الاتّصال بين آيات معيّنة تختلف عمّا عليه الأمر في الوسائل¹، والعلاقات² إذ يلجأون هنا إلى شروح مستفيضة لكي يقتنع القارئ بسلامة تخرّيج الصّلة بينهما، وإمّا أنّهم يستنجدون بسبب النزول، أي المقام الذي أطرّ الآيات، لتبرير آية منها...³.

ولئن كانت تتألف أنساق وتراكيب النّصّ القرآني، فإنّه بدلالة التّعاقب الوسيط⁴ تتجدّد المعاني من مطابقة النّصّ مع سبب وروده، فيصبح وحدة كلية تكسر حواجز الفصل بين المناسبات، ويدخل السّبب موجّهاً المعنى الذي به يقع التّناسب ففي قوله تعالى ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَاكِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195] يختار الرّازي العودة إلى السّبب ليحقّق التّناسب بين ما ذكر قبل الآية من سؤال الناس عن الأهلة ثمّ الأمر بقتال المعتدين، وبعدها الدّعوة إلى التّفقّة في سبيل الله عزّ وجلّ يقول:

" اعلم أنّ تعلق الآية من وجهين: أنّه تعالى لما أمر بالقتال والاشتغال بالقتال لا يتيسّر إلّا بالآلات وأدوات يحتاج فيها إلى المال... والثّاني) يروى أنّه لما نزل قوله تعالى ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسَانَ بِاللِّسَانِ وَالْجُرُوحَ فِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ

1- وهي منهج تقصي المناسبة.

2- وهي الرّوابط المنطقية والمعنوية.

3- لسانيات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، محمّد خطابي، ص 190.

4- الذي يتوسّط عملية الرّبط المقامية.

وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٥﴾ قال رجل من الحاضرين: والله يارسول الله ما لنا زاد وليس أحد يطعمنا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينفقوا في سبيل الله وأن يتصدقوا وأن لا يكفوا أيديهم عن الصدقة ولو بشق تمر في سبيل الله فيهلكوا، فنزلت هذه الآية على وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم¹، نلاحظ استعانة الرازي بشيئين بمقتضى الحال وبسبب النزول "ففي المقتضى الأول تكون الآية نزلت مراعاة للحالة المادية التي عليها المقاتلون، وفي الثاني تكون جواباً عن سؤال سائل يقرر هذه الحالة (أي فقر المقاتل)، وفي كلتا الحالتين تعدّ الآية جواباً عن استفسار (سبب نزول) مباشر أو غير مباشر فرضه المقام"²، بذلك يتبين أنّ الصّلات الخارجيّة قد أسعفت الرازي فاستنجد بأسباب النزول للخروج من عائق التناظر الدلالي في السياق من الدّعوة إلى النّفقة والأمر بالجهاد³، والذي بأثره فقدّ مكانم التناسب، والفرق بين المناسبة والسيّاق، أنّ المناسبة كشف عن الوجه الرّابط بين الآيات، ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة المعاني المستودعة في سابق القول ولاحقه وهذا هو السيّاق، إذّا يعتبر آية دلاليّة تخدم المناسبة⁴ وهما بمقتضى ذلك شيئاً واحداً باعتبار مآلهما، ومن البديهيّ أن يجتهد الرازي لإثبات المناسبات بوسائل داخلية في النصّ وخارجة عنه وهو من المؤيدين والمكثّرين البحث عن التناسب، قال: "لأنّ أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والرّوابط"⁵، ونظراً لقلّة ظهور الاستدلالات السببية لتحقيق التناسب، وبسبب قلّة بروز روابط السيّاق من إطار المقامات والدّواعي لتجليّ النصّ وإثبات تماسكه الموضوعي، يذهب العزّ بن عبد السلام إلى التقليل من شأن المناسبة متّكأ في الوقت نفسه على ما استند إليه الرازي فجعل من اختلاف الأسباب الدّاعية لنزول الوحي مناطاً لدرء إمكانيّة التّوفيق بين المعاني المتناثرة في الآيات والسّور والمتباعدة ابتعاد حوادث أسباب النزول عن بعضها، يقول: "يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متّحد مرتبط أوّله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر.... فإنّ القرآن نزل في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة ولأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتّى ربط بعضه ببعض إذ

¹ مفاتيح الغيب، أبو بكر الرازي، ج51، ص 146.

² لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، محمّد خطايي، ص191.

³ هو ليس تناقضاً نصّياً في حقيقة الأمر، ولكن مجهلنا وشائج المعنى يبدو لنا كذلك في الظاهر.

⁴ نظريّة السيّاق القرآنيّ دراسة تأصيليّة دلاليّة نقدية، المثقّى عبد الفتّاح محمود، دار وائل للنشر، عمّان الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ/2008م ص18.

⁵ مفاتيح الغيب، محمّد فخرالدين الرازي، ج10، ص 145.

لا يحسن أن يربط تصرف الإله في خلقه وأحكامه بعضها ببعض مع اختلاف العلل والأسباب كتصرف الملوك والحكام والمفتين وتصرف الإنسان نفسه بأمور متوافقة ومتخالف ومتضادة...¹، ومع ما ظهر من اجتهاد للناس في كشف أسرار الترابط والتناسب، وتلاحق التصانيف في ذلك² يبدو كلام العزّ رحمة الله تعالى صادراً عن حذرٍ من التّهجم والجرأة على القرآن، وإلاّ فإنّ التوسّل والاحتجاج بتعدّد أسباب نزول القرآن واختلاف مضامينه ليس فيه قطع بحسم المسألة، لأنّه أولاً: يجب أن تتعدّد الأسباب ما دامت هناك ضرورة لتعدّد ردود أفعال الناس ومواقفهم، فتتعدّد بذلك مضامين الحياة، والقرآن جاء ليصلح الخلق ويتلاءم في التوجيه بما تتحمّله وتألّفه طبائعهم، والثاني: هل هناك داعي للتمثيل بتصرفات الخلق (الملوك) بتصرفات الخالق، فهم لما عدموا صفات الله عدموا ما يلزم منها، ولا يحقّ إلاّ أن يُعظّم القرآن بانسجامه مع تفرّق أزمنة نزوله وهي إحدى مكامن الإعجاز فيه وبيان علم الله تعالى وحكمته، فإذا ذهب ما كان يخشاه ذهب في أثره الذي تأسّس على مبناه، "ثمّ إنّ المناسبة، وإن تقدّمت أحياناً على سبب النزول وكانت أقرب إلى ترابط المعنى واكتماله، فإنّها كثيراً ما يُشكل وجهها ويتوقف فهمها على معرفة السبب، ولعلّ ما يعنيه مسلك المحقّقين في إيجاب البدء بذكر سبب النزول، يقول الزركشي: إذا كان وجه المناسبة متوقّفاً على سبب النزول... فهذا ينبغي فيه تقديم ذكر السبب لأنّه حيثُذ من باب تقديم الوسائل على المقاصد"³، إذاً يكون سبب النزول من وسائل تحصيل المعنى الذي به السبيل إلى جمعه مع المعاني النصّية المصاحبة في السياق، والبحث عن التناسب في الأصل ينصرف إلى محاولة تنزيله القرآن عن احتمال الاختلاف والتباين بين أجزاء النصّ المعنويّة، وإلاّ صار هذا الكلام ككلام الخلق، لا وجه للتألف فيه، وهذا السبب إن كان ممّا يُستغنى عنه ولا يتوقّف عليه لإدراك المناسبة، "فالأولى تقديم وجه المناسبة"⁴ كما قال الزركشي، ومفاد كلامه إذا بدا من المناسبة وجه للتوفيق، يمكن معه تأخير وجه السبب إذا كان لا يقدم معنى حاضراً، ومع هذا فستأتي شواهد كثيرة تظهر أوجه لها دلالات ومعان، تربط أسباب النزول بما كان يبدو منه التنافر في

¹ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ج 1، ص 37.

² - كنظم الدرر، بدر الدين البقاعي.

³ - مقدّمة تحقيق: كتاب البرهان في تناسب سور القرآن للإمام الحافظ أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفّي، تحقيق: سعيد بن جمعة الفلاح، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطبعة الأولى، سنة 1428هـ/ 2007، ص 72.

⁴ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ج 1، ص 34.

الاتساق وإذا كانت "المناسبة علل ترتيب أجزاء القرآن بعضها ببعض"¹ فليس هناك أدل على معنى العلة من المضامين السببية.

3- المضامين السببية والضوابط السياقية

إنّ التّحّاكم إلى مضامين الأسباب ومسلك الاستنباط منها والاستدلال، يعتبر ضابطاً منهجياً يدفع مجازفة افتراض روابط وهمية، وهذه المضامين وإن كانت متفرقة في المقاصد، فمتى اجتمعت في التّرتيب القرآنيّ خضعت للحكمة الإلهية وتلبّست بالعلم الربانيّ فقد "وهم من قال لا يُطلب للآي الكريمة مناسبة، لأنّها على حسب الوقائع المتفرقة، وفصل الخطاب أنّها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً... وإذا رجع إلى التّلاوة لم يتل كما أفتى، ولا كما نزل مفرقاً، بل كما أنزل جملة إلى بيت العزة..."²، وظاهر الكلام نفي أن يكون للوقائع وظيفة دلالية تحقّق المناسبة، والحقيقة أنّها متى لا بست النصّ دخلت في حكمة ترتيبه، وصارت مضامينه محايدة في ألفاظه وتراكيبه.

على أساس علاقة القرآن بفترة تلقّي الوحي والدعوة لفهمه بمعطيات أحوال المخاطبين زمن التّنزيل وتصرفاتهم، حاول دروزة أن يثبت علاقة الحوادث بعصر النزول من حيث معرفة المخاطبين لهذه الحوادث أو على الأقل أغلبها³ فهذه المعطيات من أعظم المحدّات لأغراض التّنزيل، وقال السّعدي: "فالتّظر في سياق الآيات، مع العلم بأحوال الرّسول وسيرته مع أصحابه وأعدائه وقت نزوله، من أعظم ما يعين على معرفة وفهم المراد منه، خصوصاً إذا انضمّ إلى ذلك معرفة علوم العربيّة"⁴، على أنّ الظهور المتفرّق للأسباب لا يعني تشتت السياق، فإلى جانب كونها دواعي للتّجليّ فإنّها حوامل للمعاني التي بها يحصل تنسيق روابط السياق الخاضع بنفسه للدلالات، فآلية الإدراك هنا هي آلية خارجيّة ولكنّها ملابسة للنصّ، سيّما وقد اتّضحت حقيقة أسبقيّة الأسباب على نزوله، إذا المدخل المعرفيّ للسياق مدخل نصّيّ داخليّ، لأنّ كلّ الآليات التي تبدو خارجيّة هي في الحقيقة تنتقل من نظامها الدّاتيّ الى انتظامها مع النصّ، حتّى تصير متماسكة متضامّة مع بنيته، وتفاوت أزمنة وقوعها لا يضرّ بهذا التماسك، وهو عمل المحقّقين "فإنّهم التزموا

¹ - نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، بدر الدّين البقاعيّ، تخرّيج عبد الرّزاق غالب، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، 1415هـ/ 2004م، ص5.

² - البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشيّ، ج1، ص37.

³ - انظر: التفسير الحديث، محمّد دروزة، ج1، ص162.

⁴ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المّان، عبد الرحمن بن ناصر بن السّعدي، المحقّق: عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسّسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى سنة 1420هـ/2000م، ج1 ص30.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

بهذا وبذلك وجمعوا في تفسير كتاب الله بين السبب التاريخي والسياق الأدبي، فما أغفلوا حقائق التاريخ في اشتراط الزمان لمعرفة سبب النزول، ولا أغفلوا التناسق الفني حين أقصوا فكرة الزمان لمراعاة السياق، وما أكثر الآيات التي نزلت على الأسباب الخاصة ووضعت مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق، وما أكثر السور التي تأخر نزولها وتقدم ترتيبها، والعكس، مراعاة لوجوه المناسبة¹، تلك الجدلية الزمنية برزت في إعادة ترتيب المصحف بالطريقة التبعية على ما هو عليه الآن كشاهد تاريخي لا يزال حضوره القوي ينصهر مع الوحدة الموضوعية في القرآن، وما أسباب النزول إلا طرائق لتربية العقول واستدراجها وتكليف نتائجها مع هذه الوحدة النصية "بحكم إعادة الترتيب حيث اتخذ الكتاب وحدته العضوية يفتح الطريق أمام القراءة المنهجية المعرفية، وهي إحدى أهم معجزات القرآن، إذ النص واحد لا يتغير ولا يتبدل وتختلف قراءته تبعاً للتركيب والفارق النوعي في تطور العقل البشري..."²، وترتكز المعادلة السياقية على البحث عن الفهم الناشئ من الواقع المتجسد في حالات أسباب النزول وتاريخ النزول والبيئة الخاصة (الجزيرة العربية) والبيئة العامة (المجتمع الإنساني) في بعده التاريخي، والعصر الذي يتلقى فيه القارئ النص وتلبسه بالفهوم الجديدة في بعده الحي ومع تعدد الواقع تتعدد مناهج التفسير السياقية تأثراً بالتنوع الحاصل من الحالة الثقافية والمعرفية التي عليها اتحاد النص والواقع بنوع من التألف.

وبهذا التألف والانسجام، يصير طبيعياً أن تتولد من الثنائية (الواقع والسياق)، اتجاهات جديدة كالتفسير الموضوعي بأنواعه الذي لا يزال يفتقر نسبياً إلى ربط أساسه السياقي بالتقسيمات الاجتماعية والواقعية وكانت في بعض الأحيان قد أهملت كثيراً من روايات أسباب النزول كضابط أساسي مع أنه "يعد هذا الضابط تابعاً من حيث اتجاهه العام للضابط الأول وهو التفسير بالمنقول... هو كون روايات أسباب النزول تتحدث عن وقائع وقعت في زمن نزول الآيات، وهذه الوقائع كانت ملقبة بظلالها على السياق القرآني"³، مع محاولة بعضهم التأسيس بمقتضى الحال لتحقيق مقتضى المقام والمناسبة المقامية أساس البلاغة وكذلك أساس علم مناسبة الآيات والسور، يقول مصطفى مسلم: "وعن طريق هذا العلم يعرف منه علل وترتيب أجزاء القرآن الكريم، وهو سر البلاغة لأدائه إلى تحقيق مطابقة المقال لما اقتضاه الحال"⁴، ومن أهم ما يقوم

1- مقدمة تحقيق كتاب البرهان في تناسب سور القرآن، سعيد بن جمعة الفلاح، ص73.

2- منهجية القرآن المعرفية، محمد أبو القاسم حاج حمد، ص97.

3- نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، المثني عبد الفتاح محمود، ص143.

4- مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة سنة 1410هـ/1989م، ص58.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

عليه معرفة أسباب النزول، قال: "ولا شك أن هذا العلم دقيق المسالك خفي المدارك، وهو من العلوم التي تحتاج إلى بذل الجهد في التتبع والاستقصاء اللغوي لدلالات الألفاظ القرآنية، والإحاطة بأسباب النزول، والتوسع في أفانين علم البلاغة والأساليب البلاغية..."¹.

وفي نظر أبي زيد يتم داخل المحددات السياقية اكتشاف العناصر المؤثرة بصورة عكسية مستخدمة منطقاً جديداً في تحويل مصدر العناصر "ومن ثم يمكن اكتشاف أسباب النزول من داخل النص، كما يمكن اكتشاف دلالة النص بمعرفة سياقه الخارجي"²، ومن الاعتماد على معرفة عناصر السياق الخارجي تتبع مراحل التنزيل حيث اتخذ حينئذ الميداني مثلاً بتحريم الخمر لتعدد السياقات في كل مرحلة وتعدد أسبابها مما يعد ضابطاً مهماً لتحقيق السياق الكلي بين سور القرآن، فالمرحلة المكينة عنيت بالتلويح بأن صفات الرسول صلى الله عليه وسلم أنه يحل لأمته الطيبات ويحرم الخبائث³ ومن الخبائث ما ليس رزقاً حسناً كالخمر، والاكْتفاء بالتلويح أن السبب العام للجيل الجديد أنه لم يعهد الشرائع والتكاليف الجزئية، حتى إذا دخلت مرحلة القوة وبدور الاكتمال في الدين تحققت أسباب التحريم بثلاثة أوصاف لها كلها سبب النزول:

- التمهيد الصريح للتحريم: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْرَبُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْمَفْعُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة: 219]

- التحريم النسبي: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء: 43]

- التحريم المطلق: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا ءُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْوَاجِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ بَيَّسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا

1- المرجع السابق، ص 65.

2- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 120.

3- قواعد التدبر الأمثل، عبد الرحمن حينئذ الميداني، ص 58.

تَحْشَوْهُمْ وَأَحْسَنُونَ^١ أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِتْمَارٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢﴾ [المائدة: 3]¹

وهكذا تظلم مراحل التنزيل وأسباب النزول بوظيفة نصية كشفية للحقيقة الموضوعية التي تخدم غرض التكامل السياقي² إن مراعاة مراحل التنزيل وأزمانه، وملاحظتها لدى التدبر، تحمي من أخطاء تفسيرية قد يقع بها بعض المفسرين، فبعضهم قد يأتي بقصص مدنية فيضعها شرحاً أو سبباً لنص مكّي، ويحمل بذلك النص ما لا يحمل، وقد يقع من جرّاء ذلك في خطأ فادح... وبمعرفة الغاية من التكرير إذا وجد في القرآن دون فرق بين النصوص اقتضاه غرض التكامل².

المطلب الثاني: التداخل السببي والسياقي

1- توازي السياق مع السبب

ولما كانت هذه القضية متشعبة وربما تختلط مع مسألة العموم والخصوص وغيرها مما سيحظى بالدراسة في هذا العمل، اخترت ملاحظة ثلاثة مواقف لـ (الطباطبائي) و (الجابري) و (وجيه قارصو)، فأقول:

السبب لا يبدو في بادي الأمر أنه تشكّل داخل النص القرآني، ولكنّه بعد ذلك يصير عنصراً من العناصر التي تكوّن بنيته، لذلك فإن إدراكه لا يمكن أن يتم بصورة منعزلة عن سياق النص الذي يعاد داخله إنتاج البناء الموضوعي، وهذا البناء في نظر الطباطبائي يجعل من النص أساساً للفهم كأنه اتجاه داخلي مجرد يستغني عن المؤثرات الخارجية ومنها أسباب النزول فالنص القرآني لا يحتاج احتياجاً كلياً في أداء معانيه إلى أية عناصر خارجية وأن المنظور الابتدائي والنهائي لكل آية يمكن بلوغه والتعرّف عليه بشكل واضح من خلال الآية نفسها أو بضمّها إلى الآيات الأخرى ذات الصلة بالموضوع وكل عنصر خارجي مآثور ينبغي أن يكون له شاهد من الآية نفسها³، وحجّية رأيه من جهة توصيف ظاهرة التفسير الموضوعي، وهي ذات منهج شديد الالتصاق بالنص إلى درجة تأخير المكونات الخارجية التي تجعل للنص كينونة خاصة وذاتية مستقلة مما يفرض ضمناً إلى نظرية تحمل الجانب الواقعي الذي تأسس النص بوجوده والتفسير الموضوعي من حيث هو واحد في مطلبه يمكن أن يتحرّر من حبس الإطلاقيّة في الدلالة والمعنى ليحيط ويشمل

¹ - المرجع السابق، ص 61/60/59.

² - المرجع نفسه، ص 67.

³ - انظر: القرآن في الإسلام، محمد حسين الطباطبائي، ص 67/64.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

العناصر غير النصية ساعة التلقي وقبلها - كما سيأتي بيانه في موضعه-، وبإعادة النظر في آليته باستخدام الدوال "إن استيعاب النصوص للوقائع الجديدة لا بد أن يستند إلى دوال إما في بنية النص وإما في السياق الاجتماعي لخطابه، أي أسباب النزول"¹، وتبقى أسباب النزول ذات قيمة دلالية كبرى في خدمة التفسير الموضوعي، وكانت تحضى دائماً بالتنظير لها دون الالتفات الكثير لجانبها التطبيقي، قال عبد الحي الفرماوي وهو أحد المنظرين للتفسير الموضوعي "اسم التفسير الموضوعي: اصطلاح مستحدث أطلقه العلماء المعاصرون على: جمع الآيات القرآنية ذات الهدف الواحد، التي اشتركت في موضوع ما، وترتيبها حسب النزول ما أمكن ذلك، مع الوقوف على أسباب النزول، ثم تناولها بالشرح والبيان والتعليق والاستنباط..."².

وخشية تشظي الدلالة الموضوعية، حاول الجابري درء التنافر الدلالي في تصوّره لبعدها السياقية وتمييزه عن السبب، ومن خلال قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:186]، يقول: "أورد المفسرون أخباراً عن سبب نزول الآية، ونحن نرى أنّ الآية جزء من السياق ولا تحتاج إلى سبب نزول كقولهم: سأل رجل النبي عليه السلام: يا محمد أقرب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله الآية، فالسياق يفيد أنّ الله قريب من المريض، وقريب من المسافر، وكلّ منهما يواجه أخطاراً، وعلى كلّ منهما أن يدعوا الله ويستعين به، والله قريب من الضعفاء والمعانين ويستجيب لهم... أما إقحام (سبب النزول) داخل السياق فهو يعزل الآيات السابقة عن التاليات وهي متصلة وفي موضوع واحد هو الصيام وما يتصل به"³، يفترض الجابري أنّ السبب يقطع الاتصال الدلالي بالنظر إلى تشكّل المعنى التسيقي من التلاحق السياقي، فالمعنى الذي أعطاه السبب لا ينسجم مع معطيات الموضوع في السياق وهو سؤال الناس عن ماهية الله تعالى وكونه قريباً من الناس أم بعيد، بينما مضمون الآيات يتحدث عن الصيام وبعض ما يتعلّق به، هل هذه النتيجة صحيحة؟

¹ الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، خلود العموش، عالم الكتب الحديث، إربد عمان، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ/2008م، ص86.

² البداية في التفسير الموضوعي (دراسة منهجية موضوعية)، عبد الحي الفرماوي، مطبعة الحضارة العربية، الطبعة الثانية سنة 1397هـ/1977م، ص52.

³ فهم القرآن الحكيم التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، محمد عابد الجابري، ص68.

لقد حلّل الجابريّ المسألة من منظور التقليل من شأن أسباب النزول فليست في رأيه أساسيات للفهم وقد تقدّم القول في رأيه خلال الفصل الأول، ويترتب على هذا الاتجاه ظهور نتائج ترتبط بعدة علل منها قطع السبب لصلة السياق، فعندما يستبعد حصول التوافق بحجة أنّ السياق يقتضي أن الداعي هو المريض والمسافر، فإنّ النصّ لا يحتمل التّديل الضيق والتخصيص سيّما وقد ضمّ عدّة إشارات للعموم (عبادي "بالجمع"، الداعي بـ"أل" الجنس، فليستجيبوا "بالجمع")، إذا كان الصيام مقترناً بشهر رمضان بشهادته على نفسه يقول في تفسيره: "ومن كان مريضاً أو على سفر (حين حلول شهر رمضان)¹، فكذا لا يكون السياق علامة مكتفية بذاتها حتى تكتمل أجزاءه التامة، ولو كانت حجة الجابريّ قضية السياق فقد بتره بخلف مبتدأه لأن حكم الصيام مهّد له قبل الآية بذكر نزول القرآن في رمضان ثمّ ذكر فرضية الصيام فيه، فيكون مدلول السياق العام كالتالي:

- الله الذي أنزل القرآن قريب منكم فقد أمدّ لكم حبله المتين ووحىه العظيم.
 - شهر رمضان قد وقع فيه هذا النبأ العظيم، وبما أنّه كان نزول القرآن فيه فإنّ الله أقرب منكم في هذا الشهر من غيره.
 - وعلى هذا فإنّ نتيجة الجابريّ صحيحة بمدلول السياق الضيق غير صحيحة بمدلول السياق التام.
- فكيف يجعل الجابريّ الشرط الأوّل من إعمال السبب موافقة السياق وهو قوله: "عدم تعارض المعنى الذي يعطيه ما يعتبر (سبباً) لنزول آية معينة مع المعنى الذي يقبله السياق الذي تندرج تحته تلك الآية"² دون الاجتهاد في تحقيق السياق.

ويرى وجيه قانصو أنّ سياق النصّ الداخليّ أو استحضار ملابساته التاريخية واستدعاء الحالة الخارجيّة عن النصّ بعيداً عن أسباب النزول³ هو العمدة لبناء حدث الوحي فأسباب النزول دخلتها الأهواء وتفرقت دلالاتها بسبب تكاثرها وتراكمها و"هذا دفع الكثيرين إلى قلب المقاربة في التعرّف إلى ظرف الوحي ومثيراته الخارجيّة بأن يكون القرآن هو المصدر الأوّل والأساس في إعادة بناء حدث الوحي، سواء أكان ذلك في التعرّف إلى سياقه النصّ الداخليّ أو استحضار ملابساته التاريخية واستدعاء الأوعية الثقافية والاجتهادية

¹ - المرجع السابق، ص 68.

² - الكلام في أسباب النزول عابد الجابريّ، www.aljabriabed.net، (دت ن)

³ - النصّ الدينيّ في الإسلام من التفسير إلى التلّقي، وجيه قانصو، ص 376.

المحيطة به...¹، ولكن حين أخرج الأسباب من معادله فلم يذكر ماهي آليات التّحقّق الحديثي والتّاريخي من الملابسات التّاريخية وما دعاه الأوعية الثّقافية... المحيطة؟، والنّص يكاد ينطق بوجود الأسباب، ماذا بعد قوله تعالى "وإذا سألك عبادي عني" أليس هذا سؤال للنّبي، فإن شكّ فهذا إليه جوابه من الوحي: "فإنّي قريب أجيب دعوة الدّاعي إذا دعان"، والاكتفاء بالعموميّات والأحكام المرسلة لا يشفع لصاحبه، إذا أبعاد الأسباب عن ما سمّاه الملابسات والأوعية... لم يبق منها إلاّ غمدٌ بلا سيف، وفي كتابه ذلك يسير نحو تصغير شأن أسباب النزول والتّقليل من وظائفها الدّلالية، والدليل أمّهداً كلام الفصل بعنوان: **القرآن هو المرجع الأوّل لسياقه**، ثمّ أليس هناك روايات سببية كثيرة ضعيفة وتقابلها أخرى صحيحة، خضعت للتّقد الموضوعي والحديثي وسلمت من الطّعن حتّى صارت قابلة للتّوظيف إلى درجة أنّها قد تعارض² السّياق وقد تتفق؟.

2- اتّفاق السّياق مع السّبب

2-1 خاصيّة الانسجام مع ظروف التّنزيل

إنّالسّياق نظام دلاليّ في القرآن الكريم، وقبل تحقيق هذا النّظام لا بدّ أن يكون هناك تلازمٌ بين ترابط الآيات وتكاملها، وبين عناصر تحليلية المعنى المكتملة لعملية الفهم كالدلالات اللّغوية وتأثير القراءات ومعرفة القضايا الأصولية كالمطلق والمقيّد...، وغير ذلك ممّا لا يصحّ الفهم إلاّ بوجوده، والذي يهمنّا من تلك العناصر هو تلك الخاصيّة المقاميّة التي تجعل من أسباب النزول ذات تأثير انسجامي مع السّياق يدخل القارئ في جوّ التّنزيل بحيث لا يستقيم المعنى الكلّي والدلالة الكبرى إلاّ باتّحادها وهو ما دعوته بالاتّفاق فمثلاً قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 143] فالجاهل بسبب نزولها لا ينصرف ذهنه إلى ربط كلمة "الإيمان" بسياقها الذي يتحدّث عن تحويل القبلة ولا يتمّ الفهم التام لها إلاّ بمعرفة سبب نزولها "وعلى هذا فدراسة معاني الكلمات تتطلّب تحليلاً للسّياقات والمواقف التي ترد فيها، حتّى ما كان منها غير لغوي، ومعنى الكلمة -على هذا- يتعدّل تبعاً لتعدد السّياقات التي تقع فيها...³، ومن ثمّ يكون معنى لفظ الإيمان هنا هو الصّلاة وفي السّياق السّابق قوله تعالى ﴿سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ

1- المرجع السابق، ص 376.

2- أي: تعطيه دلالة معيّنة وليس تنسفه بالكلية.

3- انظر: علم الدلالة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطّبعة الخامسة سنة 1406هـ/1998م، ص 69.

عَنْ قِبَلِهِمْ أَنِّي كَأَوْ أَعْلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٤٤﴾ [البقرة: 142] وبعدها قول الباري تبارك وتعالى ﴿قَدْ زَرَى نَقَلَبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144]، وبالتالي فإنّ الاطلاع على السبب ينقل القارئ من جوّ النصّ إلى جوّ بيئة النّصّوانّ القارئ ليحسّ وهو يستحضر أسباب النزول أنّه دخل زمن التنزيل، والإنسان مولع بتخيّل مجريات الحدث، ولو أخبره المحدث بقصة من متخيّل الذهن لافترض لها حدثاً ثمّ جسّده في تصوّره ليساوق النّصّ المحكيّ مع الحدث المائل المفترض وجوده في الواقع، فما الظنّ إذا كان النّصّ مشهوداً بحدث (سبب النزول) يعزّز مدلولات السياق، فلا بدّ يستحضره ثمّ يولجه في عمليّة التساوق داخل النّصّ، أنا لا أقول إنّّه يلزم لكلّ سياق سبب ينسجم معه، ولكن هناك سياقات تستدعي حضور المشهد الحيّ حتّى يكتمل ترابطها، مثل هذا التّرابط لا يلزم منه المعرفة الكلّيّة للصّورة الكاملة لزمن التنزيل الجزئيّ للآيات كما يذهب وجيه قانصو" كذلك فإنّ روايات الأسباب، لم تنقل كامل الصّورة التي حصل في داخلها نزول الآية بل اقتصر النّقل على السّؤال أو الإشكال الذي يوجّه للنّبيّ مع حذف المكوّنات الأخرى التي تعطيها صورة واضحة عمّا حصل معه...¹، لأنّ المقصود ليس نقل الصّورة الكاملة بجميع معطياتها وإنّما مراد الله تعالى من أسباب النزول وغيرها ممّا نزل فيه الوحي زمن حدوثه هو على رأي الخضراويّ تبيين "مراجع ونقاط استدلال وفهم تتحايت مع بعض سياقات القرآن فينزل في ثناياها بمقصد التّفهيم"²، وقد يكون التّحايت منطقيّاً تأويليّاً.

2-2 خاصيّة العلاقة المنطقيّة في التّأويل

إذا كانت أسباب النزول تتمثّل الظروف المحيطة بالنّصّ وأحوال المخاطبين فيه، وتمثّل تلك الظروف وقائع وقعت، "ومعرفة أسباب النزول ضابط مهمّ في الوصول إلى المعنى المقصود، وذلك أنّ السياق القرآنيّ جاء معالجاً لوقائع وقعت، فلا بدّ من معرفة سياق الحال ليّضح سياق المقال"³، فإنّ من المنطقيّ أن تقترن بالوقائع التي من أجلها سيق الكلام والنّصّ، وتعدّد الوقائع مفهوماً تداوليّاً ينصرف للدّلالة على الأسباب والمسبّبات "وعلاقة السبب والمسبّب عنه من علاقات المناسبة التي تحقّق التماسك والانسجام في النّصّ

¹ النّصّ الدينيّ في الإسلام من التّفسير إلى التّلقي، وجيه قانصو، ص 374.

² أسباب النزول المقدّس التاريخ والواقع، محمّد أحمد الخضراوي، ص 110.

³ نظريّة السياق القرآنيّ دراسة تأصيليّة دلاليّة نقدية، المنثي عبد الفتاح محمود، ص 144.

القرآنيّ، وهي علاقة دلالية، وإمّا الرّابط بين السبب والمسبب عنه منطقيّ، فيترتب المسبب على السبب ونوع المرجعية الداخليّة: خلفيّة وقبلية¹، ومقتضى المنطقيّة أن يتفق معنى السبب مع معنى السياق، أو على الأقلّ ينسجم معه ليتمّ التوجيه الدلاليّ به داخل التركيب الكلّيّ، فلا بدّ أن يحصل هذان الأمران داخل النصّ فهو يعكس سلسلة متّصلة من الأحداث تتسم بالتنوّع الدلاليّ وفي نفس الحين بالتّرابط الموضوعيّ انظر مثلاً إلى قوله تعالى ﴿أَوَلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً فَذُكِرْتُمْ فَذُكِرْتُمْ وَمَثَلِهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾ [آل عمران: 165] أي: في غزوة أحد ﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مَثَلِهَا﴾ أي: في غزوة بدر ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾ أي: كيف يُقتل منّا سبعون، ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي سببه مخالفتكم أوامر الرّسول قبلها، وهي حقائق نقلتها روايات أسباب النزول، وبسبب هذا التّلاحم التّسلسليّ بين الوقائع، لا ريب إذا يذهب دروزة إلى أن "القرآن سلسلة تامّة للسيرة النبويّة وتطوّرها منذ البدء إلى النهاية متّصل بعضها ببعض، ومفسّر بعضها لبعض"²، والتنوّع الدلاليّ لا ينفصم عن التّأويل، وتوجيهه كالتّالي: غلبتم يوم بدر بسبب طاعتكم، وعوقبتم يوم أحد بسبب مخالفتكم، وفي داخل السياقات (السّابقة واللاحقة) لهذه الآية تأتي عبارات القرآن مشحونة بالدعوة للإيمان وضرورة الاستجابة لأمر الله تعالى، وفي ثناياها تمثيل لجزء المخالفة ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾، وهذا تأويل يراعى المقام الذي تجسّد في سبب النزول، وتحت عنوان: (السياق المقاميّ)، يؤكّد مصطفى تاج الدّين هذه الحقيقة ويقول: "ومن هنا اكتسب سبب النزول فاعليّة كبيرة في تأويل النصّ القرآنيّ... وجعلوه مرجعاً يحتكم إليه حين الاختلاف في التّأويل، ويمكن صياغة القاعدة التّأويليّة الآتية: (إذا تعارضت التّأويلات، فإنّ أقرها إلى الصّواب أكثرها انسجاماً مع مقام الخطاب)"³، والبنية الاتّصاليّة (المقام = الحدث + النصّ) تفرز طائفة من الإشارات الدّالة على التّأويل المبنيّ على التّلازم المنطقيّ، والمبنيّ على الضّوابط الكلّية.

3- الضّوابط الكلّية لإعمال السبب داخل السياق

1-3 صحّة الرواية

¹ ظاهرة المناسبة واتّساق النصّ القرآنيّ، نوح الأول جنيد، مجلّة حوليات التراث، جامعة مستغانم الجزائر، العدد 11، سنة 2011، ص 145.

² التفسير الحديث، محمد دروزة، ج 1، ص 142.

³ النصّ القرآنيّ ومشكل التّأويل، مصطفى تاج الدّين، ص 28.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

ونكتفي في هذا الفرع بالضوابط الكلية لأن الجزئية منها قد مرّ بعضها في موضعه فأقول: رغم الاجتهادات في مجال تنقيح الروايات في أسباب النزول لا تزال التفسيرات تعاني من تأثير الضعف منها وربما الموضوع¹، وبسبب تلاحمها مع عملية التفسير نتج عنها تعقيدات جزئية تفرض مراجعة المنهج كلياً، أو ردّ أقوال تفسيرية كثيرة، وما تجاوز منها مسلك النقد وسلم من الطعن ظل مفتقراً إلى حاجة فهمه وتوثيق مدلوله، ومن ثمّ تأهيله لعملية الفهم ليكون ضابطاً مأموناً، وأسباب النزول عامل يعدّل ميزان السياق ولكن ينبغي أن يُنظر في ضابطين؛ درجة الرواية وسلامة معناها من التشطّي الغائي حتى لا يتحصّر الميزان إلى دلالات وهمية "وعلى أهمية الضابط الأول فإنّ له جوانب غير مرضية، إذا لم يحسن التعامل معه كما بينّ المحققون، فإذا أهمل جانب النظر في الروايات صحّة وضعفاً فسوف تتطرق معان لا تليق بالسياق القرآني..."²، ولنؤكّد البعد الوظيفي للسبب في خدمة السياق يتحمّم تمييز أنواع الروايات والتصنيف الجاري لها:

- الروايات المقبولة والمردودة.

- وجود روايات توافق وجهها من أوجه الأسباب ولكن أسانيداً مقدوحة.

ففي قوله تعالى ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧٨﴾﴾ [الأنعام: 108].

ذكروا سبباً يفيد أنّ الرسول عليه الصلوة والسلام كان هو من يبادر سبّ آلهة المشركين، فنهى عن ذلك ولعله وقع لهم الوهم بأنّ آخر مذكور قبل هذه الآية هو الرسول ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴿١٧٧﴾﴾ [الأنعام: 107]، وقبلها ﴿أَتَبِعَ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٧٦﴾﴾ [الأنعام: 106]، وقبل هذه ﴿وَكَذَلِكَ نُنْصِرُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِيُبَيِّنَنَّ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الأنعام: 105]، وغزهم هذا السابق في السياق، ولا حقه ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴿١١٣﴾﴾ [الأنعام: 112]، "أفغير الله أتبعني حكماً وهو الذي أنزل إليكم الكتب مفصلاً والذين آتيتهم الكتب يعلمون أنّه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممتريين ﴿١١٤﴾﴾ [الأنعام: 114] ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون ﴿١١٣﴾﴾

¹ - مثل: رواية الكلبي عن أبي صالح عن بن عباس قال السيوطي: "وأوهى طرقة طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فان انضم إلى ذلك محمد بن مروان، الشدي الصغير فهي سلسلة الكذب"، انظر: الإقتان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 786.

² - نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، المتقي عبد الفتاح محمود، ص 145.

[الأنعام:116] ورووا في ذلك ما أورده الطبري عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما نزل قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ [الأنبياء:98]، قال المشركون: يشتم آلهتنا¹، وهذا صريح في أن الرسول كان يسب آلهتهم، وهو مردود بوجهين: نظم الآية وورودها بالجمع ﴿وَلَا تَسُبُّوا﴾، مع تحيل مناسبتها للسياق، وقال ابن عاشور "والمخاطب بهذا النهي المسلمون لا الرسول صلى الله عليه وسلم لأن الرسول لم يكن فحاشاً ولا سبباً؛ لأن خلقه العظيم حائل بينه وبين ذلك، ولأنه يدعوهم بما ينزل عليه من القرآن فإذا شاء الله تركه من وحيه الذي ينزله، وإنما كان المسلمون لغيرتهم على الإسلام ربما تجاوزوا الحد..."²، إلى جانب بعد هذه الرواية فإن سببها كما قال: "ضعيف: لأن علي بن أبي طلحة ضعيف وله منكرات ولم يلق ابن عباس"³، وفي نفس الحين يذكر رواية الطبري عن قتادة قال: كان المسلمون يسبون أوثان الكفار فيردون ذلك عليهم فنهاهم الله أن يستسبوا لربهم"، ويعلق: وهذا أصح ما روي في سبب نزول هذه الآية وأوقفه بنظم الآية⁴.

والحق أنه إن كان هذا السبب صحيحاً فقد وافق ما يقتضيه قانون السياق، لكنه لما كان ضعيفاً فقد أشكل مفهوم نسقه في الآيات لولا أن نظم الآية يدفع ما أشكل منه، ولذلك رجح عليه ابن عاشور، فلم أشكل إذًا؟.

والجواب على ذلك أنهم لما نُهوا عن سب آلهة المخالف، فحتمًا يفهم منه الرسول الأمر بدعوة أصحابه إلى ترك هذا الفعل وليس يستلزم صدور الفعل منه بوجه خاص، وهذا الذي فهمته وكان أوفق للسياق ونظم الآية.

3-2 مشكلة تشظي واختلاف موضوعات روايات الأسباب

سلامة معنى السبب من التشظي الغائي والموضوعي يراد به البعد عن التنافر في الاتساق الدلالي والاتساق الموضوعي المؤسس على العلة، قال الزركشي "قد تنزل الآيات على الأسباب الخاصة وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق، فذلك الذي وضعت معه الآية نازلة على

¹ - أسباب النزول، الواحدي، ص 315.

² - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج 7، ص 428.

³ - المرجع نفسه، ج 7، ص 428.

⁴ - المرجع نفسه، ج 7، ص 428.

سبب خاص للمناسبة، إذا كان مسوقاً لما نزل في معنى يدخل تحت ذلك اللفظ العام¹، فينبغي أن توضع الأسباب مع ما تنساب له في السياق من جهة العلة التي أشغلت العز بن عبد السلام "مع اختلاف العلل والأسباب"² وقد تقدّم الجواب على اعتراضه، ويمكن أن أضيف في هذا المقام ما يبسر فهم المقال؛ إذ أسباب النزول وإن كانت بالأساس دواعي لنزول النصّ إلا أنّها حمّالة لدلالات ومعاني تجبر بعض الإشكال وتدفع بعض الإيهام، فلا يجب أن ينظر إليها بأنّها مختلفة لأنّها يجب أن تكون مختلفة كما أنّ القضايا الدنيويّة والأخرويّة مختلفة، ومن هنا يجب على الشوكانيّ ما توجّس منه "وإذا كانت أسباب النزول مختلفة هذا الاختلاف، ومتباينة هذا التباين الذي لا يتيسر معه الائتلاف، فالقرآن النازل فيها هو باعتباره نفسه مختلف كاختلافها فكيف يطلب العاقل المناسبة بين³ الضبّ والتون... لأنّ لا محالة يجدها مشتملة على آيات نزلت في حوادث مختلفة، وأوقات متباينة لا مطابقة بين أسبابها، وما نزل فيها في الترتيب..."⁴ وهذا كلام فيه من المبالغة الشيء الكثير فالحديث عن الوقائع المتباينة ليس مثل الحديث عن الله تعالى وكلامه المتألف المنتظم، ومقتضى رأي الشوكانيّ كأنّها (الوقائع) متناقضات يحاولون أن يؤلّفوا بينها ومختلفات يريدون جعلها في سياق متسق، وهي وإن كانت مختلفة المضامين فالقرآن صيرها نظماً مؤتلفاً ونسقاً مكتملاً، أي صارت متلبّسة بعلم الله تعالى خاضعة لحكمته في التركيب والتأليف، فكما لا يتكلم في علم الله سبحانه وبالغ حكمته، لا يطعن كذلك في ما أودعه في كتابه من سرّ قدرته وواسع علمه⁵ "ولقد جئناهم بكتب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون"، وحقّة الشوكانيّ تكاد تكون واهية فهل مسألة الاختلاف أساس لردّ المناسبة؟ إذا فليعلم أنّ الغيب لا يساوي الشّهادة، وهل يساوي الكفر الإيمان، وقد علم أنّها مختلفات؟، وكلّ ذلك له محلّ في القرآن، ولو نظرنا إلى مجمل القرآن لوجدناه نزل على أسباب مختلفة فمعصية آدم عليه السلام- الذي تاب الله عزّ وجلّ عليه واصطفاه بالنبوّة- ليست كخطيئة فرعون وخطيئة قوم لوط ليست كخطيئة قوم شعيب... اختلفت ذنوبهم ومع ذلك حقّ عليهم القول جميعاً

1- البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزركشي، ج1، ص25.

2- المرجع نفسه، ص37.

3- الضبّ حيوان يعيش في الصحاري، والتون حيوان بحريّ عظيم الحلقة (الحوت)، مثل يضرب في اختلاف الأشياء التي لا تجتمع أبداً، فكما أنّه لا يرد الضبّ الماء، كذلك لا يرد النون الفيء.

4- فتح القدير الجامع بين فتي الرواية والدراية من علم التفسير، محمّد بن عليّ بن محمّد الشوكانيّ، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة سنة 1428هـ/2007م، ج1، ص182.

5- هذه استنتاجات جدلية فقط والشوكانيّ رحمه الله تعالى بريء منها.

بخطيئاتهم ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾، وأسباب النزول بهذا المعنى جزء من وقائع متفرقة، في نصّ متحد متطابق في صورة الإعجاز الرباني ولذلك عدّ بعضهم التفرّق في الأحداث والأسباب والمناسبات، ثمّ اجتماعها مرّة أخرى متحدّة مترابطة في النصّ من أسرار الإعجاز في القرآن المقصودة "فقد أبانت من جهة لطائف القرآن وأسراره المودعة في الترتيبات والروابط، وأثبتت من جهة أخرى أنّ هذا الكتاب لا تنتهي عجائبه، يُفرّق على نيف وعشرين سنة وعلى موضوعات عديدة، متقاربة حيناً ومتباعدة أحياناً، فيأتي سبيكة واحدة متناسج الآيات متناسب السور" كتاب أحكمت آياته ثمّ فصلت من لدن حكيم خبير"¹، هذا وللشوكاني حجج أخرى لنفس الغرض لها مضامين في غير أسباب النزول واكتفينا بما تعلق بها فهي مرادنا.

المطلب الثالث: أسباب النزول محدّدات دلالية في السياق والنصّ

1- أسباب النزول سياق خارجي وقياسي²

ربّما يأذن لنا المقام للحديث عن واقعية القياس لمضمون السياق الداخلي والخارجي، لتبدأ عملية القراءة السياقية الخارجية من بيانات قياسية، فإذا كان السعي لإظهار صلاحية النصّ المطلقة يفتح المجال لاحتضان مختلف التفسيرات والتأويلات لمختلف التيارات، فإنّما يُجبل تحقيق الصلاحية إلى وجود إشارات وسياقات خارجية خاصّة" وذلك للتدليل على أنّ ما ينجزه الفقيه يتطابق مع (خصوصية التنزيل) ويقود من ثمّ إلى تحقيق عملية تكييفه مع ما يطرأ من تحولات وتغييرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، كيف لا يحدث ذلك وقد (نزل) النصّ نفسه وفق الحوادث ومقتضى الحال"³، لأنّه ستكون هناك حوادث وسياقات متعدّدة تشترك مع الأولى في أنّها (حالة خاصّة) أثناء تلقي الخطاب "فالحوادث التي أتى بحسبها النصّ (أسباب النزول) المعنى تشخيصاً واستجابة وجواباً يتولّد من مثيلاتها لاحقاً ما يدعو للنظر إلى هذه بالمنظار نفسه، أي بصفاتها خصوصيات لا يمكن فهمها واستنطاقها والإجابة عنها إلاّ ب(نصوص) تضمن لها ذلك، وتسوغه شرعياً وعقلياً"⁴، وهي عين ما أخبر عنه أبو زيد لما نبّه إلى توظيف البناء المنهجي على ضرورة أخذ النصّ في ظلّ سياقه التاريخي والاتّكاء على ثلاثة معايير:

- معيار يوظّف حقائق ملتصقة بالنصّ (أسباب النزول، التاسخ والمنسوخ...)

1 - مقدّمة تحقيق كتاب البرهان في تناسب سور القرآن، سعيد بن جمعة الفلاح، ص71/72.

2- السياق القياسي: مصطلح أردت به الحكم بمثل الصّورة الأولى على الصّورة الثّانية لاشتراكهما في علّة استجابة النصّ.

3- النصّ القرآنيّ أمام إشكالية البنية والقراءة، الطّيب تيزيني، ص365.

4- المرجع نفسه، ص365

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

- معيار يوظف تلك الحقائق داخل المنظومة العلمية التحليلية واللغوية الحديثة¹.

- معيار جامع يربط المعيارين السابقين بمعيار توليفي.

وكون أسباب النزول وقائع وتجارب تاريخية، فإنه يلزم فهم الفوارق والخصوصيات التي وجهت مسار النص القرآني وشدّت حبل المساواة بقياس الخصوصية الملازمة للنزول على الخصوصية الملازمة للتلقي والصاقها بالبنية الموضوعية السياقية التي تحملها دلالات السبب الخاص.

وهذا التعميم يخدم أهلية الأسباب ويضعها جنباً إلى جنب أمام حيوية النصّ وتجمع كلام الله تعالى بعضه ببعض، وكذلك تربط المفاهيم السياقية السابقة بالمفاهيم اللاحقة، ومن ثمّ يكون لزاماً نفي الاعتباط ووجوب الاعتراف بأسرار نزول القرآن على تلك الصفة وبداعي تلك الأسباب.

وتحت عنوان (هل الحديث عن سبب النزول يمنع استثمار الآيات في السياقات المماثلة)؟، يؤكّد العباقيّ تجاوز العلماء والمفسّرين لهذا السؤال بأن جعلوا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ثمّ لا بدّ من تقسيم الأحداث إلى ثوابت ومتغيّرات، فكما لا يمكن أن تتغيّر بعض الثوابت، لا بدّ أن تكون هناك متغيّرات وبالتالي يمكن استثمار الآيات في السياقات المماثلة²، وهذا قياساً على انسجام النصّ مع السياق السابق ومراعاة خصوصيته، فالخطاب القرآني يُعتبر بنية اتصالية³ وهذا ما يحمل المتلقي على التعامل مع بنية الخطاب على وفق ما يتطلّبه سياق الممارسة نفسها، ولا سيما إذا أخذنا بالحسبان أنّ النصّ القرآني يظلّ نصّاً مفتوحاً تتناوله الأجيال المتعاقبة بحسب مرجعيّاتها الثقافية³.

لعلّ هذا الوضع المأزوم من جدلية العموم والخصوص قد حاصر العباقي في بوتقة الرّد التقليدي، وأثر قاعدة صلاحية القرآن لكلّ زمان ومكان جلّي في احتجاجه، ولكن هذا الأصل - وإن كان صحيحاً وهو لا ريب كذلك لا يماري فيه صاحب حقّ - فقد أدّى إلى القفز على خصوصية السبب نفسه والسياق الخارجي المصاحب له، ويؤدّي مثل هذا التصرف إلى إسقاط هوية البنية النصّية بالقياس على نقيضه والتقيض هنا؛ فصل البنية في صورتها الأولى والثانية، لأنّ الواقع الأول هنا، - وهو بما هو عليه - "الطرف الذي يُملّي على النصّ صيغ فهمه وتموضعها وتطبيقها في حياة البشر"⁴.

¹ - يُنظر: نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، ص 190.

² - القرآن الكريم والقراءة الحداثيّة دراسة تحليليّة نقدية لإشكالية النصّ عند محمد أركون، الحسن العباقي، ص 240.

³ - الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق - قصص أولي العزم من الرسل عليهم السلام (أمودجاً-)، إسماعيل زاويص، ص 26.

⁴ - النصّ القرآنيّ أمام إشكالية البنية والقراءة، الطيّب تيزيني، ص 362.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

والاستغراق في ردّ شبهة نفي العموم تتحقّى غالبًا بين ثناياها هذه الحقائق، وتطمس القرائن الدلالية والمستمدّة من النصّ حول حقيقة وجود السبب وتلبّسه به، وتلك شفرة غاية في الدقة تحرّر السبب من الشكّل والحيز، إلى إطلاقه عبر المعاني المتجدّدة بتجدّد سياقات التلقّي الجديد.

2- أسباب النزول معطى للسياق الجديد الخارجي

أسباب النزول معطى للسياق الجديد ساعة تحوّلته إلى خطاب كونيّ موجّه للبشر ويراعي المضامين الاجتماعية والتربويّة والثقافيّة والسياسيّة (الانسانية)، ويراعي السياق العالمي ﴿عَلَيْتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾﴾ [الروم: 2-3]، ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَذَبٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَأُومِنَ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: 89] وهناك يدخل في جوهر المجادلة في طور الانتقال وقد أفرز دلالات ومعطيات تغطّي الساحة المحليّة والساحة العالميّة عبر تطوّر الزمن "لكن هذه الدلالات الجديدة لم يكن يمكن اكتشافها في النصّ إلا من خلال النصّ ذاته في تفاعله مع حركة الواقع حيث يطوّر النصّ اللّغة لكي تلائم هذه الحركة، هذا بالإضافة إلى أن اكتشافها من النصّ لا يتمّ إلا من خلال القارئ والمفسّر، أي من خلال جدل العقل الإنسانيّ مع النصّ إنّ جدل العقل الإنسانيّ مع النصّ وما يؤدّي إليه من اكتشاف دلالات جديدة في النصوص، وهو السياق الذي يمكن أن نجد في أسباب النزول"¹، ومثّلت الأسباب ظاهرة حيّة سابقة على النصّ تجسّد المعطيات السياقية الجديدة.

وإذا كان السياق خادماً للنصّ القرآنيّ من حيث أوجه الإعجاز وتكامل المعاني وغيرها كما تقدّم، فلا يكون حاكمًا عليه، بمعنى أنّ إطلاقيّة القرآن هي الوحيدة المهيمنة على مختلف السياقات كيفما كانت لذلك وجب التخلّص من التجزيئيّة والانتقائيّة التي تحاصر اللّغة النصّية في وعاء واحد لأنّ "نصوص بعض الوحدات القرآنيّة يمكن أن تدخل في نموذجين أو أكثر من نماذج العلاقة ضمن ظرف معيّن، وهذه القراءة لا تلغي العناصر غير اللّغويّة كالتاريخ وأسباب النزول وإتّما تحوّلها إلى عناصر لغويّة بحيث تبدو منتجًا دلاليًا من منتجات النصّ القرآنيّ"²، وهذا الانتاج إنّما جاء لتقنين منهج فهمه والمعرفة الصّحيحة به، وتأصيل

¹ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 95.

² - الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق، خلود العموش، ص 144.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

قواعد فهمه من خارجه، وليس أدلّ على ذلك أنّ أسباب النزول غالباً ما كانت تستحضر النصّ فيأتي بعبارات (اللوم، التقويم) = (الهيمنة والتوجيه).

وأما وجهه قانصو يعترف أنّ أسباب النزول تمثل استقصاء الأبعاد في العلاقات السياقية المعقدة للذهنية الجديدة الخاضعة للقوة الجديدة المؤثرة ولكنها تمرغت في وحل الأهواء "فبدلاً من أن توفر أسباب النزول البواعث والسياقات والمثيرات الخارجية التي استدعت صدور الآية أو الآيات القرآنية بوصفها مدخلاً للتعرف إلى حقائقها ومغازيها ووجوه دلالاتها، أصبحت الآية مسخرة لأسباب النزول المروية، ومحلّ ارتباك كبير في فهم أكثرها... بفعل تناقض روايات الأسباب من جهة، وسبب التجاذب القائم بين توجهات وميول وأهواء المفسرين...¹، ثم يعود مضطرباً ليحل أسباب النزول بعيدة عن الحالة التي نزل في أثناءها الوحي، بعيدة عن السياق الظرفي له، "لذلك لم تمددنا أسباب النزول المروية، إلا بإشارات بعيدة عن أحداث أو وقائع متفرقة توافقت مع نزول الآية من دون أن توفر معلومات كافية عن كامل حدث النزول، وعن السياق العام الذي يربط بين هذه الوقائع... ويمكن القول أنّ الكثير من مناسبات النزول.... هي أجنبية عن أسباب نزول الآيات ومن خارج سياقها التاريخي"²!

وإذا كان الحدث التاريخي يُعدّ الفاصل الحيويّ في إحداث الاتساق بين النصّ وسياقه الخارجي، فليس هناك روابط مضمونية ومنطقية أوفر من دلالات أسباب النزول والموجودة إشاراتها داخل النصّ، وقرأ إن شئت ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة: 118] وقوله تعالى ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغِنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَابَسْتُمْ مَدْرِيكَ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة: 25] وتلك إشارات تتحوّل من إشارات نصّية إلى مضامين خطابية "وإننا يمكن أن نرى في هذا الخطاب: الدلالة التاريخية ونقصد بها الدلالة التي ثبتها المكتوب في النصّ وصبرها إشارة يدلّ بها سياقه الخارجي، والنصّ بهذا يعدّ حزمة إشارية تتصلّ دلالاتها بأسباب النزول وزمن الحدوث، ويمثّل النظّر إلى النصّ بهذا المعيار الجانب الموضوعي الإدراكيّ منه، ولكن على مستويات أخرى تظهر تداولياً، ولذا فإنّ ذات القارئ المتحوّلة به تتدخل أيضاً في إعطاء تاريخيته معنى مضافاً غير المعنى

¹ - النصّ الدينيّ في الإسلام من التفسير إلى التلّقي، الطيّب تيزيني، ص 374.

² - المرجع نفسه، ص 375.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

المتصل بأسباب النزول وزمن الحدوث... والنص القرآني يمتاز عن بقية النصوص بفرادة تماسكه وكيفية تماسكه... كما يقدم نفسه بوصفه نصًا واحدًا في إطار السور المتعددة¹.

وهكذا يعين السبب على تعميم السياق الخاص وعلى إيقاعه في الحالات المستجدة، وقد كان هو بنفسه حالة سياقية جديدة، شكّلت بعضًا من طبيعة النص.

3- طبيعة النص القرآني بين السياق وأسباب النزول

إن أسباب النزول التي تمثل طرحًا لإشكالية معرفية دينية أكثر ما تتمظهر في سؤال ذو طبيعة ترابطية سياقية "والسؤال في منهاج القرآن لا يبدو سياقًا متمرّدًا على السياق (أعني أنه ليس واقعًا بشريًا متمرّدًا على الله)، وإنما هو سياق من الواقع متفّلت عنه... الواقع هو من كان يسئل والنص هو من يتشكّل بالاستجابة له"²، وهذه الاستجابة تتماهى مع طبيعة النصّ وتمثّل منهجًا له "لكن نظام الحركة القرآنية كان سياقًا حواريًا يطرح الأسئلة دون هوادة في كلّ الاتجاهات، وهو الذي يستفهم أولاً "سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴿سَلَّمْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم:40] وفي مواجهة المتغيّرات، والتفاعلات الاجتماعية يجعل الكتاب الكريم من السؤال آلية لاستخدام الخبر الموضوعي، ويصير شرعًا بذاته ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لِتَعْمُرُوا﴾ [النحل:43]...³، وإذا كان السياق الجديد يفرض السؤال فإنّ النصّ القرآني هو من يبادر به ليحرّر المسائل من الانعتاق المعرفي إلى الآفاق الرّجبة في التفكير الذي أساسه الاستفهام ثم الاستشكال، والحق أنّ حسن حنفي له سبق لهذا المعنى "مما يؤكّد أنّ الوحي مثبت لا مشرّع، ومؤكّد لحكم بادئًا به، السؤال من الواقع، والإجابة من الوحي، ومن ثمّ تتجدّد الأسئلة وتتجدّد الإجابات طبقًا لروح العصر"⁴، وهذا الكلام من الخضراوي وحسن حنفي تصريح بأنّ السياق يحدّد طبيعة النصّ القرآني الذي يعمّ أسباب ومناسبة النزول والذين يُعدّان من العناصر السياقية "والعناصر السياقية هي الإطار العام الذي يسهم في ترجيح واختيار الآلية المناسبة لعملية الفهم والإفهام أو الإقناع

1- الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق، خلود العموش، ص144.

2- أسباب النزول المقدّس التاريخ والواقع، محمّد أحمد الخضراوي، ص118.

3- المرجع نفسه، ص118.

4- من النصّ إلى الواقع، المرجع السابق، ص137. والحق لا يجوز حمل هذا الكلام إلّا على محمل المبالغة وما يمكن أن يحتمله السياق، وإلّا فإنّ الوحي مثبت ومشرّع، ومبتدئ ومؤكّد في نفس الوقت، والحكم المطلق بهذا يجعل الوحي تابعًا لا متبوعًا، انظر ما كتبه لاحقًا في فرع: ماهية السبب داخل السياق، المطلب الثاني: نظرية الملائمة السببية السياقية (la theorie de pertinence).

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

والاقتناع بين طرفي الخطاب المرسل والمرسل إليه، ويتم تحقيق ذلك عبر مجموعة من العناصر المؤثرة في إنجاز عملية التواصل في الخطاب¹، وإذا كان من منهج القرآن استخدام مبدأ السؤال فإنه في الحين نفسه يقبل بوضعية السائل حال الاستفهام والبحث عن الجواب، وإذا كانت المهمة في نزول النص تعني ظهوره، فإن ظهوره يعني الإجابة عن أحوال السياق الذي نزل فيه، والأحوال التي تستقبله ساعة التلقي، ففي السياق الأول يأتي سبب النزول كاشفاً عن اضطراب القوم بين مصدق ومكذب وكاتم للحق في نفسه ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: 1_2_3]، وفي السياق الثاني يأتي سبب ودواعي ديمومة النص ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: 37] كاشفاً حينها دوام الاضطراب، ولذلك فإن (الرسالة) في تحوّلها إلى (نص) تأخذ معها (السياق) وتحلّ فيه ليساعد على تحويل توجهها إلى داخل نفسها².

إذن ورغم البناء المحكم للقرآن، فقد أعان السياق والجوانب السببية، على كشف وجوه التداخل بين الطبيعة العليا للنص العظيم والطبيعة التواصلية بهما، واللذان يُعدّان من جهة أفقية خارجين عن النص، ومن جهة ثانية عمودية داخلين فيه شيئاً منه ملتحمين به، "ف (الحوادث) التي أتى بحسبها النص المعنيّ تشخيصاً واستجابة وجواباً، يتولّد من مثيلاتها لاحقاً ولاحقاً ما يدعو للنظر إلى هذه بمنظار نفسه، أي بصفاتها ذات خصوصيات لا يمكن فهمها واستنطاقها والإجابة عنها إلا ب (نصوص) تضمن لها ذلك، وتسوغه شرعياً وعقلياً، وإذا كان في معظم الأحيان، ضرورياً أن ينظر إلى هذه الأخيرة على أنّها (نصوص على نصّ أصلي)..."³، وجاء هذا الشاهد مرّة أخرى ليحقّق دلائل ما يمكن أن نعتبره جدل السياق مع النصّ، وهذا السياق يقوم بعمل توجيهي كاشفي للحقيقة الموجودة داخل النصّ القرآنيّ، بغرض دمج داخل السياقات السببية المتلاحقة وبغرض إفادة معنى غرضي لصاحب الخطاب في كلّ لحظة وحين.

ومن ثمّ عبّر بعضهم عن مقاصد المتكلم ومتطابقات الحال مع النصّ فوصف السياق بأنّه "الغرض، أي مقصود المتكلم في إيراد الكلام... الثانية: أنّ السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النصّ أو

¹ الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق - قصص أولي العزم من الرسل عليهم السلام (أنموذجاً) -، إسماعيل زاوي، ص 15.

² الخطيعة والتكفير من النبوية إلى التشرحية (deconstruction)، قراءة نقدية لنموذج معاصر، عبد الله محمّد الغداميّ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، سنة 1419هـ / 1998م، ص 11.

³ النصّ القرآنيّ أمام إشكالية البنية والقراءة، الطيّب تيزيني، ص 365/366.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

نزل أو قيل بشأها...¹، وفي كلّ زمن لله تعالى غرض من عباده، وخطابه يأتي مساقاً مع الأسباب والدواعي التي لها في النصّ جواب وتوجيه.

وبالنتيجة يصير تحليل هذه الظاهرة النصّية مجموعة من البيانات تدرأ التفاصيل في انسجام السياق مع معطيات السبب الآبي والسبب اللاحق، عندها نجد القرآن برمته يحتوي على (تجاوزية) و(تفاعلية) لحظيتين، وأنّ الظواهر الإنسانية التي تجري في أرض الحقيقة، لها توصيف كامل في حقيقة النصّ القرآني، ولعلّ هذا ممّا تُكشف به بعض إشكاليات مسألة أسبقية الواقع على النصّ في فكر حسن حنفي، وبها نفهم وجود مسوغات في القرآن تعبر عن حاجته إلى تفعيل داخل الواقع المستمرّ والمتعدّد السياقات والأسباب، وإمّا تفعيلهما بالطريقة التي تستطيع من خلالها أن تظهر التفسيرات والتوجيهات المتسقة مع مطالب السياق وشروط الأسباب، وقد تكون تلك هي مواصفات التفسير لدى المدرسة الإصلاحية، التي تبتغي إثبات صلاحية القرآن، بالبحث عن قوانينها، ومنها قانون السياق وقانون السبب.

¹ - دلالة السياق، ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطلحيّ، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة أمّ القرى مكيّة المملكة العربية السّعودية، سنة 1418هـ/1997م، ص39.

خلاصة المبحث

تعود أهمية أسباب النزول لكونها من جهة تعتبر سياقاً مقامياً، ومن جهة ثانية في تعتبر المجموع المكمل لأنواع السياقات الداخلية والخارجية، ووظيفتها تقرير معنى محدد خارج السياق الداخلي للنص القرآني، كما تعود أهميتها إلى التفريق بين معاني المبهمات اللفظية كالإجمال والتفصيل، فالمعنى المراد في الأصل لدلالة الألفاظ إنما أمره إلى السياق السببي الذي لا يستغني عنه في السياق الكلي، كما تتأسس أهمية أسباب النزول كمعبر عن سياق الحال أو المقام وتكمن تأثيرها في الدلالة بحكم كونها منقولة بالرواية، في حين أن الدرس الدلالي يوجه ما يخضع لأثر درجة الرواية وهي بنفسها تؤثر في علاقة السبب مع السياق، هذه الشروط تمثل لأسباب النزول اتجاه السياق بالنسبة للتركيب البنوي والنصية القرآنية وتعقيدها تحوّل الاجتهاد في جمع السياقات ومحاولة درء التنافر عنها.

المبحث الثاني: قانون السبب وقانون السياق في البنية النصية

السياق بعدُ جوهرِيّ في التفسير يعتمد استجماع المقومات وترتيبها بحيث تتكامل في ظل قوانين تتسق وبنية النص الداخلي والخارجية، فلا غرو أن تكون أسباب النزول ذات وظيفة إدماجية داخل عملية التفسير، تتكامل مع السياق من أجل هذه العملية، ولكنها تخضع بنفسها لسلطان القانون التوظيفي ليصح اعتبارها مقومًا، وهذا المقوم يجلي الموقف الذي ظهر فيه النص في سياق الموقف وحضي بعناية المدرسة الحديثة على يد (Ammer أمار) حين قسم السياق إلى أربع أقسام: السياق اللغوي، العاطفي، والتفائي، وسيق الموقف¹، "وأما سياق الموقف فيبدو في أقوال الصحابة في التفسير لأهم شاهدوا القرائن والأحوال، وهذه القرائن والأحوال تتمثل أولاً في أسباب النزول، فكثير من الآيات ارتبطت بمواقف وأحوال اقتضت نزولها"²، ولكن هذه الأحوال تسير في سلسلة من التعقيدات السببية المتداخلة.

المطلب الأول: معايير توظيف السبب في السياق

1- تحديد النظر في السبب قبل تحكيمه في السياق والفهم

إذا كانت مسألة السياق اجتهادية فلا بد لها من ضوابط ومحددات على الأقل تعصم من التماذي في توظيفها، ويشكل تحديد السبب الموافق للسياق أظهر المعايير الحائلة دون العبث بجديّة الفهم والتفهم، قال أبو زيد في معرض رده توجيه أبي عبيدة المعنى في قوله تعالى ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 16] باستخدام قراءة الفعل (أمرنا) بتوجيه أنه على صيغة (أفعل) من أمر بمعنى زاد، يقول: "وكان العلم بأسباب النزول هنا يمكن أن يتباعد به عن هذه القراءة، فمن الواضح من سياق الآية أنها وردت مورد التهديد، وذكر "القرية" فيها يشير إلى تهديد أهل مكة، وسيق التهديد يستلزم هذا الجزم والتأكيد على القدرة، وليس وراء الآية طرح لمشكلة فلسفية هي مشكلة الجبر والاختيار"³، ومع هذا فإن توجيه الآية بهذا المسلك مرجوح قال الطبري: وأولى التأويلات به تأويل من تأوله: أمرنا أهلها بالطاعة فعصوا وفسقوا فيها..⁴، وذكر السبب عند هذا القول بعيد جدًا عن المقصود، لأنه لم يرد فيه

1- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 69.

2- دلالة السياق، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، ص 85.

3- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 109.

4- جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج 17، ص 406.

سبب مخصوص، ولعلّ أبا زيد أراد مناسبة الآية في سياقها الذي نزلت فيه (الزمن المكّي) وهذا صحيح قد جاءت بمعنى التهديد وأكثر المكّي كذلك، ولكن ليس بمعنى أمرنا (أكثرنا) وإثما بمعنى (أمرنا) أي: أمرناهم بالطاعة وترك المعصية، وعليه نلاحظ شيئين: - إطلاق أبي زيد السبب مع إرادة مناسبة النزول، وهذه إحدى الدواعي للقول بأن لكل آية سبب (مناسبة). - الجمع بين السياق الخارجي (السبب والمناسبة) والدّاخلي لتعزير المعنى (عناد قريش - السياق التهديدي في الآيات).

وسعيًا إلى ذلك فإنّ تتبّع السياقية لا يعني افتراض أسباب حاسمة بينما يمكن أن نعبر عنها باسمها الحقيقي (المناسبة)، ومع أنّ النصّ والسبب يتسعان لمعنى السبب بشكل ما، فإنّه يصحّ أن يقال: هذا النصّ أكثر حاجة لمقاربة مفهومه وفق السياق الذي نزل فيه (السبب العام)، وقد يكون السبب العام مقرونًا بسياق الآيات السابقة وليس الآية المعنية فحسب، ففي قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُفْسِكُمْ ۖ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظَلَمُونَ﴾ [البقرة: 272]، تدخل هذه الآية في متلاحق الآيات التي تأمر بالصدقة ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271] ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 273]، ذكر ابن عاشور أنّ الآيات نزلت في أصناف من الناس - المرآعون - المتيمّمون الخبيث منه ينفقون - ... وذكروا في السياق لكي يعود عليهم ضمير الجمع في قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾، ثم يذكر السبب الخاص للآية لروى أنّه كان لأسماء ابنة أبي بكر أمّ كافرة فأرادت أسماء - عام عمرة القضاء - أن تواسيها بمال، وأنّه أراد بعض الأنصار الصدقة على قرابتهم وأصهارهم في بني النضير وقريضة، فنهى النبيّ صلى الله عليه وسلّم المسلمين عن الصدقة على الكفّار، إجماعاً لأولئك الكفّار على الدخول في الإسلام، فأنزل الله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ الآيات، أي هدى الكفّار إلى الإسلام، أي: فرخص للمسلمين الصدقة على أولئك الكفّار، فالضمير عائد إلى معلوم للمخاطب، فيكون نزول الآية لذلك السبب ناشئًا عن نزول آيات الأمر بالإفناء والصدقة، فتكون الآيات المتقدمة سبب السبب لنزول هذه الآية¹، إذًا فسبب نزول الآية في قصّة أسماء لا يتحدّد إلاّ في مدلول السياق التي يدعو إلى التّفقه، ويكون المعنى لا تمنع عنهم الصدقة لكي تلجأهم (تضطرّهم) للإسلام، فالله عنده أمر هداهم، والضمير يعود على المتصدّقين من المسلمين وهذا

¹ - التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر بن عاشور، ج3، ص70/69.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

الذي دلّ عليه السبب، وفي التسهيل "وقيل ليس عليك أن تهديهم لما أمروا به من الإنفاق وترك المنّ والذى والرياء والإنفاق من الخبيث، إنّما عليك أن تبلغهم والهدى بيد الله فالضمير على هذا للمسلمين"¹، فغالب السياق تحديد السبب عند ابن عاشور وتماهى فيه حتى كأنه مال إلى السبب السياقي وأنّ ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ أي: الذين لا ينفقون أو يراءون.... ثم يعود ليقول "ويجوز أن يكون خطأ لمن يسمع على الوجه الآتي في الضمير إذا اعتبرنا ما ذكره في سبب النزول، أي ليس عليك أيها المتردد في إعطاء قريبك"²، واتّفاق السبب مع السياق دلّ عليه كون القوم والمعنيين ليسوا على هدى من ربهم فلما نفقوا يراءون الناس في الصدقات وقلوبهم خالية من الإيمان، أو المتصدقين من المؤمنين لا حرج عليهم في الصدقة على الكافرين وليس لك يا أيها النبيّ منعهم عن الصدقة.

وقد يدفع السياق السبب ولو كان متعيناً محدداً فيكون نتيجة ذلك تشويه الفهم "إذا كان سبب النزول ضابطاً من ضوابط فهم السياق، فهو كذلك قد يكون حاجباً عن الفهم السليم"³، ففي سبب نزول قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: 86]، قالوا: إنّها نزلت في رجل أسلم ثم ارتدّ ثم ندم وسأل عن التوبة فنزلت الآيات، ويستغرب المثنى عبد الفتاح من كون هذا السبب بعيداً عن السياق "والناظر في الآيات بما قبلها وما بعدها يجد أنّها حديث عن أهل الكتاب دون غيرهم، بل إنّ ألفاظ الآية تتحدّث عن صفة أهل الكتاب، فلم يقل ارتدوا وإنّما قال: كفروا، فلو كان المقصود من الآية قوماً من الأنصار - كما ذكر - لكان الأولى أن يذكر الردة لا الكفر، قال تعالى ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَصُوا وَأَصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 109] فلأجل هذا فإنّ السياق يدفع هذه الرواية⁴ والعلاقة بين السياق وأسباب النزول علاقة متداخلة ومؤثرة، فكما أنّه تعين الأسباب على تقريب المراد، يعين السياق على تحديد وتعيين السبب الملائم، وهذا واقع لا محالة غير أنّ المثنى استعجل قليلاً، فالآية لها ارتباط وثيق بالسبب والسياق معاً،

¹ - التسهيل لعلوم التنزيل، محمّد بن أحمد بن جزى الكلبيّ، ضبط وتصحيح وتخريج، محمّد سالم هاشم، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1415هـ/ 1995م، ج1، ص127.

² - التحرير والتنوير، محمّد الطاهر بن عاشور، ج3، ص70.

³ - نظريّة السياق القرآنيّ دراسة تأصيليّة دلاليّة نقدية، المثنى عبد الفتاح محمود، ص147.

⁴ - المرجع نفسه، ص148.

وسياقي الحديث عنها بالتفصيل في الفرع القادم (اختلاف جهة ورود السبب)، ويكفي هنا أن أتبه بأن الردة وإن لم تُذكر في صريح الآية بالإفراد فقد ذُكرت بمقتضى التركيب ﴿كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ ماذا تعني هذه أليست هي الردة؟

وحاصل الكلام أن تحديد السبب والنظر فيه لازم لإعماله داخل السياق، وقد رأينا على الأقل في هذين المثالين أن أبا زيد لم يحدّد السبب المناسب الثابت ومع ذلك جعله معياراً إلهامياً، وابن عاشور عيّنه لما داخله السياق حتى أنشأ منه سبباً، والمشى رده مطلقاً وسيكون منه قول في الفرع التالي.

2- اختلاف جهة ورود السبب

وذلك أتناخلاف جهة ورود السبب، وصحة ثبوته للجهتين قد يوهم التعارض ويفرّق المدلول المراد من إنشاء السبب، فتعيّنت الاستعانة بالسياق القرآني نفسه على التوفيق بين الراوياتومن ذلك ما ذكره الطبري في سبب نزول قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: 86]، قال: حدّثني محمد بن عبد الله بن بزيع البصري قال، حدّثنا يزيد بن زريع قال، حدّثنا داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كان رجل من الأنصار أسلم ثم ارتدّ ولحق بالشرك، ثم ندم فأرسل إلى قومه: أرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، هل لي من توبة؟ قال: فنزلت: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: 86]، فأرسل إليه قومه فأسلم.¹

والرواية الأخرى عنده أهما نزلت في اليهود والنصارى، وعنه حدّثنا محمد بن سنان قال، حدّثنا أبو بكر الحنفي قال، حدّثنا عباد بن منصور، عن الحسن في قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ الآية كلّها، قال: اليهود والنصارى²، ثم يذكر حكماً يرجح به المعنى، "قال أبو جعفر: وأشبهه القولين بظاهر التنزيل ما قال الحسن: من أن هذه الآية معني بها أهل الكتاب على ما قال، غير أن الأخبار بالقول الآخر أكثر، والقائلين به أعلم، بتأويل القرآن، وجائز أن يكون الله عز وجل أنزل هذه

¹ - جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج 6، ص 572.

² - المرجع نفسه، ج 6، ص 572.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

الآيات بسبب القوم الذين ذُكر أنهم كانوا ارتدوا عن الإسلام، فجمع قصّتهم وقصة من كان سبيله سبيلهم في ارتداده عن الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم في هذه الآيات، ثم عرّف عباده سنته فيهم، فيكون داخلًا في ذلك كلّ من كان مؤمنًا بمحمد صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث، ثم كفر به بعد أن بُعث، وكلّ من كان كافرًا ثم أسلم على عهده صلى الله عليه وسلم، ثم ارتدّ وهو حيٌّ عن إسلامه، فيكون معنيًا بالآية جميع هذين الصنفين وغيرهما ممّن كان يمثل معنهما، بل ذلك كذلك إن شاء الله¹، ومع اختيار الطبري أن يدخلوا فيها جميعًا، يحصر فضل عباس الآيات في سياق أهل الكتاب دون غيرهم "والحقّ أنّ هذه الآية كما يشهد سياقها نزلت في أهل الكتاب، كما أخرجه عبد بن حميد وغيره عن الحسن؛ فقد ذكر الطبري روايتين إحداهما عن ابن عباس.... وهذا ما رجّحه ابن جرير...²".

والحقّ قد جازف فضل عباس بهذا الحصر، ومن المعلوم أنّ اختيار قول معيّن لا يعني بالضرورة دفع ما سواه، ولعلّ العلماء ذكروا قولاً يحتمله النّصّ أو قد يكون مغمورًا تحت أقوال أخرى فأرادوا أن يبيّنوا جوازه، وهي إحدى أسباب الاختلاف وتعدّد الأقوال عند أهل التّفسير، ولذلك أقول: لقد اختار الطبري رحمه الله السبب والسياق جميعًا، فإن هذه الآية يدخل فيها هؤلاء وهؤلاء، ومع أنّه لم يُشِرْ إلى ترجيح قوله بالسياق النّصّي للآيات فإنني لما رجعت إلى سياقها وسبقها ولحاقها، وجدت قبلها قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّوكُمْ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [آل عمران: 69] وعند الطبري: يعني بقوله جل ثناؤه: "ودّت"، تمتت "طائفة"، يعني جماعة "من أهل الكتاب"، وهم أهل التّوراة من اليهود، وأهل الإنجيل من النصارى "لو يضلُّونكم" يقولون: لو يصدّونكم أيّها المؤمنون، عن الإسلام، ويردّونكم عنه إلى ما هم عليه من الكفر، فيهلكونكم بذلك³.

ووجدت بعدها قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِي ءَامَنُوا وَجَهَ النَّهَارَ وَكَفَرُوا ءَاخِرُهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: 72] قال الطبري: "عن أبي مالك في قوله: ﴿ءَامَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِي ءَامَنُوا

1- المرجع السابق، ج6، ص575.

2- إتيان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، ج1، ص323.

3- المرجع نفسه، ج6، ص499.

وَجَهَ النَّهَارِ وَكُفُّوا عَاجِزُهُۥ ﴿٦٩﴾، قال: قالت اليهود: آمنوا معهم أول النهار، واكفروا آخره، لعلهم يرجعون معكم". أي يصيرون مثلكم¹.

وقد قال سبحانه قبل ذلك: ﴿وَدَّتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّوكُمْ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [آل عمران: 69].

فيصير المعنى في قوله تعالى: "كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات.." نزلت فيمن كان من أهل الكتاب الذين أيقنوا لما جاءهم ما عرفوا ولكن جحدوا فصاروا مثل من ءامن ثم كفر من غير أهل الكتاب ومن تبعهم (رجل من الأنصار)، ممن رضي بهم وصدّق إضلالهم بعد ما صدّق ما جاء به الرسول، وبهذا الوجه يدخل السبب فيهم جميعاً باشتراكهم في الوصف، ويكون السياق مُعيناً على ربط جهات الأسباب، ولا يُستبعد حصول ارتدادهم سببه أهل الكتاب، والله أعلم.

3- منازعة السبب السياق

هذه إحدى المسوّغات التي اعتمدها من قائل من شأن أسباب النزول، فعلى درجة قوّة السياق تبدو الأسباب مكشوفة، فإذا تعدّدت ضعف الاستدلال بها إلّا بعد عميق النّظر، ومشكلة تعدّد منافات الروايات وقع فيه كبار أهل العلم، فقد تعهّد السيوطي أن يميّز كتابه عن كتاب الواحديّ بأمور فجعل... خامسها: الجمع بين الروايات المتعدّدة، وسادسها: تنحية ما ليس من أسباب النزول²، ولكن قد نقل روايات عن الواحديّ طعن العلماء في رجالها مثل ما نقله في قوله تعالى "اتّقوا الله وذروا ما بقي من الربا"³، وإتّما أوردت هذا الكلام هنا لما له من رابطة بحال التعارض القادح في الأسباب عموماً وتأثيره في السياق بوجه خاصّ، وهذا فيما إذا كان الأسباب تجاري السياق فلو تعدّدت ولم يستقم الأمر إلّا بتعيين واحدة منها وجب المصير إليها، لأنّ أهمّ الثغرات التي دخلوا منها كما نبّه المثنى عبد الفتاح أن ذكر في الثالثة: "إهمال سياق الآيات عند ذكر سبب النزول، فكثيراً ما نجد في روايات أسباب النزول ما لا يتفق مع السياق، فما كان منه غير صحيح الرّواية فالخطب فيه يسير، لكن الإشكال فيما ادّعت صحّة روايته،

¹ - المرجع السابق، ج6، ص507.

² - لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدّين السيوطي، ص10/9.

³ - وهي رواية الكلبي، انظر: لباب النقول في أسباب النزول جلال الدّين السيوطي، ص49.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

وقضية السياق قضية جوهريّة في قبول سبب النزول¹، ولكن لماذا هذا التّحيز المطلق للسياق؟ ربّما لأنّ السياق مسلك نصي متواتر ولو دخل فيه الاجتهاد، ولذلك أكّد بعضهم "ضرورة تناس الرواية مع سياق الآية أو الآيات في السّورة"²، والثاني: التّماري الشّديد في روايات أسباب النزول، فقد خالطها كثير من التّعارض والرّد.

ففي قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 128] يقول المثقّى: "وبتدقيق النّظر في بعض الرّوايات الواردة في سبب النزول هذه الآية، نجد مصادمة فيما بينها، وبين جعلها مفسّرة لسياقها، ومضمون هذه الرّوايات أنّ سودة بن زمعة -رضوان الله عليها- فرقت أن يفارقها سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقالت له: يارسول الله يومي لعائشة؛ فقبل-عليه الصّلاة والسّلام- منها هذا الأمر؛ فنزلت هذه الآية... بل لقائل أن يقول بناء على هذه الرّوايات: إنّ -عليه الصّلاة والسّلام- قد تجاوز فضيلة الإحسان والتّقوى ولم يردها لرغبته عن سودة، فهل تصحّ هذه المعاني في حقّ خير الخلق على الإطلاق؟!"³، وأورد خمس روايات تتبّعها واستخلص أنّ كلّها لا يصحّ له سند، ولما عرضها على التّفد المبنيّ على السياق خلص إلى نتيجة:

إنّ سياق الآية أظهر السّبب كأنّه يتحدّث عن مقام دون مقام النّبوة.

وفي مقابل ذلك جاءت روايتين صحيحتين في سبب نزول الآية لم يذكرهما: عن عائشة رضي الله عنها: أنزلت في المرأة تكون عند الرّجل لا يستكثر منها، فيريد أن يطلقها ويتزوّج غيرها؛ فتقول: لا تطلقني وأمسكني، وأنت في حلّ من النّفقة والقسمة لي؛ فأنزل الله -جلّ وعزّ -: "فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً"⁴، والحقّ قد وجب المصير إلى هذه الرّواية الصّحيحة، لأنّها توافق السياق من كون الرّواية تتحدّث عن تخليّ الرّوجة عن حقّها في النّفقة، وما بعدها يتكلّم عن النّفقة "والصلح خير وأحضرت

¹ - نظريّة السياق القرآنيّ دراسة تأصيليّة دلاليّة نقدية، المثقّى عبد الفتاح محمود، ص 146.

² - أنور ربا، بحث تطبيقيّ في أسباب النزول وما يتعلّق بها، مجلّة دراسات إسلامية، كليّة الآداب، جامعة الخرطوم، العدد الثالث، سنة 1432هـ / 2011م، ص 30.

³ - نظريّة السياق القرآنيّ دراسة تأصيليّة دلاليّة نقدية، المثقّى عبد الفتاح محمود، ص 237.

⁴ - انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل نصر، ج 1، ص 514.

الأنفس الشح¹، والرواية الثانية: عن رافع بن خديج رضي الله عنه؛ قال: في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا آوِئِرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾؛ قال: كانت تحتها امرأة قد خلا من سنّها¹، فتزوَّج عليها شابة، فأثر الثَّابة عليها، فأبت امرأته الأولى أن تقرَّ على ذلك، فطلَّقتها تطليقة، حتَّى إذا بقي من أجلها يسير؛ قال: إن شئتِ راجعتكِ وصبرتِ على الأثرة، وإن شئتِ تركتكِ حتَّى يخلو أجلك، قالت: بل راجعني وأصبر على الأثرة...²، ومقتضى السبب والسياق في الرواية الثانية حثَّ الرجل على الصبر على نسائه ولذلك بعد قوله ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا آوِئِرَاضًا﴾ جاء قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمَعْلُكَةِ وَإِنْ تَصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء:129] فكانت الروايتان الصَّحِيحتان تكفيان المشيَّ عبد الفتاح عن منازعة السياق بالروايات المردودة والتدليل على رفضه لها، ولا ريب أن يكون النَّصُّ مختصًّا بالسبب الذي كان السياق له، ويمكن أن يعين السياق على بيان سبب النزول الصَّحيح عند تعدد أسباب النزول، مثاله: ما ذكره ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:65]، اختلف فيمن نزلت هذه الآية فقيل في الزبير بن العوام وخصم له من الأنصار، وقال آخرون نزلت هذه الآية في المنافق واليهودي اللذين وصف الله صفتها في قوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وهذا القول أولى بالصواب، لأنَّ هذه الآية في سياق قصَّة الذين ابتدأ الله الإخبار عنهم بقوله ألم تر إلى الذين يزعمون³.

المطلب الثاني: الملاءمة السببية السياقية

1- مطابقة السياق للوضع السببية

لما اتَّخذت المعاني من السبب وسيلة لها فإن السياق بدوره يتَّخذ السبب هدفًا له، فيكون النَّصُّ بذلك هو منطلق الجمع بين السبب والسياق معًا، وعلى هذا الافتراض الفهم الكامل يكون هو الجامع لهذا السبيل التوليفي، لأنَّ المنهج الجامع بين منهجين أو بين آيتين للتفسير لا بدَّ أن يكون الأفضل والأكثر أمنًا

¹ - أي: كبرت.

² - رواية صحيحة، انظر الإستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل نصر، ج1، ص516.

³ - جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج8، ص524.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

وسلاماً، فهو يجمع بين تفسير اجتهاديّ استنباطيّ وبين تفسير نقليّ روائيّ، وتحصل المطابقة داخل كينونة النصّ "فهناك عوامل سياقية تؤدي إلى ظهور النصّ، وهناك عوامل تصاحبه وقت حدوثه، وأخرى تعقبه، ومن ثمّ فهناك ثلاثة محاور أساسية للسياق، وهي:

- السياق السابق.

- السياق المصاحب.

- السياق اللاحق¹.

ويعيدنا هذا التفريق إلى ضرورة تقييم التعاريف المختصة ب(السياق) خصوصاً وأنّ عبارة (تصاحبه وقت حدوثه) توحى بمفهوم المقام الذي عبّر عنه أيضاً بالسياق، يقول تمام حسان وهو يقسم السياق إلى قسمين (سياق نصّي) و(سياق مقاميّ) "إنّ سياق النصّ إمّا أن يكون قرينة تركيبية (نحوية أو معجمية) أو دلالية (قوامها العلاقات النصّية)، أمّا سياق الموقف إمّا أن يكون ذا دلالة واقعية أو ذهنية، فالواقعية مبناها على العرف أو أحداث التاريخ أو... في إطار الموقف الذي وقع فيه الكلام"²، ويعتبر السبب أو المقام الذي وقع منه وإليه النصّ تجسيداً سياقيّاً، أي مطابقة بين الكلام الغيبيّ الإلهيّ والتجربة الحية المشاهدة ذات السبب "فالكلام إمّا أن يساق ليدلّ على تمام معناه، وإمّا أن يساق ليدلّ على معنى آخر خارج عن معناه إلا أنه لازم له عقلاً أو عرفاً"³، ولا يقع تمام المعنى إلاّ بمطابقة السياق النصّي مع السياق المقاميّ (أسباب النزول) إن كان موجوداً، وأعني بالمطابقة: المجاورة والمصاحبة والتلازميّة الدلالية، والخطاب القرآني يتحوّل إلى مقام التّواصل بمراتبه المتفاوتة "خطاب يميل إلى مرجعية ثلاثية فهناك مرجعية الدال، ويكون النص على مثال مرسله، وهناك مرجعية المدلول، ويكون النص فيها على مثال متلقيه، وهناك أخيراً، مرجعية النص نفسه على نفسه ويكون النص فيها دالاً ومدلولاً خالقاً لزمناه الخاص ودائراً مع زمن المتلقين في كل العصور، وسمة القراءة في كل ذلك، أنّ كل واحدة من هذه المرجعيات تستقل

¹ - الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق - قصص أولي العزم من الرّسل عليهم السّلام (أنموذجاً)، -، إسماعيل زاوي، ص53/52.

² - اجتهادات لغوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر، الطّبعة الأولى، سنة 1428هـ/ 2007م، ص237.

³ - شرح الكوكب المنير - محمد بن أحمد الفتوحى - مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى - دار الفكر - دمشق سوريا 1440هـ/ 1980م، ج1، ص54.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

بذاتها وتطلب الأخرى في الوقت ذاته"¹، والمرجعية الأخيرة هي الصورة المكتملة لتطابق المقامات، والسياقات السببية في رأي أركون ليست "برهاناً تاريخياً على السياقات التي أُوحيَت فيها الآيات"²، من شأن هذا الحكم أن يُوْشِكِل الثنائية والتلاصق الكائن في التّصوُّص التي ترتبط بدلالات سببية في مثل هذه الآيات: "عفا الله عنك لمَ أذنت لهم" "الذين يلمزون المطّوعين في الصّدقات"... إذا كانت هذه التّصريحات لا تغني الناظر بوجود تلازمية سياقية فلا جرم أن يستغرب أركون من أنّ " نظام ترتيب السّور والآيات في المصحف لا يخضع لأيّ ترتيب زمني حقيقي، ولا لأيّ معيار عقلايّي منطقي"³، فالحديث عن السياقية يستدعي أطرافاً مجتمعة ومفرّقة، فهو بذلك يخالف ليس علماء القرآن فحسب، وإنما المفاهيم السابقة والبدئية لحقيقة السياق، إذ كان تجسيدا فعلياّ لنتائج الأطراف.

فما هي المعايير البديلة دون التي جاءت بها هذه الخصائص، وكيف يمكن أن نتصوّر المعيار العقلايّي والمنطقيّ دون إعمال المؤثّرات الخارجيّة الواقعيّة التي حقّقت البنيويّة النّصيّة في شكل المطابقة؟! والجواب لا يتحقّق عند أركون إلاّ إذا سلّم بحقائق التّواصل النّصيّ بعلاقاته الدّاخلية والخارجية:

- علاقة المتكلّم بالكلام.

- علاقة المخاطب بالكلام.

- علاقة الزّمكان من الملقّي إلى المتلقّي.

ولا أظنّ أركون أو غيره يمكن أن ينفي تطابقية المستويات الثلاثة، لأنّه حينها سينفي وجود النّصّ بالأساس، أو يعطلّ أساسيات الفهم له.

نخلص إلى أنّ الحديث عن المطابقة النّصيّة بين مستويات السياق يعدّ ضرورة يحكمها قانون النّصّ ذاهمية السياق تتمثّل في عنايتها بالشّق الاجتماعيّ للمعنى وهو ما يسمّى بـ"سياق الحال"، لأنّ إجماع المعنى على المستويات اللّغويّة... لا يعطينا إلاّ معنى المقال، أو المعنى الحرّيّ وهو معنى فارغ من محتواه الاجتماعيّ والثّقافيّ منعزل عن القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى... ومن ثمّ فإنّ المعنى الدّلايّي يشمل جانبيين

¹ - مقالات في الأسلوبية، منذر عياشي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، الطّبعة الأولى سنة 1411هـ/1990م، ص 220.

² - القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمد أركون، ص 37.

³ - الفكر الإسلاميّ نقد واجتهاد، محمد أركون، ص 86.

أولهما يتمثل في (المقال) والآخر في (المقام) سياق الحال¹، وعلى هذا التصور القانوني لعملية السياق والسبب أقول:

أسباب النزول دلائل سياقية تستلزم علائقية نصية تجمع الآيات في اتجاه بنيوي شامل وتهدف إلى تحقيق موازنة معنوية، وهذا بنفسه يستدعي الوقوف على ماهية السبب داخل السياق.

2- ماهية السبب داخل السياق

إن المحتوى التركيبي للنص القرآني يشترط في الفهم ترتيب الآيات وفق ترتيب الأحداث والأسباب، ويعتبر الترتيب بخاصية الترابط السياقي الوسيلة التفسيرية المهمة التي تحقق التماسك في النص القرآني وأكثر المغالط في الفهم تنشأ من إهمال جوانب وأسرار الترابط الحاصل في مجموع النص (الأحداث + الأسباب) = (النص)، والجهد الفكري الذي يقوم به المتفهم للنص يجري على قدرته على تحريره الموضوع الدلالي البنيوي والسياقي، وهو ما عبّر عنه المعاصرون (بالبنية الكلية) ولهذا تتأكد طبيعة العلاقة بين السببية والسياقية فإن "علم أسباب النزول علم مستقل ومتكامل له نظريته وتطبيقاته ومسائله المحددة المقننة، وليس معنى هذا أنه مقطوع الصلة عن غيره من العلوم"²، والذي تأكد في الفصل الأول هو وجود علاقات لأسباب النزول بتاريخ القرآن³ في ترتيب القرآن وجهات نزوله وناسخه ومنسوخه... فتقرر أنّها "ليست سوى السياق الاجتماعي للنصوص، وهذه الأسباب كما يمكن الوصول إليها من خارج النص يمكن كذلك الوصول عليها من داخل النص، سواء في بنيته الخاصة، أم في علاقته بالأجزاء الأخرى من النص العام"⁴، ولم يكن السبب إلا دالاً على حالة معينة أفادها السياق الخارجي، ولكن لا يدلّ على جريان النص طوعاً وراء سياقه السببي إذ تأثيره ليس في توجيه مطلوب النص وإنما من جهة نزوله وجوابه ففي تحويل القبلة قالت "اليهود يا محمد ما ولّاك عن قبلتك التي كنت عليها؟ أتزعم أنّك على ملة إبراهيم ودينه؟ ارجع إلى قبلتك التي كنت عليها تتبعك ونصدقك، وكان المشركون يريدون الطعن في الدين... لكنّ النصّ الكريم كتب في الأزل أنّ قبلة المسلمين ستظلّ مكّة، وذلك لأجل الدلالات... فخالف الكتاب بذلك المطالب الاجتماعيّة إلى الأبد، بل

¹- نظر في نظرية السياق دراسة بين القدماء والمحدثين، خالد عبد حمدي الشّخيلي، مجلّة البحوث والدراسات الإسلاميّة، بغداد العراق، العدد 5، سنة 1427هـ/2006م، ص5.

²- أسباب النزول وأثرها في تفسير القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، عدنان بن محمد أبو عمر، ص55.

³- تاريخ القرآن أقصد به هنا: البحث عن الترتيب التزوي للسنن.

⁴- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص111.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

إنّه خالف كل سلوك متغير مع هويته حتى لو كان مصدره المسلمون..¹، يترتب عليه نزول النصّ في الغالب لتقوم اعوجاج داخل الحالة المستقبلية بواسطة علاقة استعلائية، وكلّما ينزل لتقرير فعل أو إثبات موقف لأتّما تأتي في كثير من الاعتقاد على قبول لها وموافقة، وإن حصل الاشتباه في حكم أمر يتدخل النصّ لبيان المطلوب من أصحابه وإظهار العتاب لهم ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاحِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحریم: 1]، وقضية (الأسرى يوم بدر) ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُنْخَبَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: 67] وهي في سياقها تمنع أخذ الفدية من الأسرى وهو الأمر الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليكون مكافئاً لأخذ الغنائم ولذلك قال بعدها ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: 69]، وسورة الأنفال تتحدث بالأساس عن الأنفال (الغنائم)، ففهم من السياق التعليل الشديد على أخذ الفدية بأنّ الله عزّجل شرع الغنائم، وما فعله الرسول أنّه حصل في اعتقاده عدم جواز أخذ الغنائم فقد أُجيز بعد ذلك وكانت من خصائصه وفي الحديث (وأحلّت لي الغنائم، ولم تحلّ لأحد من قبلي)²، وقال بعد آية الأسرى عقبها مباشرة (فكلوا ممّا غنمتم حلالاً طيباً) وقد كانت قبل ذلك ممنوعة على الأنبياء.

ونوع السياق في هذا المثال هو تربية الطائفة المؤمنة وتلقينها ترك الاستعجال قبل إبرام الحكم وسمّاهما الميدانيّ (التربية المعترضة) التي تعترض السياق الواحد، ففي المثال السابق لا يحتاج القارئ إلى كثير من الجهد ليعرف وجه العلاقة ولكن قد يكون هذا النوع مستشكلاً نافرّاً في المعنى إلاّ بعد عمق نظر، كما في قوله تعالى ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: 16] وتأتي ماهية السبب داخل السياق مبهمه (استعجال الرسول بالقرآن) يشهد له الصحيح السببيّ "عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، قال: كان النبيّ صلى الله عليه وسلم إذا نزل القرآن عليه يعجل بقراءته؛ ليحفظه، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: 16]...³، تأتي الآية في معرض سياق بيان أحوال يوم القيامة، وحتى نفهم نوعه يقول حينئذ الميدانيّ: "ولا يخفى ارتباط الجملة أو الجمل القرآنيّة بسائر عناصر النصّ التي هي جزء منه إلاّ في نحو (التربية المعترضة) كترية الله لرسوله بأن لا يتعجل بالقرآن، فقد جاءت هذه التربية معترضة في سورة (القيامة) كما يريّ المعلم

1- أسباب النزول المقدّس التاريخ والواقع، محمّد أحمد الخضراوي، ص 125.

2- الصحيح الجامع، محمّد بن إسماعيل البخاريّ، كتاب التيمّم، باب: بلا ترجمة، رقم: 335، ص 92.

3- الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلاي ومحمد بن موسى آل نصر، ج 3، ص 482/483.

الطالب ضمن درس من العلم فينهاه أو يأمره... ثم يستمر معه في متابعة درسه الذي يلقيه عليه... والجملة الاعتراضية التبروية الواردة في سورة القيامة قد بقيت قرآناً يتلى لتكون مثلاً للتربية المعترضة ضمن دروس العلم¹، وتلك أسرار تتكشف بطول مداومة النظر في البنى الموضوعية للسورة القرآنية، ولذلك لم يأخذ السياق حقّه كاملاً من خلال البعد السببي الذي يعدّ هو الآخر سياقاً مقامياً يفتح مجالاً للفهم والتأويل "إنّ الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه، بالمعنى المحدّد سلفاً، إذ كثيراً ما يكون المتلقي أمام خطاب بسيط للغاية (من حيث لغته)، ولكنه يتضمن قرائن... تجعله غامضاً غير مفهوم بدون الإحاطة بسياقه، ومن ثمّ فإنّ للسياق دوراً فعّالاً في تواصلية الخطاب وفي انسجامه بالأساس..."² وكان من منهج السيد قطب التمهيد للسورة بتوضيح روابطها الموضوعية قبل الشروع في تفسيرها، وقبله محمد دراز الذي انصبّت دراسته على البحث عن المتألفات المعنوية في القرآن الكريم والمقاصد المتّحدة³.

3- نظرية الحلول السببي والمبني السياقي

لا تكتفي أسباب النزول بدعوة النصّ للوجود، وإنّما كذلك تسترسل في شبيهاها ضمن تداول لتكون حوامل نصية مع سياق النصّ نفسه بما يمكن أن يصير بشكل ما قريباً من ذهنية التفكير الإنساني أي: الفهم للنظم الرباني، ولكن لم هذا السياق قريب من التفكير الإنساني؟ لأنّ شعور الإنسان بتفاعل النصّ مع كيانه ساعة تعرّضه لاستجابة الوحي له عبر الامتداد السببي، وتتشكّل موضوع الآيات بسؤال سألته أو فعل صدر منه، تجعله يحسّ بمشاركته في وجود النصّ وتكليف دلالاته "وعملية استحضار الغائب تفيد في تحويل القارئ إلى منتج للنصّ ممّا يجعلها مضاعفة الجدوى"⁴، وتعدّد مقامات السياق النصية هي بسبب تعدّد مقامات السببية للمتلقى، وتردّداته على حسب تردّدات متغيرات أحوال الإنسان، والدليل على قولي: هو تعدّد الأساليب المستخدمة للتدليل على قضية واحدة، وتنوع عرض الخبر، والانتقال من

1 - قواعد التدبر المثل، الميداني، عبد الرحمن حنكة الميداني، ص13.

2 - لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطاي، ص56.

3 - التي تجسّدت أكثر في عمله - النبأ العظيم - وبمحت فيه الوحدة الموضوعية في سورة البقرة، ومثماها محمد الغزالي المحاور الخمسة (المقاصد)، وألّف بهذا العنوان كتابه (المحاور الخمسة).

4 - الخطيئة والتفكير من البنيوية إلى التشرّحية، (DECONSTRUCTION) قراءة نقدية لنموذج معاصر، عبد الله محمد الغدامي، ص84.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

موقف لموقف ومن سياق إلى سياق، ولأنّ الإنسان ليس ثابتاً كذلك هو ينتقل من موقف لموقف، ومن سياق إلى سياق.

وهكذا تسيّر نصوص القرآن العظيم بالمشاهد المجزئة تفتح الآفاق العريضة للتفسير منطلقة من بدهة الواقع إلى الواقع وتوقظ حسّ الفهم دون عرض نظري ولا سياق نصّي تجرديّ، مستخدمة الأغراض الإبلاغية، والتنوّعات السياقية المسببة على الأسباب التي تحرّر المعنى من ظاهره، وهذا الانتقال مبناه على وجود علة تحققت بواقعة تسمى سبب نزول والغرض من هذه العلة "الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها مما تبيّنه أسباب النزول، فأجزاء القضية الواحدة وجملها المتناثرة في السورة الواحدة أو السور المتعددة، ولكن بعضها متعلق ببعض، فلا بدّ من ردّ آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره لفهم مقاصد الشارح مقروناً بمعرفة أحوال نزوله، أما إذا تفرّق النظر في الجزء بسبب الجهل بأسباب التنزيل فلا يتوصّل إلى إدراك المقاصد على الوجه المراد، ويوقع هذا الجهل في الشبه ويورد النصوص الظاهرة مورد الإجمال فيقع الاختلاف والنزاع"¹، يُستنتج أنّ الميزة الضمنية للسبب تُستخرج من سياق الآيات، وتساعد (الميزة الضمنية) على تصوّر مقامات متعددة لا تقف عند مستوى الظاهر.

وأذكي المفسرين من يجمع سياقات الحال المنقول والمحكي مع سياقات الحال الواقعي، وكل جزء منها يمثل حقيقة جزئية وبمجموعها تحصل الحقيقة الكلية²، وخطورة فصلها تكمن في تحقيق بعض المعنى وتعطيل وفوات المعنى الكلي الأفقي الذي تصدر منه أوجه التأويل السديدة، وإلا لم يكن ضرورة من ذكر القصص والتعليق على الحوادث زمن الوحي، وعدّها بعضهم مجرد مصادفات وليست أسباب حقيقية³ وهناك بعد آخر هو البعد النفسي ذلك أنّ الإنسان مولع بقراءة الأخبار وتتبع الآثار، وبطبعه يميل إلى سماع القصص وسردها، وإلى جانب ولعه بالخبر قد ولع أيضا بكشف ما غاب عنه، وفضول معرفة الغيب راسخ في وجدانه قاهر فوق إرادته، وفضوله أفضى إلى الفضول في زيادة المعنى وتحقيق الصّورة الواقعية من كلا الحالين وإنشاء الواصل والجامع بينهما بأصل قياس الأشباه بالأشباه والحوادث بالحوادث، والعلامات لا تنفك تصدر من حين إلى حين من منطلق (الإحالة) إلى الواقع الذي كلّما أظهر علامات سببية كلّما

¹ - أثر السياق في فهم النصّ القرآني، عبد الرحمن بودرع، مجلّة الإحياء مجلّة فضيلة، الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 25 جمادى الثانية 1428هـ/2007، الرباط المغرب، ص 75.

² - وهذا وجه آخر للتعريف الذي اخترناه للسياق.

³ - « unevenement ne peu pas etre cause d'une Revelation » انظر: comprendre le Coran : Historicite, litteralisme et Litteralite, AbouNahla AL 'AJAMI, Entretienpuplie Le 16/10 /2009 par La redaction de Oumma.com.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

أظهر النصّ أنساقه السياقية إشارات متعلّقة بتلك الأسباب المتجدّدة بالعلامات الحيّة أو ما يسمّى (بالسيمبوزيس-Semiosis) وهو "مصطلح سيميائي يقصد به حركة السيورة المؤدّية إلى النشاط الترميزي الذي يقود إلى إنتاج الدلالة وتداولها"¹، وهنا تبرز صلاحية النصّ القرآنيّ وتعالیه في الإلمام بحقائق الوضع الأرضي، وبإعادة تكوين الظروف السابقة في سياق متعالٍ ونظم غاية في التآلف، ومن ثمّ توجيه وتحسيس المتلقّي بالحالة السببية والتي هي في منتهى الأمر تجربة إنسانية، والمتلقّي أثناءها يبحث عن الضمنيّ في دلالات الألفاظ كتتمّة للإشارات السببية التي يرسلها السياق، ففي قوله تعالى ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: 1-2-3]، تأتي أفعال السورة بصيغة المخاطب الحاضر، ودلالة ذلك أن يفترض السامع أنّه وحده معنيّ بالرسالة، كأنّ الأمر بينه وبين الله تعالى لا يطّلع عليه سوى العبد وربّه، فإذا تلاحق السياق بالمعنى الظاهر ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦﴾ [الضحى: 6] طلب المعنى الضمنيّ وهو التذكير بدوام لطف الله ورعايته، ثمّ إذا أضاف لها السامع التجربة السببية الحيّة (فتور الوحي عن الرسول الكريم ثمّ معاودته)، دخلت رغبته في السياق وانتزع معانيه طوعاً لا كرهاً، وهذه هي نظرية الحلول السببيّ في السياق.

المطلب الثالث: العلاقات السببية السياقية

1- علاقة الجزء بالكلّ

تشير الدلالة المركزيّة للنصّ القرآنيّ إلى المشاركة في علاقة اللاحق بالسابق مع الوسيط السببيّ، ويشكّل هذا الالتحام الوظيفة التفاعليّة والإخباريّة، والسبب لا يكتسب معناه الكلّيّ أساساً إلاّ من خلال ارتباطه العضويّ في السياق، متلبساً بألفاظه، وبالتالي قد ساهم هذا الارتباط في تشكيل النسيج التناسبيّ، بل إنّ يدفع الجزء السببيّ ليتداخل في الكلّ السياقيّ، وعندها يظهر الجزء السببيّ على نوعين:

- الجزئيات أو الجزئية التبريريّة للخبر السياقيّ.

- الجزئيات في الترابط المنطقيّ.

ويقابل ذلك العناصر الحاصلة من ائتلاف الجزء مع الكلّ:

- الكليّات الثنائيّة (السبب + السبب التابع).

- الكليّات النسبيّة والمطلقة (السياق الأصغر + السياق الأكبر).

¹- السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، سعيد بنكراد، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية سوريا، الطبعة الثانية سنة 1426هـ/2005م.

لا يتأتى معرفة مادة الجزء والكل إلا بواسطة التمثيل الفعلي بشواهد قرآنية وهي محصورة في حدود ما تحتمله سعة الفرع، وقد يقول القائل: وهل لكل سورة سبب أو أسباب حتى ندرس المؤسسات الجزئية والكلية؟، والجواب: ليس بالضرورة أن يتحقق لكل سورة سبب أو أسباب، ولكن مادام يوجد سبب يوجد هناك عبرة لا تستوي فيها مع غيرها في الدلالات مع الأخرى غير السببية، والنظر إلى الجزء وإغفال الكل تقع فيه الغفلة، "فينظر إلى الجزء من أجزاء الآية أو في سياق الآية دون إتمام النظر في سياق الآيات وعندها تكون النظرة قاصرة عن بلوغ مجدها في التحقق من الآراء الراححة من المرجوحة وعليه لا بد من إتمام النظر الذي يستوعب السياق كله"¹، وهذه أيضاً ذريعة لا تُحاذ التقسيم السابق ولتكن سورة الحجرات أحسن ما يبدو لي التمثيل به وأبدأ بالجزئية التبريرية:

1-1 الجزئية التبريرية للخبر السياقي

وتمّ حالة من حالات المناسبة يُراعى فيها الموضوع الذي تتناوله الآيات السبب، ولكن لا يكون ذلك كالسياق للموضوع الواحد، إذ يعرض النص أكثر من موضوع يمثل كل واحد منها وحدة مستقلة، وتبدأ سورة الحجرات بعرض ملامح الوحدة الموضوعية بمطلب تحقيق خصلة التقوى لتعليل الغرض الكلي، وينتظم هذا الطلب الذي يشكل موضوع الخطاب تبريراً له، بأداة سبب النزول والتي تربط نزول السورة في مطلعها ونزولها بحدث سببي، "عن مسروق: أنه دخل على عائشة رضي الله عنها في اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فقالت: له سويقات، فقال: إني صائم، فقالت تقدمت الشهر؟ فقلت: لا ولكن صمت شعبان كله فوافق ذلك هذا اليوم: فقالت إن ناساً كانوا يتقدمون الشهر فيصومون قبل النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عزوجل: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَأَقْرَأُوا اللَّهَ ۗ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ [الحجرات:1]²، ولها سبب ثاني له صلة بالآية التالية ومبدأها أيضاً بصيغة الخطاب (يأيها الذين ءامنوا) - وسيأتي ذكره في الجزئيات الثانية-، وتندرج دلالة هذا الخطاب في السياق التمهيدي لقبول جملة من الأوامر والتواهي.

¹ - نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، المثنى عبد الفتاح محمود، ص 341.

² - الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل، ج3، ص254.

1-2 الجزئيات في الترابط المنطقي

ووحدة المجتمع تبرز أهميتها من خلال السبب الأول وهو أنّ ناسًا كانوا يتقدمون النبي عليه الصلاة والسلام في صوم رمضان لا يوافقون الجماعة، وهذه المواصفات من شأنها أن تدعو إلى ظهور مخالفة الرسول وهو منشأ السبب الثاني (الجزئية الثانية) "عن ابن أبي مليكة؛ قال: كاد الخيران أن يهلكا: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، رفعا أصواتهما عند النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم عليه ركب بني تميم؛ فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مشاجع، وأشار الآخر برجل لآخر - قال نافع: لا أحفظ اسمه - فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلا خلافي، قال ما أردت خلافاك فارتفعت أصواتهما في ذلك؛ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحجرات:3]¹ (السبب التابع)، ومن شأن رفع الصوت أن يؤدي إلى تفويت الطاعة الكاملة له صلى الله عليه وسلم ومنازعة الشرع، ومثلهم الذين نزل في سببهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الحجرات:4] وقالوا اخرج علينا يا محمد²، وبه يتحقق العمل المتعدي المتصل في مجال إصلاح المجتمع، وهو السعي لتجاوز منفعة النفس بالإيمان والتقوى إلى المنفعة للآخرين، وهنا تشخيص للآفة الاجتماعية في زرع الفرقة بين الناس ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾ [الحجرات:6] نزلت في الوليد بن عقبة حين بُعث إلى المصطلقين يجمع الصدقات، فرجع قبل أن يصل إليهم وقال: أتيت قوماً في جاهليتهم أخذوا اللباس ومنعوا الصدقة... وأتى المصطلقون النبي صلى الله عليه وسلم إثر الوليد بطائفة من صدقاتهم يسوقونها، ونفقات يحملونها...³ يعني أنهم ليس كما وصفهم الوليد، وخبره فيهم كاذب.

إذا لزوم التقوى يعين على إصلاح النفس وإصلاح المجتمع وهما عنصران متعديان ووصفان متولدان من حالة إيمانية وتقوى فيهما ثابت، فكان قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ ت فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات:9] وعن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ قال: قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: لو

¹- المرجع السابق، ج3، ص255.

²- المرجع نفسه، ج3، ص262.

³- المرجع نفسه، ج3، ص274.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

أتيت عبد الله بن أبي؛ فانطلق إليه النبي صلى الله عليه وسلم وركب حمارًا، فانطلق المسلمون يمشون معه وهي أرض سبخة، فلما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال إليك عني، والله لقد آذاني نتن حمارك، فقال رجل من الأنصار منهم: والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب ريحًا منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه فشتما، فغضب لكل واحد منهما أصحابه، فكان بينهما ضرب بالحديد والأيدي والتعال، فبلغنا أهما أنزلت: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿١﴾﴾ [الحجرات:9]1، وعلى ذلك تقوم رسالة ومخاطبة المرسل إليه عبر تجسيد الإطار الخارجي داخل النص وتتم هذه العملية بسبيل مرحليّ وعبر أجزاء نصية، "السياق الخارجي (سياق التخاطب) والسياق الداخلي (علاقات الأجزاء)"2، فالتحقت بعد ذلك الآيات تعيد للبعد النفسي دوره في إصلاح المجتمع "عن أبي جبيرة بن الصّحّاك رضي الله عنه، قال: فينا نزلت الآية؛ قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وما منا رجل إلا له اسمان أو ثلاثة، كان إذا دعا الرجل بالاسم؛ قلنا: يارسول الله ! إنه يغضب من هذا؛ فأنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نَسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءِ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَلْمَمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُم الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾﴾، ثم ترتبط النواهي عن الظن السيئ والتجسس والغيبة، حتى إذا كاد العبد ينسى قيمة الإيمان يأتي التذكير بأن الله هو من يحبه في النفوس ويربته في القلوب، ويأتي اللوم على قوم ادّعوا الإيمان ويمنون على الرسول بإسلامهم، "عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه؛ قال: قدم وفد بني أسد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكلموا؛ فقالوا: قاتلتك مضر ولسنا بأقلهم عددًا ولا أقلهم شوكة، وصلنا رحمك، فقال لأبي بكر وعمر رضي الله عنه تكلموا هكذا، قالوا: لا، قال: (إن فقه هؤلاء قليل، وإن الشيطان ينطق على ألسنتهم)، قال: عطاء في حديثه؛ فأنزل الله عز وجل ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَل لَّا تَمُنُّوا عَلٰى إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُمُ لِلْإِيمَانِ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٧﴾﴾ [الحجرات:17]3، وعلى هذا الأساس تنتهي السورة في السياق الأصغر بتنسيق الوحدة الكلية بين أصل الإيمان وأصل التقوى، إلى الوحدة الكلية الكبرى وهي ورود هاتان الصفتان في جميع القرآن.

1- المرجع السابق، ج3، ص279.

2- النص، السلطة والحقيقة، نصر حامد أبو زيد، ص96.

3- الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل، ج3، ص286.

الإيمان ← التقوى ← الالتزام ← إصلاح الفرد ← إصلاح المجتمع القومي ← إصلاح المجتمع الإنساني (يأتيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم"

2- علاقة التفصيل والإجمال

والهدف من هذا الفرع هو معرفة تنسيق الوحدة الكلية التي منشؤها العلاقة العضوية بين السببية والسياقية، والانتقال من الجمل إلى المفصل أو من المفصل إلى الجمل يأتي بحسب ما يتطلبه السياق وما يتلطف بذهنية العبد (المتلقي)، وله شاهد مثله وهو القصة في القرآن فقد تأتي بالإجمال قبل التفصيل (أصحاب الكهف) وتأتي بالتفصيل قبل الإجمال (قصة بقرة بني إسرائيل)، لكن فيما له صلة بمراد البحث "من المعروف أنّ النصّ القرآنيّ نصّ مجزأ، أي نصّ تكوّن في فترة زمنية تروى على العشرين عاماً، وارتبطت أجزاء كثيرة منه لحظة تولدها بسياق يطلق عليه في الخطاب الدينيّ (أسباب النزول)"¹، ولو أردنا البحث عن مسوغات الإجمال والتفصيل من الناحية الفنية والدلالية، فنلاحظ أنّ الجمل يتضمّن بوجه ما معنى خفيّ في اللفظ، فلا بدّ أن نتيقّن بوجود إبهام في المعنى الخفيّ، وإنّما سمّيته خفاء وليس مشكلاً وغيره لأنّ الأصوليون يعدّون "أنّ الخفيّ هو أقلّ أنواع الخفاء، لأنّ خفاءه جاء بعارض وليس خفاء كاملاً في نفس اللفظ..."²، ومع أنّه قد يكون بغير لفظ الخفاء كالمشترك وغيره فإنّها عندي بمنزلة الخفاء لأنّها خفيفة في الإشكال داخل اللفظ مادامت مصحوبة بقريضة تنفيه عنها، والعارض يجري على ترتيب الكلام وعلى المجرى العام للنصّ القرآنيّ، ويرافق السبب في الإجمال وفي التفصيل ثمّ يجيء سبب النزول في الغالب أكثر بياناً وتحتفي من خلاله بمبهمات الإجمال، وعليه فإنّ النصّ قابل لتحمل الخفاء، ويأذن بدخول الإجمال عليه مادام في هذه الحالة قد جاء مقروناً بحدث وبسبب له يزيل عنه ذلك الإجمال والخفاء، وسأورد شاهدين فقط³، وقد يوضّحان ما نحن فيه في الجمل بنوع المشترك، والجمل بنوع...

¹ - النصّ السّلطة والحقيقة، نصر حامد أبو زيد، ص 104.

² - التّصوّر اللّغويّ عند الأصوليين، عبد الغفّار، أحمد، شركة مكنتات عكاظ للنشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، سنة 1401هـ/1993م، ص 149.

³ - لأنّ المقام لا يأذن بالتّوسّع، ويمكن الاستزادة من هذا في رسالة (دكتوراة) فضيلة عظيمي، التّناسب السياقيّ ومستوياته في تفسير التّحرير والتّنوير.

2-1 المجمعل بنوع المشترك

وقد يقع الإجمال في اللفظ المشترك فيأتي في السبب التفصيل ليذهب بذلك التباس الاشتراك في المعنى ففي قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222]، لفظ مشترك يطلق على الحيض الذي يعتري النساء، وعلى مكان الحيض نفسه، وبعبارة أخرى هو مشترك بين أن يكون مصدرًا للحيض أو اسم مكان لموضع الحيض¹.

وبالرجوع إلى سبب نزول الآية نلاحظ ما يميل الترجيح به إلى واحدًا من هذه المعاني، وذكر السيوطي في لباب التتول "عن أنس رضي الله عنه أنّ اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اصنعوا كل شيء إلا النكاح)، وقوله صلى الله عليه وسلم (اصنعوا كل شيء إلا النكاح)² يدل على أنّ المقصود من الاعتزال: أي اعتزلوا موضع الحيض من النساء فحسب، لأنّ ذلك هو موضع النكاح، وفي هذا المثال نجد أنّ سبب النزول قد رجح معنى من معاني المشترك³، والتفصيل ورد بثلاثة مبيّنات:

- بيان موضع الاعتزال.
- جواز إتيان النساء في الحيض مع اجتناب مكان الزرع.
- قوله تعالى (اعتزلوا النساء في الحيض)، ليس مراده اعتزلوهنّ حال كونهنّ حائضات، بل اعتزلوا محلّ الحيض (الفرج).

¹ - أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1424هـ/2003، ج1، ص222.

² - لباب التتول في أسباب التتول، جلال الدّين السديوطيد، ص40.

³ - أسباب التتول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، عماد الدّين محمّد الرّشيد، ص531.

2-2- المجمع بنوع المبهم

تدخل ضمن كاشفات (المبهم) عدّة أدوات منها السياق، وحتى السياق نفسه افتقر إلى البيان، لذلك استوجب عنصرًا كاشفًا اخترنا مرّة أخرى أن يكون سبب النزول، وتلك عمليّة لا تخلو من خصائص فنيّة، ومن الخصائص الفنيّة: أساليب التشويق وعناصر الاستشكال للبحث عن الحلّ للعقدة "ويبدو أنّ في عمليّة الانتقال من الإجمال إلى البيان زيادة اهتمام ومبالغة في عظم ذلك الأمر؛ إذ أورده سبحانه مجملًا -ابتداء- لترك المتلقّي في حال تأمل وتفكّر وسعي وراء معرفة التفصيل بشغف وولع ثمّ فصله حتى يقف المتلقّي على المراد من المجمع"¹، ففي قوله تعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٠﴾﴾ [الأحزاب: 5] هذا الأسلوب يجعل المتلقّي يبحث المعنى المقصود، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ماكنّا ندعوه إلاّ زيد بن محمّد؛ حتى نزل القرآن: ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله"²، لماذا الدّعوة والتّسبة للآباء، ما علّة تحريم التّبنيّ؟، كيف يكون موقف الرّسول من دعيّه (زيد)؟، كلّها مبهمات ينتظر أثناءها المتلقّي الجواب عنها بعد ستة وثلاثين آية، إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرَكَ زَوْجَهَا لَوْ كَانَ لَا يَبْغِي لِيَوْمَئِذٍ آيَاتُ اللَّهِ لِيُنذِرَ الْكَافِرِينَ وَلِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أُمَّرَاتِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الأحزاب: 37] مفعولاً: جارياً وقاضياً أن يكون تحريم التّبنيّ على مثال رسوله الأكرم (السّبب) ليكون أبلغ وأبين وأعظم حجّة وأظهر في التّحريم، وهذا النّص جاء بيّناً شافياً ومقاماً كافياً، وقد استدعي المبهم طلب سبب في النّص اللاحق مقترناً هو كذلك بسببه" إنّ هذا وجه آخر من وجوه تفاعل النّص مع سياقه المقاميّ تفاعلاً يستدعي تخصيصاً في النّص أو تعميماً، أو تحويلاً أو تغييراً، أو إجابة أو توضيحاً لغامض عبر طرائق اللّغة وأساليبها في كلّ ذلك"³، وعن أنس رضي الله عنه؛ قال: لما انقضت عدّة زينب؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم لزيد: (فاذكرها عليّ)، قال: فانطلق زيد

¹ - الإجمال والتّفصيل في التّعبير القرآنيّ دراسة في الدّلالة القرآنيّة، سيروان عبد الزّهرة هاشم الجنابيّ، رسالة الدّكتوراه، كتيّة الآداب في جامعة الكوفة، العراق، سنة، 1427هـ/2006م، ص58.

² - الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل، ج3، ص80.

³ - الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النّص والسيّاق، خلود العموش، ص123.

حتى أتاهما وهي تخمر عجينها، قال فما رأيتها؛ عظمت في صدري حتى ما أستطع ونكصت على عقبي، فقلت يا زينب!، أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك...¹، ويأتي الأمر بالسبب العملي ليثبت أنه لو كان زيد ابن محمد لما صحَّ أن ينكح زوجته رسول الله، إذاً تحريم التَّبَنِّي مؤداه إلى دفع تحريم ما أحلَّ الله تعالى، وإلى إثبات النَّسب الحقيقي، وفي قوله تعالى (هو أقسط عند الله) نلاحظ دلالة صيغة التفضيل في فعل (أقسط) أن رسول الله فعل القسط (تبني) ولكنّه ترك الأولى والأقسط (تحقيق النَّسب) يعني لم يكن له خيار إلا أن يفعل ما فعل وهو الخيار الأفضل في اجتهاده وفي معطى الحال، ومع شدة الوقعة على رسول الله ﴿ وَإِذْ نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَخَشِيَ النَّاسُ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ نَهْيَهَا وَطَرَا زَوْجَهَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَرَاغَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾ [الأحزاب: 37] تنصرف العبارة إلى خشية الرسول من مقالة الناس: إنّه تزوّج امرأت ابنه، وليس الخشية مبتغاه في زينب كما انحلوا، ولو عدنا إلى السبب الثاني للنزول لوجدناه محصوراً في هذا المعنى، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: "أنّ هذه الآية نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة"².

وهكذا لما نزلت هذه الآيات بأسبأها تكون قد أجابت عن الإجمال والإبهام الذي صاحب الآيات في أوّل السّورة، ويصير عدم معرفة أسباب التّنزيل موقع في الالتباسات والإشكالات الدلالية وردّ الأمور الظاهرة إلى الإجمال، كما أقرّ الشاطبي، في سابق القول.

3- علاقة العموم والخصوص في السياق

قضية العموم والخصوص لم يعد يُنظر إليها من زاوية أصولية تقليدية صرفة بل تعدّت لتصل إلى مستويات التداولية وتأصيل النظريات السياقية الحديثة، وتحقق جدلية العموم والخصوص بواسطة التجربة النصية المحصّلة انطلاقاً من استيعاب مدلول السياق لتحرير مدلول العام والخاص داخل النصّ وهذا لا يعني نفي أو استبعاد دلالة العام كلياً في القرآن، بل يعني أنّ العام القرآني متعلّق بسياقه الرّمزي والمكاني، وأنّ المسألة المطروحة هنا ليس فحوى الدلالة (هل هي العام أو الخاص) بل نطاق سريان هذه الدلالة من حيث الزمان فلكي نفهم فحوى الدلالة لا مفرّ ضمن آليات أخرى من اعتماد السياق الاجتماعيّ الأوّل المزامن للنصّ

¹ - الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل، ج3، ص119.

² - المرجع نفسه، ص118.

بما في ذلك الوقائع أو السبب المباشر للنزول...¹، قد يعني كلام عبد الجواد ياسين أن العام ليس مستغرقاً بالمطلق، إذا ما قوبل بسياقه الاجتماعي الذي ظهر فيه والنظر إلى أسباب النزول، وكلامه يوحي في النفس ببحث التشابه بين العام والخاص بتلك المدلولات، وعليه قد يأخذ صفته، ويشبهه ما ذهب إليه الزركشي في حق دلالة السياق "فإنها ترشد إلى تبيين المحمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم...²، فإذا كان العام مخصصاً بالسياق فحتمًا هو مفتقر إلى وجوده، وعلى سبيل ذلك يدخل سبب النزول من باب الوظيفة التخصيصية للدلالة العامة، فيكون عندنا إذا ثلاثة مكونات تتحكم في العموم والخصوص:

- السياق المطلق، (السياق العام والخاص).

- أسباب النزول.

- محل العام والخاص (أي: توظيف وجمع المكونين السابقين).

وترتبط العلاقة بشكل أساسي بمكونات تؤكد مبدأ حضورهما، والذي أحاط تأثيرهما بعملية ذات ركن آخر يتمثل في مسألة خصوصية زمن النزول ومعطياته الدالة في التاريخ، وفيه يأتي فهم عموم وخصوص النص في زمن نزوله لا في زمن استقباله، ولكن النص قد تحوّل في حالة اكتماله إلى وحدة يعتبر العام والخاص كينونة ملتصقة بها (السياق العام)، وقد عبّر أبو زيد عن هذه الجدلية (بواقعية النص) "إن جدلية العموم والخصوص أو الإطلاق والتقييد تكشف عن تعامل الفقهاء مع النص القرآني بوصفه نصًا واحدًا وإذا كانت الآيات ترتبط من حيث النزول بوقائع ومناسبات تكشف عن معناها ودلالاتها، فإن استثمار الأحكام من النص يتعامل مع النص بوصفه وحدة واحدة"³، ونلاحظ التنافر في المنهج ومن شأن هذا أن يطرح إشكالية: العموم والخصوص بدلالة زمنية التجلي والتكوّن، وإشكالية الوحدة السياقية في النص التام بعد زمنه الأول، ومن ثمّ تكشف جدوى وقدرة أسباب النزول في التأثير في الجدلية باعتبارها منشئة للنص في الزمن الأول ومصاحبة له بالتلّفي في الزمن الثاني، لأنّ السياق الاجتماعي المصاحب يتسم بنوع من التفرّدات يصحّ أن تدعى ب(الخاصية الذاتية)، ويصحّ هنا التمثيل بالحالة الاجتماعية نحو النكاح زمن

¹ - الدّين والتّدِين، عبد الحواد يس، ص 317.

² - البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشي، ج 2، ص 127.

³ - مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد ابو زيد، ص 215/214.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

الوحي؛ فتحت عنوان (تخصيص العام بالقرائن السياقية) يجعل المثنى عبد الفتاح التخصيص من قوله تعالى ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾﴾ [النساء: 2]، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَذُرْبٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعْلُوا ﴿٢١﴾﴾ [النساء: 3] لكن نفهم من لفظ (اليتامى) لفظاً عاماً يدخل فيه الذكور، لأنه جمع محلى (أل)، ولا يجوز تخصيصه بأحد الجنسين إلاً بدليل، وقد جاء هذا اللفظ عاماً، ثم يبين مخصصه وهو بقرينتين:

- الإقساط لليتامى بإعطائهن حقوقهن في المهور.

- مقابلة الشرط بالجزاء (أي: مقابلة خوف عدم إقساط الأولياء لليتامى بنكاح ما طاب من النساء).¹

وعلى ذلك فإن:

$$\text{اليتامى} + \text{النكاح} \leftarrow = \text{نساء.}$$

وما فعله المثنى من أحسن الوجوه للتدليل بالسياق على دفع العموم بالخصوص ويكاد يكون استدلالاً منطقيًا، بيانه في الرسم السابق الذي أجملت فيه ما ذهب إليه، بيد أن في سبب النزول أيضًا تصريحًا لهذا الوجه، يظهر من خلال كلام عائشة في إرادة تخصيص العموم في لفظ (اليتامى) بالمرأة المنكوحه، أخرج الطبري بسنده عن عروة، عن عائشة: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَذُرْبٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعْلُوا ﴿٢١﴾﴾، فقالت: يا ابن أخي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها، فيرغب في مالها وجمالها، ويريد أن ينكحها بأدنى من سنة صداقها، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما سواهن من النساء.²

فإذا كان الأول يعني فيه السياق عن الشرح والتأويل والاستدلال، فإن الثاني (سبب النزول) يقدم البنيوية الواقعية للنص والتي تجعل السبب يتوسط الدلالة السياقية النصية والدلالة الواقعة التي جاء من أجلها النص، وهي - في هذا المقام - أن المجتمع الجاهلي كانت تتزوج فيه اليتيمة بلا نحلة تامة ولا حق كامل في

¹ - نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، المثنى عبد الفتاح محمود، ص 127.

² - جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج 7، ص 531.

الصّداق، وفي ذلك تخصيص آخر تعلق بنوع الإقسط الذي يؤتاه اليتامى فليس كلّ إقسط وإنما ما له علاقة بإيفاء الصّداق.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خلاصة المبحث

الوضعية التي شرحتها سالفا تقرّر تحليلي وتظهر واقعا يعكس حالة من ضوابط ومحددات تكون فيها العلاقة بين السياق وأسباب النزول علاقة متداخلة ومؤثرة، فكما أنه تعين الأسباب على تقريب المراد، يعين السياق على تحديد وتعيين السبب الملائم، بيد أنّ من الواجب تحديد السبب أولاً ثمّ اختيار المقبول منه لمواجهة مع السياق، وهذا واقع لا محالة غير أنّ استفاد مما تقدّم أنّ لا تعارض بين السياق الاجتماعي والسياق النصّي، فكما يمكن للوصول للخصوص من النصّ وسياقه، يمكن كذلك الوصول إليه من سياقه الاجتماعي (الخارجي)، وهذه إحدى قضايا العموم والخصوص وقد سبقا لاهتمام بهما في موضعهما من البحث في قضايا أصول الفقه مع أسباب النزول.

المبحث الثالث: الدراسة الاستدلالية لأسباب النزول مع للسياق

يهدف هذا المبحث إلى جمع البيانات الاستدلالية للظاهرة السياقية السببية، لأنه "هناك أسباب نزول لآيات كريمة، يصعب التوفيق بينها وبين السياق الذي نزلت في الآية"¹، ومنه ينبغي البحث عن الحالات التي تقع باجتماع دلالة السياق مع دلالات السبب، دون قصد إظهار الترجيح لأيهما وإن بدا منه شيء فعرضاً لا قصداً، وقيمة هذا المبحث تأتي وفق ما يقتضيه تفعيل وظيفة السياق مجتمعاً مع أسباب النزول وتوزيع محلّ إيرادي وذكري له حين جعلته ثلث العمل، وأن ذلك يعتبر لبنة جديدة في الحقل المعرفي لمنهج التفسير، والاستدلال بأسباب النزول في المبحث الآتي مشروط بوجود مرافقة السياق لها.

المطلب الأول: الاستدلال بالسياق لاختيار السبب والعكس

1- الاستدلال بالسياق وأثره في السبب

تتسم كل آية في الأصل بتوازن بين دلالات من أسباب النزول ودلالات سياقية، وإن السياق باعتباره آية دلالية مسؤولة بوجه ما أيضاً عن تعيين السبب المناسب ولم لا الصحيح "وما دام سبب النزول صحيحاً ومرتباً بالآية ارتباطاً وثيقاً، فلا يصح أن تتعارض روايات أسباب النزول الصحيحة مع السياق في هذه الحالة، وقد يتوهم أن روايات أسباب النزول متعارضة مع السياق القرآني إن لم يتمّ تمعن السياق على الوجه الصحيح..."²، وهذا القول لا بد منه بالأساس قبل الحكم به على السبب، وإنّ الأقدمين قد جرى لهم العمل به فقد يعين السياق على بيان سبب النزول الصحيح عند تعدد أسباب النزول³، مثاله ما رواه ابن

جرير الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي

أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء: 65]، "اختلف فيمن نزلت هذه الآية ف قيل في الزبير

بن العوام وخصم له من الأنصار، وقال آخرون نزلت هذه الآية في المنافق واليهودي اللذين وصف الله

صفتها في قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا

إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٥﴾ [النساء: 60]، وهذا القول أولى

1- إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، ج 1، ص 322

2- السياق القرآني وأثره في الترجيح الدلالي، المثني عبد الفتاح محمود، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك الأردن، 2005/1426م، ص 140.

3- انظر: السياق وإنتاج المعنوية تأصيلية نقدية في نظرية السياق القرآني، الخامسة علاوي، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر العدد 33 سنة 1424 هـ / 2013م، ج 1 ص 352، وانظر: جامع البيان، الطبري ج 8، ص 524.

بالصواب، لأنّ قوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٦٥) في سياق قصة الذين ابتداءً الله الإخبار عنهم بقوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^(٦٦)¹، وفي مقابل عمل الطبري، أرى أنّ المثنى يحاول التخفيف من ميل شيخه فضل عباس إلى السياق كلياً، يقول فضل: "فالسّياق له شأنه وعليه يعوّل في تصحيح سبب النزول"²، وكلام المثنى يتّجه فيما لو كان هناك تعارض، ثمّ يقيده بأنّ الصّحيح من الروايات لا يختلف مع السّياق، مع أنّ فضل عباس استبعد رواية البخاري في قوله تعالى ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِن ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٦٧) [فصلت: 22] كان رجلان من ثقيف وختن لهما من قريش، أو رجلان... فقال بعضهم، أترون الله يسمع نجوانا أو حديثنا؟ فقال بعضهم: قد سمع بعضه ولم يسمع بعضه، قالوا لئن كان يسمع بعضه، لقد سمع كلّ فنزلت الآية، يقول فضل عباس: "ومع يقيننا بصحّة رواية البخاري لكن الذي لا نستطيع قبوله أنّ تكون الرواية سبب نزول"³، وشرط ثاني عند المثنى: يجب التّمعّن جيّداً في دلالات السّياق، بينما يذهب فضل عباس إلى التّقليل من الروايات أمام السّياق "فكثيراً ما نجد في روايات أسباب التّزول ما لا يتّفق مع السّياق، فما كان منه غير صحيح الرواية فالخطب فيه يسير، لكن الإشكال فيما ادّعت صحّة روايته، وقضية السّياق قضية جوهريّة في قبول سبب التّزول"⁴، وقد يحتجّ أحدهم على فضل عباس بأنّ قوّة الرواية في الشّرح والتّفسير مقدّمة على قوّة السّياق إذ يحتاج إلى نظر واجتهاد، والرواية جاهزة الدّلالة، ومما استدلّ به فضل قوله تعالى ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٦٨)، في تقسيم السّياق على السّبب وتدرّج برأي الطبري وقد بيّنت بالدليل في فرع (اختلاف جهة ورود السّبب) أنّ الطبري وظّف السّياق والسّبب جميعاً، وأنّ ليس هناك داعي لتقديم هذا على هذا وإن أفاده الظاهر، وبأنّ هناك أنّ السّياق نفسه صار وسيلة لتبيّن الروايات قبل الحكم له عليها، وهناك من حاول الجمع بين

1- انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج5، ص523/519.

2- إتيان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، ج1، ص322.

3- المرجع نفسه، ص328.

4- إتيان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، ج1، ص320.

الطريقتين وجعل موضع أسباب النزول من السياق ما يشبه موضع الكلمة من الجملة فيذهب صبحي صالح في كتاب مباحث في علوم القرآن إلى الاختيار التوليقي "رأى المحققون رأي العين أن نزول الآيات على ما اكتشفوه من الأسباب الفردية الخاصة لا يتعارض مع وضع الآيات في مواضع تناسب سياقها، إذا كان القرآن ينزل على الأسباب منجماً تبعاً لما تفرقت من الوقائع، وكان النبي الكريم يأمر بكتابة الآية أو الآيات، مع ما يناسبها من الآي في المواضع التي علم من الله أنّها مواضعها تثبيتاً لمفهوم الوحي، ورعاية لنظم القرآن وحسن السياق"¹، ومن شواهد قيام الاختيار بين السياق والصحيح من أسباب النزول، بل والاستدلال بالسياق عند أكثر الناس حرصاً على الرواية واختيار ليس الصحيح منها فحسب بل ترجيح الصحيح بعضه على بعض، ما جاء في قوله تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا آتَوَا وَيُجِبُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران:188]، روى نزولها في المنافقين الذين تخلفوا عن رسول الله في الجهاد ويحبون أن يذكروا ويحمدوا بلا عمل²، وروى البخاري نزولها أيضاً في أهل الكتاب³، يقول خالد المزني: "فهذا السبب أصح من حديث أبي سعيد من أنّها نزلت في المنافقين، لأنّه مؤيد بالسياق القرآني"⁴، وبذلك يكون السياق عنده ركن تاطيري لقبول روايات الأسباب ويؤكد ما يفعله من الإحالات المتكررة إليه يقول: "وبعد تعريف سبب النزول وشرحه تبين لي أنه يركز على أربعة أركان ينضبط باجتماعها، ويختل باختلافها"⁵، والركن الثالث الذي اشترطه: قبول رواية السبب وأن يكون السبب موافقاً للسياق ولو كان صحيحاً صريحاً وهذا سابقة خصوصاً عند المتمسكين بالأثر يقول: "سياق الآيات وأعني به الآيات التي تسبق موضع النزول وتتبعه، فهذه الآيات لا بد أن تكون في موضوعها وخطابها غير مخالفة للسبب في أصله وخطابه فلو كان سياق الآيات في أهل الكتاب ما صح أن يكون السبب في آية منه نازلاً في المشركين وكذلك أصل الموضوع فلو كان السياق القرآني في موضوع يخالف موضوع السبب

1- مباحث في علوم القرآن، صبحي صالح، ص149.

2- جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج5، ص465، وانظر: لباب القول، جلال الدين السيوطي، ص63.

3- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا آتَوَا وَيُجِبُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ

يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ رقم 4568، ص1122.

4- المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزني ج1، ص91.

5- المرجع نفسه، ج1، ص113.

قطعنا بأنه ليس بينهما صلة، وإن كان الحديث صحيحاً صريحاً في النزول¹، وعلى هذا سار نفر من الناس مؤكدين قوة السياق أمام السبب واشتروا ضرورة تناسب الرواية مع سياق الآية أو الآيات في السورة وقالوا: "فإذا كانت الرواية لا تناسب السياق في الآية، فإنها تقصي أسباب النزول"².

وموافقة موضوع السياق موضوع السبب أمر له صفة تربط جهتي الدلالة السببية السياقية فهذا نطاق لا بد منه، لكن الجزم بأنّ أمراً نازلاً سبباً في كذا والسياق في كذا؛ شرط غير مقطوع به، وقد تقدّم شاهد في قوله تعالى في الآية السابقة، وقوله في مخالفة السبب الصريح الصحيح السياق، فيه بتر الصلة بينهما، لا يتفق مع واقع الحال، وقد سبق قول المثنى في بداية الكلام، فإن أراد بالمخالفة التعارض فلم يحصل وقوعه على رأي صبحي الصالح، وإن أراد التنافر الظاهر فقد يوجد، وهذا يتفاوت الناس في العلم به، وأهل التحقيق لهم القدرة على فكّ إشكاله.

2- الاستدلال بالسبب وأثره في السياق

إنّ أؤكد تكشف لتفاعلية السبب مع السياق تبرزه تلك الأسئلة الملحة لطلب الحالة التوافقية بينهما، حيث يتجه المفسرون من أجل فهم القرآن عبر تنسيق أطراف تلك التفاعلية، ممّا دفع ببعض المعاصرين إلى الجزم بأنّ الأسباب جزءاً من بنية النصّ وأركانه، وأنّها وصلت إلينا ليس من خارج النصّ بل من خلال سياقه ومن خلال معالجته لتلك الوقائع ويعني بكلّ موضوعية "أنّ النصّ القرآني ينطوي في ذاته على أسباب نزوله التفصيلية، ويكشف ببساطة عن تفاعله المباشر مع الواقع الاجتماعي، لأنّ النصّ ينطلق منها ويبنى عليها باعتبارها جزءاً من بنية الخطاب"³، وتعتبر البنية نتيجة لتفاعلية الأسباب التكوينية، ومن هذا المنظور فإنّها تجاوزت مرحلة منازعة السياق، ومع هذا فهي محكومة بما تمده من دلالات داخل التكوينية وخارجها ومن ثمّ ف: "إنّ مجموع التصوص التي نتعامل معها في موضوع (أسباب النزول) تفيد أنّ حركة تحليل النصوص يجب أن تسير في اتجاهين: الأول من خارج النصّ إلى داخله، أي من السياق الاجتماعي للنصّ إلى بنيته الداخلية، والثاني: من داخل النصّ إلى خارجه، فنرى السياق الاجتماعي من خلال بنية النصّ الداخلية وعلاقته بالأجزاء الأخرى من النصّ العام، فيمكن بهذا اكتشاف أسباب النزول من داخل النصّ،

¹- المرجع السابق، ج 1، ص 113.

²- دراسة تطبيقية في ضوء أطر لا بد منها في تحقيق أسباب النزول، أحمد فريد صالح أبو هزيم وعبد الرّحيم فارس أحمد، ص 73.

³- الدّين والتّدين، عبد الجواد يس، ص 62.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

كما يمكن اكتشاف دلالة النصّ بمعرفة سياقه الخارجي، خاصّة إذا تعرّس تحديد سبب النزول بسبب تضارب الروايات¹، وهذا الكلام أشبه بمحصّلة الفرع السابق، لأنّ الانطلاق من خارج النصّ يعني اعتبار السبب الداعي لتجليه، ومنه فهم المقصد الذي سيق له بالواقعة الجزئية، وأسباب النزول والأحوال التي نزلت فيها الآية من أعظم ما يدلّ على تحديد الغرض والمعنى المقصود في الآية، وعليه فلا بدّ من اعتبار هذه الخاصية في السياق القرآني²، ولأنّ المقصودين بالسبب مقصودون بالوصف، والمعرفة بهم تفضي إلى معرفة المعاني المنتجة من تلك الأوصاف المذكورة في السياق والذي يحتاج بنفسه إليها للتدليل على المعاني، وقالوا في ذلك: "ومن أعظم ما يدلّ على الغرض والمعنى المقصود في الآية، معرفة المخاطبين بالآيات، فإنّ معرفة المخاطب بالآية والمقصود بها يحدّد الغرض من الآية ومعناها الصّحيح"³، وينبغي أن ينسجم وصف المخاطب (فعله وقوله) مع وصف ومضمون السياق له، وعمل التأويل ربط أدنى التحام يجمعهما و"يتداخل ذلك كون الأسباب جزءًا من بنية الخطاب، ومن ثمّ افتراض علم المخاطب بها"⁴، ممّا يعني أنّ التداخل يكسب قيمة مزدوجة: الوصف السببي والوصف السياقي، وطبقًا لهذا الحكم فإنّ استعمال السبب هو الجزء الوحيد للمشاكل لبنية النصّ وإلا سيكون تأثيره عكسي (نصّ مجرد) أو يعني يكون قادرًا على إيفاء معناه بمعناه، وهو نفس ما مال إليه وجيه قانصو "هذا دفع الكثيرين إلى قلب المقاربة في التّعرف إلى ظرف الوحي ومثيراته الخارجية بأن يكون القرآن هو المصدر الأوّل والمرجع الأساس في إعادة بناء حدث الوحي، سواء أكان ذلك في التّعرف إلى سياق النصّ الداخلي أو استحضاره ملابساته التاريخية... فيكون النصّ القرآنيّ بالتالي، مرجعًا لروايات مناسبة النزول وعنصر ترجيح بينها وليس العكس"⁵.

والحق تضعنا الآراء السابقة أمام محكّ جدلية البنية الموضوعية والتركيبية لنصّ الوحي، ولتفكيك هذه المعادلة يجب التفريق بين مستويات النصّ:

- البنية النصّية الكلية.

1- الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسياق - قصص أولي العزم من الرّسل عليهم السّلام (أمّودجًا)، -، إسماعيل زاوي، ص66.

2- أنواع السياق في القرآن الكريم، آمال السيّد محمّد الأمين، مجلّة جامعة الناصريين، العدد السابع، جانفي سنة 1436هـ/2016م، ص89.

3- المرجع نفسه، ص89.

4- الدّين والتّدين، عبد الجواد يس، ص62.

5- النصّ الدينيّ في الإسلام من التفسير إلى التّلقي، وجيه قانصو، ص376.

- البنية النصّية الجزئية.

فإذا كانت البنية النصّية في المستويين تتّسم بتوازن بين معاني ربّانية (أمر- ونهي- توجيه)، ومعاني خارجية (أسباب النزول) (الجوّ العام)، فإنّه يعاد صياغتها (أسباب النزول) وتقوم عليها المعاني الأولى من جهة التوجيه والأمر والنهي، وسمّاها عبد الجواد ياسين "التداخل على مستوى الصياغة) بين النصّ والواقع، حيث يكون السياق الاجتماعيّ ممثلاً في سبب النزول، جزءاً ضمناً من البنية الكلية"¹، وبالتالي تجد المعادلة حلّها بفهم (الرّوابط التّسقيّة)، والوقوف على آثار التّناسب الدّلاليّ يصدر من النصّ، "فانطلاقاً من السياق تتحدّد نوعيّة الخطاب، ثمّ إنّ معرفة المناسبة قد تساعد أيضاً في إدراك البعد الدّلاليّ للآيات القرآنيّة، ومنه ألحّ علماء التّفسير على معرفة أسباب النزول لتفسير آيات الذّكر الحكيم"²، كما يمكن استخراجها من السياق الخارجيّ (أسباب النزول)، إلّا إذا دخلت عليه إشكاليّة أخرى هي: إشكاليّة العموم داخل السياق الخاصّ.

3- حالة العموم في طرفي السياق والسبب

يشير الاستقراء إلى قلة الحديث عن جدليّة السياق والسبب تحت تأثير العموم والخصوص³، فقد تقرّر أنّ قواعد العموم مقدّمة على قواعد السياق وغيرها فقواعد العموم أقوى من قواعد السياق، ويفهم منه أن أسباب النزول قد تسم السياق بالخصوص، وحينها يجب في ذلك تغليب العموم على خصوص السياق، ولكن هذا الرّأي من وحمّال لعدّة أوجه لا بدّ من قيود:

- فإن قلنا إنّ للسياق خصوصاً فهذا يعني تعيين صفات العام حتّى يمكن تعميمه، وإن أراد من خصوص السياق خصوص السبب فقد وقع منه الخلط إذ يلزم التّفريق بينهما.

- خصوص السبب يعطي دلالة وإطار لتخصيص السياق لا لتخصيص الحكم وحصره في نفر دون غيرهم، وحتّى ولو تقرّر أنّ قوّة العموم كامنة في استغراقه لجميع المكلفين، إلّا أنّه أيضاً يفتقر إلى تحديد أوصافه كي يسمح لنفسه أن يعمّم عليها.

¹ - الدّين والتّدوين، عبد الجواد يس، ص 67.

² - سياق الحال في الفعل الكلامي، سامية بن يامنة، ص 16.

³ - انظر: أسباب النزول وأثرها في بيان التّصوّص دراسة مقارنة بين أصول التّفسير وأصول الفقه، عماد الدّين محمّد الرّشيد، ص 416.

ولما لم يكن له مفرّ منه رجع إلى أصل ما تقرّر فقال: في قاعدة "يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نصّ بالتخصيص"¹، وهذا التخصيص قد يكون السياق، يقول عقبها: "إلا أن يكون السياق يقتضي تخصيصها حتمًا أو يقوم الدليل على ذلك"²، والمدرسة الأثرية أعملت فكرة المفهوم المركزي لاجتماع الوضعية كحالة وصفية وكحالة حصرية، بالنسبة للخصوص وللسياق، قال ابن تيمية: "ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه"³.

- والسيّاق الأصغر يكسب خصوصية انحصاره إزاء السياق الأكبر، وأسباب النزول الغرض الذي نزلت في النصّ تعطي للأصغر تلك الخصوصية، ويلزم تقييد القاعدة السابقة، "وعليه فإنّ القاعدة التي قررها محلّ نظر، وذلك لأنّ الأصل اعتبار السياق والغرض الذي نزلت في الآية والقول بالعموم إخراج اللفظ عمّا اقتضاه الغرض المقصود، إلا أن يكون العموم متفقًا من جميع الوجوه مع المعنى الذي نزل فيه النصّ"⁴، وعبرت عن الجملة الأخيرة ب: (أوصاف العام).

- ويقع الإشكال في التحليلات المتنوعة للعام وفي التباس تعميمه، لاسيما وأنّ المدونات والاجتهادات تلحّ على تفعيل (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)، "أمّا حين يختلف العموم مع الغرض المقصود في بعض الأحكام الواردة في الآية فليس لائقًا أن نغفل المعنى الخاصّ ونرجح المعنى العام، لأنّ ترجيح المعنى العام يرد عليه إشكالات في معنى الآية بعمومها، ويخرجها عن الغرض المقصود بها"⁵، وتظهر الإشكالية من مخالفة الغرض الذي يستحيل معه التخصيص، والإشكالية المترتبة هي الحكم بالمخالفة وما ينتج عنها ويعتبر الاجتهاد فيه لدى المفسّر ظنيّ الدلالة والحكم، ويبقى وجه الارتباط هو المحدّد، ومن ذلك اختيار عماد الدّين محمّد الرّشيد حين ذهب إلى عدم مساواة السياق بسبب النزول في التخصيص للفظ العام ومّا أجاب على من اعترضه بأنّ "ارتباط العام بالسياق أقوى من ارتباطه بالسبب الخاصّ النازل لأجله، ويتجلّى ذلك في انتزاع العام من سياقه فتبطل جوانب من معناها أو تبدو ركيكة، بخلاف سبب النزول والنصّ النازل، إذ لا يتوقّف فهم العام على سبب نزوله، ولو أبعد العام عن سبب نزوله لما تغيّر شيء

1- المرجع السابق، ج2، ص527.

2- المرجع نفسه، ج2، ص527.

3- مجموع الفتاوى، عبد الحليم ابن تيمية، ج6، ص18.

4- أنواع السياق في القرآن الكريم، آمال السيّد محمّد الأمين، ص98.

5- المرجع نفسه، ص98.

من معناه، فالعام هنا مستقل بذاته، وهناك مرتبط بسياقه معني، ومبني أحياناً¹، ويشهد لهذا المقال ما قالوا إنّه نزل سبباً لنزول المعوذتين، والاختلاف الشديد في ذلك، وبالتالي أن تكون نزلت في النبي الكريم بعد تعرّضه للسحر، أو عامّة أنزلهما الله تعالى لتعليم الناس وأن تكون الاستعانة والاستعاذة به وحده،² وعمل السياق في هذه الحال يخدم القول الأول، يعني أن يكون سبب النزول مخصوصاً بما جرى للنبي وليس نزولاً عاماً، ويؤكّده السياق اللفظي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ أَلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق:1]، والسياق المعنوي ﴿وَمِنْ شَرِّ أَلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق:4]، أي السحارات يعقدن ثمّ ينفشن في العقد (والتي وردت كذلك في رواية السبب)، وشاهد معنوي آخر، ختم السورة بالاستعاذة من ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق:5]، ومعلوم كما جاء به السبب أنّ الذي قام بالسحر رجل من اليهود (لبيد بن الأعصم)، ومن صفاتهم الحسد ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَاهُمُ آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۝٥﴾ [النساء:54] نزلت في اليهود³، والتبنيّه لازم إلى أنّ التخصيص لا يحصر العموم، قال السعدي: "وتدبر هذه النكتة التبييخ مرورها بكتاب الله تعالى؛ إذا كان السياق في قصة معينة، أو على شيء معين، وأراد الله أن يحكم على ذلك المعين بحكم لا يختصّ به، ذكر الحكم وعلّقه على الوصف العام، ليكون أعمّ، وتندرج فيه الصورة التي سيق الكلام لأجلها، ليندفع الإيهام باختصاص الحكم بذلك المعين"⁴.

المطلب الثاني: توجيهات الاتساق الاستدلالي في السببية

1- التوجيه الدلالي داخل الدائرة السببية والسياقية

من أصعب المهمّات البحث عن العلاقة بين النصّ وعلّته في خصمّ السياق، والتي غالباً ما تكون مخفية وراء متشابهات في المعنى، وهذه المتشابهات توحى بالتناظر الظاهر، ولا تقلّ التباساً عن المشترك اللفظي كقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضْمِعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ سمي (الصلاة) (الإيمان) لماذا؟ والجواب: أنّ الدلالة لا تظهر إلا من مجموع معطيات السياق مجتمعة مع أسباب النزول، أثناء تحويل القبلة، فإنّ الجاهل بسبب نزولها، يشكل عليه

1- أسباب النزول وأثرها في بيان التّصوُّص دراسة مقارنة بين أصول التّفسير وأصول الفقه، عماد الدّين محمّد الرّشيد، ص420.

2- انظر: موقف المفسّرين من سبب نزول سورتي المعوذتين، سامي محمّد هشام عبد الشّكور احريز، مجلّة دراسات علوم الشّريعة والقانون الجامعة الأردنيّة، المجلّد 41، الملحق3، سنة 1435هـ/2014، ص1065.

3- انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطّبري، ج8، ص476.

4- تيسير الكريم الرّحمن، عبد الرّحمن السّعدي، ج1، ص682.

قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ آلِي كَاؤُاعَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 142]، ويشكل عليه قوله أيضاً في مطلع هذه الآية حيث اختلفوا من المقصودين بالسُّفَهَاءِ، ولكن حين يعلم أنه لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فصلّى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يتوجّه نحو الكعبة، أنزل الله تعالى: ﴿قَدْ زُرَى تَقَلَّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 144]، فقال السُّفَهَاءُ من النَّاسِ - وهم اليهود - ﴿مَا وَلَّيْتُمْ آلِي كَاؤُاعَيْهَا﴾، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: 142]، نفهم وجه الدلالة من قوله ﴿الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ ومعناه: أنّ الله الذي أمرك بالتوجّه إلى بيت المقدس هو الذي أمرك بالتوجّه إلى شطر المسجد الحرام، ولا تلتبس مع الأخرى، ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّكَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 115]، التي نزلت في الصحابة الذين عميت عليهم القبلة قال الطبري: حدّثنا أحمد قال، حدّثنا أبو أحمد قال، حدّثنا أبو الربيع السّمان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه قال، " كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة سوداء مظلمة، فنزلنا منزلاً فجعل الرجل يأخذ الأحجار فيعمل مسجداً يصلي فيه، فلمّا أصبحنا، إذا نحن قد صلينا على غير القبلة، فقلنا: يا رسول الله لقد صلينا ليلتنا هذه لغير القبلة، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّكَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾، ونقل أيضاً سبباً بسنده أنّها نزلت في اليهود حين تحويل القبلة¹، إذاً للآية سببان أحدهما في الصحابة والآخر في اليهود، فأما الذي في الصحابة فلاهم أطاعوا الله ورسوله ووافق في الأمر، فأينما اتّجهوا فقد أصابوا، وأمّا الذي في اليهود، فإنهم يستنكرون - بسفاهة عقولهم - المخالفة في الظاهر والتي صدرت من محمد وأصحابه (تغيير القبلة)، وحقيقة الحال أنّهم يخالفون في أعظم منه وهو مشاققة الرسول ومنازعة أمره وترك الإيمان. قلت: والسبب الثاني يحصل به التّطابق أيضاً، لأنّ الله وصف قائله بالسّفه وهي شطر من آية أولها ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ وقال الجابريّ هم "اليهود وحلفاؤهم من المنافقين"²، ولا يصح نسبة

1- جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج 1، ص 527 / 531.

2- فهم القرآن الحكيم التفسير الواضح حسب ترتيب التّول، محمد عابد الجابري، ص 58.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

الستفه إلى أصحابه عليهم الرضوان إلا إذا كانوا ممن له وصف بالمخالفة فصاروا مثلهم، ولأنه قال عقبها ﴿إِلَّا لَتَعْلَمَنَّ مِنَ رَبِّكَ لَوْمَاتُكَ أَكْثَرٌ﴾ [البقرة: 143]، وأهل التفسير "نظروا إلى الآية القرآنية أو مجموعة الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن، ومعنى ذلك أنهم لا يعتمدون على السياق اللغوي الجزئي المتمثل في الآية الواحدة أو مجموع الآيات المعزولة عن سياقها الكلي، بل اهتموا بعنصر آخر مكمل للسياق اللغوي في السياق القرآني، وهو علم القراءات... وعلم أسباب النزول...¹ فيصير المعنى بمدلول السبب، يا أهل الكتاب: أنتم تظهرون التوجه لله في الصلاة وتخالفون الرسول في الإتيان، فلا عبرة بصلاتكم إذا كنتم تكفرون بالنبى الذي أرسلت، وهو مراد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ الآية وإلى ذلك لمح الطبري: وأولى هذين القولين بتأويل الآية، القول الذي قاله قتادة والربيع بن أنس: أن يكون عنى بقوله: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، اليهود والنصارى، لأن الآيات قبلها مضت بتوبيخهم ولومهم، والخبر عنهم وعمّا أعدّ لهم من أليم العذاب، وهذا في سياق ما قبلها، إذ كان الأمر كذلك، - ﴿لَيْسَ الْبِرَّ﴾، - أيها اليهود والنصارى، أن يولي بعضكم وجهه قبل المشرق وبعضكم قبل المغرب، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾²، وأما وقوله تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾، أي ءامنوا بجميع النبيين ومحمد منهم. وهكذا فإن السياق وسبب النزول دلا على ثلاثة أمور:

- من حكم تحويل القبلة، إفحام اليهود وإبطال ادعاءهما للإيمان.

أزال الإشكال الذي تضمنه ظاهر قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 142]، وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَجْهُ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ وَسِيعُ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 115]، والآية الأولى: في اليهود والنصارى عند تحويل القبلة والثانية فيمن عميت عليه القبلة أو في صلاة التطوع.

¹ - السياق وإنتاج المعنى، قراءة تأصيلية نقدية في نظرية السياق القرآني، الخامسة علاوي، ص 349.

² - جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، ج 3، ص 338.

- جمع الآيتين، بسببهما ومدلولهما في السياق حلّ إشكال قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ [البقرة: 177] الآية الذي تحبّط فيه بعضهم، وسبب تحبّطهم الميل بظاهر الآية حتى كأنهم يقولون بنفي الصلّاة عن البرّ مع ما لها من مكانة في الشّرع، وروى الطّبريّ قولاً موصولاً إلى ابن عبّاس "ليس البر أن تُصلوا ولا تعملوا"¹، وهذا في نظر العبد الفقير في علمه، يكون هذا بعيداً عن المقصود في الآيات لأنّه لو كان كذلك لقال (ليس الصلّاة) لا (ليس البر) والسيّاق لا يتحدّث عن الصلّاة نفسها وإنّما عن تحويل القبلة، ولذلك تعجّب الصحابة ممّن صلّى إلى جهة المقدس ولم يكن تعجّبهم من فعل الصلّاة، وهكذا يصير معنى (الإيمان) في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ هو الصلّاة إلى بيت المقدس أي: امثالكم أمر التّوجّه، وقد عرف أحمد مختار عمر السّياق بأنّه: "الموقف الخارجيّ الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة"²، وقد كانت لدلالة الحدث والسبب المرافق له ترجيحاً، ممّا يزيد قوّة هذا المعنى.

2- التّوجيه البلاغيّ

أسباب النزول تمثّل الأبعاد التّواصلية بين الأجزاء النّصية، والبحث في هذه القضية مما له صلة خفية ببلاغة القرآن ونظمه، إذ ينسجم روابط المناسبة داخل السّياق القرآنيّ، قال الزّركشيّ: "وقد تنزل الآيات على الأسباب خاصة، وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن، وحسن السّياق، فذلك الذي وضعت معه الآية نازلة على سبب خاص للمناسبة إذا كان مسوقاً لما نزل في معنى يدخل تحت ذلك اللفظ العام"³، والزّركشيّ ينبّه على ما يمكن تسميته (أجزاء المقام وكلية النّص)، فإنّ تفرّق أسباب النّص ثمّ اجتماعه أخرى موحّداً، من مظاهر وسمات الإعجاز، ويقول ابن عاشور عن أسباب النزول: "ومنها ما ينبّه المفسّر إلى إدراك خصوصيات بلاغية تتبع مقتضى المقامات، فإنّ من أسباب النزول

¹ - المرجع السابق، ص 337.

² - علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 71.

³ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين الزّركشيّ، ج 1، ص 25.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

ما يعين على تصوير مقام الكلام¹، والبلاغة العربية قيّمت النصوص بمنطلقها الاتحادي الداخلي وسياقها الخارجي، ثمّ بحثوا أسباب النزول تحقّقاً لمقام الكلام²، وإذا كان السياق مبناه من جهة البلاغة على تحرير مواطن البيان، فقد كان معتمداً أصحاب التفسير البياني وجعلوا من ضوابطه ترتيب الآيات فيه حسب نزولها لمعرفة الزمان والمكان كما يستأنس بالمرويّات في الأسباب من حيث هي قرائن لا بست الآية دون أن يفوت المفسّر أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب³، ولذلك قالت بنت الشاطئ "إنّ ضوابط منهجنا الالتزام بصريح النصّ وحكم السياق..."⁴، وتأكيداً لهذا فإنّ "معرفة أسباب النزول تفيد في إدراك بلاغة القرآن الكريم وتدوّقها، فلا يخفى ما في القرآن من بلاغة وبيان، بل إنّ أحد أوجه إعجاز القرآن ما فيه من فنون البلاغة..."⁵، وبما أنّ المقصود ليس الإحاطة بجميع الأنواع، فليس في أصل البحث تتبّع كلّ جزئيات القضية، وإنّما لإظهار وجودها، وسأكتفي بذكر خاصيتين منها: مسألة الحذف والذكر، واندماج الضمير مع السياق، فأقول:

المؤشّرات في السياق المقاميّ تؤثر في البعد البيانيّ للتركيب القرآنيّ لذلك "تتعدّد عناصر المقام التي تعلّل الحذف والذكر في الآيات، فنجد منها المخاطب وأسباب النزول والموقف"⁶ ففي قوله تعالى من سورة النحل ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ۗ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفِ فِي صَبْرِهِمْ﴾ [النحل: 127]، جاء حذف (التون) في لفظ (تك)، بينما ذكرت في قوله تعالى من سورة النمل ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفِ فِي صَبْرِهِمْ﴾ [النمل: 70] "وقد ذكر في تخصيص وتوجيه الحذف في سورة (النحل) أنّ الآية نزلت تسليةً للنبيّ صلى الله عليه وسلّم حين قتل عمّه⁷ حمزة ومثّل به، فقال عليه الصلاة والسلام، (أفعلنّ بهم ولأصنعنّ)، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ۗ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفِ فِي صَبْرِهِمْ﴾،

1- التحرير والتّوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج1، ص47.

2- انظر: الترظ في اللفظ والمعنى تأصيل وتطبيق في ضوء علم اللغة التّصّي، محمود عكاشة، ص10.

3- الجمعي شبايكي، حركة التّحديد في التّفسير، مجلّة المعيار جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر العدد13، سنة1435هـ/2014م

4- القرآن والتّفسير العصريّ، عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف للطباعة والنشر القاهرة مصر، (درط)(دتط)، ص30.

5- أسباب النزول وأثرها في بيان النّصوص دراسة مقارنة بين أصول التّفسير وأصول الفقه، عماد الدّين محمد الرّشيد ص58.

6- التّناسب السياقيّ ومستوياته في تفسير التحرير والتّوير لمحمد الطاهر بن عاشور، فضيلة عظيمي، ص135.

7- وفي الآية توجيه آخر، انظر: كلامي في هذه الآية من الفصل الأول مبحث: الظاهرة الزّمنيّة في أسباب النزول، المطلب الأول: زمنيّة دواعي النّص-أسباب النزول في زمنيّة المكي والمدنيّ.

فبالغ في الحذف¹ ليكون ذلك مبالغة في التسلّي، وجاء في (سورة النمل) على القياس ولأنّ الحزن هنا دون الحزن هناك² "فلما اختلف سبب النزول في الآيتين اختلفت هيئة التركيب بينهما فناسب كل سبب منهما صورة من صوريّ التركيب"³، ولما كان السياق القرآنيّ في التركيب البلاغيّ البيانيّ ليس سوى "الأغراض التي بنيت عليها الآية، وما انتظم بها من القرائن اللفظيّة والحاليّة وأحوال المخاطبين بها... والمقصود بالقرائن الحاليّة الأسباب والأحوال التي نزلت فيها الآية"⁴، فلا نتصوّر المدلولات البيانيّة إلاّ بطريق القرينة الحاليّة، تستند إلى الإحالة المشتركة (داخل النصّ، وخارجه)، وإنّ تصوّر العلاقة بين طرفيّ الإحالة المشتركة تتأسّس على فهم التعليل النصّيّ (السبب)، ولو عدنا إلى آيات تحويل القبلة نجد السياق يتلاحق بالمعاني في الرّد على السفهاء الذين عابوا تحوّل القبلة، وقوله تعالى بعدها "ولكلّ وجهة هو موليّها فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا يأت بكم الله جميعاً إنّ الله على كلّ شيء قدير" قال الجابريّ: "يجمعكم بالتوجّه إلى الكعبة حين الصلّاة والحج... يميل معظم المفسّرين إلى القول (يجمعكم الله يوم الحساب)، ونحن نرى أنّ السياق ليس سياق الكلام عن المعاد والقيامة الخ، بل السياق هو التوجّه إلى الكعبة وبالتالي فالأولى أن يكون المعنى كما أثبتنا"⁵، وإذا وقعت الضمائر متشاكلة في مساق واحد، ثمّ احتملت مذكورات متعدّدة، يُطلب حينها إحالتها إلى أقرب مدلول يؤيّد السياق⁶، وهكذا ولكي لا تتشكّت الضمائر، فإنّ السبب (تحويل القبلة) والسياق يعودان بالضمير في هذا المقام اللاحق (يجمعكم) إلى شيء واحد (يجمعكم بالتوجّه إلى الكعبة حين الصلّاة والحج)، وقال محمود الزمخشريّ: "حتّى لا تتفرّق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أمّ إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التّحدي، ومراعاته أهمّ ما يجب على المفسّر..."⁷، وكلام الجابريّ يميل بالنّظم إلى النصّ، وقد خدم أسباب النزول من حيث لا يشعر، فقد وضع الآيات النازلة على سببها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن، فجاء سبب النزول هنا مدججاً مع الحدث والحوار في

1- والحق لم يبالغ في الحذف كما ادّعت صاحبة الكلام.

2- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان، برهان الدّين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرمانيّ، تحقيق وتعليق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1406هـ/1986م، ص 115.

3- التّناسب السياقيّ ومستوياته في تفسير التّحرير والتّنوير لمحمّد الطّاهر بن عاشور، فضيلة عظيمي ص 137.

4- أنواع السياقات في القرآن الكريم، آمال السيّد محمّد الأمين ص 90.

5- فهم القرآن الحكيم التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، محمّد عابد الجابريّ، ص 59.

6- انظر: قواعد الترجيح عند المفسّرين، حسين بن عليّ الحريّ، ج 2، ص 613.

7- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التّأويل، محمود بن عمر الزمخشريّ، ج 4، ص 81.

شأن تحويل القبلة، ملتحمًا مع الغرض والسياق تمام الالتحام، فحاء قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾¹ بعد ما عرض مناقهار السابق، وهنا نلمح مدى الإعجاز في سياق الآية وسباقها فالتعبير هنا عنعدم ضياع الإيمان شامل لمن مات من أهل القبلة قبل التحويل، ولمن هو حيّ وسامع وقتالتحويل، ولذلك تنوّعت عبارات المفسرين في تأويل الإيمان المقصود في هذه الآية الكريمة¹.

3- التوجيه في مجالات الدلالة

ترد ألفاظ وجمل في القرآن الكريم تحمل معانٍ متقاربة لا يمكن صرفها إلى معنى معين، إلا بتحديد مؤشرات سابقة توجهها باتجاه معنى موافق للموضع الذي ترد فيه، ومن هذه الأوجه حمل اللفظ على (الحقيقة أو المجاز) (الظاهر، الباطن)...، والبحث هنا عن علاقة المناسبة بأسباب النزول وعملها مجتمعين لتحديد المتشابه، ولأنّ "اكتشاف (المناسبة) يحتاج في بعض الآيات إلى معرفة (سبب النزول) من أجل اكتشاف المعنى والدلالة الذي يساعد المفسر على اكتشاف وجه الترابط أو (المناسبة)، وسأبحث عن رأي أبي زيد في قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾² ويسألونك عن وجه الترابط بين سؤال عن الأهل وإتيان البيوت من ظهورها، ثم يفترض أمورًا:

- السؤال عن الأهل وهو قولهم (ما بال الهلال يبدأ صغيرًا ثم يكتمل بدرًا ثم يعود هلالًا صغيرًا)، لم يكن سؤال استفهام، بل كان سؤال سخرية، ويكون الأمر بإتيان البيوت من أبوابها من باب (التمثيل الرمزي) لسؤالهم عن الأهل أي لا يجب أن تسألوا هذا السؤال وأسألوا غيره، وسؤالهم معكوس كمن يأتي البيوت من ظهورها.

- تحويل الحدث الخارجي (أسباب النزول) على - حدّ تعبير أبي زيد- إلى صورة رمزية، تتحوّل بنفسها إلى صورة مجازية.

والجواب أنّ السؤال عن هيئة الهلال وتدرّجه، بأنّ له وظيفة أخرى شرعية وهي تعلقه بعبادة يعرفها العرب (الحجّ) وتصير الدلالة الوظيفية: تطوّر مراحل القمر وانحساره للتعين الزمنيّ والتحديد الوقيّ، وترقبه لمعرفة

¹-أسباب النزول وبلاغة التّظّم القرآني دراسة بلاغية تطبيقية، حمد أبو العلا الحمزاوي، شبكة الألوكة، www.alukah.net/sharia، تاريخ الإضافة: 2010/05/01م-1431/05/19هـ.

²- مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص172.

ميقات الإحرام الزماني، وأما الدعوة لإتيان البيوت من أبوابها فإن قوماً من العرب جرت فيهم بدعة حين رجوعهم من الحج وهي إتيانهم بيوتهم من الظهور فنهاهم وأن ذلك ليس من البر في الحج، وتوصيف السؤال بالرمزية لا داعي له مادام لم يرد في السؤال إشارة إلى السخرية كما ادعى أبو زيد، وشاهد الرمزية كون النص أجاب عنه بإحالة إلى قضية أخرى هي إتيان البيوت، وفي هذا تعطيل لدلالة ظاهرة وجلية لا تحتاج لكثير جهد لفهما، فقد أجاب النص عن سؤال الناس عن الأهلّة ولم يتجاهله كما ظن أبو زيد وجوابه يحيل إلى وظيفة الأهلّة ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، ولفظة (قل) في نظري ليست محصورة في مقول الأمر بل بكونها تدل على مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم في البيان وكل واحدة منها له جملة من البيانات على حسب موضعها فيصير المعنى هنا بين لهم مواقيت الحج وفصلها لهم بما له صلة بعبادتهم (الصوم، الزكاة...)، وهنا لا بد من الإشارة إلى نوعيّة الدلالة، من وجه السبب ووجه السياق الرابط به في الآية:

- المجال الدلالي للوظيفة: الأهلّة وظيفتها تعيين أزمان الإحرام سبب نزول (السؤال عن الأهلّة).

- المجال الدلالي الوصفي للفظ والتركيب: إتيان البيوت من ظهورها هو إتيان على الحقيقة كانت في عرف بعض العرب، وليس تمثيلاً أو مجازاً كما ذهب إليه أبو زيد، وقوّته تثبت بما هو منقول بالتواتر لفعل العرب له، ولذلك يذكره بعد ذلك ويقرّه ويجعله من باب الاستطراد، يعني سؤال عن شيء وفيه جواب له زيادة فوق سؤال السائل كسؤالهم عن طهوية ماء البحر، والجواب بالإيجاب، وبيان حلّ ميثته زيادة منه.

وهذه مشروطة بفهم ظاهرة المصاحبة، وقد تناول محمود فهمي حجازي هذه الظاهرة، وترجم مصطلح "collocation"، تحت اسم (التضام)، ويعني التضام: مجموعة من الكلمات يربطها علاقة تركيبية، تخضع للمصاحبة في جزئيات تؤدي إلى معنى مكوّن لها¹، ومنه نفهم وجه المناسبة بين ذكر الأهلّة ووجه إتيان البيوت، بأنّها صفة في الإتيان كائنة على الحقيقة، وسؤالهم عن الأهلّة أصله تعجبهم من انتقال القمر في منازلها، فيكون التقدير السياقي السببي أن يقال: سألتهم عن الأهلّة، هي لكم مواقيت للعبادة، وخصوصاً الحج، وعندما ترجعون منه لا تأتوا بيوتكم من ظهورها لأنّه من فعل الجاهلية، بل ائتوها من أبوابها كما هي

¹ - انظر: حمادة محمد عبد الفتاح الحسيني، المصاحبة اللغوية وأثرها في تحديد الدلالة في القرآن الكريم، رسالة (دكتوراه)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1428هـ/2007م، ص18.

عادة الخلق، والاتيان المعكوس يفسد برّ الطاعة بعد التّسك...، إذاً ليس بهذا الأساس أن تكون صفة مرموزاً لها كما اختار أبي زيد.

قلت، وهذه الصّورة (الحقيقيّة) السببية نالت التّرجيح عن الأخرى (المجازيّة)، وبالتالي تبين من ذلك أنّ تحديد المجالين كان كفيلاً بتحقيق الوجه المراد من السبب والوجه اللائق في ضمّه داخل السّياق والتّركيب.

المطلب الثالث: التّوجيهات في جدلية السّياق الأكبر والسّياق الأصغر

1- جدلية السّياق الأكبر

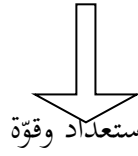
والمقصود بالسّياق الأكبر على ما تقدّم هو مجموع الآيات متسلسلة ومتراطة المعاني ممّا يشكّل من الجزئيات السّياقية البنية المعنويّة الكلّيّة للنصّ القرآنيّ جَمَلاً أو على مستوى سورة منه، وأطلق بعضهم السّياق العام وأراد به الوحدة على مستوى السّورة والسّياق الخاصّ المقطع المنتظم في عدّة آيات أو في آية طويلة¹، وهنا يتداخل السّياق الأكبر والسّياق الأصغر، بسبب اتّحادهما في البناء الدلاليّ المشترك والمطرّد، وتأثير قرب خصائص السبب الجزئيّ من السبب الكلّيّ (المناسبة) تتّضح معالم الوحدة الكلّيّة وتتقارب لتصبح كذلك، والأكبر هو أيضاً البعد الزماني والمكانيّ الحافّ، فيبدو إذن بمثابة مؤشّر دلاليّ والذي يعدّ من مركّبات النصّ، "وفي أسباب النزول الكثير الطّيب من بيان مراحل الدّعوة والتّوجيهات الإلهيّة كآية القتال فإنّها لم تنزل إلّا بعد أن علم الله لهم اقتداراً على القتال إلى غير ذلك من الفرق بين المكّي والمدنيّ"²، وتلك البنية التّركيبية نعبر بها عن الإحالة الموضوعيّة والتي تتعلّق بالمدلول الجزئيّ ذي السبب الجزئيّ، أمّا فيما يخصّ المدلول العام فيخضع بالضرورة إلى المدلول الخاصّ بالنّاحية الموضوعيّة التي تحدّد مضمونه طبق المفهوم الخاصّ في سياقه الموضوعيّ، وأسباب النزول بهذا المعطى تقدّم التفسير المنطقيّ لمراحل الدّعوة وبالتالي مراحل تكوّن النصّ بصورته الكاملة (البنية الكلّيّة)

²- دلالة السّياق القرآنيّ في تفسير أضواء البيان، أحمد لاني فلاح المطيرير رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة عمّان الأردن، سنة 1428هـ 2007، ص18.

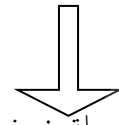
²- غاية المأمول في التعليلات على الصّحيح المسند من أسباب التّزول، عثمان السّالميّ العتميّ، مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء اليمن، (درط)(دت) ص18.

مرحلة مكة مرحلة المدينة

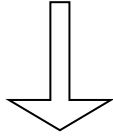
1- طبيعة المرحلة:



مرحلة استعداد وقوة



2- أسباب موضوعية: مرحلة ضعف



الدعوة للقتال والدفاع



3- التوجيه النصي: الدعوة إلى الصبر وتحمل الأذى

1-1 المدلول الموضوعي للبنية الجزئية

وهذا المدلول يميز بين الآيات التي تتأثر بالضرورة بالبعد الزمني والمكاني، وغالبًا تأتي هذه الآيات بتعليلات لسوق الأحكام، وأيضًا تأتي محددات التعليل مثل شواهد على الحال والواقع، وتُظهر مدى ارتباطها بالواقع أولاً ثم مدى كيميّة ظهوره ثانيًا، وبالتالي يدور مضمونه (حكمًا، معنيًا) مع حالته وجودًا وعدمًا، ووظيفته داخل السياق الأكبر، تتمثل في اجتماع المساقات الجزئية، والمساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والتوازن، كما قال الشاطبي¹، وهذا الذي اشترطوه وأكدوا معرفة السبب التازل فيه فيزيل إشكاله ومجمله، بينما يؤكد أبو زيد تأثيره في آليّة الخطاب، ونتج عن تعدده تعدد مستويات له إذ "من المعروف أنّ النصّ القرآنيّ نصّ مجزأ، أي تكوّن في فترة زمنيّة تربو عن العشرين عامًا، وارتبطت أجزاء كثيرة منه لحظة تولّدها بسياق يطلق عليه في الخطاب الدينيّ (أسباب النزول)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعددت مستويات الخطاب،... نتيجة للتحوّل الذي حدث في حال المخاطبين خلال البضع والعشرين سنة التي تكوّن النصّ خلالها"²، والسياق الأكبر بهذا المعنى ما هو سوى المقاربة الموضوعية لاجتماع المساقات الجزئية الناتجة عن الأسباب الجزئية.

1-2 المدلول العام للبنية الكلية

ولما تكتمل صورة المساقات الجزئية بصورة منطقيّة فإنّها تنتظم في متلاحقات وتكوّن "الوحدة البنائية والموضوعية"، وما سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلاّ تويجًا لمسار استقبال الوحي بالامتثال والصبر

¹ - الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، ج3، ص413.

² - النصّ السلطة الحقيقة، نصر حامد أبو زيد، ص103.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

حال الضعف والاقدام حال القوة، وبذلك تمثل هذه السورة وحدة بنائية لمجموع الأسباب الجزئية (بيعة الرضوان...)، ووحدة بنائية أيضاً لمجموع المدلولات الموضوعية (النصر = الامتثال + الصبر)، فلا يصح الاقتصار في النظر على البحث في سياق جزئي وسياق سببي، دون اعتبار جسور الترابط السببي والبنائي، ونقل السيوطي عن أبي بكر الأنباري قوله "أنزل الله القرآن كله إلى السماء الدنيا، ثم فرقه في بضع وعشرين سنة، فكانت السورة تنزل لأمر ينزل، والآية جواباً لمستخبر، ويوقف جبريل النبي صلى الله عليه وسلم على موضع الآية والسورة، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف، كان عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن"¹.

2- جدلية السياق الأصغر

سيكون من الضروري التنبيه إلى أن الدراسة في المنهج التفسيري الأثري كان دائماً يعير اهتماماً للسياق الخارجي بقدر اهتمامه بالسياق الداخلي الجزئي، كما ذهب المعاصرون إلى اعتبار القرآن الكريم ذو بنية واقعية تتأثر بالدواعي الخارجية، والسياق الأصغر بهذا المعنى يسيطر عليه مبدأ مشترك، مبدأ غائي، ومبدأ تركيب، أي أن بناء النصّ بناء غائي في العنصر النسبي والعنصر المطلق في النصّ، وبالتالي فما جاء على قلم ابن عاشور، أن من أقسام أسباب النزول ما لا يبيّن جملاً ولا يؤوّل متشابهاً، مستشهداً بهذه الآية ﴿وإن خفتن ألا تُقسطن في الدين﴾ حيث ليس فيها إلا تبيان وجه المناسبة بين الشرط (وإن خفتن) وجزائه في الحكم ﴿فأنكحوا ما طاب لكم من النساء﴾²، ليس فيه قطع بالصحة فيما حصره، لأنّ غائية النصّ بمنظور هذه الآية في الحالة المطلقة (السياق الأكبر)، تلزم الخروج من ظاهرة اجتماعية سببت نزول النصّ، إلى اعتبارها حالة قياسية نبه لها القرآن في مواضع غيرها قال تعالى ﴿وأنكحوا الأيتام ومنكم وأصلح من عبادكم وإما يكفوناً﴾ فقرأه يغنيهم الله من فضله والله واسع عليم ﴿٣٣﴾ [النور: 32] وبذلك فقد أوّل (من التأويل) السبب المتشابهة من الدلالة، وهو تحقيق مقصد النصّ بنكاح المستضعفات وسترهنّ، وقال أبو زيد: "إنّ الفارق بين علم المناسبة وعلم أسباب النزول فارق بين درس علاقات النصّ في صورتها الأخيرة النهائية وبين درس أجزاء النصّ من

¹- أسرار ترتيب القرآن، جلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة

1398هـ/1978م، ص69/68.

²- انظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج1، ص50.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

حيث علاقاتها بالظروف الخارجية، أو بالسياق الخارجي لتكون دلالة النص وتشكله...¹ وشاهد الأمر أنّ السياق الأصغر تتوقف دلالاته على اكتمال الصورة الأخيرة النهائية التي تتوقف ذاتها بمدى فهم علاقتها بالسياق الخارجي (أسباب النزول)، ليتوقف السياق الأكبر على تحقق الصورتين السابقتين. فإذا اجتمع النصان وكان لهما سببان، لا بدّ أن يجتمع معهما السببان، وهذا الذي تعجبوا من تعدد رواياته وطلبوا الترحيح بينها وأكثرها موافق في النازل فيه لاجتماع العلة في المنزل بسببه، غير أنّ في البناء القرآنيّ هناك دائماً علاقة تأسيسية لمجموع الدلالات المتحددة من السياق الجزئيّ وتابعه السببيّ.

السياقات الجزئية ← سياقات لتكوين سياقات متلاحقة = السياق الكلي

وتلك العلاقات تلقي بظلالها على المستوى التكامليّ الدلاليّ، إذ الإشكالية في تعدد أنواع الأسباب في الدوائر السياقية، مع أنّها نزلت في زمن واحد أو في أزمنة متفرقة، فالقرآن اعتبر في مواطن كثيرة منه أنّه محكم ومفصلّ بعلم، ففي قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: 79]، نلاحظ أنّ هذه الآية سياقها يدلّ على أنّ المقصود بها اليهود، وأمّا ما جاء في سببها فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نزلت هذه الآية في أحبار اليهود وجدوا صفة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مكتوبة في التوراة أكحل العينين ربعة جعد الشعر حسن الوجه، فمحوه حسداً وبغيّاً وقالوا نجده طويلاً أزرق سبط الشعر...²، ويبدو للمتأمل أنّ للسياق الخاصّ معنى معيّن مقصود، لا يتمّ منتهاه إلاّ داخل عالم من السياقات الكبرى، يشقّ طريقه إلى الالتحام بها، وطريقة المفسرين تقسيم الوظائف الدلالية بناء على ما يمهّد له السياق الجزئيّ كما يصنع كثيراً الزمخشريّ³، فالمقصود من إيراد شاهد السياق ليس حصر مطلق أوصافه ﴿يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ المعدودة في سياقها ونزل فيها سبب، فهو يعبر فقط عن بعض أوصافه أو حالاته، ولكن أن يساق بمعناه المحليّ ويكتفي به ليحيل إلى بقية حالاته خارج السياق الذي ورد فيه، فالنصّ يتحين مناسبة الجوّ العام، وما أنزلت على سببه آيات، ثمّ تأتي النصوص تترا بأسبابها تلتحم مع أجواءها أيضاً لتكتمل صورة الموصوف وإظهار حقيقته ومن أوصافهم ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ

1- مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، ص 120.

2- لباب القول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، ص 15.

3- انظر مثلاً: تفسيره لقوله تعالى: "لا إكراه في الدين..."، الكشاف، ج 1، ص 387.

يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾ [البقرة: 89]، وعلى هذا المثال نزلت آيات كثيرة في وصف المشركين من قوم محمد صلى الله عليه وسلم، وتُبرز درجة التمسك بشركهم وتدعو المؤمنين إلى الثبات، مثل (المدثر/ المزمّل/ التحل...) في العهد المكّي، وعلى نفس الطريقة مثلاً عند فضح المنافقين إلى حدّ كشف أقوالهم بحروفها، مثل (التوبة/ النساء/ الأحزاب...) في العهد المدني، والجانب المشترك فيها هو تفرق الحديث عنهم في أكثر من سورة أو في سورة واحدة، ونلاحظ مرافقة الآيات فيهم بأسباب النزول، حتّى إنّ بعض السور منها جاء في مطلعها سبب (سورة التوبة)، ولأنّه "يأخذ سياق المقطع دوراً هاماً في إبراز وتشخيص الموضوع القرآني، وخصوصاً في السور الطوال والمئين¹ وبعض المفصل،... وإذا دققنا النظر تبين لنا أنّ أمثل طريقة في بيان التناسب والتناسق بين الآيات القرآنية هو تقسيم السورة إلى مقاطع بعد النظر في جميعها، ومن ثمّ تحليل سياق المقطع لإبراز موضوعه الأظهر فيه وعندها يطلب وجه المناسبة بين الآيات، فيتعيّن دراسة الحالة الموضوعية دراسة دقيقة وفاصلة، قبل تحكيم السياق المحلي على موضوعات القرآن ذات الصلة بمراد الكلام في شأنه.

3- التحليل الموضوعي

إنّ ربط الآية بسبب نزولها يبدو توفيقاً للدلالة داخل عمق الحادثة بل إنّ ما يستدعيه إحكام القرآن وآياته وتفصيلها هو ما يكون متّسماً بالمقاربة المنطقية والعلاقات الترتيبية، وأهمّها الأصل السببي وذلك أنّ "المنطق الذي قام عليه ترتيب الآيات داخل السور يراعي، أكثر ما يراعي، في رأي القدامى، مبدأ التناسب بين الآيات، حتّى إنهم أوجدوا علماً من علوم القرآن سمّوه بـ (معرفة المناسبات بين الآيات"²، ممّا يعني تصوّر محدّدات ضمنية، وهي تلك الشروط التي تهيئ السبب للاندماج في السياق الجزئي، ثمّ لا بدّ من فصل الاعتقاد في سياق التكويني للنصّ القرآني، والسياق النهائي الذي انتهى إليه تمام المصحف على ما هو عليه لذلك من الحقّ فصل الموارد الموضوعية لتجلي السياقين: السياق النهائي المصحفي، والسياق النزولي الذي رافق الأسباب والأحوال.

¹ - هي السور التي فيها ما يقرب عن مئة آية.

² - أسباب النزول علماً من علوم القرآن، بتمام الجمل، ص: 319.

وقول المثنى عبد الفتاح "فلا يوجد فصل بين السياق القرآني، والسياق الزماني للنزول، وإنما يلتقيان في بيان المعنى السياقي"¹، أن يجاب: بأن هناك فصل موضوعي، والدليل أن هناك تفسير على وفق ترتيب النزول يراعي السياق بمراعاة زمنية النزول، والدليل الثاني: يذهب المفسرون إلى توجيه السياق النزولي والدلالي بذكر أسباب النزول، وهذا الصنف وثيق الصلة بتحديد السياقين (السياق القرآني، والسياق الزماني للنزول)، وبنفس الكيفية يتم في اجتهاد المفسرين، الاعتبار مبدئيًا أن أسباب النزول نوعًا من علاقة السياق بالواقع، ومن المفترض أنها ناتجة للنص وبالتالي ناتجة للسياق، وبقدر ماهي بعد وأصل لهما، فضلاً عن التماهي فيهما.

وهذا التماهي أو التفاعل الإيجابي ينبع من استصحاب واقع النزول وملاساته وأحواله، أي السياق الخارجي للآيات القرآنية، فيستعان به على الرّبط الوجيه دون حبس إطلاقية معاني القرآن، ولكن التوجيه يسير نحو الاجتهاد في هذا الرّبط، دون أن تكون له الحاكمية المطلقة لا في دلالاته الظنية ولا في دلالاته القطعية، كما ذهب إلى ذلك المثنى².

وأسباب النزول التي جاءت في عذر عائشة عليها الرضوان تكتمل مع أسباب النزول التي جاءت في حق أبي بكر ومنع الفضل عن الفقراء ممن تخوض في عرض ابنته، وتكتمل هذه الآيات الواردة في سورة التور مع التي في سورة التوبة ﴿وَمِنَهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [التوبة: 61]، حتى ينطبع في قلب القارئ أنها في مقصد واحد، ومثله الذي نزل في الثلاثة الذين خلفوا، يكتمل موضوعيًا مع حالة الرسول وشأنه مع المنافقين والقاعدين والمتخلفين عن الجهاد في آيات سورة التوبة، وهؤلاء المنافقين أنفسهم لهم يد في حديث الإفك.

وهذا التساوق السببي يسمح بتعدد الصّلات بين الآيات التي تنتمي إلى إطار زمني متقارب، وتعالج آياته نفس المقاصد، أو أغراضًا قريبة المعاني من بعضها وهي متسلسلة الأسباب، ومتسببة من أحوال خارجية مختلفة، ومثال الأول الشاهد السابق، ومثال الثاني؛ الآيات النازلة في تعدد مستويات الجدل، وعلى نطاق أوسع في الحوارية، مثل آيات سورة الكهف (يسئلونك عن ذي القرنين/2 السؤال عن حقيقة أهل الكهف/

¹ - نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، المثنى عبد الفتاح، محمود، ص: 145.

² - انظر: نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، المثنى عبد الفتاح محمود، ص: 55.

الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية

السؤال عن الروح/..)، وغالبًا ما تتقابل أجزاء الخطاب الداخلي والخارجية، تعبيرًا عن اقتراب الأطراف من مفاهيم جديدة وأسس مستجدّة في الحوار لبيئة مهنيّة، "وهذه البيئة الشاسعة تسمى (سياق الموقف Context)، أما التركيب الداخلي للنصّ فهو سياق البنية Co-text"¹.

وأكثر ما يوصف به العارفون بالتفسير هو اطلاعهم على السياقين، ومعرفتهم خصائص كليهما، بمعنى تحصيلهم وفهمهم للعلاقات الدلالية وهي مجموعة من الدلالات التسمية التي تجمع أطراف النصّ، وتربط بين معطياته الخارجية، ويحصل بهذه المعرفة فرز المعاني عن بعضها، ثمّ تحديد المعنى المقصود من كلا السياقين، وسؤال الناس عن الروح في الحقيقة ليس تعبيرًا عن استفهام عن قضية مجهولة (حقيقة الروح) فحسب، بل كذلك له امتداد من قبيل المواجهة وتحديات الدعوة في تحقيق توثقات الوحي ومصادقته داخل ذهنيّات مختلفة، ممّا يجعل الحالة (حالة الوحي والنصّ) أفقية ممدودة متفرقة داخل القرآن كلّ، ويرتبط نفس السؤال (الروح) بوجوب استعداد الطائفة المؤمنة لشبهات الخصم والردّ عليها انتصارًا ليس فقط للقرآن بل للوحي جميعًا.

¹ - النصّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1428هـ/2007، ص91.

خلاصة الفصل الثالث

تظهر علامة الدلالة في الآية للمفسر حين اختيار السبب المناسب لها، ويأتي السياق ليعزز هذه الدلالة، وقد يكون الجدل في أحقية السياق على السبب والعكس، إذ ذهب مثلاً فضل عباس إلى تقوية السياق على السبب، والظاهر أن رأيه مبني على قوة الدلالة من النص نفسه، فلا يجوز اختراق بنيته إلا بأساس متين يصح معه تأويل السبب فيه مع السياق وإلا يلزم تأخيره، وفي مقدمة هذا الموقف يبرز التنافر بين السياق والسبب فإن لم يكن بينهما صلة ضعف الاستدلال بالسبب وإلا نظرنا مرة أخرى في السياق، وإن تكوينية النص القرآني إثر السبب تقوم مقام تكوينيته بأثر السياق، وعلى ذلك ففي الحالة الطبيعية ينسجم وصف المخاطب بالسبب فيه مع وصف دلالة السياق (البنية الكلية)، والسياس يتأثر بصفة العموم في الدلالة ولكنه يكتسبها من السبب على خصوصية هذا العموم (الدلالة الخاصة له)، ثم إن يجتمع في النص مدلولات بلاغية تارة من السياق وتارة من السبب فكما أن السياق يدل على نظم الكلام، يدل السبب على مقامه، ومطابقتها من أدعى الحكم باستوائه مع مقاصد المتكلم.

أولاً: نتائج البحث

تأسيساً على ما سبقت دراسته، يكون البحث أمام النتائج التالية:

1_ توصل البحث إلى أنّ مصطلح أسباب النزول تنازعته رؤى مختلفة ليس في المدرسة الأثرية فحسب والتي لا تزال تطرح إشكالية مفهومه باعتباريات منها إعادة النظر في الصيغة المعبرة عن السبب، بل كذلك أوردت له المدرسة المعاصرة مدلولات بتفريغ المحتوى اللفظي وتعميره بمضامين فلسفية تارة أو واقعية أو تاريخية، وتارة أخرى بنيوية.

2_ تختلف آراء المعاصرين عن آراء القدامى بكون أسباب النزول حدثاً بنيوياً يتألف منه النصّ القرآنيّ، بخلاف المعتقد القديم الذي كان سائداً، وبموجبه تصير أسباب النزول أثراً نقلياً خارجياً وداخلياً في ذات الحين، إنّ وجود الحدث أثر على تجلّي النصّ القرآنيّ بصورة واقعية بينت مرونة النصّ القرآنيّ لمطابقتها للواقع الذي نزل فيه، ومهما كان وصف الواقع، فإنّ من أعظم تجليات أسباب النزول في الفهم، هي قدرة الوحي على مخاطبة الناس والاستجابة الفورية لهم ما يظهر العناية الربانية بالبشر.

3_ هناك علاقة وطيدة بين أسباب النزول وبعض علوم القرآن الأخرى كالنسخ والمنسوخ، وعلم ترتيب نزول القرآن، وأوصاف من نزل فيهم...

4- إنّ التداولية الحديثة قد سايرت المعطيات الدلالية الموجودة في أسباب النزول، لأنّ انتقال الرؤية من المجتمع الأول الذي سبب ظهور النصّ، تأتي لا بصفة ملزمة ولكن بصفة قدرية تلبّست في الغيب الأعلى عند الله عزّوجل، فلا تناقض بينم حديثية الفعل الإنسانيّ وقدرية الفعل الإلهيّ.

5_ يعتقد بعض المعاصرين أنّ أسباب النزول مضلّلة ومخادعة ولا تعكس في الواقع السياقات التي نزل من أجلها النصّ، وهذا الزعم أبطلته التعبيرات القرآنية لها والاهتمام بأرضية التلقّي.

6_ وعلى ذلك عمد بعض المعاصرين إلى توصيف للظاهرة كفضية الأسطورة والمخيال، وحاول إصاق الجانب الثقافي في المدونة الأثرية والتي سلكت سبيلاً منهجياً خاصاً بطريقة تنقيح روايات أسباب النزول، فظهر الفرق بين مسمّى الأسطورة والمخيال وبين واقع الرواية.

7_ المسألة التاريخية أخذت انتباه بعض الدراسة المعاصرة في تحليل الظاهرة النصية عبر محاولة كسر السياج الدغمائي المتمثل غالباً في رواية الأثر، ومنها أسباب النزول، وحثتهم عدم قدرة التفسير حتى الجديدة من كسر قيود الالتصاق بها، فيذهب أركون مثلاً إلى الاعتقاد بأنّ الفهم الصحيح لا بدّ أن ينطلق من ظواهر تحليلية منهجية تعيد تأسيس الفهم من أطر غير التي درت عليها التفسير القديمة، فوظف أسباب النزول للدعاية لمبدأ وجود الدغمائية الفكرية والدغمائية النصية، (التقليدية).

8_ لقد أثبتت الدراسة أنّ أسباب النزول حققت وجود البعد الواقعي للنص القرآني، وأظهر مرونة التحليل/ الاستقبال/ الاعداد لقبول مضمونه.

9 - إنّ الشرائع الفقهية تخضع بنفسها لسلطان الأرضية المستقبلية والأرضية المتولدة، وعلامة أسباب النزول تعطي الأولوية لتقرير الحكام على الأسباب ولكن بما يتفق مع أصول النص ومقاصده، وأصبحت أسباب النزول بمفهوم كثير من المعاصرين تاريخ مجسد في الواقع وارتبطت بأحوال البشر، وكانت تحلّي مرونة النص القرآني خصوصاً في قوانينه الفقهية.

10- وعلى ذلك فإنّ إدراك الواقع أثبت تطوّر فهم النصّ القرآنيّ وليس تاريخيته، وتلك القوانين كانت تخضع في المطلق إلى قواعد كلية تدعى أصول الفقه، ومن حيث محددات العموم والخصوص برزت أهمية أسباب النزول في تحديد صفات العام والخاص، والشروط التفصيلية لإبداء الصورة الكلية في مجتمع بيئة التلقي، ونقل لا ذوات الأفراد، بل خصوصية صفتهم، التي تحينها النصّ القرآنيّ وأصدر في حقها الحكم.

11_ كان البحث يحلل ظاهرة العموم والخصوص، ولقد ثبت أنّ أسباب النزول عامل لتخصيص دلالة العام سواء في إظهار محددات الدلالة أو تخصيص أوصاف أفراد العام.

12_ تلتقي مواقف المعاصرين مع مواقف القدماء في ضرورة الاتكاء على بعد السياق باعتباره مخلصاً من تعقيدات الفهم الناتجة عن تفرّق مضامين الخطاب، وتختلف الرؤى في توظيف علم الأسباب خصوصاً مع منازعة السياق.

13_ أثبت البحث أنّ أقوى الدلالات هي تلك التي يجتمع فيها السياق مشتركاً مع سبب النزول في رفع اللبس والغموض النصّي.

14_ إنَّ مراعاة حالة المخاطب ساعة تلقي التوجيه النصّ من أقوى دعائم فهم النصّ، ومن أقوى دعائم الاقتناع بضرورة تفعيله.

ولذلك يمكن القول بكلّ اطمئنان: إنَّ أسباب النزول تمثل آلية إشارة تفسيرية تلهم الفكر لاقتناص أساسيات روح النصّ القرآنيّ، وتنتج ما لا نهاية من الخطوط الاستدلالية، لأنّها موجودة داخل النصّ ملتبسة بنيته الداخليّة، وموجودة خارجه كتطبيق لواقعيّته.

ثانياً: توصيات واقتراحات البحث

امتداد لفروع هذا البحث وآفاقه يمكن للباحث أن يقدم بعض التوصيات والاقتراحات:

1_ إطلاق بحوث جديدة خاصة بفهم القرآن لدى المدرسة المعاصرة، تعنى بباقي فروع علم فهم القرآن، ومن الحسن أن تلجأ إلى تحليل الظاهرة عند المعاصرين من خلال تناول علم من علوم القرآن كالتأسيخ والمنسوخ، وعلم القراءات، وعلم لغة القرآن....، يكون أفضل لتحديد طرائقهم وتصرفاتهم في فهم كلام الله تعالى.

2_ أسباب النزول علم لا يزال يستهوي الكثير من الأقلام لما فيه من التداخلات الفكرية والمنهجية، فأقترح أن يتمّ دراسته من خلال أحد رجال الفكر الحديثي.

3- تعميق البنى الفلسفية التي جاءت في شكل حيثيات ملازمة للطبيعة البشرية، ومعالجة الجوانب الخفية في ثناياها من خلال مرونة النصّ القرآنيّ.

4_ الاعتماد على منهج متعدّد المقاربات يقوم على أسباب النزول بصفتها مؤشراً على الدراسات النفسية والاجتماعية يقدم تحليلاً لظاهرة أولاً: تلقي النصّ القرآنيّ، وثانياً: فهمه والعمل به.

5_ أسباب النزول مظهر من مظاهر تنجيم النصّ القرآنيّ، وعليه أقترح دراسة ظاهرة التنجيم، وتفسير ظهور التصوص الكتابية الأخرى بصفة (الجملة الواحدة)، وتحليل القضية من منظور خصوصية القرآن العظيم.

6- تعميق البحث في الأصول المولدة للرؤية المعاصر والتي وظّفت أسباب النزول لمعطيات تحليلية مستحدثة، وإظهار مدى جدّيتها، وموافقتها للمنهج الصحيح.

هذا وإيَّ أطمع أن يصل البحث إلى هدفه والباحث إلى مبتغاه، وأن ينفع بما توصل إليه من نتائج للقراء والباحثين، وأن يشكل أساساً لفهم منهج الفهم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الصفحة	السور ورقم الآية	الآية
		سورة البقرة
260	[البقرة: 79]	﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كُنْتُمْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾
210/261	[البقرة: 89]	﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾
80	[البقرة: 106]	﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾
217	[البقرة: 109]	﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾﴾
251/250	[البقرة: 115]	﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عَلَيْهِ ﴿١١٥﴾﴾
145	[البقرة: 117]	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١٧﴾﴾

/251/250/203	[البقرة:142]	﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ^(١٤٢)
251/202	[البقرة:143]	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ^(١٤٣)
25/203/201/81 0	[البقرة:144]	﴿قَدْ زَيَّ تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبَلَهُ تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ^(١٤٤)
252	[البقرة:177]	﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ^(١٧٧)
70	[البقرة:184]	﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ^(١٨٤)
200	[البقرة:186]	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ ^(١٨٦)
40/71	[البقرة:187]	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْإِيلِ وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ^(١٨٧)

255	[البقرة:189]	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ ﴾
183	[البقرة:190]	﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتَلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ ﴾
183	[البقرة:191]	﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ ﴿١٩١﴾ ﴾
183	[البقرة:192]	﴿ فَإِنْ أَنَّهُوَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ ﴾
183	[البقرة:193]	﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنَّهُوَأَفَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٩٣﴾ ﴾
183	[البقرة:194]	﴿ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾
193/182	[البقرة:195]	﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾ ﴾
152	[البقرة:197]	﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَتَكَرَّوْا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴿١٩٧﴾ ﴾
145	[البقرة:217]	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فِيمَتٌ وَهُوَ

		<p>كَأُورٍ فَأُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾</p>
198	[البقرة:219]	<p>﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾</p>
154/235/125	[البقرة:222]	<p>﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾</p>
49	[البقرة:223]	<p>﴿ نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْتُمْ قَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾</p>
58	[البقرة:228]	<p>﴿ وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلِيهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾</p>
127	[البقرة:229]	<p>﴿ الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَأَمَّا الْكُفْرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٢٩﴾</p>
217	[البقرة:271]	<p>﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴿٢٧١﴾</p>
217/154	[البقرة:272]	<p>﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَئِنْ لَمْ يَهْدِ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُفْسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾</p>

217	[البقرة:273]	﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَاَتَتْهُ اللَّهُ بِهِ عَالِمٌ ﴾ (٢٧٣)
39	[البقرة:278]	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢٧٨)
		سورة آل عمران
229/221	[آل عمران:69]	﴿ وَدَّتْ طَآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّوكُمْ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ (٦٩)
220/219	[آل عمران:72]	﴿ وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهِ النَّهَارِ وَكُفُّوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (٧٢)
219/218	[آل عمران:86]	﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٨٦)
141	[آل عمران:100]	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ ءَاتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ (١٠٠)
170/141	[آل عمران:103]	﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيَّكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَالَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبِرْهُم بِنِعْمَتِي ۖ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (١٠٣)
204	[آل عمران:165]	﴿ أَوَلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِكَةٌ مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١٦٥)
244 /31	[آل عمران:188]	﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا ءَاتُوا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ۗ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١٨٨)
		سورة النساء

238	[النساء:2]	﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْظَلِيلِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾﴾
239/120	[النساء:03]	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا مَثَىٰ وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٣﴾﴾
58	[النساء:4]	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِعْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴿٤﴾﴾
168	[النساء:11]	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمِثْلِ حَظِّ الْأُنثَىٰ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ ﴿١١﴾﴾
198/140/83	[النساء:43]	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴿٤٣﴾﴾
249	[النساء:54]	﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ ءَاتَيْنَا ءَالَ إِبْرَاهِيمَ الْكُتُبَ وَالْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾
242	[النساء:60]	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّلُوعِ وَقَدْ ءَامَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾
242/223	[النساء:65]	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا سُنْأَتَهُ نُوَبِّئُ ﴿٦٥﴾﴾
222	[النساء:128]	﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ أَلَانَفْسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾

223	[التساء:129]	<p>﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فِتْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (١٢٩)</p>
		سورة المائدة
199	[المائدة:03]	<p>﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيَّةُ وَالْدَّمُ وَالْحَمُّ الْخَنِزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِيَّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ تَسْنُقُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكَ كُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣)</p>
112	[المائدة:48]	<p>﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا ﴾ (٤٨)</p>
185	[المائدة:64]	<p>﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعُنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ (٦٤)</p>
140	[المائدة:90]	<p>﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٩٠)</p>
153	[المائدة:93]	<p>﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا أَتَقَوْا وءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وءَامَنُوا وَاللَّهُ يَجِبُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٩٣)</p>
		سورة الأنعام
205	[الأنعام:105]	<p>﴿ وَكَذَلِكَ نَصْرَفُ الْأَيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (١٠٥)</p>

205/82	[الأنعام:106]	﴿أَتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿١٠٦﴾
205	[الأنعام:107]	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ۚ وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۚ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ ﴿١٠٧﴾
205	[الأنعام:108]	﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٠٨﴾
205	[الأنعام:112]	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ ﴿١١٢﴾
205	[الأنعام:114]	﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ۚ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ ﴿١١٤﴾
206	[الأنعام:116]	﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ۚ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام:114] ﴿وَأَنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ بِيضُلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ ﴿١١٦﴾
82	[الأنعام:146]	﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالنَّمْرِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ ﴿١٤٦﴾
		سورة الأعراف

112/24	[الأعراف:54]	﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾
24	[الأعراف:31]	﴿يَبْنِيءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾
		سورة الأنفال
40	[الأنفال:33]	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾
184	[الأنفال:60]	﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِءٍ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ
227	[الأنفال:67]	﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يَشْتَرِ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾﴾
227	[الأنفال:69]	﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦٩﴾﴾
		سورة التوبة
211/39/24	[التوبة:25]	﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتِكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾
104	[التوبة:43]	﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَاذِبِينَ ﴿٤٣﴾﴾
262	[التوبة:61]	﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾﴾

211	[التوبة:118]	﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعَجَبْتَكُمْ كَثَرَتُكُمْ فَلَمْ تُغِنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْرِيثَ ﴿٢٥﴾﴾
		سورة يوسف
07	[يوسف:02]	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾
		سورة إبراهيم
113	[إبراهيم:04]	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾
		سورة الحجر
57/55	[الحجر:24]	﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾
61	[الحجر:87]	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾
		سورة النحل
212	[النحل:43]	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَشَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾
118	[النحل:67]	﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾
73	[النحل:126]	﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴿١٢٦﴾﴾
253	[النحل:127]	﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾
		سورة الإسراء
216	[الإسراء:16]	﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾

67	[الاسراء: 85]	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۗ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾
114	[الاسراء: 106]	﴿ وَقُرْءَانَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾
		سورة الكهف
73	[الكهف: 83]	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ ۗ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ ﴾
		سورة الأنبياء
213	[الأنبياء: 37]	﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ۗ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴿٣٧﴾ ﴾
206	[الأنبياء: 98]	﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴿٩٨﴾ ﴾
		سورة المؤمنون
03	[المؤمنون: 29]	﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾
		سورة النور
50	[النور: 22]	﴿ وَلَا يَأْتِلِ أَوْلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾
259	[النور: 32]	﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ۚ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٢﴾ ﴾
		سورة الفرقان
172	[الفرقان: 05]	﴿ وَقَالُوا أَأَسْطِيرُ الْأُولَىٰ ۚ أَكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ ﴾
50	[الفرقان: 68]	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۗ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ ﴾
		سورة النمل

253	[النمل:70]	﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿٧٠﴾﴾
		سورة الروم
209	[الروم:2-3]	﴿غَلَبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾﴾
		سورة الأحزاب
236	[الأحزاب:5]	﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥﴾﴾
/236 231	[الأحزاب:37]	﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾﴾
		سورة غافر
02	[غافر:36]	﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يُهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَجْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾﴾
		سورة فصلت
243	[فصلت:22]	﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنْنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾
		سورة الزخرف
07	[الزخرف:3]	﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾
		سورة الحجرات

231	[الحجرات:01]	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَانفُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ خَيْرًا ﴿١٢٨﴾
232	[الحجرات:03]	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخُصُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّفُورِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٣﴾﴾
232	[الحجرات:04]	﴿لَا تَحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۗ ﴿١٦﴾﴾
232	[الحجرات:06]	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾
233/232	[الحجرات:09]	﴿وَإِنْ طَافِئَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحَدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقْتُلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ ت فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾
233	[الحجرات:17]	﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٧﴾﴾
		سورة النجم
68	[النجم:05]	﴿سُنْفُرُكَ فَلَا تَنْسَىٰ ﴿٦﴾﴾
		سورة المجادلة
151/50	[المجادلة:01]	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾
		سورة التحريم
227	[التحريم:01]	﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّىٰ مَرْضَاتَ أَرْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾﴾
		سورة القلم
212	[القلم:40]	﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾

		سورة القيامة
227	[القيامة:16]	﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿٦٩﴾
		سورة النبأ
213	[النبأ:1_2_3]	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴿٣﴾﴾
		سورة الأعلى
68	[الأعلى:6]	﴿سُقِّرْتُكَ فَلَا تَنسَى ﴿٦﴾﴾
		سورة الليل
30	[الليل:17-18]	﴿وَسَيَجْنِبُهَا الْأَنْفَى ﴿١٧﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴿١٨﴾﴾
		سورة الضحى
230/44	[الضحى:1-2-3]	﴿وَالضُّحَى ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿٣﴾﴾
230	[الضحى:06]	﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴿٦﴾﴾
		سورة القدر
135	[القدر:01]	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾
		سورة الكافرون
27	[الكافرون:01]	﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوتُ ﴿١﴾﴾
		سورة الاخلاص
27	[الاخلاص: 01]	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾
		سورة الفلق
249	[الفلق:01]	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿١﴾﴾
249	[الفلق:04]	﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴿٤﴾﴾
249	[الفلق:05]	﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴿٥﴾﴾

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الأثر
32	01- عن علقمة بن وقاص أخبره أنّ مروان قال لرافع بؤابه: اذهب إلى ابن عباس، وقل له: لئن كان.....
40	02- عن أنس بن مالك-رضي الله عنه- قال: قال أبو جهل: اللهم إن كان هذا هو الحقّ من عندك.....
40	03- عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس سورة الأنفال، قال: نزلت في بدر.....
44	عن جندب بن سفيان رضي الله عنه قال: اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يقم ليلة أو ليلتين.....
44	04- عن خولة وكانت خادمة رسول صلى الله عليه وسلم: أن جزواً دخل البيت، فدخل تحت السرير فمات فمكث.....
45	05- عن عائشة أمّها قالت: واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام في ساعة يأتيه فيها فجاءت تلك الساعة.....
48	06- حدّثني مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول.....
50	07- عن سهل بن سعد ".... نزلت في أوس بن الصّامت وزوجته خولة بنت ثعلبة....."
50	08- عن سهل بن سعد: لقد زل فيك وفي صاحبك.....
50	09- عن عبد الله رضي الله عنه قال: سألت أو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيُّ الذّنّب.....

56	10- عن أبي هريرة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم: "خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها".....
57	11- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كانت امرأة تصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم حسناء.....
58	12- عن أبي صالح قال كان الرجل إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها، فنهاهم الله عن ذلك فأنزل.....
58	13- عن عائشة "فيريدها وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيرها.....
69	14- عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية قالت: طلقت على عهد رسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن للمطلقة عدة، فأنزل الله.....
26	15- أبي سعيد الخدري أنه قال كانت بنو سلمة في ناحية المدينة فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد.....
64	16- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم بيهودي فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السماوات على دة، والأرض على دة،.....
71	17- عن سهل بن سعد قال: أنزلت "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود" ولم ينزل "من الفجر" فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط.....
73	18- عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة حين أستشهد وقد مثّل به فقال.....
73	19- عن أبي بن كعب قال: لما كان يوم أحد أُصيب من الأنصار أربعة وستون ومن المهاجرين.....

75	20- عن ابن عباس أنه لقي الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل، والأسود بن المطلب، وأمّية بن خلف، رسول الله فقالوا: يا محمد هلمّ فلنعبد ما تعبد.....
139/117	21- عائشة رضي الله عنها: "إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار....."
120	22- عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلا كانت له يتيمة.....
141	23- عن زيد بن أسلم قال: مرّ شاس بن قيس، وكان يهودياً على نفر من الأوس والخزرج يتحدثون فغاضه ما رأى من تألفهم.....
141	24- عن ابن عباس رضي الله عنهما: كانت الأوس والخزرج في الجاهلية بينهم.....
159	25- عن عائشة قالت: كان الرجل يطلق امراته ما شاء أن يطلقها، وهي امراته إذا ارتجعها وهي في العدة،.....
152	26- عن ابن عباس: كان اهل اليمن يحجون و لا يتزودون.....
153	27- عن أنس رضي الله عنه قال: كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً: ألا إن.....
153	28- عن ثابت عن أنس، يارسول الله، ناس قتلوا في سبيل الله.....
168	29- عن جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله.....
169	30- عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن مروان قال لبوابه: اذهب يارافع.....
177	31- عن أبي اليسر بن عمرو قال: أتتني امرأة وزوجها بعثت النبي صلى الله عليه وسلم في بعث فقالت: بعني بدرهم تمرًا،.....

182	32- شعبة عن سلمان سمعت أبا وائل عن حذيفة " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " نزلت في النفقة.....
182	33- أسلم أبي عمران التَّجِيبي، قال: كُنَّا بِمَدِينَةِ الرُّومِ فَأَخْرَجُوا إِلَيْنَا صَفًّا عَظِيمًا مِنَ الرُّومِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلَهُمْ أَوْ أَكْثَرَ وَعَلَى.....
184	34- عن ابن عباس قال: قال رجل من اليهود يقال له: التَّباش بن قيس: إِنَّ رَبَّكَ بِخَيْلٍ لَا يَنْفِقُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: " وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ....."
194	35- قال رجل من الحاضرين: والله يارسول الله ما لنا زاد وليس أحد يطعمنا فأمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.....
206	36- عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما نزل قوله تعالى " إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ "، قال المشركون: يشتتم آلهتنا....
206	37- عن قتادة قال: كان المسلمون يسبون أو ثان الكفار فيردون ذلك عليهم فنهاهم الله أن يستسبوا لربهم.....
217	38- زوي أنه كان لأسماء ابنة أبي بكر أم كافرة فأرادت أسماء -عام عمرة القضاء- أن تواسيها بمال، وأنه أراد بعض.....
219	39- عن ابن عباس قال: كان رجل من الأنصار أسلم ثم ارتد ولحق بالشرك، ثم ندم فأرسل إلى قومه: أرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، هل لي من توبة.....
220	40- عن أبي مالك في قوله وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَآكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، قال: قالت اليهود: آمنوا معهم أول النهار، واكفروا آخره، لعلهم يرجعون.....
222	41- أنَّ سودة بن زمعة -رضوان الله عليها- فرقت أن يفارقها سيدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

	عليه وسلّم، فقالت له: يارسول الله يومي لعائشة؛ فقبل-عليه الصلّاة والسلام-.....
222	42- عن عائشة رضي الله عنها: أنزلت في المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها، فيريد أن يطلقها ويتزوج.....
223	43- عن رافع بن خديج رضي الله عنه؛ قال: في قوله تعالى: "وإن امرأة خافت من بعلها نشورًا أو اعراضًا؛ قال: كانت تحته امرأة قد خلا من سنّها.....
227	44- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، قال: كان النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إذا نزل القرآن عليه يعجل بقراءته؛ ليحفظه.....
231	45- عن مسروق: أنّه دخل على عائشة رضي الله عنها في اليوم الذي يشكّ فيه من رمضان، فقالت: له سويفات، فقال: إيّ صائم، فقالت تقدّمت الشهر؟.....
232	46- عن ابن أبي مليكة؛ قال: كاد الخيران أن يهلكا: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، رفعا أصواتهما عند النبيّ صلّى الله عليه وسلّم حين قدم عليه ركب.....
232	47- وأتى المصطلقون النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إثر الوليد بطائفة من صدقاتهم يسوقونها...
233	48- عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ قال: قيل للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم: لو أتيت عبد الله بن أبيّ؛ فانطلق إليه النبيّ صلّى الله عليه وسلّم.....
233	49- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه؛ قال: قدم وفد بني أسد على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فتكلّموا؛ فقالوا: قاتلتك مضر ولسنا بأقلّهم.....
233	50- عن ابن الضحّاك رضي الله عنه، قال: فينا نزلت الآية؛ قدم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم المدينة وما منّا رجل إلّا له اسمان أو ثلاثة، كان إذا دعا.....

235	51- عن أنس رضي الله عنه أنّ اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت.....
236	52- عن أنس رضي الله عنه قال: لما انقضت عدة زينب.....
236	53- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ماكنّا ندعوه إلاّ زيد بن محمّد؛ حتى نزل القرآن.....
239	54- عن عروة، عن عائشة: "وإن خفتن ألاّ تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع"، فقالت: يا ابن أخي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها.....
250	55- عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه قال، "كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة سوداء مظلمة، فنزلنا منزلاً فجعل الرجل يأخذ الأحجار فيعمل مسجداً يصلي
252	56- عن ابن عبّاس "ليس البر أن تُصلوا ولا تعملوا".....
253	57- نزلت تسليةً للنبيّ صلى الله عليه وسلم حين قتل عمّه حمزة ومُتّل به، فقال عليه الصلاة والسلام، (لأفعلنّ بهم ولأصنعنّ)،.....
260	58- عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قال نزلت هذه الآية في أحبار اليهود وجدوا صفة النبيّ صلى الله عليه وسلم مكتوبة في التّوراة أكحل العينين ربعة جعد الشّعر.....

الصفحة	بالإنجليزية	المصطلح بالعربية
04	Orthodoxe	الأرثوذكسيّ
16	Anthology	أنطولوجيّ
21	dogmatic	الدوغمائي
84	Immanence	المحايشة
85	Anthropology	أنثربولوجيا
86	Historical	التاريخانية
87	Positivism	المذهب الوضعيّ
90	Representaion	التمثل التاريخيّ
108	Procedural Referrals	إحالات إجرائيّة
190	Contexture	التساوق
190	The contextual theory	نظريّة السياق
230	Semiosis	السيموزيس
256	collocation	التّضام
263	situational context	سياق الموقف
263	Co-text	سياق البنية

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن العظيم برواية حفص عن عاصم

أ- التفاسير القرآنية

- 1- أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1424هـ / 2003.
- 2- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة السعودية، الطبعة الأولى سنة 1362هـ / 2005م.
- 3- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1413هـ / 1993م.
- 4- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، الطبعة الأولى سنة 1405هـ / 1984م.
- 5- التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، ضبط وتصحيح وتخريج، محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1415هـ / 1995م.
- 6- التفسير الحديث، محمد درّوزة، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة مصر، الطبعة الثانية، سنة 1421هـ / 2000م.
- 7- التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1390هـ / 1970م.
- 8- التفسير الكاشف، محمد جواد مغنّية، دار الأنوار، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة سنة 1430هـ / 2009م.
- 9- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد الرازي، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1401هـ / 1981م.

- 10- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1427هـ/2006م.
- 11- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1424هـ/2003م.
- 12- القرآن والتفسير العصري، عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف للطباعة والنشر القاهرة مصر، (درط)(دتط).
- 13- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة 1418هـ/1998م.
- 14- بيان المعاني ملا حويش آل غازي عبد القادر مطبعة الترقى دمشق سوريا سنة الطبع : 1382هـ/1961م.
- 15- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية سنة 1420هـ / 1999م.
- 16- تفسير القرآن الكريم المشتهر (بتفسير المنار)، محمد رشيد رضا، منشى المنار، الطبعة الثانية سنة 1366هـ/1947م.
- 17- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة : الأولى 1420هـ - 2000م.
- 18- فهم القرآن الحكيم التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، محمد عابد الجابري، دار النشر المغربية الدار البيضاء المملكة المغربية، الطبعة الأولى، سنة سنة 1429هـ/2008م.
- 19- محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، تخريج وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى سنة 1376هـ/1957م.

20- معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرّج أحاديثه: محمد ب عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سلمان مسلم الحرش، دار طبية الرياض السعودية، سنة 1409هـ/1988م.

ج- كتب علوم القرآن

- 21- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى (دت).
- 22- إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، دار الفرقان، عمان الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1428هـ/1997م.
- 23- أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، عماد الدين محمد الرشيد، رسالة الدكتوراه، دمشق: جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، 1999م.
- 24- أسباب النزول، أبو الحسن علي بن احمد الواحدي، تحقيق ودراسة: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1411هـ/1991م.
- 25- أسرار ترتيب القرآن، جلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1398هـ/1978م.
- 26- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق وتخرّج: شعيب الأرنؤوط، العناية والتعليق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ/2008م.
- 27- البداية في التفسير الموضوعي (دراسة منهجية موضوعية)، عبد الحي الفرماوي، مطبعة الحضارة العربية، الطبعة الثانية سنة 1397هـ/1977م.
- 28- البرهان في تناسب سور القرآن للإمام الحافظ أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، تحقيق: سعيد بن جمعة الفلاح، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة 1428هـ/2007.
- 29- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة مصر، الطبعة الثالثة سنة 1404هـ/1984م.

- 30- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، طاهر بن صالح أحمد الجزائري، مطبعة المنار بمصر، الطبعة الأولى سنة 1334هـ / 1913م.
- 31- التّحبير في علم التّفسير، جلال الدّين السيوطي، حقّقه: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض السّعوديّة، الطبعة الأولى سنة 1403هـ / 1983م.
- 32- التّفسير والتّأويل في القرآن، صلاح عبد القادر الخالدي، دار التّفاس، عمّان الأردن، الطبعة الأولى سنة 1416هـ / 1996م.
- 33- الزّيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكيّ، مركز البحوث والدراسات، الشّارقة الإمارات العربيّة المتّحدة، الطبعة الأولى سنة 1427هـ / 2006م.
- 34- اللّآلئ الحسان في علوم القرآن، موسى شاهين لاشين، دار الشّروق، القاهرة مصر، الطّبع الأولى سنة 1423هـ / 2002م.
- 35- المقدمات الأساسيّة في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسّسة الرّيتان، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1422هـ / 2001م.
- 36- بدع التّفاسير، عبد الله محمّد الصّدّيق الغماري، دار الرّشاد الحديثيّة، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثّانية سنة 1406هـ / 1986م.
- 37- تسهيل الوصول إلى معرفة أسباب النّزول، خالد عبد الرّحمن العكّ، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1409هـ / 1998م.
- 38- تفسير القرآن أصوله وضوابطه، عليّ بن سليمان العبيد، مكتبة التّوبة، الرياض المملكة العربيّة السّعوديّة، الطبعة الثّانية سنة 1430هـ / 2010م.
- 39- جمال القراء وكمال الإقراء، عليّ بن محمد السّخاوي، تحقيق: عليّ حسين البوّاب، مكتبة الخانجيّ القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1408هـ / 1987م.
- 40- دراسات في علوم القرآن، فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان الرّوميّ، دار المتعلّم، الرياض السّعوديّة، الطبعة الثّامنة سنة 1420هـ / 1999م.
- 41- شرح لباب النّقول في أسباب النّزول، محمّد حسن محمّد الخوليّ، (رسالة دكتوراه) جامعة جنوب إفريقيا، ماي سنة 1435هـ / 2014م.
- 42- علم أسباب النّزول القرآنيّ، سعيد بن موهوب معوال، (رسالة ماجستير)، كليّة العلوم الإسلاميّة، جامعة الجزائر، سنة 1435هـ / 2014م.

- 43- علوم القرآن، عبد الفتاح أبو سنة، دار الشروق، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1416هـ/1995م.
- 44- فتح الرحمن في أسباب النزول القرآن، محمد محمد محمد سالم محيسن، دار الآفاق العربيّة، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1419هـ/1999م.
- 45- لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربيّ بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م.
- 46- مباحث علوم القرآن، عبد المجيد عبد الوهاب غزلان، البيان في مباحث من علوم القرآن، مطبعة دار التأليف القاهرة مصر.
- 47- مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة سنة 1410هـ/1989م.
- 48 - مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة العاشرة 1398هـ/1977م.
- 49- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة مصر، الطبعة الحادية عشر سنة 1421هـ/2000م.
- 50- مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1415هـ/1994م.
- 51- مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط الأولى سنة 1416هـ/1995م.
- 52- مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1416هـ/1995م.
- 53- موجز علوم القرآن، داوود العطار، منشورات مؤسّسة العلميّ للمطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة 1416هـ/1995م.
- 54- نزول القرآن، محمد بن عبد الرحمن الشايع، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرياض السّعوديّة، الطبعة الأولى سنة 1418هـ/1997م.
- 55- نظم الدرر في تناسب الآيات والسّور، بدر الدّين البقاعي، تخرّيج عبد الرّزاق غالب، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، 1415هـ/2004م.

- 56- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان، برهان الدّين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرمانيّ، تحقيق ودراسة وتعليق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1406هـ/1986م.
- 57- المتشابه من القرآن تفسير الآيات الغامضة، محمّد علي حسن الحلّي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، سنة 1435هـ/2014م.
- 58- علوم القرآن الكريم، نور الدّين عتر، مطبعة الصّباح دمشق سوريا، الطّبعة الأولى سنة 1414هـ/1993م.
- 59- قواعد التّدبّر الأمثل لكتاب الله عزّوجلّ، عبد الرّحمن حسن حبنّكة الميدانيّ، دار القلم، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1400هـ/1980م.

د- كتب الحديث

- 60- الجامع الصّحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسنّته وأيّامه، محمّد بن إسماعيل البخاريّ، دار ابن كثير، دمشق سوريا، الطّبعة الأولى سنة 1423هـ/2002م.
- 61- سنن التّرمذيّ، محمّد بن عيسى التّرمذي، تحقيق: محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرياض السعوديّة، الطّبعة الأولى (دتط)،
- 62- شعب الإيمان، البيهقي، فصل: في ترك التفسير بالظنّ، رقم: 2086 ج3، ص542، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط الأولى سنة 1432هـ/2003م.
- 63- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيريّ، كتاب، وزارة الشّؤون الإسلاميّة والدّعوة والإرشاد السّعوديّة، الطّبعة الثّانية 1421هـ/2000م.
- 64- غاية المأمول في التّعليقات على الصّحيح المسند من أسباب التّزول، عثمان السّالميّ العتميّ، مكتبة صنعاء الأثريّة، صنعاء اليمن، (دق)(دت).
- 65- الإستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي ومحمد بن موسى آل نصر، دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السعوديّة، ط الأولى 2002.

ه- كتب علوم الحديث

- 66- الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، الخطيب البغداديّ، تحقيق: محمود الطّحان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، الطّبعة الأولى سنة 1404هـ/1983م.

- 67- الصّحيح من أسباب التّزول، عصام بن عبد المحسن الحميدان، مؤسّسة الرّيان، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1420هـ/1999م.
- 68- المحرّر في أسباب التّزول من خلال الكتب التّسعة، خالد بن سليمان المزينيّ، دار ابن الجوزيّ، الدّمّام المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى سنة 1427هـ/2006م.
- 69- تدريب الراوي، في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: نظر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الرّياض المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الثانية، سنة 1424هـ/2003م.
- 70- فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، ابن حجر العسقلانيّ، دار المنار، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى سنة 1419هـ/1999م.
- 71- فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي، وتحقيق عبد الكريم الخضير، محمّد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى سنة 1426هـ/2005م.
- 72- معرفة علوم الحديث، الحاكم النّيسابوريّ، دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1424هـ/2003م.
- و- المعاجم والقواميس اللّغويّة والاصطلاحية**
- 73- القاموس المحيط، مجد الدّين أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، مؤسّسة الرّسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي بيروت لبنان، الطّبعة الثّامنة سنة 1426هـ/2002م.
- 74- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1403هـ/1982 .
- 75- المعجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قباء الحديثة، القاهرة مصر، الطّبعة الخامسة سنة 1428هـ/2007م.
- 76- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربيّة، جمهوريّة مصر العربيّة، مكتبة الشّروق الدّوليّة، الطّبعة الرّابعة، سنة 1425هـ/2004م.
- 77- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1421هـ/2000م.

- 78- معجم أصول الفقه، خالد رمضان حسن، دار الروضة، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1419هـ / 1998م.
- 79- معجم الشواهد والمصطلحات الفلسفية، جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس تونس، الطبعة الأولى سنة 1425هـ / 2004م.
- 80- معجم الفلاسفة (المناطق، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوفون)، جورج طرايشي، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1427هـ / 2006م.
- 81- معجم المصطلحات العربية، خليل أحمد خليل، دار الفكر العربي لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة 1416هـ / 1995م.
- 82- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا، دار الفكر، دمشق سوريا، سنة 1399 هـ / 1979م.
- 83- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: عدنان داوودي، دار القلم، دمشق سوريا، الطبعة الرابعة سنة 1420هـ / 2009م.
- ز - كتب التراجم والأسماء**
- 84- التفسير والمفسرون: أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، فضل حسن عباس، دار النفائس عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 1437هـ / 2016م.
- 85- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر بن عبد البر، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1413هـ / 1992م.
- 86- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني، دار الأضواء بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1404هـ / 1983م.
- 87- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط الأولى سنة 1416هـ / 1995م.
- ح - كتب أصول الفقه**
- 88- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن عبد الله بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، دار ابن الجوزي، الرياض السعودية، الطبعة الأولى سنة 1423هـ / 2002م.

- 89- التّصوّر اللغويّ عند الأصوليين، عبد الغفّار، أحمد، شركة مكتبات عكاظ للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، سنة 1401هـ/1993م.
- 90- أثر العرف في فهم النّصوص، رقية جابر العلوانيّ، دار الفكر دمشق سورية، الطّبعة الأولى سنة 1424هـ/2003م.
- 91- إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1416هـ/1995م.
- 92- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشّوكانيّ، تحقيق: أحمد عزّو عناية، دار الكتاب العربيّ، الطّبعة الأولى، سنة 1420هـ/1999م.
- 93- البحث الدّلالي عند سيف الدّين الامدي، الجميلي خيري جبير، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، بغداد العراق، سنة 1417هـ/1996.
- 94- البحر المحيط في الفقه، بدر الدّين الزّركشيّ، دار الصّفوة للطباعة والنشر والتّوزيع، الغردقة، مصر، الطّبعة الثّانية، سنة 1413هـ/1992م.
- 95- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، (دم ط) الطّبعة الثّالثة سنة 1414هـ/1993م.
- 96- القواعد الفقهيّة المستخرجة من أعلام الموقّعين عن ربّ العالمين، لابن القيم، الرّياض السّعوديّة، عبد المجيد جمعة، دار ابن القيم، الطّبعة الأولى سنة 1421هـ/2000م.
- 97- المستصفي من علم الأصول، أبو حامد الغزاليّ، دراسة وتحقيق: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلاميّة كليّة الشّريعة المدينة المنورة.
- 98- المهذّب في علم أصول الفقه المقارن، تحرير لمسائله ودراساتها دراسة نظريّة تطبيقية، عبد الكريم بن عليّ بن محمّد التّملة، مكتبة الرّشد، الرّياض السّعوديّة، الطّبعة الأولى سنة 1420هـ/1999م.
- 99- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللّحمي الغرناطي المشهور بالشاطبي، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان الطّبعة الأولى سنة 1417هـ/1997م.
- 100- تحصيل المأمول من علم الأصول، صديق بن حسن خان، مختصر إرشاد الفحول، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، سنة 1424هـ/2003م.

- 101- شرح الكوكب المنير-محمد بن أحمد الفتوحى-مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى- دار الفكر- دمشق سوريا1440هـ،1980م.
- 102- فخر الدين الزازى، المحصول، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1418هـ/1997م.
- 103- قواعد الترجيح عند المفسرين حسين بن عليّ الحري، دار القاسم ، الرياض السّعوديّة، الطبعة الأولى سنة 1417هـ/1996م.
- 104- مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة السّعوديّة، الطبعة الخامسة، سنة1422هـ/2001م.
- 105- من النصّ إلى الواقع محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه، حسن حنفي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، سنة1426هـ/ 2005م.
- ط- الأعمال الأكاديمية في الدراسات القرآنية**
- 106- دلالة السياق في فهم النصّ -سورة يوسف أنموذجًا-، عبد الفتاح خمّار، شهادة ماستر، كليّة الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر -بسكرة- سنة1436هـ/2015.
- 107- أسباب النزول علمًا من علوم القرآن، بسّام الجمل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المملكة المغربية، الطبعة الأولى، سنة1426هـ/2005م.
- 109- الإجمال والتفصيل في التعبير القرآنيّ دراسة في الدلالة القرآنية، سيروان عبد الزهرة هاشم الجنابي، رسالة الدكتوراه، كليّة الآداب في جامعة الكوفة، العراق، سنة، 1427هـ/2006م.
- 110- التفسير اللغويّ، مساعد الطيار بن سليمان بن ناصر الطيّار، دار ابن الجوزي، الدّمّام المملكة العربيّة السّعوديّة، الطبعة الأولى، سنة 1442هـ، 2001م.
- 111- التناسب السياقيّ ومستوياته في تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، فضيلة عظيمي كليّة الآداب واللغات قسم اللّغة والأدب العربيّ، أطروحة دكتوراه، جامعة محد لمين دباغين، سطيف02، سنة 1439هـ/2018م.
- 112- التّيار العلمانيّ الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم عرضٌ ونقدٌ، منى بهيّ الدين الشافعيّ، دار اليسر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ/ 2008م، (أصل الكتاب رسالة ماجستير).

- 113- الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسّياق - قصص أولي العزم من الرّسل عليهم السّلام (أموذجًا)-، إسماعيل زاوي، مذكرة ماجستير، كليّة الآداب واللّغات، جامعة محمّد بوضياف، المسيلة، 2016./2017.
- 114- الخطاب القرآنيّ دراسة في العلاقة بين النصّ والسّياق، رسالة دكتوراه، خلود العموش، عالم الكتب الحديث، إربد عمّان، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ/2008م.
- 115- السّياق القرآنيّ وأثره في التّرجيح الدّلاليّ، المثنيّ عبد الفتّاح محمود، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الأردن، 2005/1426م.
- 116- السّياق وأثره في توجيه المعنى في تفسير الطّبريّ، دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة محمّد بن عبد الله، المغرب، سنة 1418هـ/1997م.
- 117- المصاحبة اللّغويّة وأثرها في تحديد الدّلالة في القرآن الكريم، حمادة محمّد عبد الفتّاح الحسينيّ، رسالة (دكتوراه)، كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، جامعة الأزهر، القاهرة مصر، 2007هـ/1428م.
- 115- دلالة الألفاظ بين المعجم والتّفسير في ضوء المنهج السّياقيّ، قاسم قادة، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب واللّغات والفنون، جامعة وهران، 2012هـ/1433م.
- 119 - دلالة السّياق القرآنيّ في تفسير أضواء البيان، أحمد لافي فلاح المطيريّ رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة عمّان الأردن، سنة 2007هـ/1428م.
- 120- دلالة السّياق، ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطّليحيّ، رسالة دكتوراه، كليّة اللغة العربيّة جامعة أمّ القرى مكّة المملكة العربيّة السّعوديّة، سنة 1418هـ/1997م
- 121- قواعد تفسير القرآن الكريم، هادي حسين عمران الفائزيّ، (رسالة ماجستير)، كليّة الفقه، جامعة الكوفة، 1431هـ/عراق، 2010م
- 122- منهج القرآن التّربويّ في ضوء أسباب النّزول: دراسة تحليليّة في التّربية القرآنيّة، الحسين جرنو محمود جلّو، رسالة دكتوراه، دمشق: جامعة دمشق كليّة التّربية، سنة 1412هـ/1991م.
- 123- نظريّة السّياق القرآنيّ دراسة تأصيليّة دلاليّة نقديّة، رسالة دكتوراه، المثنيّ عبد الفتّاح محمود، دار وائل للنّشر، عمّان الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ/2008م.

ي- المجلات و الندوات العلمية

- 124- (تحديث العقل الإسلامي)، محمد سعيد العشماوي، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول التراث و آفاق التّفدّم في المجتمع العربيّ المعاصر المعقود في عدن 8/3، فبراير 1992.
- 125- أثر السّياق في فهم النّصّ القرآنيّ، عبد الرّحمن بودرع، مجلّة الإحياء مجلّة فصيلة، الرابطة المحمّديّة للعلماء، العدد 25، 25 جمادى الثّانية 1428هـ/2007، الرّباط المغرب.
- 126- أسباب النّزول المقدّس التّاريخ و الواقع، محمّد أحمد الخضراوي، مجلّة التّسامح، فصليّة فكريّة إسلاميّة تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، مسقط سلطنة عمّان، العدد 11، السنّة الثّالثة، 1426هـ/2005م.
- 127- أسباب النّزول بين التّساهل و الطّعن، التّيجانيّ أحمد، مجلّة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج جامعة البويرة الجزائر العدد 21، السنّة الحادية عشر 1437هـ/2016.
- 128- أسباب النّزول و أثرها في تفسير القرآن الكريم دراسة نظريّة تطبيقية، عدنان بن محمّد أبو عمر، مجلّة الإحياء، كليّة العلوم الإسلاميّة جامعة باتنة، العدد 20، جوان سنة 1438هـ/2017م.
- 129- إشكاليّة القراءة الحدائيّة للنّصّ الدّينيّ دراسة نقدية، إبراهيم طلبة حسين، مجلّة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر، ج 1، العدد 33، 1436هـ/2013م.
- 130- التّرجيح بين دلالة السّياق و أسباب النّزول، محمد أبو زيد، مجلة جامعة دمشق سوريا، المجلد 28 العدد 4/3، سنة 1433هـ/2012م.
- 131- السنّة النبوية الشّريفة و نقد المتون، طه جابر العلواني، مجلّة إسلاميّة المعرفة المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، العدد 39 السنّة العاشرة، 1426هـ/2005م.
- 132- السّياق و النّصّ استقصاء دور السّياق في تحقيق التّماسك النّصّ، فطومة لحماوي، مجلّة كليّة الآداب و العلوم الإنسانيّة و الاجتماعيّة، جامعة محمّد خيضر، -بسكرة- العددان الثّاني و الثّالث، 1428هـ/2008م.
- 133- السّياق و إنتاج المعنى قراءة تأصيليّة نقدية في نظريّة السّياق القرآنيّ، الخامسة علاويّ، مجلّة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة، قسنطينة الجزائر ج 1، العدد 33، 1434هـ/2013م.

- 134- النَّصَّ الْقُرْآنِي بَيْن قَدَاسَةِ الْمَعْنَى وَتَارِيخِيَّةِ الْمَعْرِفَةِ، شَفِيقُ جِرَادِي، مَجَلَّةُ الْبَصَائِرِ، مَرْكَزُ الدِّرَاسَاتِ وَابْحَاثِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي حُوزَةِ الْإِمَامِ الْقَائِمِ (عَج)، الْعَدَدُ 39، السَّنَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَ، 1427هـ/2006م.
- 135- النَّصَّ الْقُرْآنِي بَيْن قَدَاسَةِ الْمَعْنَى وَتَارِيخِيَّةِ الْمَعْرِفَةِ، شَفِيقُ جِرَادِي، مَجَلَّةُ الْبَصَائِرِ، مَرْكَزُ الدِّرَاسَاتِ وَابْحَاثِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي حُوزَةِ الْإِمَامِ الْقَائِمِ (عَج)، الْعَدَدُ 39، السَّنَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَ، 1427هـ/2006م.
- 136- النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ وَمَشْكَلُ التَّأْوِيلِ، مُصْطَفَى تَاجِ الدِّينِ، إِسْلَامِيَّةِ الْمَعْرِفَةِ، الْمَعْهَدُ الْعَالَمِيُّ لِلْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ، الْعَدَدُ 14 سَنَةَ 1420هـ/1999م.
- 137- الْوَحْيُ وَالْوَاقِعُ: دِرَاسَةٌ فِي أَسْبَابِ النَّزُولِ، حَسَنُ حَنْفِي ضَمَّنَ نَدْوَةَ مَوَاقِفِ: الْإِسْلَامُ وَالْحَدَاثَةُ، دَارُ السَّاقِي لِنَدْنِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةَ 1411هـ/1990م.
- 138- بَحْثُ تَطْبِيقِي فِي أَسْبَابِ النَّزُولِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، أَنْوَرُ رَبَا، مَجَلَّةُ دِرَاسَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ، كَلِّيَّةُ الْآدَابِ، جَامِعَةُ الْخَرْطُومِ، الْعَدَدُ الثَّلَاثُ، سَنَةَ 1432هـ/2011م.
- 139- تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ سُلْطَةُ الْقَارِئِ أَمْ سُلْطَةُ النَّصِّ، حَمْزَةُ يُوْسُفِ فَاضِلٍ، مَجَلَّةُ الْقَادِسيَّةِ فِي الْآدَابِ وَالْعُلُومِ التَّرْبُويَّةِ، كَلِّيَّةُ التَّرْبِيبَةِ، جَامِعَةُ الْقَادِسيَّةِ الْعِرَاقِ، الْعَدَدَانِ (1-2)، الْمَجَلَّدُ: 7 سَنَةَ 1429هـ/2008م.
- 140- حَمْزَةُ يُوْسُفِ فَاضِلٍ، تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ سُلْطَةُ الْقَارِئِ أَمْ سُلْطَةُ النَّصِّ، مَجَلَّةُ الْقَادِسيَّةِ فِي الْآدَابِ وَالْعُلُومِ التَّرْبُويَّةِ، كَلِّيَّةُ التَّرْبِيبَةِ، جَامِعَةُ الْقَادِسيَّةِ، الْمَجَلَّدُ: 7، 2008، الْعَدَدَانِ (1-2) ص.22
- 141- دِرَاسَاتُ تَطْبِيقِيَّةٍ فِي ضَوْءِ أَطْرَ لَا بَدَّ مِنْهَا فِي تَحْقِيقِ أَسْبَابِ النَّزُولِ- أَحْمَدُ فَرِيدُ صَالِحُ أَبُو هَزِيمٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ فَارِسُ أَحْمَدُ، مَجَلَّةُ دِرَاسَاتِ، عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ، الْمَجَلَّدُ 38، الْعَدَدُ 1، سَنَةَ 2011.
- 142- صَيَغُ أَسْبَابِ النَّزُولِ بَيْنَ التَّصْرِيحِ وَالْإِحْتِمَالِ، مَجَلَّةُ مَدَادِ الْآدَابِ، حَسَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَانِي، كَلِّيَّةُ الْآدَابِ الْجَامِعَةِ الْعِرَاقِيَّةِ، الْعَدَدُ الثَّلَاثُ عَشْرَ، 1438هـ/2017م.
- 143- ظَاهِرَةُ الْمُنَاسِبَةِ وَاتِّسَاقُ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، نُوحُ الْأَوَّلُ جَنِيدُ، مَجَلَّةُ حَوْلِيَّاتِ التَّرَاثِ، جَامِعَةُ مَسْتَعَانِمِ الْجَزَائِرِ، الْعَدَدُ 11، سَنَةَ 1431هـ/2011م.

- 144- فهم النَّصِّ في سياقه التَّاريخيِّ، آية الله السيِّد حيدر علوي نجاد، تعريب: السيِّد أحمد القزوينيِّ، مجلَّة البصائر، مركز الدِّراسات والبحوث الإسلاميَّة تصدرها حوزة الإمام القائم (عج)، العدد 39، السَّنة 17 ربيع 1427هـ/2006م.
- 145- ملاحظات في الوحي والقرآن والتَّنبؤ، المنصف عبد الجليل، حوليات الجامعة التَّونسيَّة عدد، 44 سنة 1421هـ./2000
- 146- موقف المفسِّرين من سبب نزول سورتي المعوذتين، سامي محمَّد هشام عبد الشُّكور احريز، مجلَّة دراسات علوم الشَّريعة والقانون الجامعة الأردنيَّة الأردن، المجلد 41، الملحق 3، سنة 1435هـ/2014م.
- 147- نظر في نظريَّة السِّياق دراسة بين القدماء والمحدثين، خالد عبَّد حمَّدي الشَّيخليِّ، مجلَّة البحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، بغداد العراق، العدد 5، سنة 1427هـ/2006م.
- 148- أثر أسباب التَّزول والورود في الاجتهاد، محمَّد مجمل عبد العزيز حريز، مجلَّة الدِّراسات الإسلاميَّة الجامعة الإسلاميَّة غزّة، ج 25، العدد 2، سنة 1437هـ/2017.
- 149- أنواع السِّياق في القرآن الكريم، آمال السيِّد محمَّد الأمين، مجلَّة جامعة الناصر اليمن، العدد السَّابع، جانفي سنة 1436هـ/2016م
- 150- التَّنقد الحديثيِّ لروايات أسباب التَّزول القرآن الكريم من منظور المكيِّ والمدنيِّ، حسام خالد محمَّد السَّقار، مجلَّة الجامع الإسلاميَّة للدِّراسات الإسلاميَّة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأوَّل، سنة 1436هـ/2015م.

ك- كتب الفكر

- 151- الفكر الإسلاميِّ قراءة علميَّة، محمَّد أركون، ترجمة: هاشم صالح، المركز العربيِّ الثَّقافيِّ، الدار البيضاء المغرب، الطَّبعة الثَّنية سنة 1417هـ/1996م.
- 152- في السَّيرة التَّبويَّة الوحي والقرآن والتَّنبؤ، هشام جعيِّط، دار الطَّليعة، بيروت لبنان، الطَّبعة الأوَّلى سنة 1419هـ/1999م.
- 153- الاستلاب والارتداد، عليِّ حرب، المركز الثَّقافيِّ العربيِّ، الدار البيضاء المغرب، الطَّبعة الأوَّلى سنة 1418هـ/1997م.
- 154- التَّراث والتَّجديد موقفنا من التَّراث القديم، حسن حنفي، المؤسَّسة الجامعيَّة للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع، بيروت لبنان، الطَّبعة الرَّابعة سنة 1412هـ/1992م.

- 155- الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، محمد أركون، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار السنّاق، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1401هـ/1990م.
- 156- المأزق في الفكر الدّيني بين النّصّ والواقع، نضال عبد القادر صالح، دار الطّليعة بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1427 هـ / 2006م.
- 157- النّصّ القرآنيّ أمام إشكاليّة البنية والقراءة، الطّيب تيزيني، دار الينايع، دمشق سوريا، درط، 1418 هـ/1997م.
- 158- تجديد التّفكير الدّيني في الإسلام، محمد إقبال، ترجمة: عبّاس محمود، دار الهداية، الطّبعة الثّانية سنة 1421هـ/2000م.
- 159- تحديث الفكر الإسلاميّ، عبد المجيد الشّرفيّ، دار المدار الإسلاميّ، بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية سنة 1431هـ/2009م.
- 160- ثقافتنا في ضوء التّاريخ، عبد الله العرويّ، المركز الثّقافيّ العربيّ، بيروت لبنان، الطّبعة الرّابعة سنة 1418هـ/1997م.
- 161- جدليّة الخطاب والواقع، يحي محمد، دار الانتشار العربيّ، لبنان بيروت، الطّبعة الأولى سنة 1423هـ/2002م.
- 162- روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلاميّة، طه جابر العلواني، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الأولى سنة 1427هـ/2006م.
- 163- سلطة النّصّ قراءات في توظيف النّصّ الدّينيّ، عبد الهادي عبد الرّحمن، سينا للنشر، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى، 1401هـ/1998م.
- 164- في شرعيّة الاختلاف، عليّ أمليل، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الثّانية سنة 1426هـ/2005م.
- 165- قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، حسن حنفي، دار التّنوير للطّباعة والنّشر، بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية سنة 1403هـ/1983م.
- 166- معالم المنهج الإسلاميّ، محمد عمارة، دار الرّشاد، القاهرة مصر، الطّبعة الثّالثة سنة 1409هـ/1988م.
- 167- مفهوم المخيال عند محمد أركون، محمد الشّبه، دار الأمان، الرّباط المغرب، الطّبعة الأولى سنة 1435 هـ / 2014م.

- 168- من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1408هـ/1988م
- 169- منهجية القرآن المعرفية، محمد أبو القاسم حاج حمد، دار الهدى، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1424هـ/2003م.
- 170- نافذة على الإسلام، محمد أركون، ترجمة: صيَّاح الجهيم، دار عطية للنشر، لبنان بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1996م
- 171- نصر حامد أبو زيد ومنهجه في التعامل مع التراث، إبراهيم محمد أبو الهادي، رسالة دكتوراه كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، سنة 1432هـ/2011م.
- 172- نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، سينا للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1415هـ/1994م.
- 173- وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1413هـ/1992م.
- 174- سقوط الغلو العلماني، محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1423هـ/2002م.
- ل- مؤلفات في الفكر والدراسات القرآنية**
- 175- إشكالية تاريخية النصّ القرآنيّ في الخطاب الحدائثيّ العربيّ المعاصر، العمري مرزوق، دار الأمان الرباط المغرب، الطبعة الأولى سنة 1433هـ/2012م.
- 176- الانسان والقرآن وجهًا لوجه التفاسير القرآنية المعاصرة قراءة في المنهج، احמידة النيفر، دار الفكر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1421هـ/ 2000م.
- 177- الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون، كيجل مصطفى، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة الجزائر، الطبعة الأولى سنة 1432هـ/2011م.
- 178- الخطاب والتأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثالثة سنة 1429هـ/ 2008م.
- 179- الظاهرة القرآنية، مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر دمشق سوريا، الطبعة الرابعة سنة 1420هـ/2000م.

- 180- القرآن الكريم في دراسات المستشرقين دراسة في تاريخ القرآن: نزوله وتدوينه وجمعه، مشتاق بشير الغزالي، دار التفائس، دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1429هـ/ 2008م.
- 181- القرآن الكريم والقراءة الحداثيّة دراسة تحليليّة نقدية لإشكالية النصّ عند محمد أركون، الحسن العباقي، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1430هـ/ 2009م.
- 182- القرآن في الإسلام، محمد حسين الطباطبائي، تعريب: السيّد أحمد الحسيني، دار الزهراء، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1393هـ/ 1973م.
- 183- القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمد أركون، دار الطليعة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1422هـ/ 2001م.
- 184- القصص القرآنيّ قراءة معاصرة، محمد شحرور، دار الساقى، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1431هـ/ 2011م.
- 185- الكتاب والقرآن، محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1411هـ/ 1990م.
- 186- النصّ الدينيّ في الإسلام من التفسير إلى التلقّي، وجيه قانصو، دار الفرائي بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1432هـ/ 2011م.
- 187- النصّ القرآنيّ من تهافت القراءة إلى أفق التدبّر، قطب الريسوني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطبعة الأولى سنة 1431هـ/ 2010م.
- 188- النصّ، السّلطة والحقيقة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافيّ العربيّ، الدار البيضاء المملكة المغربية، الطبعة الأولى، سنة 1416هـ/ 1995م.
- 189- الوحدة التاريخيّة للسورة القرآنيّة، عمران سميح نزال، دار قتيبة دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1427هـ/ 2006م.
- 190- تاريخ القرآن، عبد الصّبور شاهين، نهضة مصر، القاهرة مصر، الطبعة الثالثة سنة 1428هـ/ 2007م. - المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد محمد أبوشهبة، دار اللّواء، الرياض السّعوديّة، الطبعة الثالثة سنة 1407هـ/ 1987م.
- 191- سلطه النصّ قراءات في توظيف النصّ الدينيّ، عبد الهادي عبد الرّحمن، سينا للنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1419هـ/ 1998م.

- 192- ظاهرة النصّ القرآنيّ، سامر إسلامبوليّ، دار الأوائل، دمشق سورية، الطّبعة الأولى، سنة 1423هـ/ 2002م.
- 193- في قراءة النصّ الدينيّ، سلسلة موافقات، عبد المجيد الشّرفي، في قراءة التّراث الدينيّ (الإتقان في علوم القرآن) أمودجا، الدار التّونسيّة للنّشر، الطّبعة الثّانية، 1410هـ/ 1990م.
- 194- كيف نتعامل مع القرآن العظيم، يوسف القرضاويّ، دار الشّروق القاهرة مصر، الطّبعة الثّالثة سنة 1421هـ/ 2000م.
- 195- لبنات، عبد المجيد الشّرفي، دار الجنوب للنّشر تونس، جمهورية تونس الطّبعة الأولى، سنة 1432هـ/ 2011م.
- 196- مدخل إلى القرآن، محمّد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1427هـ/ 2006م.
- 197- مدخل لدراسة القرآن عرض تاريخيّ وتحليل مقارن، عبد الله دراز، ترجمة: محمّد عبد العظيم عليّ، مراجعة: السيّد محمّد بدويّ، دار القلم، الكويت الكويت، الطّبعة 1404هـ/ 1984م.
- 198- مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، المركز التّقايّ العربيّ، الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الأولى سنة 1415هـ/ 2014م.
- 199- من الواقع إلى النصّ، حسن حنفي، مركز الكتاب للنّشر، القاهرة مصر، الطّبعة الأولى سنة 1425هـ/ 2005م.
- 200- مئة المتّان في الدفاع عن القرآن، السيّد محمّد الصّدر، دار الأضواء بيروت لبنان، الطّبعة الأولى 1422هـ/ 2002م.
- 201- نظرات في القرآن، محمّد الغزاليّ، نهضة مصر للطّباعة والنّشر، القاهرة مصر، الطّبعة السادسة سنة 1426هـ/ 2005م.
- م- كتب الفكر الفلسفيّ**
- 202- فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التّأويل من أفلاطون إلى غادامير، عادل مصطفى، رؤية للنّشر والتّوزيع، القاهرة مصر، الطّبعة الأولى سنة 1428هـ/ 2007م.

- 203- نظريّة الشّعْر عند الفلاسفة المسلمين من الكندي حتّى ابن رشد، الفت كمال الرّوي، دار التّنوير للطّباعة والنّشر، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1403هـ/1983م.
- 204- نقد الحقيقة، عليّ حرب، المركز الثّقافيّ العربيّ، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1414هـ/1993م.
- ن- كتب في العلوم الانسانيّة**
- 205- مدخل إلى علم الانسان (الاثربولوجيا)، عيسى الشّماس، اتحاد منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق (درط)، سنة 1435هـ/2004م
- س- كتب الاستشراق**
- 206- مذاهب التّفسير الإسلاميّ، جولد تسهر، ترجمة: عبد الحليم النّجار، مطبعة السنّة المحمّديّة، القاهرة، 1376هـ/1955م.
- س- كتب في قضايا معاصرة -فقهية وتشريعية-**
- 207- أصول الشّريعة، محمّد سعيد العشماويّ، مكتبة مدبولي الصّغير، القاهرة مصر، الطّبعة الرّبعة سنة 1416هـ/1996م.
- 208- الدّين والتّدين التّشريع والنّص والاجتماع، عبد الجوّاد ياسين، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الثّانية، سنة 1435هـ/2014م.
- 206- الفكر السّاميّ في تاريخ الفقه الإسلاميّ، محمّد الحجوي، المكتبة العلميّة، المدينة المنورة السّعوديّة، 1396هـ/1975م.
- 209- قضايا إسلاميّة معاصرة مقاصد الشّريعة، طه جابر العلوانيّ، دار الهدى بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1421هـ/2001م.
- 210- نحو أصول جديدة في الفقه الإسلاميّ، محمّد شحرور، الأهالي للطّباعة والنّشر، دمشق سورية، الطّبعة الأولى، سنة 1421هـ/2000م.
- ع- كتب مقارنة الأديان**
- 211- التّقْد الأعلى للكتاب المقدّس في فكر الغرب وينابيعه الإسلاميّة، الدكتور قنديل محمّد قنديل، دار الطّباعة المحمّديّة، القاهرة مصر، (درط) سنة 1410هـ/1989م.

ف- كتب اللغة واللسانيات

- 212 - اجتهادات لغوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1428هـ / 2007م.
- 213- التداولية من أستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحبابسة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية سورية، الطبعة الأولى. 2007.
- 214- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحبابسة، دار الحوار، دمشق سوريا، الطبعة الأولى 1427هـ/2007م.
- 215- الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشرحيّة (deconstruction)، قراءة نقدية لنموذج معاصر، عبد الله محمد الغدامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، سنة 1419هـ / 1998م.
- 216- الرّبط في اللفظ والمعنى تأصيل وتطبيق في ضوء علم اللغة النّصّي، محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، سنة 1431هـ / 2010م.
- 217- اللغة العربيّ مبناها ومعناها، تمام حسان، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب سنة 1415هـ/، 1994م.
- 218- اللغة والتأويل مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربيّ الإسلامي، عمارة الناصر، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة الجزائر، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007م،
- 219- النّصّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر، الطبعة الثانية سنة 1428هـ./ 2007.
- 220- سياق الحال في الفعل الكلامي، سامية بن يامنة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 1433هـ / 2012م.
- 219- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة سنة 1406هـ/1998م.
- 221- علم اللغة مقدّمة للقارئ العربيّ، محمود السّعران، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، (درط) سنة 1384هـ/1963م.
- 222- علم لغة النصّ المفاهيم والاتّجاهات، سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية العامة للنشر، القاهرة مصر 1418هـ/1997م.

- 223- لسانيات النَّصِّ مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى سنة 1412هـ/1991م.
- 224- مقالات في الأسلوبية، منذر عياشي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، الطبعة الأولى سنة 1411هـ/1990م.
- 225- نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية سنة 1427هـ/2006م.
- 226- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشُّباب، سنة 1396هـ/1972م.
- ص- مراجع باللغة أجنبية
- 227- comprendre le Coran : Historicité, litteralisme et Litteralite, Abou Nahla AL 'AJAMI, Entretien puplie Le 16/10 /2009 par La redaction de Oumma.com.
- ق- مواقع شبكة الاتصال العالمية
- 228- تاريخية النَّصِّ الديني وأسباب النَّزول، محمد سنقر، مركز الهدى للدراسات الإسلامية، www.alhodacenter.net تاريخ النشر: 2017./02/03
- 229- أسباب النزول وبلاغة النَّظم القرآني دراسة بلاغية تطبيقية، حمد أبو العلا الحمزاوي، شبكة الألوكة/www.alukah.net/sharia ، تاريخ الإضافة: 2010/05/01م - 1431/05/19هـ.
- 229- تاريخية النَّصِّ الديني وأسباب النَّزول، محمد سنقر، مركز الهدى للدراسات الإسلامية www.alhodacenter.net تاريخ النشر: 2017./02/03
- 230- الكلام في أسباب النَّزول، عابد الجابري، www.aljabriabed.net ، (دت ن).
- 231- القرآن الكريم بالتسلسل التاريخي وفقاً للأزهر، سامي الديب، مركز القانون العربي والإسلامي، الطبعة الثالثة، www.amazon.com 2016.

232 - من هو محمد أركون www.aljazeera.net تاريخ النشر:
2010/09/14.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

	الاهداء
	الشكر
	مقدمة
01	الفصل الأول: أسباب النزول بين القيم الوظيفية والقيم الدلالي
01	تمهيد
02	المبحث الأول: أسباب النزول من خلال التواصل النصي
02	المطلب الأول: مفهوم سبب النزول
02	1- الدلالة اللغوية للفظ (السبب) و(النزول)
02	1-1- تعريف السبب لغة
03	1-2- مفهوم النزول لغة
04	2- مفهوم النزول وظيفياً
09	3- المفهوم الاصطلاحي والمعرفي والوظيفي لأسباب النزول
13	المطلب الثاني: الدلالات الوظيفية في أسباب النزول
13	1- الحدث وأسباب النزول
16	2- التطابق في أسباب النزول
19	3- أسباب النزول بين مصطلحي التأويل والتفسير
23	المطلب الثالث: جدل السبب مع البنية (الأسلوبية اللغوية) النصية
23	1- علاقة البناء اللغوي مع السبب
25	2- الدلالة اللغوية والدلالة السببية

28	3- اللّغة بين العموم والخصوص
33	خلاصة المبحث
34	المبحث الثاني: إشكاليّة الوضعية الدّخليّة والخارجيّة
34	المطلب الأوّل: عوائق الوضعية الخارجيّة
34	1- آليّة ثبوت الرواية السببيّة
34	1-1- نقد خارجي للرواية
39	1-2- تاريخ نزول النّص القرآنيّ
41	2- تراكم الدّلالة بين الواقع ودلالة السّبب
43	3- العنصر المتعلّق بتعدّد روايات أسباب النّزول
48	المطلب الثاني: عناصر التّقد الدّاخليّ
48	1- الأصل في الصّيغة وإسناد الرواية
50	2- إشكاليّة الصّيغة السببيّة
55	3- عنصر الضّعف ومنازعة ظاهر القرآن
55	3-1- ما يتعلّق بضعف الرواية
57	3-2- ما يتعلّق بمخالفة أو موافقة لفظ الآية
58	3-2-1- مثال: ما يأتي نافرًا
59	3-2-2- مثال ما يأتي فيه السّبب موافقًا

60	المطلب الثالث: مسألة تكرّر النزول
60	1- أصول القول بتكرار النزول
63	2- مناقشة أدلة القائلين بتكرّر النزول
65	3- رؤية نصر حامد أبي زيد في مسألة تكرار النزول ومناقشتها
69	خلاصة المبحث
70	المبحث الثالث: الظاهرة الزمنية في أسباب النزول
70	المطلب الأول: زمنية دواعي النصّ
70	1- أسباب النزول في زمنية المكّي والمدنيّ
74	2- التأثير العكسيّ بين أسباب النزول وترتيب النزول
79	3- النسخ وأسباب النزول
84	المطلب الثاني: علة المحايثة (IMMANENCE) التاريخية لأسباب النزول
84	1- تاريخيّة المبدأ وتواصلية الغاية
87	2- العلة المحايثة
90	3- التمثل التاريخي REPRESENTATION
93	المطلب الثالث: انحسار السببية في مطلق الدلالات
94	1- تاريخية السبب وإطلاقية النصّ
96	2- المنخيل الجمعي
101	3- تأليف أسباب النزول

105	خلاصة الفصل الأول
107	الفصل الثاني: أسباب النزول إشكالية التلقي وعوائق الممارسة الفقهية والأصولية
107	تمهيد
108	المبحث الأول: مصاحبات التلقي في الأفق الخطابي
108	المطلب الأول: أسباب النزول كمعطي واقعي واستدلالي
108	1- الحامل النصي بدواعي الواقع
111	2- تنجيم القرآن في البنية المقاصدية والسببية
114	3- تنجيم القرآن في جدلية السببية
116	المطلب الثاني: البعد التداولي
116	1- الآلية الدرائعية
117	1-1- التمثيل للدرائعية
119	1-2- النتيجة الدرائعية
119	2- النص القرآني إبلاغ تواصلية
120	1-2- تمثيل الإبلاغ التواصلية
121	2-2- نتيجة الإبلاغ التواصلية
122	3- النص القرآني بناء سببي وتمهيد نفسي
122	3-1- التمثيل للقضية

124	2-3 - نتيجة تمثيل القضية
125	المطلب الثالث: الثابت والمتغير في معادلة أسباب النزول
125	1- إشكالية تحرير النص القرآني من الإنحسار المصاحب
127	2- أسباب النزول كتجربة نصية وإنسانية
130	3- انعكاس الثابت والمتغير
133	خلاصة المبحث
134	المبحث الثاني: النص القرآني دراسة في علاقة تأثير الوظيفة السببية في الحكم الفقهي
134	المطلب الأول: أسباب النزول الأحكام الفقهيّة في بيئة التلقي
134	1- التنجيم والعلاقة بين السببية والحكمية الفقهيّة
136	2- خصوصية الحكم الأصلي في الأسباب المسببات
139	3- تهيئة المتلقي لقبول الأحكام
139	3-1- تأصيل التهيئة
140	3-2- نتائج مجارات النص القرآني لطبائع الناس
142	المطلب الثاني: أسباب النزول في جدلية نسبية الأحكام وإطلاقها
142	1- أرضية تجسيد الأحكام
145	2- أسباب النزول وإطلاقية الأحكام الفقهيّة
148	3- توجيه الأحكام بأسباب النزول

150	المطلب الثالث: المؤثرات القبليّة في الحكم السببيّ وتقرير الحكم الفقهيّ
150	1- تلبس السبب بميلاد الحكم
152	2- أثر أسباب النزول في الحكم الفقهيّ
155	3- أسباب النزول كآلية لتغيير الفكر التشريعيّ الفقهيّ
158	خلاصة المبحث
159	المبحث الثالث: الدلالة السببيّة في قضايا أصوليّة
159	المطلب الأول: العلة وأسباب النزول
159	1- إشكاليّة التداخل الوظيفيّ
162	2- إشكاليّة التداخل المفهوميّ
164	3- تعميم علة الحكم وسبب الآية
166	المطلب الثاني: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
166	1- قاعدة العموم والخصوص وعائق دلالة عموم اللفظ في المطابقة
169	2- الاستقبال مناط سببيّ تخصيصيّ
173	3- التوجيه السياقيّ في قاعدة العموم والخصوص
173	3-1- التّديل السياقيّ
173	3-2- التّديل الواقعيّ
174	3-3- التّديل بالنظام اللّغويّ والتّفانيّ
176	4- حصر الدلالة وإطلاق العموم
179	المطلب الثالث: وجوه البيان من أسباب النزول

179	1- الأسباب سياق اجتماعي عام للبيان، مناقشة (عبد الجواد يس)
182	2- أسباب النزول آلية للعدول عن الظاهر
182	2-1- تمثيل التأويل الجائز: ظاهر النص بين المعنى الأصلي المراد والمعنى التأويلي المحتمل
184	2-2- تمثيل التأويل اللازم
185	خلاصة الفصل
187	الفصل الثالث: أسباب النزول دراسة في العلاقة بين الوظيفة السببية والوظيفة السياقية
188	تمهيد
189	المبحث الأول: تحليل الظاهرة السياقية السببية
189	المطلب الأول: مفهوم السياقية في الظاهرة السببية المصاحبة
189	1- مفهوم السياق
189	1-1 - لغة
190	1-2- اصطلاحًا
193	2- المقاربة السياقية والمناسباتية
196	3- المضامين السببية والضوابط السياقية
199	المطلب الثاني: التداخل السببي والسياقي
199	1- توازي السياق مع السبب
202	2- اتفاق السياق مع السبب

202	1-2- خاصية الانسجام مع ظروف التنزيل
203	2-2- خاصية العلاقة المنطقية في التأويل
204	3- الضوابط الكلية لإعمال السبب داخل السياق
204	3-1- صحة الرواية
206	3-2- مشكلة تشظي واختلاف موضوعات روايات الأسباب
208	المطلب الثالث: أسباب النزول محدّدات دلالية في السياق والنصّ
208	1- أسباب النزول سياق خارجي وقياسي
210	2- أسباب النزول معطى للسياق الجديد الخارجي
212	3- طبيعة النصّ القرآني بين السياق وأسباب النزول
215	خلاصة المبحث
216	المبحث الثاني: قانون السبب وقانون السياق في البنية النصّية
216	المطلب الأول: معايير توظيف السبب في السياق
216	1- تحديد النظر في السبب قبل تحكيمه في السياق والفهم
219	2- اختلاف جهة ورود السبب
221	3- منازعة السبب السياق
223	المطلب الثاني: الملائمة السببية السياقية
223	1- مطابقة السياق للوضع السببية
226	2- ماهية السبب داخل السياق

228	3- نظرية الحلول السببيّ والمبنى السياقيّ
230	المطلب الثالث: العلاقات السببية السياقية
230	1- علاقة الجزء بالكلّ
231	1-1- الجزئية التبريرية للخبر السياقيّ
232	1-2- الجزئيات في الترابط المنطقيّ
234	2- علاقة التفصيل والإجمال
235	2-1- الجمل بنوع المشترك
236	2-2- الجمل بنوع المبهم
237	3- علاقة العموم والخصوص في السياق
241	خلاصة المبحث
242	المبحث الثالث: الدراسة الاستدلالية لأسباب النزول مع السياق
242	المطلب الأول: الاستدلال بالسياق لاختيار السبب والعكس
242	1- الاستدلال بالسياق وأثره في السبب
245	2- الاستدلال بالسبب وأثره في السياق
247	3- حالة العموم في طرفي السياق والسبب
249	المطلب الثاني: توجيهات الاتساق الاستدلالي في السببية
249	1- التوجيه الدلاليّ داخل الدائرة السببية والسياقية
252	2- التوجيه البلاغيّ

255	3- التّوجيه في مجالات الدّلالة
257	المطلب الثالث: التّوجيهات في جدلية السّياق الأكبر والسّياق الأصغر
257	1- جدلية السّياق الأكبر
258	1-1- المدلول الموضوعي للبنية الجزئية
258	1-2- المدلول العام للبنية الكلية
259	2- جدلية السّياق الأصغر
261	3- التّحليل الموضوعي
264	خلاصة الفصل
266	الخاتمة
269	الفهارس الفنية
271	فهرس الآيات القرآنية
285	فهرس الاحاديث والآثار
291	فهرس المصطلحات
292	قائمة المصادر والمراجع
314	فهرس الموضوعات
324	ملخص البحث باللغة العربية
325	ملخص البحث باللغة الانجليزية
327	ملخص البحث باللغة الفرنسية

ملخص البحث

إنَّ أسباب النَّزول تعدُّ بحقَّ ظاهرة تعنى بالتَّلبس بحقائق النَّصِّ القرآنيِّ والاجتماع ببنيتِه الحرقية والمعنوية، ولم ينتبه أكثر الأولين إلى ما يمكن أن تصير إليه أسباب النَّزول من كونها أكبر من مجرد وسيلة تفسيرية، ولم تنتبه جيِّدًا للبنية الاجتماعية التي ظهر لها الوحي، إنَّ جدلية العموم والخصوص أو البيئة المستقبلية أولًا للوحي والأخرى القادمة بعدها، يكشفان تعامل المدرسة المعاصرة مع النَّصِّ القرآنيِّ بوصفه نتاجًا تارة ولید زمنه محصورًا في أرضيته، وتارة دليل على أقدمية الفهم وتاريخيته.

وإذا كانت الآيات ترتبط من حيث النَّزول بأسباب ومناسبات تكشف مقاصدها ودلالاتها الجزئية والأفقية، فإنَّ استثمار القيمة الوظيفية المقاصدية والإفهامية والترجيحية لأسباب النَّزول تكمن من تداخلها مع النَّصِّ القرآنيِّ وتداخلها كذلك في البنية النفسية والاجتماعية للمتلقِّي.

ولقد اتَّسعت هذه النظرة مع الاحاح المستمر من أفراد المدرسة المعاصر عل استغلال أسباب النَّزول لتكون وعاء فهمي متكامل للنَّصِّ القرآنيِّ، وليس مجرد نقد السلوك الأثري في الفهم ليمتد الأفق إلى الآيات التي لم تنزل ابتداء على سبب مخصوص، أمَّا مجال الآيات التي لا علاقة لها بالأحكام الشرعية الفقهية فإنَّ مادة أسباب النَّزول هي الكفيل بإظهار قرائن توجيه الحكم ومقصده، ولذلك يجمع علماء الأصول بين النَّصوص الخاصة بسبب وبين غيرها من النَّصوص لإظهار فاعلية السبب في إظهار طبيعة النَّصِّ ومقصده.

إنَّ الغرض من أسباب النَّزول تنزيل الواقع كبعد أفقي يمتد من هذه القواعد وينتهي بإخراج الصورة الصالحة في الفهم من القرآن ليوائم عصر المخاطبين، والقدرة على إبراز صلاحيته مهما نما الوعي لدى النَّاس، وتأثير أسباب النَّزول في فوارق فهم النَّصِّ ليس مدى تحكّم المفسر في استحضار روايات أسباب النَّزول التي هي أساس مادته، ولكن توسيع مدارك وحيثيات منبّهة يلقيها الوحي لتقرير منهج المرونة في التلقّي، والمرونة في الفهم.

Research Summary

The reasons of the descent is really a phenomenon of wearing the facts of the Qur'anic text and meeting the structure of craft and moral, .And did not pay attention to the first two to what can become the reasons of descent from being greater than a means of explanation, and did not pay attention to the social structure that appeared to the revelation, The dialectic of the general and the particular environment or the receiving environment first of the revelation and the subsequent one reveal the contemporary school's treatment of the Qur'anic text as a product of its time, confined to its land, and sometimes a sign of the primacy of understanding and its history.

If the verses are linked in terms of descent and reasons and events reveal their purposes and partial and horizontal implications, the investment of the functional value and ideological , altruistic reasons for descent lies in their overlap with the Koranic text and its overlap in the psychological and social structure of the recipient.

This view has expanded with the constant urging of the contemporary school members to exploit the causes of descent to be an integrated understanding of the Qur'anic text, not just a critique of the archeological behavior in understanding, extending the horizon to the verses that did not come down on a specific reason. The area of

verses that have nothing to do with Shari'a Jurisprudence
The article causes the descent is the sponsor to show the evidence of the direction and destination of the judgement, Therefore, the scholars of the texts combine texts between reason and other texts to demonstrate the effectiveness of libel in showing the nature of the text and its purposes.

The purpose of the reasons for the descent down the reality as a horizontal dimension extends from these rules and ends by taking out the image in the correct understanding of the Koran to adjust the age of the interviewers, and the ability to highlight the validity no matter how the awareness of people, and the impact of the causes of descent in the differences of understanding of the text is not the extent to which the interpreter is able to invoke the narratives of the reasons for descent that are the basis of his material, but to expand the perception and the alertness of revelation to determine the approach of flexibility in reception and flexibility in understanding.

Résumé de la recherche :

Les raisons de la descente sont véritablement un phénomène consistant à porter les faits du texte coranique et à respecter sa structure littérale et morale, car les premiers n'ont pas prêté attention à ce qui pourrait être la raison pour laquelle ces raisons ont devenu plus grands qu'un simple moyen explicatif ; aussi bien qu'Elle n'a pas prêté beaucoup d'attention à la structure sociale dans laquelle sa révélation est apparue ; La dialectique de l'environnement général et récepteur, en premier lieu de la révélation et de la suivante ; révèle la manière dont l'école contemporaine traite le texte coranique comme un produit de son époque, confiné à son territoire, Et parfois un guide sur l'ancienneté de la compréhension et de son histoire.

Et Si les versets sont liés en termes de descendance et que les raisons et les événements révèlent leurs buts et leurs implications partielles et horizontales. L'investissement de la valeur fonctionnelle de Jérusalem et des raisons idéologiques et altruistes de cette relation

réside dans son chevauchement avec le texte coranique et dans la structure psychologique et sociale du destinataire.

Ce point de vue s'est élargi avec le besoin constant des membres de l'école contemporaine d'exploiter les causes de la descente comme une compréhension intégrée du texte coranique Et pas seulement la critique du comportement archéologique dans la compréhension d'étendre l'horizon aux vers qui ne sont pas descendus sur une raison spécifique, En ce qui concerne le domaine des vers qui n'ont rien à voir avec Les dispositions de la jurisprudence islamique, le motif de la descendance est de démontrer l'évidence de la direction et du but du jugement, ce qui permet aux spécialistes de combiner les textes spéciaux avec la raison et d'autres textes pour montrer l'efficacité d'insulter dans la présentation de la nature du texte et de ses buts.

Le but des raisons est de mettre la réalité comme dimension horizontale découle de ces règles et finit par extraire l'image dans une compréhension correcte du Coran pour ajuster l'âge des enquêteurs, L'influence des causes de descendance sur les différences de compréhension du texte n'est pas en ce sens que l'interprète est capable d'invoquer les récits des causes de descendance qui sont la base de son article , Mais l'expansion de la perception et les aspects précaires de la révélation pour déterminer l'approche de la flexibilité dans la réception et de la compréhension

The People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Amir Abdul Qader University for Islamic Sciences
College of the fundamentals of religion
Section of the Quran and Sunnah

Serial Number.....

Registration number.....

Understanding the Quran by the reasons of descent study in
contemporary vision

Memorandum for the degree of Doctor of the Islamic Sciences

Specialization: Interpretation and science of the quran

Preparation of the student: Abdul Raouf Karkar supervision of Professor Dr. Jamaai Shabaiki

Name and surname	Original University	Scientific level	Adjective
D.ramdhan Yakhlef	Amir Abdul Qader University for Islamic Sciences	Lecturer	president
A / D: Jamaai Shabayeki	Amir Abdul Qader University for Islamic Sciences	Professor of Higher Education	Supervisor and rapporteur
Adel Mokrani	Amir Abdul Qader University for Islamic Sciences	Lecturer	Member
Amri Marzoug	University haj lakhdar- Batna01	Professor of Higher Education	Member
Ammar Djidel	University ben yousef ben khadda- Alger -01	Professor of Higher Education	Member

University year 1439-1440H / 2018-2019